



رابطة العالم الإسلامي
الهيئة العالمية للكتاب والسنة
إدارة بحوث القرآن الكريم والمناهج الدراسية

الأحكام والفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم

دراسة فقهية مقارنة

يسر محمد سيادي

الإحكام في الفقهية
المتعلقة بمراعاة تعليم القرآن الكريم

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

الهيئة العالمية للكتاب والسنة

المملكة العربية السعودية - جدة - حي النسيم

هاتف: ٩٦٦١٢٢٥٢٥٥٢٢ + - الموقع: www.hqmi.org.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصل الكتاب رسالة ماجستير، قُدِّمت لمسار الفقه وأصوله
بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود، في العام
الجامعي: ١٤٣٦ - ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦ - ٢٠١٧م

شكر وتقدير

أما قبل ..

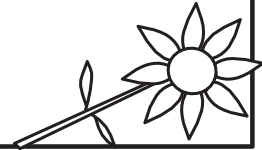
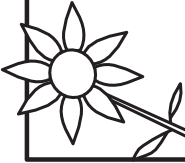
فأشكر الله ﷻ على كريم منّه وسابغ فضله أن يسّر إخراج هذا البحث، وأسأله - تعالى - أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

أما بعد ..

فالشكر بعد شكر الله ﷻ لوالديّ الكريمين النبيلين، على سعيهما الدؤوب لما فيه خير أبنائهما في الدنيا والأخرى، وحثهما المستمر للاستزادة من إرث الأنبياء وملازمة الأتقياء، فلن توفيّ حقهما عبارات الثناء ولا إضافة الكلمات، فلهما من الشكر أجزله، ومن الحب أعطره، ومن الدعاء أكمله.

والشكر الجزيل الممدود لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد بن عبدالله الملا، الذي تشرفت بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، فقد أفدتُ منه خير إفادة، وكان لملاحظات فضيلته بالغ الأثر في ظهور الرسالة بهذه الصورة، فضلاً عن كريم خلقه وحسن اهتمامه ومتابعته، فله خالص الودّ والدعاء.

ختاماً: فما كان من صواب فمن الله ﷻ وحده، وما كان من زلل أو خطأ فمن نفسي والشيطان، أعاذني الله وإياكم منه.
وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



مقدمة

وتشتمل على ما يلي :

- مشكلة البحث.
- حدود البحث.
- مصطلحات البحث.
- الدراسات السابقة.
- إجراءات البحث.
- خطة البحث.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله ﷻ خلق الناس لعبادته وحده، وبعث إليهم الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام مبشرين وهادين، واختص بعضهم بكتب بعثهم بها إلى أقوامهم، وشرف محمداً ﷺ بأشرف رسالة وأطهر كتاب ألا وهو القرآن الكريم، نبراساً ودستوراً لأمة، يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

ولما كان شرف العلم بشرف المعلوم كان العلم بكتاب الله ﷻ ومعرفة معانيه ودراسة أحكامه شرفاً كبيراً، لا سيما في وقتنا الحاضر الذي انتشرت فيه المراكز القرآنية والحلقات المتخصصة في تعليم القرآن الكريم وتنوعت أساليبها واختلفت مناهجها، فاحتاج المسلمون عموماً والمنتسبون إلى هذه المراكز القرآنية خصوصاً معرفة الأحكام المتعلقة بهذه المراكز، ولذلك جاء هذا الكتاب بعنوان: (الأحكام الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم

القرآن الكريم - دراسة فقهية مقارنة)، سائلاً الله - تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، ومعيناً للطالين والمهتمين.

● مشكلة البحث:

يستشكل المتأمل في ممارسات مراكز تعليم القرآن الكريم في مختلف دول العالم أمرين:

(١) تشعب الأحكام الفقهية المتعلقة بها في كتب الفقهاء وعدم وجود كتاب جامع لها، مما يحتاج معه إلى كتاب يجمعها ويدرس مسائلها دراسة علمية.

(٢) كما أنه قد استجدت بعض المسائل المعاصرة نظراً لتطور مراكز تعليم القرآن الكريم والتغير في إدارتها وأسلوب التعليم فيها، مما يحتاج معه إلى معرفة الأحكام الشرعية لهذه المسائل المعاصرة.

● حدود البحث:

الأحكام الفقهية المتعلقة بمعلم ومتعلم القرآن الكريم بالإضافة إلى الأحكام الفقهية المتعلقة بإدارة المركز القرآني، وأحكام المسابقات القرآنية، ولم يتناول البحث الأحكام الخاصة بالمصحف، أو تعليم غير القرآن الكريم، أو المسابقات غير القرآنية.

● مصطلحات البحث:

- مراكز تعليم القرآن الكريم: هي الأماكن المخصصة لتعليم القرآن الكريم تلاوة وحفظاً وتجويداً بالإضافة إلى غير ذلك من علوم القرآن الكريم.

- الإجازة القرآنية: شهادة من الشيخ المجاز تفيد إجازةً بالسند المتصل إلى النبي ﷺ لمن قرأ عليه القرآن الكريم كاملاً أو بعضه، بأن القارئ متقنٌ للقراءة ومؤهلٌ لإقراء غيره.

- المسابقات القرآنية: التنافس بين مجموعة من الأشخاص في حفظ القرآن الكريم أو حسن تلاوته، أو تفسيره، بمقابل أو بدون مقابل.

● الدراسات السابقة:

بعد البحث عن الدراسات والأبحاث الفقهية في المكاتب العامة كمكتبة الملك فهد الوطنية ومكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية وأهم قواعد البيانات للكتب والبحوث والرسائل، ومكاتب الجامعات كجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة أم القرى والجامعة الإسلامية وعدد من الجامعات الأخرى، والبحث في المؤتمرات والندوات التي أقيمت حول الموضوع، بالإضافة إلى البحث في شبكة الإنترنت عن المواضيع ذات الصلة لم أجد من كتب مؤلفاً خاصاً بالأحكام الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم، إلا أنه ذكرت بعض الأحكام القليلة المتعلقة بها ضمن بعض المؤلفات الخاصة بالأحكام الفقهية المتعلقة بالقرآن الكريم وبالمصحف وهي:

(١) الفتاوى المتعلقة بالقرآن الكريم لمدارس وطلاب الحلقات القرآنية، جمع وتحقيق: محمد بن موسى الشريف.

ويقع الكتاب في (٥١٢ صفحة)، ومن خلال اطلاعي على الكتاب تبين أن المؤلف جمع فيه الفتاوى المتعلقة بالقرآن الكريم المفيدة لمدارس وطلاب الحلقات القرآنية، من غير دراسته للمسائل دراسة فقهية يقارن فيها بين أقوال الفقهاء ويناقش أدلتهم ويحقق القول الراجح منها، فالكتاب مفيد للاطلاع على ما ذكره العلماء من أقوال وفتاوى تتعلق بالقرآن الكريم.

وقد اختلفت دراستي عن هذا الكتاب بما يلي:

أ - أن الكتاب جمع للفتاوى فقط بخلاف دراستي فهي دراسة فقهية مقارنة للمسائل المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم.

ب - أن الكتاب خاص بأحكام القرآن الكريم بخلاف دراستي فهي في الأحكام الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم.

ج - أن الكتاب ينقل الفتاوى المذكورة في كتب العلماء فقط بخلاف دراستي فهي تعرض المسائل المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم ثم النظر في أقوال الفقهاء فيها والتخريج عليها.

(٢) الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم، لعبدالعزیز بن محمد الحجيلان.

وهو مختصر من رسالة قُدمت من المؤلف لنيل درجة الماجستير من قسم الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويقع الكتاب في (٨٢٢ صفحة)، وقد انصبَّ جهد المؤلف على بيان الأحكام الفقهية الخاصة بالمصحف، وقد ذكر المؤلف مائتين وثلاثين مسألة قمتُ بدراسة ثلاث عشرة مسألة منها متعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم.

وقد اختلفت دراستي عن هذا الكتاب بما يلي:

أ - أن الكتاب خاص بالأحكام الفقهية المتعلقة بالقرآن الكريم بخلاف دراستي فهي خاصة بالأحكام الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم، وإن ذكرتُ فيها بعض الأحكام المتعلقة بالقرآن الكريم فهي معدودة ومن مستلزمات البحث.

ب - أن الكتاب ذكر فيه ثلاث مسائل متعلقة بتعليم القرآن الكريم،

بخلاف دراستي فهي مبنية على المسائل الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم وإن ذكر فيها بعض الأحكام المتعلقة بالقرآن الكريم فهي معدودة ومن مستلزمات البحث.

(٣) المتحف في أحكام المصحف، لصالح بن محمد الرشيد.

والكتاب يتعلق بالأحكام الفقهية الواردة في المصحف، ولم يتطرق إلى الأحكام المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم، ويقع الكتاب في ثلاثة أجزاء و(٧٩٧ صفحة)، وقد ذكر المؤلف فيه مائة وتسعاً وخمسين مسألة سأدرس منها ثلاث مسائل فقط.

وقد اختلفت دراستي عن هذا الكتاب بما يلي:

أ - أن الكتاب خاص بأحكام القرآن الكريم بخلاف دراستي فهي في الأحكام الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم، وإن ذكرت فيها بعض الأحكام المتعلقة بالقرآن الكريم فهي معدودة ومن مستلزمات البحث.

ب - أن الكتاب ذكر فيه المسائل الفقهية المذكورة في كتب العلماء فقط بخلاف دراستي ففيها ذكر للمسائل المعاصرة أيضاً.

(٤) فيض الرحمن في الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن، لأحمد سالم ملحم.

ويقع هذا الكتاب في (٥٤٠ صفحة)، وبعد اطلاعي عليه اتضح أن المؤلف انصبَّ جهده على بيان الأحكام الخاصة بالقرآن الكريم بخلاف دراستي فهي في الأحكام الخاصة بمراكز تعليم القرآن الكريم، وقد تناول الباحث مائة وتسعاً وعشرين مسألة متعلقة بالأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم سأقوم بدراسة أربع عشرة مسألة منها متعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم ثلاث منها مدروسة في الدراسات السابقة الأخرى.

وقد اختلفت دراستي عن هذا الكتاب بما يلي:

أ - أن الكتاب خاص بأحكام القرآن الكريم بخلاف دراستي فهي في الأحكام الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم، وإن ذكرت فيها بعض الأحكام المتعلقة بالقرآن الكريم فهي معدودة ومن مستلزمات البحث.

ب - أن الكتاب ذكر فيه المسائل الفقهية المذكورة في كتب الفقهاء فقط بخلاف دراستي ففيها ذكر للمسائل المعاصرة أيضاً.

(٥) مجموعة بحوث متعلقة ببعض المسائل الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم، ومنها:

١. تخزين القرآن الكريم في الجوال وما يتعلق به من مسائل فقهية، منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أفريقيا العالمية (رمضان ٢٠١٠).

٢. مسُّ الأجهزة الإلكترونية التي يُخزن فيها القرآن وحملُها، لحمد جنيد بن محمد نوري الديرشوي.

٣. المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، لرابح بن أحمد دفر.

٤. الأحكام الفقهية المتعلقة بصناعة المصحف الإلكتروني، لعبدالرزاق عبدالمجيد أاروو (هذا الموضوع لن أتطرق إليه في دراستي).

٥. الأحكام الفقهية المتعلقة بالمقارن الإلكترونية، لمحمد يحيى حسين غيلان (وسأتطرق في بحثي مما يخص هذا الموضوع إلى مسألة التعليم عن بعد في مبحث واحد فقط).

(وهذه البحوث الأربعة - ٢، ٣، ٤، ٥ - من أبحاث ندوة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة تقنية المعلومات التي أقامها مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة في الرابع والعشرين من شوال ١٤٢٩هـ).

٦. أحكام القرآن على جهاز الجوال، وقد صدر البحث عن وحدة البحوث الشرعية بكلية الشريعة بجامعة القصيم.

٧. القرآن الكريم في الجوال مسأله الفقهية، لفهد عبدالرحمن اليحيى، وقد صدر البحث في ٧٩ صفحة، وهو بحث محكم حاصل على جائزة التميز.

(وقد تطرقت فيما يخص موضوع المصاحف الإلكترونية إلى مسألة مس المصحف الإلكتروني من غير طهارة والدخول به إلى أماكن النجاسة فقط؛ لحاجة العاملين والمتعلمين في مراكز تعليم القرآن الكريم إلى هاتين المسألتين فقط).

٨. حكم الطهارة لمس القرآن الكريم دراسة فقهية مقارنة، لعمر محمد السبيل، الناشر: دار الفضيلة - الرياض.

ويحوي هذا الكتاب رسالتين محكمتين، سبق وأن نُشرت في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الرسالة الأولى بعنوان: حكم الطهارة لمس القرآن الكريم دراسة فقهية مقارنة، والرسالة الثانية في الكتاب: جاءت بحثاً متمماً للرسالة الأولى بعنوان: من أحكام مس القرآن الكريم دراسة فقهية مقارنة.

٩. الطهارة لقراءة القرآن والطواف بالبيت الحرام، لفيحان شالي المطيري، وقد جاء البحث في ١٢٧ صفحة، نشرته دار العاصمة.

١٠. حكم قراءة الجنب والحائض للقرآن، لسلمان نصر الداية، وهو

بحث محكم من الجامعة الإسلامية بغزة جاء في ٣٤ صفحة ونشر في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة.

(وهذه البحوث الثلاثة - ٨، ٩، ١٠ - تتناول مبحثاً قمتُ بدراسته في رسالتي، كما أن أغلب الدراسات السابقة تناولت مسائله لأهميتها وحاجة العاملين والمتعلمين في مراكز تعليم القرآن الكريم إليها).

١١. البيان لحكم قراءة القرآن بالألحان، جمع أيمن رشدي سويد، وقد جاء البحث في ١٢٤ صفحة، نشرته دار الصحابة للتراث بطنطا.

١٢. الألحان المحلية وأثرها في التلاوة القرآنية، لجزولي الأمين الجزولي.

١٣. أقوال الثقات في حكم قراءة القرآن بالمقامات، لأحمد فتحي البكري، وقد جاء البحث في ٧٥ صفحة نشرته مكتبة القيروان للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان بجمهورية مصر العربية.

(وقد قمتُ في بحثي بدراسة هاتين المسألتين - القراءة بالألحان والقراءة بالمقامات - لأهميتهما وحاجة العاملين والمتعلمين في مراكز تعليم القرآن الكريم إليهما).

١٤. إقامة الدليل والبرهان على تحريم أخذ الأجرة على تلاوة القرآن، لمحمد عبدالعزيز المانع، وقد جاء البحث في ٣٢ صفحة، نشره المكتب الإسلامي.

١٥. تيسير العليم في أخذ الأجرة على القرآن والتعليم، لعصام مرعي، وقد جاء البحث في ١٢٠ صفحة، نشرته مكتبة ابن كثير بجمهورية مصر العربية.

(وقد قمتُ في هذا البحث بدراسة حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم).

● إجراءات البحث:

اتبعْتُ في بحثي الإجراءات الآتية:

أولاً: دراسة المسائل دراسة فقهية مقارنة، فإن كانت المسألة الفقهية محل إجماع وثُبت ذلك من كتب الإجماع والخلاف أو من كتب المذاهب الفقهية.

وإن كانت المسألة محل خلاف حرّرت محل النزاع أولاً بذكر محل الاتفاق ومحل الاختلاف إذا كان هنا قدر متفق عليه بين المختلفين، ثم ذكرتُ سبب الخلاف في المسألة إن وجدتُ من نص عليه من أهل العلم أو تبين لي من خلال الأقوال وأدلتها تقعيد يتفرع الخلاف عليه، ثم ذكرتُ أقوال أهل العلم في المسألة واكتفيت بذكر أقوال المذاهب الفقهية الأربعة، إلا إذا كان القول الراجح في غيرها فأذكره مع عزو كل قول إلى مصدره الأصلي قدر الإمكان، وقد رتبتُ أقوال أهل العلم في المسألة بتقديم القول الذي يظهر لي رجحانه، ثم ذكرتُ الأقوال الأخرى حسب الأقدم وفاة من أصحاب المذاهب الأربعة إلا إذا اقتضى التسلسل المنطقي تأخيرها كأن يكون في المسألة قولان مطلقان وثالثٌ بالتفصيل، فقد أخرتُ القول بالتفصيل وإن كان صاحبه هو الأقدم وفاة، وذكرتُ عقب الأقوال أدلة كل قول حسب ترتيب ذكر الأقوال، مبتدئاً بالأدلة النقلية ثم العقلية، وذكرتُ وجه الاستدلال من الأدلة النقلية إن لم يكن واضحاً، وذكرتُ عقب كل دليل أو تعليل ما نوقش به أو يمكن أن يناقش به إن وُجد، ثم ذكرتُ ما أجيب عليه أو يمكن أن يجاب عليه إن وُجد، ثم ذكرتُ ما تبين لي رجحانه من أقوال أهل العلم مبيناً سبب الترجيح.

ثانياً: عند توثيق الأقوال، فقد وثقتها من الكتب المعتمدة في مذاهبهم، أو من كتب مَنْ نسبها إليهم إن لم أجدها في كتبهم المعتمدة.

ثالثاً: عزوت الآيات إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية عقب الآية.

رابعاً: عزوت الأحاديث والآثار إلى مصادرها الأصلية قدر الإمكان ذاكراً اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما أو من أحدهما، أما إن لم يكن الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما فقد خرّجته من مظانه من كتب السنة مع نقل كلام الحفاظ عليه.

خامساً: ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في أول موضع في البحث بتراجم مختصرة ما عدا المشهورين - وهم الخلفاء الأربعة ومن كثرت روايتهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وأصحاب المذاهب الفقهية الأربعة -؛ لأن شهرتهم تغني عن التعريف بهم.

سادساً: ذكرتُ المعاني الاصطلاحية لما يمر في البحث من ألفاظ تستدعي البيان والإيضاح.

سابعاً: الخاتمة، وقد اشتملت على أهم النتائج وأبرز التوصيات.

ثامناً: عمل الفهارس العلمية، وتشمل:

(١) فهرس الآيات القرآنية.

(٢) فهرس الأحاديث النبوية.

(٣) فهرس الآثار.

٤) فهرس الأعلام.

٥) فهرس المصادر.

٦) فهرس الموضوعات.



خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

* المقدمة

وفيها: بيان مشكلة البحث، وحدوده، ومصطلحاته، والدراسات السابقة، وإجراءات البحث.

* التمهيد: وفيه:

أولاً: التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

ثانياً: فضل تعلّم القرآن الكريم وتعليمه وحفظه.

الفصل الأول:

الأحكام الفقهية المتعلقة بمعلم القرآن الكريم

* وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: شروط معلم القرآن الكريم.

المبحث الثاني: قبول معلم القرآن الكريم الهدية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قبول معلم القرآن الكريم الهدية من المتعلم.

المطلب الثاني: قبول معلم القرآن الكريم الهدية من غير المتعلم، وفيه فرعان:

الفرع الأول: أن يكون المُهدي له علاقة بالمتعلم.

الفرع الثاني: أن يكون المُهدي ليس له علاقة بالمتعلم.

المبحث الثالث: انشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: انشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم بنوم أو نحوه.

المطلب الثاني: إنابة معلم القرآن الكريم غيره لبعض مهامه.

المطلب الثالث: استعانة معلم القرآن الكريم بالمتعلم.

المبحث الرابع: أحكام الإجازة القرآنية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجازة القرآنية.

المطلب الثاني: شروط المجيز.

المطلب الثالث: شروط المجاز.

المبحث الخامس: تعليم الذكر الأنثى القرآن الكريم أو العكس، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم من غير خلوة، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الخلوة لغة واصطلاحاً.

المسألة الثانية: أن يكون أحدهما كبيراً في السن لا يُفتن بمثله.

- المسألة الثالثة: أن يكون أحدهما صغيراً في السن أو يُفتن بمثله.
- الفرع الثاني: الخلوة أثناء تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم.
- المطلب الثاني: تعليم الذكر البالغ الأنثى غير البالغة أو تعليم الأنثى البالغة الذكر غير البالغ القرآن الكريم.
- المطلب الثالث: تعليم الذكر البالغ الذكر الأمرد القرآن الكريم.



الفصل الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بمتعلم القرآن الكريم

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: أحكام تعلم القرآن الكريم، وفيه ستة مطالب:
- المطلب الأول: تعلم تلاوة القرآن الكريم تلاوة صحيحة.
- المطلب الثاني: تعلم أحكام تجويد القرآن الكريم والقراءة بها.
- المطلب الثالث: تعلم القراءات الواردة في القرآن الكريم.
- المطلب الرابع: تعلم المقامات الصوتية لتلاوة القرآن الكريم بها.
- المطلب الخامس: تعلم القرآن الكريم بغير الرسم العثماني.
- المطلب السادس: تعليم غير المسلم القرآن الكريم.
- المبحث الثاني: أحكام حفظ القرآن الكريم، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: حكم حفظ القرآن الكريم.
- المطلب الثاني: ترك المتعلم حفظ القرآن الكريم بحجة الخوف من نسيانه في المستقبل.

المطلب الثالث: أحكام ختم حفظ القرآن الكريم، وفيه أربعة فروع:
 الفرع الأول: الدعاء عند ختم حفظ القرآن الكريم كاملاً.
 الفرع الثاني: رفع اليدين حال الدعاء عند ختم حفظ القرآن الكريم كاملاً.

الفرع الثالث: المباركة بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم كاملاً.
 الفرع الرابع: إقامة الوليمة ودعوة الناس إليها بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم كاملاً.



الفصل الثالث:

الأحكام الفقهية المتعلقة بمعلم ومتعلم القرآن الكريم معاً

* وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قراءة القرآن الكريم أو الاستماع إليه أو مس المصحف من غير طهارة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قراءة المحدث حدثاً أصغر القرآن الكريم أو مسه المصحف، وفيه فرعان:

الفرع الأول: قراءة المحدث حدثاً أصغر القرآن الكريم.

الفرع الثاني: مس المحدث حدثاً أصغر المصحف.

المطلب الثاني: قراءة الجنب القرآن الكريم أو مسه المصحف، وفيه فرعان:

الفرع الأول: قراءة الجنب القرآن الكريم.

الفرع الثاني: مس الجنب المصحف.

المطلب الثالث: قراءة الحائض القرآن الكريم أو مسها المصحف،
وفيه فرعان:

الفرع الأول: قراءة الحائض القرآن الكريم.

الفرع الثاني: مس الحائض المصحف.

المطلب الرابع: قراءة المستحاضة القرآن الكريم أو مسها المصحف،
وفيه فرعان:

الفرع الأول: قراءة المستحاضة القرآن الكريم.

الفرع الثاني: مس المستحاضة المصحف.

المطلب الخامس: الاستماع للقرآن الكريم من غير طهارة.

المبحث الثاني: آداب مجلس تعليم القرآن الكريم، وفيه ثلاثة
مطالب:

المطلب الأول: الهيئة التي يكون عليه المعلم والمتعلم في حلقة
تعليم القرآن الكريم.

المطلب الثاني: أحكام سجود التلاوة أثناء تعليم القرآن الكريم، وفيه
ثلاثة فروع:

الفرع الأول: سجود القارئ.

الفرع الثاني: سجود المستمع.

الفرع الثالث: تكرار سجود التلاوة بتكرار قراءة آية السجدة.

المطلب الثالث: الكتابة في المصحف، وفيه فرعان:

الفرع الأول: الكتابة في المصحف من غير حاجة.

الفرع الثاني: الكتابة في المصحف لحاجة.

الفصل الرابع: الأحكام المتعلقة بإدارة مركز تعليم القرآن الكريم

* وفيه عشر مباحث:

المبحث الأول: أحكام أخذ الأجرة على القرآن الكريم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أخذ معلم القرآن الكريم أو المجيز به الأجرة، وفيه فرعان:

الفرع الأول: اشتراط أخذ الأجرة.

الفرع الثاني: أخذ الأجرة من غير اشتراط.

المطلب الثاني: أخذ الأجرة على قراءة القرآن الكريم في المحافل.

المطلب الثالث: أخذ الأجرة على العمل الإداري في مراكز تعليم القرآن الكريم.

المبحث الثاني: أوقات تعليم القرآن الكريم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحديد أوقات معينة لتعليم القرآن الكريم.

المطلب الثاني: الأوقات التي يكره فيها تعليم القرآن الكريم.

المبحث الثالث: اللعب داخل مركز تعليم القرآن الكريم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل المسجد.

المطلب الثاني: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خارج المسجد.

المبحث الرابع: إعطاء الجوائز التشجيعية لمتعلم القرآن الكريم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التخرج الفقهي للجوائز التشجيعية المقدمة لمتعلم القرآن الكريم.

المطلب الثاني: إعطاء الجوائز التشجيعية لمتعلم القرآن الكريم.

المبحث الخامس: أحكام دخول مراكز تعليم القرآن الكريم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: دخول المحدث حديثاً أصغر المسجد لتعليم القرآن الكريم أو تعلمه أو للعمل الإداري فيه.

المطلب الثاني: دخول المحدث حديثاً أكبر المسجد لتعليم القرآن الكريم أو تعلمه أو للعمل الإداري فيه.

المطلب الثالث: دخول الحائض المسجد لتعليم القرآن الكريم أو تعلمه أو للعمل الإداري فيه.

المطلب الرابع: دخول غير المسلم مركز تعليم القرآن الكريم، وفيه فروع:

الفرع الأول: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل المسجد.

الفرع الثاني: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خارج المسجد.

المبحث السادس: إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم الرجالي أو المختلط بين الرجال والنساء.

المطلب الثاني: إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم النسائي.

المبحث السابع: الاختلاط في مراكز تعليم القرآن الكريم بين الرجال والنساء، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الاختلاط بين المعلمين أو العاملين رجالاً ونساءً في مركز تعليم القرآن الكريم.

المطلب الثالث: الاختلاط بين المتعلمين نساءً ورجالاً في مركز تعليم القرآن الكريم، وفيه فرعان:

الفرع الأول: أن يكون المتعلمون دون سن البلوغ.

الفرع الثاني: أن يكون المتعلمون بالغين.

المطلب الرابع: الخلوة بين الرجل والمرأة المعلمين أو العاملين في مركز تعليم القرآن الكريم.

المبحث الثامن: أحكام الموارد المالية لمركز تعليم القرآن الكريم، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: دفع زكاة المال لمركز تعليم القرآن الكريم، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف زكاة المال لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: دفع زكاة المال لمركز تعليم القرآن الكريم.

المطلب الثاني: التبرع لمركز تعليم القرآن الكريم، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف التبرع لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: قبول التبرع من المسلم لمركز تعليم القرآن الكريم.

الفرع الثالث: قبول التبرع من غير المسلم لمركز تعليم القرآن الكريم.

المطلب الثالث: مصارف زكاة المال والتبرعات المقدمة لمركز تعليم القرآن الكريم.

المطلب الرابع: دفع متعلم القرآن الكريم الرسوم لالتحاقه بمركز تعليم القرآن الكريم، وفيه فرعان:

الفرع الأول: التخريج الفقهي لهذه الرسوم.

الفرع الثاني: دفع الرسوم.

المطلب الخامس: قبول مركز تعليم القرآن الكريم للمال المحرم الذي يراد التخلص منه.

المبحث التاسع: أحكام التصرف في مركز تعليم القرآن الكريم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التصرف في مركز تعليم القرآن الكريم ببيع أو إجارة، وفيه فرعان:

الفرع الأول: بيع مركز تعليم القرآن الكريم.

الفرع الثاني: إجارة مركز تعليم القرآن الكريم.

المطلب الثاني: الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم، وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: تعريف الوقف لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم.

الفرع الثالث: مصارف الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: اشتراط الواقف صرفه في مصارف معينة.

المسألة الثانية: عدم اشتراط الواقف صرفه في مصارف معينة.

الفرع الرابع: توقف التعليم في المركز الموقوف عليه.

المطلب الثالث: بناء مركز تعليم القرآن الكريم فوق المسجد.

المطلب الرابع: زكاة ممتلكات مركز تعليم القرآن الكريم.

المبحث العاشر: أحكام المسابقات القرآنية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المسابقات القرآنية وبيان أنواعها.
المطلب الثاني: إقامة مسابقات في حفظ أو تلاوة القرآن الكريم،
وفيه فرعان:

الفرع الأول: إقامة المسابقات القرآنية المختلطة بين الرجال والنساء.
الفرع الثاني: إقامة المسابقات القرآنية غير المختلطة بين الرجال
والنساء.

المطلب الثالث: دفع الجوائز للفائزين في المسابقات القرآنية، وفيه
فرعان:

الفرع الأول: ألا يشارك المتسابقون بمال.
الفرع الثاني: أن يشارك المتسابقون بمال.

الفصل الخامس: أحكام تعليم القرآن الكريم عن بعد وأحكام المصاحف الإلكترونية

* وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعليم القرآن الكريم عن بعد، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: تعريف التعليم عن بعد.
المطلب الثاني: تعليم تلاوة القرآن الكريم أو تجويده أو متابعة حفظه
عن بعد.

المطلب الثالث: تعليم الرجل المرأة القرآن الكريم أو العكس عن
بعد.

المطلب الرابع: إعطاء الإجازات القرآنية عن بعد.
المبحث الثاني: أحكام المصاحف الإلكترونية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المصحف الإلكتروني.

المطلب الثاني: مس المصحف الإلكتروني من غير طهارة.

المطلب الثالث: الدخول بالمصحف الإلكتروني إلى أماكن النجاسة.

* الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

* الفهارس العلمية

* وتشمل:

(١) فهرس الآيات القرآنية.

(٢) فهرس الأحاديث النبوية.

(٣) فهرس الآثار.

(٤) فهرس الأعلام.

(٥) فهرس المصادر.

(٦) فهرس الموضوعات.



التمهيد

* وفيه :

أولاً: التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

ثانياً: فضل تعلّم القرآن الكريم وتعليمه وحفظه.

التمهيد

✽ أولاً: التعريف بمصطلحات عنوان البحث:

(١) تعريف (الأحكام):

أ) تعريف الأحكام في اللغة:

الأحكام جمع حُكْم، وهو المنع، ومنه قيل للقضاء: الحكم؛ لأنه يمنع من غير المقضي، ومنه: الحكمة؛ لأنها تمنع من الجهل^(١).

ب) تعريف الأحكام في الاصطلاح:

يُعرَّف الحكم في الاصطلاح من حيث العموم بأنه: (إثبات أمرٍ لأمر أو نفيه عنه)^(٢).

وينقسم الحكم اصطلاحاً إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحكم العقلي، وهو: ما يعرف فيه العقل نسبة أمر لأمر أو نفيه عنه، مثل: الجزء ليس أكبر من الكل^(٣).

القسم الثاني: الحكم العادي، وهو: ما عرفت فيه النسبة بالعادة،

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة: (حكم)، (٩١/٢)، لسان العرب، مادة: (حكم)، (١٤٠/١٢).

(٢) ينظر: اللمع في أصول الفقه، ص: (١٢٩).

(٣) ينظر: شرح التلويح على التوضيح (٢١/١)، اللمع في أصول الفقه، ص: (١٢٩).

مثل: الماء مُرْوٍ، ومثل: ضوء القمر ليس محرق^(١).

القسم الثالث: الحكم الشرعي، وهو: خطاب الله ﷻ المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع^(٢).

وهذا القسم هو المقصود بالبحث في هذه الدراسة.

٢) تعريف (الفقهية):

أ) الفقهية نسبة إلى الفقه، وتعريف الفقه في اللغة:

إدراك الشيء والعلم به والفهم له، يقال: (أوتي فلان فقهاً) أي: فهماً، ومنه دعاء النبي ﷺ لابن عباس ؓ: «اللهم فقهه في الدين»^(٣) أي: فهّمه فيه^(٤).

ب) تعريف الفقه في الاصطلاح:

وردت عدة تعريفات للفقه في الاصطلاح كلها متقاربة، وأجمعها هو: (العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية)^(٥).

٣) تعريف (القرآن):

أ) تعريف القرآن في اللغة:

القرآن في اللغة مأخوذ من (قرأ) بمعنى: ضمّ وجمع، وهو في

(١) ينظر: اللمع في أصول الفقه، ص: (١٢٩)، شرح التلويح على التوضيح (٢٢/١).

(٢) ينظر: نهاية السؤل، ص: (١٦)، البحر المحيط للزركشي (١٧٥/١)، إرشاد الفحول، ص: (٢٥/١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: وضع الماء عند الخلاء، ص: (٣٠)، [١٤٣]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، ص: (١٠٩٠)، [٦٣٦٨].

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة: (فقه)، (٤٤٢/٤)، لسان العرب، مادة: (فقه)، (٥٢٢/١٣).

(٥) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٣١/١)، البحر المحيط للزركشي (٣٠/١).

الأصل مصدر قرأ قراءة وقرآنًا، ومن ذلك: (القرية) سُميت القرية؛ لاجتماع الناس فيها، وُسِّمِيَ القرآن بذلك؛ لضمِّه السُّور وجمعه لها، أو لجمعه الأحكام والقصص وغير ذلك^(١).

ب) تعريف القرآن في الاصطلاح:

هو: كلام الله ﷻ المعجز، المنزَّل بواسطة جبريل عليه السلام على محمد ﷺ، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس^(٢).

قال ابن تيمية^(٣) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (القرآن كلام الله، منزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن الله - تعالى - تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد ﷺ هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس أو كتبه بذلك في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله - تعالى - حقيقة، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مبلِّغاً مؤدِّياً، وهو كلام الله حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف)^(٤).

✽ ثانياً: فضل تعلُّم القرآن الكريم وتعليمه وحفظه:

إن تعلَّم وتعليم القرآن الكريم تلاوةً وتدبراً وفهماً لأحكامه وحكمه

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة: (قرى)، (٧٨/٥)، لسان العرب، مادة: (قرأ)، (١٢٨/١).

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي (١٧٨/٢)، مناهل العرفان (١٥/١).

(٣) هو: أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، تقي الدين، الإمام شيخ الإسلام، حنبلي المذهب، ولد في حرَّان وانتقل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، كان إماماً في الفقه والتفسير والعقائد والأصول، فصيح اللسان، مكثراً من التصنيف، ولد عام ٦٦١هـ، وتوفي عام ٧٢٨هـ. ينظر: البداية والنهاية (١٣٥/١٤)، الأعلام للزركلي (١٤٠/١).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤٤/٣).

من أجل العلوم وأشرف القربات، وإذا كان خير الكلام كلام الله ﷻ فكذلك خير الناس بعد النبيين من تعلم ويعلم كلام الله^(١)، وقد تواردت النصوص القرآنية والنبوية في فضل تعلم القرآن الكريم وتعليمه وحفظه، ومن هذه النصوص:

(١) قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ۚ لِيُؤْفِيَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۚ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٢٩ - ٣٠].

قال مطرف بن عبدالله^(٢) رحمه الله: (هذه آية القراءة)^(٣)، وقال القرطبي^(٤) رحمه الله: (هذه آية العاملين العالمين الذين يقيمون الصلاة الفرض والنفل، وكذا في الإنفاق...)^(٥).

(٢) قول النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٦)، وفي رواية: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٧).

(١) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح (٦٣/٣).

(٢) هو: مطرف بن عبدالله بن الشخير، أبو عبدالله الحرشي العامري، من كبار التابعين، له كلمات في الحكمة مأثورة، وذكره ابن سعد فقال: (روى عن أبي بن كعب، وكان ثقة، له فضل، وورع، وعقل، وأدب)، وقال العجلي: (كان ثقة لم ينحج بالبصرة من فتنة ابن الأشعث إلا هو وابن سيرين)، توفي عام: ٨٧هـ. ينظر: الطبقات لابن سعد (١٤١/٧)، تهذيب التهذيب (١٧٣/١٠).

(٣) تفسير الطبري (٤٦٣/٢٠).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أندلسي من أهل قرطبة، أنصاري، من كبار المفسرين، اشتهر بالصلاح والتعبّد، رحل إلى المشرق واستقر بمنية ابن الخصيب (شمالي أسبوط - بمصر) وبها توفي، من تصانيفه: (الجامع لأحكام القرآن)، و(التذكرة بأمور الآخرة)، و(الأسنى في شرح الأسماء الحسنى)، توفي عام: ٦٧١هـ. ينظر: الديباج المذهب، ص: (٣١٧)، الأعلام للزركلي (٢١٨/٦).

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٤٥/١٤).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ص: (٩٠١)، [٥٠٢٧].

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ص: (٩٠١)، [٥٠٢٨].

قال ابن حجر العسقلاني^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره، جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدي، ولهذا كان أفضل، وهو من جملة من عنى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٢٣]، والدعاء إلى الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقع بأمور شتى من جملتها تعليم القرآن وهو أشرف الجميع)^(٢).

٣ عن عقبة بن عامر^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خرج علينا رسول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ونحن في الصُفَّة فقال: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُو كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُطْحَانَ^(٤)، أَوْ إِلَى الْعَقِيقِ^(٥)، فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ^(٦) فِي غَيْرِ إِثْمٍ، وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ؟»،

(١) هو: أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل الكناني العسقلاني، المصري المولد والمنشأ والوفاة، الشهير بابن حجر - نسبة إلى (آل حجر) قوم يسكنون بلاد الجريد وأرضهم قابس في تونس، من كبار الشافعية، كان محدثاً فقيهاً مؤرخاً. انتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم، ومعرفة العالي والنازل، وعلل الأحاديث وغير ذلك. تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وإقراء وتصنيفاً وإفتاءً، دَرَسَ في عدة أماكن وولي مشيخة البيرونية ونظرها، والإفتاء بدار العدل، والخطابة بجامع الأزهر، وتولى القضاء، وقد زادت تصانيفه على مائة وخمسين مصنفًا، منها: (فتح الباري شرح صحيح البخاري)، و(الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية)، و(التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير). ينظر: شذرات الذهب (٢٧٠/٧)، البدر الطالع (٨٧/١).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧٦/٩).

(٣) هو: عقبة بن عامر بن عيسى الجهني، يكتنّى أبا حماد، وقيل غير ذلك. كان قارئاً عالمًا بالفرائض والفقه، قديم الهجرة والسابقة والصحبة، وهو أحد من جمع القرآن، روى عن النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولي إمرة مصر من قبل معاوية سنة ٤٤ هـ، توفي في خلافة معاوية. ينظر: الاستيعاب (١٠٧٣/٣)، تهذيب التهذيب (٢٤٢/٧).

(٤) وهو: اسم وادٍ في المدينة. ينظر: معجم البلدان (٤٤٦/١).

(٥) وهو: اسم وادٍ في المدينة فيه نخل. ينظر: معجم البلدان (١٣٨/٤).

(٦) مفرداها: (كوماً)، وهي: الناقة العظيمة السنام. ينظر: القاموس المحيط، باب: الميم، فصل: الكاف، ص: (١١٥٦).

فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحْبُ ذَلِكَ، قَالَ: «أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمُ، أَوْ يَقْرَأُ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَافَتَيْنِ، وَثَلَاثُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَرْبَعُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبْلِ»^(١).

٤) قول النبي ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ، وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أَجْرَانِ»^(٢)، وفي رواية مسلم: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ»^(٣).

قال النووي^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال القاضي^(٥): يحتمل أن يكون معنى كونه مع الملائكة أن له في الآخرة منازل يكون فيها رفيقاً للملائكة السفيرة؛ لاتصافه بصفاتهم من حمل كتاب الله ﷻ، قال: ويحتمل أن يراد أنه عامل بعملهم وسالك مسلكهم. وأما الذي يتتبع فيه: فهو الذي يتردد في تلاوته لضعف حفظه فله أجران؛ أجر بالقراءة وأجر بتتبعه في تلاوته ومشقته،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (٣٢٤)، [١٨٧٣].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، سورة (عبس)، ص: (٨٨٠)، [٤٩٣٧].

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (٣٢٣)، [١٨٦٢].

(٤) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن، النووي (أو النواوي) أبو زكريا، محيي الدين، من أهل نوى من قرى حوران جنوبي دمشق، إمام في الفقه والحديث واللغة، تعلم في دمشق وأقام بها زمناً، من تصانيفه (المجموع شرح المذهب) لم يكمله، و(روضة الطالبين)، و(المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، ولد: ٦٣١هـ وتوفي: ٦٧٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٦٥/٥)، الأعلام للزركلي (١٨٥/٩).

(٥) هو: عياض بن موسى بن عياض البحصي السبتي، أبو الفضل القاضي، أحد علماء المالكية، كان إماماً حافظاً محدثاً فقيهاً متبحراً، من تصانيفه: (التبتيات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة)، و(الشفاء في حقوق المصطفى)، و(إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم)، و(كتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام)، ولد عام: ٤٧٦هـ وقيل: ٤٩٦هـ، وتوفي عام: ٥٤٤هـ. ينظر: النجوم الزاهرة (٢٨٥/٥)، معجم المؤلفين (١٦/٨).

قال القاضي وغيره من العلماء: وليس معناه الذي يتتبع عليه له من الأجر أكثر من الماهر به بل الماهر أفضل وأكثر أجراً؛ لأنه مع السفارة وله أجور كثيرة، ولم يذكر هذه المنزلة لغيره وكيف يلحق به من لم يعتن بكتاب الله تعالى وحفظه وإتقانه وكثرة تلاوته وروايته كاعتنائه حتى مهر فيه - والله أعلم -^(١).

٥) قول النبي ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَآتَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً، فَهُوَ يُنْفِقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَآتَاءَ النَّهَارِ»^(٢).

وقد بَوَّبَ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا الحديث بقوله: (باب فضل من يقول بالقرآن ويعلمه وفضل من تعلم حكمه)^(٣).

ولحافظ القرآن الكريم منزلة شريفة، ودرجة رفيعة، يقول النبي ﷺ: «يُقَالُ لصاحب القرآن: اقرأ، وارتق، ورتِّل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها»^(٤)، قال ابن حجر الهيتمي^(٥) رَحِمَهُ اللَّهُ: (الخبر

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٨٤/٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التوحيد، باب: قول النبي ﷺ: «رجل آتاه الله القرآن...»، ص: (١٢٩٩)، [٧٥٢٩]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (٣٢٨)، [١٨٩٤].

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (٩٧/٦).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: كيف يستحب الترتيل في القراءة، ص: (٢٥٣)، [١٤٦٤]، والترمذي في سننه، كتاب: ثواب القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: رقم (١٨)، ص: (٦٥١)، [٢٩١٤]، وقال عنه: (حسن صحيح)، والحديث صحَّحه الألباني في صحيح أبي داود (٢٠٥/٥)، [١٣١٧].

(٥) هو: أحمد بن حجر الهيتمي (وعند البعض الهيتمي بالشاء المثلثة) السعدي، الأنصاري، شهاب الدين، أبو العباس، فقيه شافعي، تلقى العلم بالأزهر، وانتقل إلى مكة وصنَّف بها كتبه وبها توفي، برع في العلوم لا سيما في الفقه الشافعي، من تصانيفه: (تحفة المحتاج شرح المنهاج)، و(الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة)، و(إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام)، ولد عام: ٩٠٩هـ، وتوفي عام: ٩٧٣هـ. ينظر: البدر الطالع (١٠٩/١)، الأعلام للزركلي (٢٢٣/١).

المذكور خاص بمن يحفظه عن ظهر قلب لا بمن يقرأ في المصحف؛ لأن مجرد القراءة في الخط لا يختلف الناس فيها، ولا يتفاوتون قلة وكثرة، وإنما الذي يتفاوتون فيه كذلك هو الحفظ عن ظهر قلب، فلهذا تفاوتت منازلهم في الجنة بحسب تفاوت حفظهم^(١).

ويكفي شرفاً وفضلاً لمن تعلّم القرآن الكريم وعلمه وحفظه أنه ممن يُرجى دخولهم في قول النبي ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ»، قيل: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ»^(٢).



(١) الفتاوى الحديثية (١١٣/١).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، (٢٩٦/١٩)، [١٢٢٧٩]، وابن ماجه في سننه، كتاب: - بدون عنوان -، باب: في فضل من تعلم القرآن وعلمه، ص: (٥٥)، [٢١٥]، والحاكم في مستدركه، كتاب: فضائل القرآن، (٧٤٣/١)، [٢٠٤٦]، والحديث صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته (٤٣٢/١)، [٢١٦٥].

الفصل الأول الأحكام الفقهية المتعلقة بمعلم القرآن الكريم

* وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: شروط معلم القرآن الكريم.
- المبحث الثاني: قبول معلم القرآن الكريم الهدية.
- المبحث الثالث: انشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم.
- المبحث الرابع: أحكام الإجازة القرآنية.
- المبحث الخامس: تعليم الذكر الأنثى القرآن الكريم أو العكس.

المبحث الأول

شروط معلم القرآن الكريم

تعليم القرآن الكريم شرفٌ عظيم، مستمدٌ من شرف القرآن الكريم ومنزلته العالية، ولذلك اشترط أهل العلم شروطاً^(١) لمن يتصدى لتعليم القرآن الكريم، وهي ما سيأتي بيانها في هذا المبحث.

اشترط أهل العلم شروطاً لمن يتصدى لتعليم الناس القرآن الكريم، وهي كالتالي:

✽ الشرط الأول: الإسلام^(٢).

ويدل لذلك:

(١) أن إلقاء القرآن الكريم عبادة، والعبادة يختص فاعلها بأن يكون من أهل القربة، وغير المسلم ليس من أهل القربة^(٣).

(١) وهناك آداب ذكرها أهل العلم أيضاً ينبغي لمعلم القرآن الكريم التحلي بها، ليس هذا محل بحثها، حيث إن الحديث في هذا المبحث عن الشروط الواجب توافرها في المعلم، بخلاف الآداب فهي أمورٌ مستحبة.

(٢) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٧)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (١١)، غيث النفع في القراءات السبع، ص: (١٥).

(٣) ينظر: النهر الفائق شرح كنز الدقائق (٢/٢٤٣)، البيان والتحصيل (٨/٤٥٢)، المغني لابن قدامة (٥/٤١٠).

(٢) أن الكافر لا يؤمن منه عدم الكذب والغش لعدم تحرزه منه، فلا تحصل الثقة بتعليمه^(١).

✽ الشرط الثاني: أن يكون المعلم عاقلاً^(٢).

لأن غير العاقل لا تحصل الثقة بتعليمه، كما أنه لا يتحرز عن الكذب والغش لأمنه من مآثمه^(٣).

✽ الشرط الثالث: أن يكون المعلم عدلاً^(٤).

لأن دين الفاسق لا يزجره عن ارتكاب محظورات الدين، فلا يؤمن منه الغش والكذب^(٥).

✽ الشرط الرابع: أن يكون ضابطاً متقناً^(٦).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (لا يتعلم إلا ممن كملت أهليته، وظهرت ديانتها، وتحققت معرفته، واشتهرت صيانتها، فقد قال محمد بن سيرين ومالك بن أنس وغيرهما من السلف: هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)^(٧).



(١) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٧)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (١١)، غيث النفع في القراءات السبع، ص: (١٥).

(٢) ينظر المراجع السابقة.

(٣) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٧)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (١١)، غيث النفع في القراءات السبع، ص: (١٥).

(٤) ينظر المراجع السابقة.

(٥) ينظر المراجع السابقة.

(٦) التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٧)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (٩)، غيث النفع في القراءات السبع، ص: (٢٠).

(٧) التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٧).

المبحث الثاني

قبول معلم القرآن الكريم الهدية

الإهداء في أصله محمودٌ شرعاً وعرفاً وطبعاً، دعت إليه الشريعة الغراء كقول النبي ﷺ: «تَهَادُّوا تَحَابُّوا»^(١)، والنبي ﷺ كان يقبل الهدية ويشيب عليها^(٢)، بيد أن الهدية قد يطرأ عليها من الأحوال ما يجعلها محرمة قبولاً وإهداءً أو أحدهما، كهدايا العمال في بعض أحوالها، ولما أن معلم القرآن الكريم قد يكون أحد العمال فمن المهم معرفة حكم قبوله للهدية من المتعلم أو غيره.

وفي عصرنا اختلفت الحال؛ فأحياناً يكون معلم القرآن الكريم موظفاً في الدولة وأحياناً لا يكون كذلك، ويختلف الحكم على حسب اختلاف الحال كما سيأتي بيانه.



(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب: قبول الهدية، ص: (٣٠٦)، [٥٩٤]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الهبات، باب: التحريض على الهبة والهدية صلة بين الناس، (٢٨٠/٦)، [١١٩٤٦]، وفي سننه الصغرى، كتاب: البيوع، باب: الهبة والهدية، (٣٣٧/٢)، [٢٢٣٠]، وقد حسن إسناده الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٥٢/٣).

(٢) ينظر: صحيح البخاري، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: المكافأة في الهبة، ص: (٤١٨)، [٢٥٨٥]. يراجع ص: (٥٢).

المطلب الأول:

قبول معلم القرآن الكريم الهدية من المتعلم:

يختلف حكم قبول معلم القرآن الكريم الهدية بناءً على اختلاف حاله من حيث كونه معيّناً من قبل الإمام أو نائبه^(١) أو متبرعاً بالتعليم:

الحال الأولي: أن يكون معلم القرآن الكريم معيّناً من قبل الإمام أو نائبه. ففي هذه الحال يُعتبر المعلم عاملاً في الدولة وموظفاً فيها، فيجري عليه حكم هدايا العمّال، وقد ذكر العلماء أن الهدية للعمّال تأخذ حكم الهدية للقاضي إلا أن جرمه أغلظ، قال ابن الهمام^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: (وكل من عمل للمسلمين عملاً حكمه في الهدية كالقاضي)^(٣)، وقد اختلف الفقهاء في حكم هدايا العمّال بناءً على اختلاف أحوالهم على النحو التالي:

● تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز قبول العامل الهدية إذا لم تكن من ذي رحمه المحرّم، أو لم تجر العادة بإهدائه له قبل توليه العمل^(٤)؛ ويدل لذلك السنة النبوية والمعقول:

(١) وفي عصرنا توجد جهات حكومية أو مرخّصة منها مختصة بتعليم القرآن الكريم تكون بمثابة النائب عن الإمام.

(٢) هو: محمد عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين، الشهير بابن الهمام، من فقهاء الحنفية، مفسّر حافظ، اشتهر بكتابه (فتح القدير) وهو حاشية على الهداية، ولد: ٧٩٠هـ، وتوفي: ٨٦١هـ. ينظر: الجواهر المضية (٨٦/٢)، الأعلام للزركلي (١٣٥/٧).

(٣) فتح القدير (٢٧٢/٧).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٣٠٥/٦)، رد المحتار (٤٨/٨)، الذخيرة (٨٠/١٠)، مواهب الجليل (١١٣/٨)، أسنى المطالب (٣٠٠/٤)، مغني المحتاج (٥٢٥/٤)، المغني (٦٩/١٠)، كشف القناع (١٠٠/٣).

✽ أولاً: من السنة النبوية:

(١) عن أبي حميد الساعدي^(١) رضي الله عنه قال: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ اللَّتْبِيَّةِ^(٢)، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» ثُمَّ خَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَا نِيَّ لِلَّهِ، فَيَأْتِيَنِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفَنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَيْعَرُ»^(٣) ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ» بَصَرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي^(٤).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ علل النهي عن أخذ الهدية بقوله: «أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ»، وفي هذا دليل على أن تحريم

(١) هو: عبدالرحمن بن سعد بن عبدالرحمن بن عمرو بن المنذر، أبو حميد الساعدي الأنصاري، وهو مشهور بكنتيته، واختلف في اسمه، ف قيل: عبدالرحمن، وقيل: المنذر بن سعد، مدني له صحبة، من فقهاء أصحاب النبي ﷺ، توفي سنة ٦٠هـ، وقيل بضع وخمسين. ينظر: أسد الغابة (٣/٣٤٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤٦/٤)، سير أعلام النبلاء (٤٨١/٢).

(٢) الصحابي الجليل عبدالله بن اللتبية بن ثعلبة الأزدي، ينظر: أسد الغابة (٣/٣٧١)، (١٨٨/٤).

(٣) (رغاء) الرغاء: صوت الإبل، (خوار) الخوار: صوت البقر، (تيعر) يقال: ييعر العنز تيعر، بالكسر، يعاراً، بالضم: أي صاحت. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٨٧/٢، ٢٤٠)، (١٩٧/٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحيل، باب: احتيال العامل ليُهدى له، ص: (١٢٠٣)، [٦٩٧٩]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، ص: (٨٢٢)، [٤٧٣٨].

قبول الهدية هو ما كان بسبب الولاية، وعليه فيحرم على كل من استعمله الإمام أو نائبه لعمل ما قبول الهدية إذا كانت الولاية سببها، فإن لم تكن الهدية ممن كانه يهديه أو من ذي رحمه المحرم دلّ على أن الولاية سببها^(١).

(٢) قول النبي ﷺ: «مَنِ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَّقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ»^(٢).

وجه الدلالة: أن ما يأخذه العامل زيادة على ما فرضه له الإمام أو نائبه غلول، وهو محرم^(٣).

✽ ثانياً: من المعقول:

القياس على تحريم أخذ القاضي الهدية ممن لم يكن من عاداته الإهداء إليه قبل توليه القضاء أو لم يكن من رحمه المحرم حتى لو لم يكن لديه خصومة حاضرة عند القاضي، بجامع أن كلاهما قد ولّاه الإمام أو نائبه عملاً من أعمال المسلمين، ومن كان كذلك فقد حرم عليه أخذ الهدية بنص الحديثين السابقين^(٤).

واختلفوا في مسألتين:

المسألة الأولى: قبول العامل الهدية ممن جرت عاداته الإهداء له قبل توليه العمل وكانت الهدية بقدر ما كان يهديه سابقاً، على قولين:

القول الأول: يجوز للعامل قبول الهدية في هذه الحال، وإليه ذهب

(١) ينظر: مغني المحتاج (٥٢٥/٤).

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: الزكاة، (٥٦٣/١) [١٤٧٢]، وأبو داود في سننه، كتاب: الخراج والفئ والإمارة، باب: في أرزاق العمال، ص: (٥٢٤)، [٢٩٤٣]، والحديث صححه الألباني في مشكاة المصابيح (١١٠٧/٢)، [٣٧٤٨].

(٣) ينظر: المغني (٦٩/١٠).

(٤) ينظر: المغني (٦٩/١٠)، كشاف القناع (١٠٠/٣).

الحنفية^(١)، وهو قولٌ عند المالكية هو المذهب^(٢)، والوجه الصحيح عند الشافعية^(٣)، وإليه ذهب الحنابلة^(٤).

القول الثاني: لا يجوز للعامل قبول الهدية في هذه الحال، وهو قولٌ عند المالكية^(٥)، ووجهٌ عند الشافعية^(٦).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز قبول العامل للهدية في هذه الحال بالمعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن سبب الإهداء في هذه الحال ليس العمل، والهدية إنما تُمنع إذا كان العمل سببها بدليل تعليل النبي ﷺ سبب نهى العامل عن قبول الهدية بقوله: «أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ»^{(٧)(٨)}.

(٢) أنه قد جرت العادة بإهدائه فلم تلحقه تهمة الرشوة بإهدائه بعد توليه العمل^(٩).

★ دليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز قبول العامل الهدية في هذه الحال:

-
- (١) ينظر: البحر الرائق (٣٠٥/٦)، رد المحتار (٤٨/٨).
 - (٢) ينظر: الذخيرة (٨٠/١٠)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٥١/٧).
 - (٣) ينظر: أسنى المطالب (٣٠٠/٤)، مغني المحتاج (٥٢٥/٤).
 - (٤) ينظر: المغني (٦٩/١٠)، كشاف القناع (١٠٠/٣).
 - (٥) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١٥١/٧).
 - (٦) ينظر: الحاوي الكبير (٢٨٦/١٦).
 - (٧) سبق تخريجه ص: (٤٧).
 - (٨) ينظر: أسنى المطالب (٣٠٠/٤)، المغني (٦٩/١٠).
 - (٩) ينظر: البحر الرائق (٣٠٥/٦)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٥١/٧).

بعموم الأدلة الدالة على تحريم قبول العمال الهدية^(١).

نوقش: بأن هذه الأدلة محمولة على ما كان العمل سببه، ومن جرت عادته بالإهداء سابقاً لا يعتبر العمل سببه^(٢).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز قبول العامل الهدية ممن جرت عادته بالإهداء له قبل توليه العمل، وكانت الهدية بقدر ما كان يهديه سابقاً^(٣)؛ لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة، إضافة إلى مناقشتهم لما استدل به أصحاب القول الثاني.

المسألة الثانية: قبول العامل الهدية من رحمه المحرم إذا لم يكن من عادته بالإهداء له قبل توليه العمل، اختلف العلماء فيها على قولين:

القول الأول: يجوز للعامل قبول الهدية في هذه الحال، وإليه ذهب الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحنابلة^(٦).

القول الثاني: لا يجوز للعامل قبول الهدية في هذه الحال، وإليه ذهب الشافعية^(٧).

(١) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١٥١/٧)، الحاوي الكبير (٢٨٦/١٦).

(٢) ينظر: المغني (٦٩/١٠).

(٣) وقد أجاز بعض الفقهاء الزيادة في الهدية إذا زاد مال المهدى. ينظر: رد المحتار (٤٨/٨)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٥١/٧)، مغني المحتاج (٥٢٥/٤)، المغني (٦٩/١٠).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٣٠٥/٦)، رد المحتار (٤٨/٨).

(٥) ينظر: الذخيرة (٨٠/١٠)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٥١/٧).

(٦) ينظر: المغني (٦٩/١٠)، كشف القناع (١٠٠/٣).

(٧) ينظر: مغني المحتاج (٥٢٥/٤)، أسنى المطالب (٣٠٠/٤)، تحفة الحبيب على شرح الخطيب (٣٩٣/٤).

✽ أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز قبول العامل الهدية في هذه الحال: بأن في قبول الهدية صلةً للرحم، وحفظاً للود والمحبة، وذلك من مقاصد الشريعة الإسلامية^(١).

★ دليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز قبول العامل الهدية في هذه الحال: بعموم الأدلة الدالة بتحريم قبول العمّال الهدايا ممن لم تجر عاداته بالإهداء لهم^(٢).

نوقش: بأن هذا العموم مخصوص بقبول الهدية ممن اعتاد إهداء قبل توليه العمل أو كانت الهدية من رحمه المحرّم؛ لانتفاء التهمة حينئذ^(٣).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز قبول العامل الهدية من رحمه المحرّم إذا لم يكن من عاداته الإهداء له قبل توليه العمل؛ نظراً لقوة ما استدلوا به، ومناقشتهم لدليل أصحاب القول الثاني.

الحال الثانية: أن يكون معلم القرآن الكريم متبرعاً بالتعليم^(٤).

لا يعتبر معلم القرآن الكريم في هذه الحال ضمن العمّال الذين

(١) ينظر: الميسوط (٤٧/١٢)، تحفة الفقهاء (٢٥٣/٣)، مغني المحتاج (٣٩٦/٢)، المغني (٢٤٦/٦).

(٢) ينظر: أسنى المطالب (٣٠٠/٤)، مغني المحتاج (٥٢٥/٤).

(٣) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١٥١/٧)، المغني (٦٩/١٠).

(٤) كأن يكون المعلم متطوعاً للتدريس في مسجد حيّه أو مدرسته أو بيته، أو يكون معيّناً لكن بدون أجر.

عينهم الإمام أو نائبه، فلا تشمله أحاديث النهي عن أخذ العمال الهدية، فيدخل في عموم المسلمين، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على مشروعية الهدية وقبولها من حيث العموم^(١)؛ ويدل لذلك السنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: من السنة النبوية:

(١) قول النبي ﷺ: «تَهَادُوا تَحَابُّوا»^(٢).

وجه الاستدلال: حث النبي ﷺ على التهادي لكونه سبباً لزيادة المحبة والألفة^(٣).

(٢) قبول النبي ﷺ الهدية، ومن ذلك قبوله هدية المقوقس ملك القبط وهو كافر^(٤)، وقبوله هدية النجاشي وتصرف بها وأهداه أيضاً^(٥).

✽ ثانياً: من المعقول:

(١) أن الأصل جواز قبول الهدية لجميع الناس من جميع الناس إلا

(١) ينظر: تكملة فتح القدير (١٩/٩)، بداية المجتهد (٣٣١/٢)، حاشيتا قليوبي وعميرة (١١٠/٣)، المغني (٤١/٦).

(٢) سبق تخريجه ص: (٤٥).

(٣) ينظر: بداية المجتهد (٣٣١/٢)، المغني (٤١/٦).

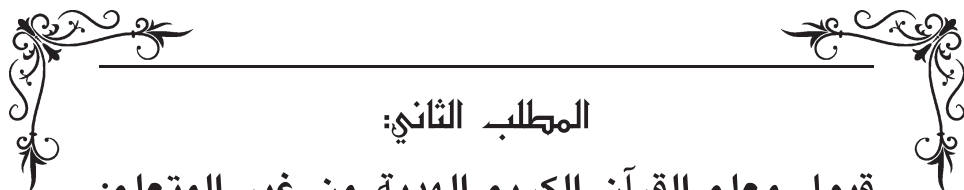
(٤) أخرجه الطبراني في الكبير، باب: حنظلة بن الربيع الأسدي الكاتب، (١٢/٤)، [٣٤٩٧]، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٢/٤): رجاله ثقات.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، مسند الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها، (٣٧٣/٤١)، [٢٤٨٨٠]، وأبو داود في سننه، كتاب: الخاتم، باب: ما جاء في الذهب للنساء، ص: (٧٥٥)، [٤٢٣٥]، وابن ماجه في سننه، كتاب: اللباس، باب: النهي عن خاتم الذهب، ص: (٦٠٦)، [٣٦٤٤]، والبيهقي في سننه الكبرى، برقم: (٧٥٥٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الأدب، باب: من كره خاتم الذهب، (١٩٤/٥)، [٢٥١٤٠]، والحديث حسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة (١٠٤٨/٧).

ما دلّ الدليل على حرمة؛ ولم يدل دليل على عدم جواز قبول معلم القرآن الكريم الهدية إذا لم يكن عاملاً.

(٢) لما في الهدية من إشاعة الحب والتواد بين المسلمين وهو مقصد شرعي^(١).

إلا أنه يجدر التنبيه إلى أن المعلم المتبرع بتعليم القرآن الكريم، إن خشي من أخذه الهدية من المتعلم الميل له ولو يسيراً، أو تفضيله بسببها على غيره من المتعلمين في المعاملة أو التعليم أو نحو ذلك؛ فالأولى له عدم أخذها.



المطلب الثاني:

قبول معلم القرآن الكريم الهدية من غير المتعلم:

الفرع الأول: أن يكون المهدي له علاقة بالمتعلم:

إذا كان المهدي له علاقة بالمتعلم كأن يكون أباه أو أخاه، ولا توجد علاقة تربطه بالمعلم إلا ما يكون في مصلحة المتعلم، فالذي يظهر - والله أعلم - أن قبول الهدية في هذه الحال تأخذ حكم قبول المعلم الهدية من المتعلم حسب التفصيل السابق؛ لأن المهدي في هذه الحال يعتبر نائباً عن المتعلم في بذل الهدية.

(١) ينظر: المبسوط (٤٧/١٢)، تحفة الفقهاء (٢٥٣/٣)، مغني المحتاج (٣٩٦/٢)،

المغني (٢٤٦/٦).

الفرع الثاني: أن يكون المهدي ليس له علاقة بالمتعلم:

الذين يظهر - والله أعلم - أن معلم القرآن الكريم في هذه الحال لا يعتبر ضمن العمال الذين عينهم الإمام أو نائبه، فلا تشملهم أحاديث النهي عن أخذ العمال الهدية، فيدخل في عموم المسلمين، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على مشروعية الهدية وقبولها من حيث العموم^(١)؛ وقد سبق بيان ما يدل على ذلك في أحكام قبول معلم القرآن الكريم الهدية من المتعلم^(٢).



(١) ينظر: تكملة فتح القدير (١٩/٩)، بداية المجتهد (٣٣١/٢)، حاشيتا قليوبي وعميرة

(٣/١١٠)، المغني (٤١/٦).

(٢) يراجع ص: (٥١).

المبحث الثالث

انشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم

المطلب الأول:

انشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم بنوم أو نحوه

تعليم القرآن الكريم أمانة تحمّلها المعلم، وشرط شرطه ولي الصبي أو المتعلم إما لفظاً أو عرفاً بأن يقوم المعلم بتعليم المتعلم القرآن الكريم على أكمل وجه، وانشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم خلال الفترة التي تم الاتفاق على تعليم القرآن الكريم فيها بما يُخل بالتعليم خيانة للأمانة وتقصير في التعليم، وعدم وفاء بما اشترط لفظاً أو عرفاً من إعطاء المتعلم حقه من التعليم، وقد أجمع العلماء على حرمة خيانة الأمانة^(١)، ووجوب الوفاء بالشرط^(٢)؛ ويدل لذلك القرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

(١) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/٣١٦)، شرح صحيح مسلم للنووي (٢/١٦٨)، فتح الباري لابن حجر (١١/٣٣٣).

(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/٩)، المغني (٧/٩٣)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/٣١).

✽ أولاً: من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٧] ﴿[الأنفال: ٢٧].

وجه الاستدلال: نهى الله ﷻ في نص الآية عن خيانة الأمانة، ومعلم القرآن الكريم المتشاغل عن المتعلم بما يخل بالتعليم خائن للأمانة التي أَمَّنْها الله ﷻ عليها، وأَمَّنْه المتعلم أو وليه عليها^(١).

(٢) قوله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ [٨] ﴿[المؤمنون: ٨].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ عَدَّ من صفات المؤمنين حفظ ورعاية الأمانة، فدلَّ ذلك على وجوبه.

✽ ثانياً: من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِنْ حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِنْ وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِنْ أَوْثِقَ خَانَ»^(٢).

وجه الاستدلال: دلَّ الحديث على أن خيانة الأمانة من صفات المنافقين، والمسلم مأمور بتجنب صفاتهم، فدلَّ ذلك على حرمتها^(٣).

(٢) قول النبي ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطاً حَرَمَ حَلَالاً، وَأَحَلَّ حَرَاماً»^(٤).

(١) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٩/٢)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣١/٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: علامات المنافق، ص: (٩)، [٣٣]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، ص: (٤٦)، [٢١١].

(٣) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٤٧/٢).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: أبواب الأحكام، باب: ما ذكر عن النبي ﷺ في =

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على أن المسلمين ثابتون على شروطهم يوقون بها ولا يرجعون عنها، فدلّ ذلك على وجوب الوفاء بها^(١).

✽ ثالثاً: من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) قال القاسبي^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يجوز للمعلم أن يشتغل عن الصبيان إلا أن يكونوا في وقت لا يعرضهم فيه)^(٣).

(٢) وقد عدّ الذهبي^(٤) وابن حجر الهيتمي - رحمهما الله تعالى - خيانة الأمانة من كبائر الذنوب^(٥).



= الصلح بين الناس، ص: (٣١٨)، [١٣٥٢]، وأبو داود في سننه، كتاب: القضاء، باب: في الصلح، ص: (٦٤٤)، [٣٥٩٤]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الشركة، باب: الشرط في الشركة وغيرها، (١٣١/٦)، [١١٤٢٩]، قال عنه الترمذي في سننه، ص: (٣١٨)، [١٣٥٢]: (حسن صحيح).

(١) ينظر: نيل الأوطار (٣٠٥/٥).

(٢) هو: علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن المعافري الفاسي، المعروف بأبي الحسن القاسبي، فقيه مالكي، حافظ، محدث، أصولي، من تصانيفه: (المهدي في الفقه وأحكام الديانة)، و(كتاب المناسك)، و(ملخص الموطأ)، و(الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين والمتعلمين)، و(المنقذ من شبه التأويل)، ولد: ٣٢٤هـ، وتوفي: ٤٠٣هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (٢٦٤/٣)، شذرات الذهب (١٦٨/٣).

(٣) الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين والمتعلمين، ص: (٣٣٢).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبدالله، شمس الدين الذهبي، تركماني الأصل من أهل دمشق، شافعي، إمام حافظ مؤرخ، كان محدث عصره، سمع عن كثير من دمشق وبعلبك ومكة وناپلس، وبرع في الحديث وعلومه، وكان يُرحل إليه من سائر البلاد، من تصانيفه: (تاريخ الإسلام)، و(سير أعلام النبلاء)، و(تجريد الأصل في أحاديث الرسول)، و(الكبائر)، ولد عام: ٦٧٣هـ، وتوفي عام: ٧٤٨هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢١٦/٥)، معجم المؤلفين (٢٨٩/٨).

(٥) ينظر: الكبائر للذهبي، ص: (١٧٩)، الزواجر عن اقتراف الكبائر (٤٤٢/١).

المطلب الثاني:

إنابة معلم القرآن غيره لبعض مهامه

قد يطرأ لمعلم القرآن الكريم ما يُشغله عن التعليم مدة معينة كمرض أو سفر ونحو ذلك، والذي يظهر - والله أعلم - جواز إنابة المعلم غيره ليحل محله إذا كان يقوم بمثل كفايته^(١)، قال القاسبي رَحِمَهُ اللهُ: (وكذلك إن مرض أو كان عليه شغل فهو يستأجر لهم من يكون فيهم بمثل كفايته بهم، إذا لم تطل مدة ذلك، فإذا طالت فلا بقاء الصبيان في ذلك نظر ومتكلم، من قبل أنه هو المستأجر بعينه، فلا يصلح أن يقيم عوضاً منه إلا فيما قرب، فيستخلف إذا كانت الإجارة واجبة عليه، كذلك إن هو سافر فأقام من يوفيههم كفايته لهم، إن كان سفرًا لا بدَّ منه وقريباً اليوم واليومين وما أشبههما فيُستخفَّ ذلك إن شاء الله، وأما إن بُعد أو خيف بُعد القريب لما يعرض في الأسفار من الحوادث فلا يصح له ذلك)^(٢).

وعليه إن احتاج معلم القرآن الكريم لإنابة غيره فإنه يشترط في ذلك أن تكون المدة قصيرة وأن ينب من تحصل به كفايته، وفيما عدا ذلك لا ينب إلا بإذن المتعلم أو وليه، أو بإذن إدارة مركز تعليم القرآن الكريم كما هو الحاصل اليوم في التنظيم الإداري للمراكز.



(١) ينظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٤٨٢/٧).

(٢) الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين والمتعلمين، ص: (٣٢١).

المطلب الثالث:

استعانة معلم القرآن بالمتعلم

من الأمور التي قد تحصل في مراكز تعليم القرآن الكريم أن يستعين معلم القرآن الكريم بأحد المتعلمين ليشركه تعليم القرآن الكريم، كأن يستمع لحفظ متعلم آخر، أو يراجع له محفوظه، والذي يظهر - والله أعلم - جواز مثل هذه الاستعانة إذا حصل بها نفع للمستعان به ولم تُخل بتعليمه^(١)، قال القابسي رَحِمَهُ اللهُ: (لا يحل له - أي: المعلم - أن يأمر أحداً أن يعلم أحداً منهم إلا أن يكون فيما فيه منفعة للصبي في تخريجه، أو يأذن والده في ذلك، وليل ذلك هو بنفسه، أو يستأجر هو من يعينه، إذا كان في مثل كفايته)^(٢).



(١) ينظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٤٨٢/٧).

(٢) الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين والمتعلمين، ص: (٣٣٢).

المبحث الرابع أحكام الإجازة القرآنية

المطلب الأول: تعريف الإجازة القرآنية

هي: شهادة من الشيخ المجاز تفيد إجازةً بالسند المتصل إلى النبي ﷺ لمن قرأ عليه القرآن الكريم كاملاً أو بعضه، بأن القارئ متقنٌ للقراءة ومؤهلٌ لإقراء غيره^(١).



المطلب الثاني: شروط المجيز

اشترط أهل العلم شروطاً لمن يتصدى لإجازة الناس في قراءة القرآن الكريم، وهي على النحو التالي:

(١) ينظر: إقراء القرآن الكريم - منهجه وشروطه وأسالبيه وآدابه -، لدخيل عبدالله الدخيل، ص: (١٥١).

(١) أن يكون مسلماً^(١)، ويدل لذلك:

أ - أن إقراء القرآن الكريم عبادة يختص فاعلها بأن يكون من أهل القربة، وغير المسلم ليس من أهل القربة^(٢).

ب - لأن الكافر لا يؤمن منه عدم الكذب لعدم تحرزه منه، فلا تحصل الثقة بقوله^(٣).

(٢) أن يكون عاقلاً^(٤)؛ ويدل لذلك ما يلي:

أ - لأن غير العاقل لا تحصل الثقة بقوله^(٥).

ب - ولأنه لا يأثم بكذبه فلا يتحرز منه^(٦).

(٣) أن يكون عدلاً^(٧)، ويدل لذلك ما يلي:

لأن دين الفاسق لا يزجره عن ارتكاب محظورات الدين، فلا يؤمن منه عدم الكذب، فلا تحصل الثقة بخبره^(٨).

(٤) أن يكون ذاكرًا ضابطاً لكيفية تلاوته حال تلقيه من شيخه مستصحباً ذلك ولا يُقرئ إلا بما قرأ أو سمع.

لأنه إن لم يكن كذلك كان مؤدياً للقرآن الكريم على غير الوجه

(١) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٧)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (١١)، غيث النفع في القراءات السبع، ص: (١٥).

(٢) ينظر: النهر الفائق شرح كنز الدقائق (٢/٢٤٣)، البيان والتحصيل (٨/٤٥٢)، المغني (٤١٠/٥).

(٣) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٧)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (١١)، غيث النفع في القراءات السبع، ص: (١٥).

(٤) ينظر المراجع السابقة.

(٥) شرح طيبة النشر للنويري (١/٥٤).

(٦) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٧)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (١١)، غيث النفع في القراءات السبع، ص: (١٥).

(٧) ينظر المراجع السابقة.

(٨) ينظر المراجع السابقة.

الصحيح وهذا لا يجوز، قال ابن الجزري^(١) رَحِمَهُ اللهُ : (لا يجوز له أن يقرئ إلا بما سمع أو قرأ، فإن قرأ الحروف المختلف فيها أو سمعها فلا خلاف في جواز إقراءه القرآن العظيم بها بالشرط المتقدم، وهو أن يكون ذاكرًا)^(٢).

(٥) أن يكون عارفاً بعلم الوقف والابتداء في قراءة القرآن الكريم^(٣).

قال السيوطي^(٤) رَحِمَهُ اللهُ : (ومن ثم اشترط كثير من الخلف على المجيز ألا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء)^(٥).



(١) هو: محمد بن محمد بن علي، أبو الخير العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي، الشهير بابن الجزري، مقرئ، مجود، محدث، حافظ، مؤرخ، مفسر، فقيه، ولد ونشأ في دمشق، وابتنى فيها مدرسة سماها (دار القرآن)، ورحل إلى مصر مراراً، ودخل بلاد الروم، وسافر مع تيمورلنك إلى ما وراء النهر، ثم رحل إلى شيراز، فولي قضاءها، ومات فيها، من تصانيفه: (النشر في القراءات العشر)، (غاية النهاية في طبقات القراء)، و(تقريب النشر في القراءات العشر)، و(الهداية في علم الرواية)، و(تجريح التبشير)، ولد: ٧٥١هـ، وتوفي: ٨٣٣هـ. ينظر: شذرات الذهب (٢٠٤/٧)، الأعلام للزركلي (٢٧٤/٧).

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (١٠).

(٣) ينظر: الإتيقان في علوم القرآن (٢٨٣/١).

(٤) هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، جلال الدين أبو الفضل، كان عالماً شافعيًا مؤرخاً أديباً، وكان من أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه والفقه واللغة، كان سريع الكتابة في التأليف، ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة، وترك الإفتاء والتدريس وشرع في تحرير مؤلفاته فألف أكثر كتبه، مؤلفاته تبلغ عدتها خمسمائة مؤلف؛ منها: (الأشباه والنظائر)، و(الحاوي للفتاوى)، و(الإتيقان في علوم القرآن)، ولد: ٨٤٩هـ، وتوفي: ٩١١هـ، ينظر: شذرات الذهب (١٥/٨)، الأعلام للزركلي (١٧/٤).

(٥) الإتيقان في علوم القرآن (٢٨٣/١).

المطلب الثالث:

شروط المجاز

ذكر أهل العلم شروطاً يجب توفرها في من يتحمل الإجازة القرآنية، وهي:

(١) أن يكون عاقلاً^(١).

لأن غير العاقل لا يفهم الخطاب على وجهه، فلا تحصل الثقة بقوله^(٢).

(٢) أن يكون ضابطاً لما يتلقاه من شيخه^(٣).

لأن غير الضابط لا تحصل الثقة بقوله^(٤).

(٣) أن يكون قد قرأ على المجيز جميع ما أجاز به^(٥).

لأن المقصود هنا كيفية الأداء، ولا يمكن ذلك إلا بالقراءة على الشيخ، ولا يكفي السماع منه؛ فليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته^(٦).



(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٣٤٣/١).

(٢) ينظر المرجع السابق.

(٣) ينظر المرجع السابق.

(٤) ينظر المرجع السابق.

(٥) ينظر المرجع السابق.

(٦) ينظر المرجع السابق.

المبحث الخامس

تعليم الذكر الأنثى القرآن الكريم أو العكس

لبحث مسألة تعليم القرآن الكريم بين الذكر والأنثى لا بدّ من دراسة ما يتعلق بمعرفة حكمه من المسائل الفقهية الأخرى كالخلوة والنظر، حيث إن الفقهاء - رحمهم الله تعالى - لم يخضوا تعليم الذكر للأنثى أو العكس بأحكام منفصلة عن أحكام الخلوة والنظر إلا ما ذكره بعض الشافعية كما سيأتي، وعليه فإن التعليم لا ينفصل حكمه عن حكمهما، وهو ما سأبينه في المطالب التالية:

المطلب الأول:

تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم

الفرع الأول: تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم من غير خلوة:

○ المسألة الأولى: تعريف الخلوة لغة واصطلاحاً.

أولاً: تعريف الخلوة لغة:

تأتي الخلوة في اللغة بعدة معانٍ يجمعها: الانفراد^(١).

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (عزل)، (٣٠٧/٤)، لسان العرب، مادة (عزل)، (٤٤٠/١١)، المصباح المنير، مادة (خلا)، (٤٠٧/٢).

ثانياً: تعريف الخلوة اصطلاحاً:

الاستعمال الاصطلاحي للخلوة لا يخرج عن الاستعمال اللغوي، والمقصود هنا خلوة الرجل بالمرأة، وهي لا تخلو إما أن تكون خلوة مباحة أو خلوة محرمة، والبحث هنا عن الخلوة المحرمة، وقد وردت عدة تعريفات للخلوة المحرمة كلها متقاربة، ويجمعها: (انفراد رجل بامرأة لا تحل له في مكانٍ يأمنان فيه من دخول أحدٍ عليهما)^(١).

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في اعتبار خلوة الرجل بامرأتين فأكثر، أو خلوة الرجلين فأكثر بامرأة واحدة من الخلوة المحرمة شرعاً، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: اعتبار خلوة الرجل الواحد بامرأتين فأكثر أو خلوة المرأة الواحدة مع رجلين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً، وإليه ذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، وهو وجهٌ عند الشافعية^(٤)، وإليه ذهب الحنابلة^(٥).

القول الثاني: عدم اعتبار خلوة الرجل الواحد بامرأتين فأكثر أو خلوة المرأة الواحدة مع رجلين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً، وإليه ذهب بعض الشافعية^(٦).

القول الثالث: التفصيل: فقالوا بعدم اعتبار خلوة الرجل الواحد بامرأتين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً، واعتبار خلوة المرأة الواحدة مع

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٩/٩)، (١٥٣/١٤).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٣/٢)، تبين الحقائق (٥/٢)، رد المحتار (٥٦٦/١).

(٣) مواهب الجليل (٥٢٦/٢)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٩/٢).

(٤) ينظر: المجموع (٢٧٧/٤)، مغني المحتاج (١١٢/٥)، نهاية المطلب (٢٧٧/١٥).

(٥) ينظر: الفروع (٢٦٤/٩)، شرح منتهى الإرادات (٦٢٧/٢)، مطالب أولي النهى (٢٢/٥).

(٦) ينظر: المجموع (٢٧٧/٤)، مغني المحتاج (١١٢/٥).

رجلين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً، وهو وجهٌ عند الشافعية هو المذهب^(١).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون باعتبار خلوة الرجل الواحد بامرأتين فأكثر أو خلوة المرأة الواحدة مع رجلين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن جابر بن عبد الله^(٢) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ»^(٣).

وجه الاستدلال: دل الحديث على النهي عن خلوة الرجل بالمرأة التي ليست بمحرم له، ومنه خلوة الرجل بامرأتين فأكثر أو خلوة المرأة برجلين فأكثر^(٤).

(١) ينظر: المجموع (٢٧٧/٤)، روضة الطالبين (٤١٨/٨)، مغني المحتاج (١١٢/٥)، نهاية المطلب (٢٧٧/١٥).

(٢) هو: جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام رضي الله عنه، أنصاري، سُلَمي، صحابي، شهد بيعة العقبة، وغزا مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة، كانت له في أواخر أيامه حلقة بالمسجد النبوي يؤخذ عنه فيها العلم، كف بصره قبل موته، توفي عام: ٧٨هـ. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢١٤/١)، الأعلام للزركلي (٩٢/٢).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، (١٩/٢٣)، [١٤٦٥١]، والطبراني في الكبير، باب: العين، عطاء عن ابن عباس، (١٩١/١١)، [١١٤٦٢]، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل، (٢١٥/٦)، [١٨١٣].

(٤) ينظر: المغني (١٤٢/٧).

(٢) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمْو؟ قَالَ: «الْحَمْوُ الْمَوْتُ»^(١).

وجه الاستدلال: في الحديث النهي عن الدخول على النساء، فالخلوة بهن من باب أولى^(٢).

(٣) عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا لَا يَبْتَئَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثِيْبًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ»^(٣).

وجه الاستدلال: ففي الحديث النهي عن المبيت عند المرأة الثيب، والمبيت يقتضي الخلوة فدل ذلك على حرمتها مطلقاً^(٤).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن كل ما يكون سبباً للفتنة ينبغي حسم مادته وسد ذريعته ودفع ما يفضي إليه إذا لم يكن منه مصلحة راجحة^(٥)، ولا شك أن الخلوة بالمرأة الأجنبية مطلقاً مفضية إلى العديد من المفساد المعلومة بالشرع والعقل.

★ دليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم اعتبار خلوة الرجل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، ص: (٩٣٥)، [٥٢٣٢]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الآداب، ص: (٩٦٦)، [٥٦٧٤].

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٣١/٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الآداب، ص: (٩٦٦)، [٥٦٧٣].

(٤) الخلوة وأحكامها في الفقه الإسلامي، لعبدالله عبدالمحسن الطريقي، ص: (١٦).

(٥) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨٧/١).

الواحد بامرأتين فأكثر أو خلوة المرأة الواحدة مع رجلين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً بالسنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بأن نفراً من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس^(١)، فدخل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وهي تحته يومئذ فرأهم فكره ذلك، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ وقال: لم أر إلا خيراً، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرَّأَهَا مِنْ ذَلِكَ»، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ فَقَالَ: «لَا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا عَلَى مُغَيَّبَةٍ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ»^(٢).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على جواز خلوة الرجال بامرأة واحدة، ويقاس عليه خلوة النساء برجل واحد^(٣).

نوقش: بأنه محمول على من يبعد تواطؤهم على الفاحشة^(٤).

ويمكن أن يناقش أيضاً: بأن الحديث يمكن أن يحمل على الخلوة العارضة التي تكون لحاجة، لا الخلوة التي تكون من أجل التعليم ونحوه، ويدل لذلك عدم ورود ما يدل على تكرار هذه الخلوة في زمن النبي ﷺ ولو كان شائعاً لتوارد نقله.

★ أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بالتفصيل فلا تعتبر خلوة الرجل الواحد بامرأتين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً، واعتبار خلوة المرأة الواحدة مع رجلين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً بالمعقول:

(١) هي: أسماء بنت عميس بن معد بن الحارث بن تيم بن كعب بن مالك بن قحافة الخثعمية رضي الله عنها، صحابية، تزوجها جعفر بن أبي طالب ثم أبو بكر ثم علي رضي الله عنه، وولدت لهم، وهي أخت ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين لأمها رضي الله عنها، ماتت بعد علي رضي الله عنه. ينظر: الاستيعاب (١٧٨/٤)، تقريب التهذيب، ص: (٧٤٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الآداب، ص: (٩٦٦)، [٥٦٧٧].

(٣) ينظر: المجموع (٢٧٧/٤).

(٤) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٥٥/١٤).

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) بأن النساء المجتمعات لا يتمكن - في الغالب - الرجل من مفسدةٍ ببعضهنّ في حضرتهنّ^(١).

(٢) أنه قد يقع اتفاق رجال على فاحشة بامرأة بخلاف النساء؛ لأن استحياء الرجل من الرجال أقلّ من استحياء المرأة من النساء^(٢).

يمكن أن يناقش: بأن هذا دليل عقلي يعارض النص الشرعي فيرد، كما أنه قائم على احتمالات، وما كان كذلك لا يصلح أن يكون مستنداً لقول، فضلاً عن ما في خلوة الرجل بالنساء أو خلوة المرأة بالرجال من المفاسد العظيمة.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه باعتبار خلوة الرجل الواحد بامرأتين فأكثر أو خلوة المرأة الواحدة مع رجلين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً؛ لقوة ما استدلوا به، وسلامة أدلتهم من المناقشة، إضافةً إلى أن قواعد الشريعة الإسلامية دعت إلى سدّ باب كل ما يكون ذريعةً إلى المفسدة، ولا شك أن خلوة الرجال بالمرأة أو خلوة النساء بالرجل بابٌ من أبواب الفتنة والمفسدة لا سيما في زماننا.

ولكن إن دعت الحاجة إلى خلوة الرجال بالمرأة الواحدة، أو خلوة الرجل مع مجموعة نساء، فالذي يظهر - والله أعلم - جواز ذلك إن كان الرجال والنساء من الثقات الذين يبعد منهم الوقوع في المحرّم، كما دل على ذلك حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها الذي سبق ذكره في أدلة القول الثاني.

(١) ينظر: المجموع (٢٧٧/٤).

(٢) ينظر: المجموع (٢٧٨/٤)، مغني المحتاج (١١٢/٥).

○ المسألة الثانية: أن يكون أحدهما كبيراً في السن لا يُفتن بمثله.

لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم تعليم الرجل للمرأة الكبيرة التي لا يُفتن بمثلها أو العكس، وتعليم المرأة للرجل الكبير^(١) الذي لا يُفتن بمثله أو العكس.

ولمعرفة حكم التعليم في هذه المسألة لا بدّ من دراسة حالين لا يخلو التعليم في هذه المسألة منهما:

الحال الأولي: أن يكون تعليم القرآن الكريم من غير نظر إلى الوجه من المعلم أو المتعلم.

على قول من قال بجواز نظر الرجل إلى وجه المرأة العجوز التي لا يُفتن بمثلها، وبجواز نظر المرأة إلى وجه الرجل الكبير في السن الذي لا يُفتن بمثله - وهو الراجح كما سيأتي - من باب أولى أنهم يرون جواز التعليم من غير نظر، ويدل لجواز التعليم بين الرجل والمرأة من غير نظر إلى الوجه ما يلي:

(١) أن النبي ﷺ جعل يوماً للنساء يأتيهم فيه ويعظهم^(٢)، قال ابن بطال^(٣) (رحمته الله): (وفيه سؤال النساء عن أمر دينهن، وجواز كلامهن مع الرجال في ذلك فيما لهن الحاجة إليه، وقد أخذ العلم عن أزواج النبي ﷺ وعن غيرهن من نساء السلف)^(٤).

(١) والرجل الكبير: هو الرجل الطاعن في السن الذي فئت شهوته، ينظر: مفاتيح الغيب (٣١٦/٢٣)، روح المعاني للآلوسي (٣٣٩/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: هل يجعل للنساء يوماً على حدة في العلم؟، ص: (٢٣)، [١٠١].

(٣) هو: علي بن خلف بن عبدالملك بن بطال، ويعرف باللجام، عالم بالحديث، من أهل قرطبة، فقيه مالكي، من تصانيفه: (شرح صحيح البخاري)، و(الاعتصام)، توفي عام: ٤٤٩هـ. ينظر: شذرات الذهب (٢٨٣/٣)، الأعلام للزركلي (٩٦/٥).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٧٨/١).

(٢) ما ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يأخذون العلم عن عائشة رضي الله عنها من وراء حجاب^(١).

الحال الثانية: أن يصاحب تعليم القرآن الكريم نظرٌ إلى الوجه من المعلم أو المتعلم.

ويمكن معرفة الحكم في هذه الحال بمعرفة آراء الفقهاء في حكم نظر الرجل الكبير الذي لا يُفتن بمثله إلى وجه المرأة التي لا تحل له، وحكم نظر الرجل إلى وجه المرأة العجوز التي لا يُفتن بمثلها.

○ المسألة الأولى: نظر الرجل الكبير الذي لا يُفتن بمثله إلى وجه المرأة التي لا تحل له لغير حاجة.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يجوز نظر الرجل الكبير في السن (الشيخ الكبير) إلى وجه المرأة التي لا تحل له لغير حاجة، وإليه ذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والحنابلة^(٤).

القول الثاني: يحرم نظر الرجل الكبير في السن (الشيخ الكبير) إلى وجه المرأة التي لا تحل له لغير حاجة، وإليه ذهب الشافعية^(٥)، وبعض الحنابلة^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، سورة الأحقاف، ص: (٨٥٤)، [٤٨٢٧].
(٢) ينظر: المبسوط (١٥٨/١٠)، بدائع الصنائع (١٢١/٥)، رد المحتار (٣٧٣/٦).
(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٤/١٢)، بلغة السالك (٢٩٠/١).
(٤) ينظر: المغني (١٠٤/٧)، الإنصاف (٢١/٨)، مطالب أولي النهى (١٤/٥).
(٥) ينظر: روضة الطالبين (٢٢/٧)، مغني المحتاج (٢١١/٤)، نهاية المحتاج (١٩٠/٦).
إلا أن بعض الشافعية أجازوا للرجل النظر إلى وجه المرأة الأجنبية عنه من أجل التعليم بسبعة شروط:

(١) فقد المجانس. (٢) تعذر محرم صالح. (٣) تعذر التعليم من وراء حجاب. (٤) عدم الخلوة. (٥) العدالة فيهما. (٦) تعلم ما يجب تعلمه أو ما تعين تعلمه من الصنائع المحتاج إليها. (٧) أن يكون التعليم بقدر الحاجة.
ينظر: تحفة المحتاج (٢٠١٤/٧)، مغني المحتاج (٢١٥/٤).
(٦) ينظر: المغني (١٠٤/٧)، الإنصاف (٢١/٨)، مطالب أولي النهى (١٤/٥).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز نظر الشيخ الكبير إلى وجه المرأة التي لا تحلُّ له لغير حاجة بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنَاتٍ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ أَوْ التَّبَاعِيْنَ غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

وجه الاستدلال: أن الشيخ الكبير يدخل في قوله: ﴿غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾، قال الرازي^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: (هو الشيخ الذي فنت شهوته، وسائر من لا شهوة له)^(٢)، وقال الألوسي^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهم الشيوخ الطاعنون في

(١) هو: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، الرازي، فخر الدين، أبو عبدالله، المعروف بابن الخطيب، من نسل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولد بالري وإليها نسبته، وأصله من طبرستان. فقيه، أصولي، شافعي، مفسر، أديب، من تصانيفه: (معالم الأصول)، و(المحصول)، ولد عام: ٥٤٤هـ، وتوفي عام: ٦٠٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣٣/٥)، الأعلام للزركلي (٢٠٣/٧).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب (٣١٦/٢٣).

(٣) هو: محمود بن عبدالله، شهاب الدين، أبو الثناء الحسيني الألوسي، مفسر، محدث، فقيه، أديب، لغوي، من تصانيفه: (روح المعاني) في تفسير القرآن، ولد عام: ١٢١٧هـ، وتوفي عام: ١٢٧٠هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٥٣/٨)، معجم المؤلفين (١٧٥/١٢).

السن الذين فئت شهواتهم...»^(١).

✽ ثانياً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي عن أم سلمة^(٢) رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت مخنث^(٣)، فقال المخنث لأخ أم سلمة عبدالله بن أبي أمية: إن فتح الله لكم الطائف غداً، أدلك على بنت غيلان، فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان، فقال النبي ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيْكَ»^(٤).

وجه الاستدلال: دل الحديث على جواز دخول المخنث البيت والجلوس مع النساء ورؤيتهن، إلا أن النبي ﷺ لما رأى وصفه لهن بما يدل على ميله لهنّ منعه من الدخول عليهن^(٥).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بحرمة نظر الرجل الكبير إلى وجه المرأة التي لا تحلّ له لغير حاجة بعموم الأدلة الدالة على حرمة نظر الرجل إلى المرأة التي لا تحلّ له، ويدخل الشيخ الكبير في عموم الرجال، وهي كالتالي:

(١) ينظر: روح المعاني للآلوسي (٣٣٩/١).

(٢) هي: هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبدالله، المخزومية، أم المؤمنين، ممن أسلم قديماً، ومن المهاجرات الأول، تزوجها النبي ﷺ سنة أربع من الهجرة، بعد أن توفي زوجها أبو سلمة بن عبد الأسد، كانت أم سلمة موصوفة بالعقل البالغ والرأي الصائب، نُقل عنها قريباً من مائة فتيا، و٣٧٨ حديثاً، توفيت عام: ٥٩هـ. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤٥٨/٤)، سير أعلام النبلاء (١٤٢/٢).

(٣) قال ابن حجر العسقلاني - رَحِمَهُ اللهُ -: (المخنث: أي المتكسر المتعطف المتخلق بخلق النساء)، فتح الباري (١١٤/١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة، ص: (٩٣٥)، [٥٢٣٥].

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١١٤/١).

✽ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) قول الله ﷻ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠].

وجه الاستدلال بالآية من وجهين:

الوجه الأول: أن الله ﷻ أمر بغض البصر، والمقصود غض البصر عن الحرام؛ لأن غض البصر عن الحلال غير مقصود، قال الرازي: (فاعلم أنه لا يجوز أن يتعمد النظر إلى وجه الأجنبية لغير غرض، وإن وقع بصره عليها بغتة يغض بصره؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] ^(١).

الوجه الثاني: أن الله ﷻ أمر بحفظ الفرج، والنظر إلى وجه المرأة الأجنبية بغير حاجة ينافي الأمر بالحفظ؛ لأنه مقدمة الزنا ^(٢).

(٢) قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ أذن للمؤمنين إذا دعتهم الحاجة إلى سؤال النساء أن يكون ذلك من وراء حجاب، فدل ذلك على حرمة نظر الرجل للمرأة الأجنبية حتى عند السؤال ^(٣).

نوقش: بأن هذا خاص بأزواج النبي ﷺ فإن الضمير في قوله: ﴿سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾ يرجع إليهن ^(٤).

(١) ينظر: مفاتيح الغيب (٣١٦/٢٣).

(٢) ينظر المرجع السابق.

(٣) ينظر: المغني (١٠٤/٧).

(٤) ينظر: نيل الأوطار (١٣٥/٦).

أجيب: بأن الخطاب وإن كان لهنّ إلا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وببقية المؤمنات مأمورات بالاعتداء بهن، ويدل لذلك التعليل بـ ﴿ذَلِكَم أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾، ولم يقل أحد من المسلمين أن المؤمنات لا حاجة لهن لتطهير قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة^(١).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ»^(٢).

وجه الاستدلال: نص الحديث على أن المرأة عورة فدل على عدم جواز النظر إليها^(٣).

(٢) أن فاطمة بنت قيس^(٤) طُلِّقت، فأبى زوجها^(٥) أن ينفق عليها، فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال رسول الله ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكِ،

(١) ينظر: أضواء البيان (٢٤٣/٦).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الرضاع عن رسول الله ﷺ، باب رقم: (١٨)، ص: (٢٧٨)، [١١٧٣]، والحديث صححه الألباني في مشكاة المصابيح (٩٣٣/٢)، [٣١٠٩].

(٣) ينظر: أضواء البيان (٢٤٣/٦).

(٤) هي: فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر بن وهب القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس، قيل: كانت أكبر منه بعشر سنين، من المهاجرات الأول، وهي التي طلقها أبو حفص بن المغيرة، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم. ينظر: أسد الغابة (٢٢٤/٧)، تهذيب الكمال (٢٦٤/٣٥).

(٥) هو: عبد الحميد بن حفص بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي، أبو عمرو، صحابي جليل، زوج فاطمة بنت قيس، وهو ابن عم خالد بن الوليد، خرج مع علي عليه السلام إلى اليمن لما أمره النبي ﷺ عليها فمات، وقيل: إنه بقي إلى خلافة عمر بن الخطاب عليه السلام. ينظر: أسد الغابة (٤١٧/٣)، تهذيب التهذيب (١٧٧/١٢).

فَأَنْتَقِلِي فَأَذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ^(١)، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ»^(٢).

وجه الاستدلال: علل النبي ﷺ سبب أمره فاطمة بنت قيس رضي الله عنها بالاعتداد في منزل ابن أم مكتوم رضي الله عنه بأنه رجل أعمى، فدل ذلك على عدم جواز نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية^(٣).

٣) عن جرير^(٤) قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة؟ فقال: «أَصْرَفْ بَصْرَكَ»^(٥).

وجه الاستدلال: الحديث صريح في الدلالة على الأمر بصرف النظر عن المرأة الأجنبية^(٦).

٤) أن النبي ﷺ قال لعلي رضي الله عنه: «يَا عَلِيُّ، إِنْ لَكَ كَنْزاً فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّكَ ذُو قَرْنَيْهَا، فَلَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ؛ فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى، وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ»^(٧).

(١) هو: عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم جندب القرشي العامري، وقد اختلف في اسمه، ف قيل: عبدالله، وقيل: عمرو، وهو الأكثر، وهو ابن أم مكتوم، الأعمى المؤذن، وأمّه: أم مكتوم، اسمها: عاتكة بنت عبدالله بن عنكثة ابن عامر بن مخزوم، وهو ابن خال خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، صحابي، هاجر إلى المدينة بعد مصعب بن عمير، وقيل: قدمها بعد بدر بيسير، واستخلفه رسول الله ﷺ على المدينة ثلاث عشرة مرة في غزواته، وشهد فتح القادسية، ومعه اللواء، وقُتل بالقادسية شهيداً، وقيل: رجع من القادسية إلى المدينة، فمات، ولم يسمع له ذكر بعد عمر رضي الله عنه. ينظر: أسد الغابة (٢٥١/٤)، تقريب التهذيب (٤٢١/١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الطلاق، ص: (٦٣٩)، [٣٦٩٧].

(٣) ينظر: نيل الأوطار (١٣٥/٦).

(٤) هو: جرير بن عبدالله بن جابر بن مالك، أبو عمرو وقيل: أبو عبدالله، البجلي، صحابي جليل، اختلف في وقت إسلامه فقيل: سنة عشر، وقيل: قبل سنة عشر، توفي عام: ٥١ هـ. ينظر: أسد الغابة (٢٧٩/١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢٣٢/١).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الآداب، ص: (٩٦١)، [٥٦٤٤].

(٦) ينظر: أضواء البيان (٢٤٣/٦).

(٧) أخرجه أحمد في مسنده، تنمة مسند الأنصار، حديث بريدة الأسلمي، (٧٤/٣٨)، =

٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ وَجَلَكَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، وَزَنَا الْعَيْنِ النَّظْرُ، وَزَنَا اللِّسَانِ النُّطْقُ، وَالتَّنَفُّسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهَى، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ»^(١).

وجه الاستدلال: دل الحديث على أن للعينين زنا، وهو النظر إلى المحرم ومنه المرأة الأجنبية؛ لأن النظر إليها سبيل إلى الزنا^(٢).

✽ ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن النظر إلى الأجنبية مظنة الفتنة وتحريك الشهوة، واللاتق بمحاسن الشريعة سد الباب^(٣).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز نظر الرجل الكبير في السن (الشيخ الكبير) إلى وجه المرأة التي لا تحل له لغير حاجة؛ حيث إن أدلتهم خاصة وأدلة أصحاب القول الثاني عامة، والقاعدة المتبعة في الاستدلال أن الخاص يقدّم على العام، إذ في ذلك عملٌ بجميع الأدلة، وإعمال جميع الأدلة أولى من إهمال بعضها.

إلا أنه إذا كان الرجل الكبير يرى من نفسه ميلاً للنساء وافتتاناً بهنّ فلا يجوز له النظر إليهن؛ كما دل عليه الحديث السابق حين نهى النبي صلى الله عليه وسلم

= [٢٢٩٧٤]، وأبو داود في سننه، كتاب: النكاح، باب: في ما يؤمر به من غضّ البصر، ص: (٣٧٣)، [٢١٤٩]، والترمذي في سننه، كتاب: الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في نظرة المفاجأة، ص: (٦٢٣)، [٢٧٧٧]، والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٦٤/٦)، [١٨٦٥].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: القدر، ص: (١١٥٧)، [٦٧٥٣].

(٢) ينظر: أضواء البيان (٢٤٣/٦).

(٣) ينظر: الفروق للقرافي (٢٧٥/٣).

المخنث من الدخول على النساء لما رأى من وصفه لهنّ.
وعليه فإن نظر الرجل الكبير في السنّ إلى وجه المرأة التي لا تحل
له من أجل تعليم القرآن الكريم جائز، إلا إذا خُشيت الفتنة.

○ المسألة الثانية: نظر الرجل إلى المرأة العجوز التي لا يُفتن بمثلها لغير
حاجة.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في هذه المسألة على قولين:
القول الأول: يجوز للرجل النظر إلى المرأة العجوز التي لا يُفتن
بمثلها لغير حاجة، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، وبعض
الشافعية^(٣)، وإليه ذهب الحنابلة^(٤).

القول الثاني: يحرم على الرجل النظر إلى المرأة العجوز التي لا
يُفتن بمثلها لغير حاجة، وإليه ذهب الشافعية^(٥).

* أدلة القولين:

★ دليل القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز نظر الرجل إلى المرأة
العجوز التي لا يُفتن بمثلها لغير حاجة بالقرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا
يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ
وَأَنْ يَسْتَغْفِنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٠].

- (١) ينظر: المبسوط (١٥٤/١٠)، بدائع الصنائع (١٢٣/٥)، الفتاوى الهندية (٣٢٧/٥).
- (٢) ينظر: مواهب الجليل (٤٠٥/٣)، حاشية العدوي (٤١٢/٢).
- (٣) ينظر: روضة الطالبين (٢٢/٧)، مغني المحتاج (١١/٤)، نهاية المحتاج (١٩٠/٦).
- (٤) ينظر: المغني (١٠٤/٧)، الإنصاف (٢١/٨)، كشف القناع (١٣/٥).
- (٥) ينظر: روضة الطالبين (٢٢/٧)، مغني المحتاج (١١/٤)، نهاية المحتاج (١٩٠/٦)،
إلا أن الشافعية أجازوا النظر إلى وجه المرأة الأجنبية من أجل التعليم بسبعة شروط
كما سبق ذكرها، يراجع ص: (٥٦).

وجه الاستدلال: دلت الآية على أن القواعد من النساء - وهن كبيرات السن اللاتي لا يُشتهى ولا يُفتن بمثلهن - يجوز لهن وضع ثيابهن غير متبرجات بزينة، فدل ذلك على جواز النظر إليهن^(١).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بحرمه نظر الرجل إلى المرأة العجوز التي لا يُفتن بمثلها لغير حاجة بما يلي:

(١) عموم الأدلة الدالة على حرمة نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية عنه من غير تفريق بين الصغيرة والكبيرة^(٢)، كما سبق ذكرها^(٣).

يمكن أن يناقش: بأن الأدلة محمولة على غير المرأة العجوز التي لا يُفتن بمثلها؛ للآية التي استدل بها أصحاب القول الأول.

(٢) أن الشهوة لا تنضبط بسنّ معينة^(٤).

يمكن أن يناقش: بأنه متى وجدت الشهوة حُرْم النظر، أما من حيث الأصل في النظر للمرأة العجوز التي لا يُفتن بمثلها فقد دلت الآية التي استدل بها أصحاب القول الأول على جوازه.

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز نظر الرجل إلى وجه المرأة العجوز التي لا يُفتن بمثلها لغير حاجة؛ حيث إن أدلتهم خاصة وأدلة أصحاب القول الثاني عامة، والقاعدة المتبعة في الاستدلال أن الخاص يقدّم على العام، إذ في ذلك عملٌ بجميع الأدلة، وإعمال جميع الأدلة أولى من إهمال بعضها.

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٠٩/١٢).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٢٢/٧)، نهاية المحتاج (١٩٠/٦).

(٣) يراجع ص: (٧٤).

(٤) ينظر: مغني المحتاج (١١/٤).

وعليه فإن نظر الرجل إلى وجه المرأة العجوز التي لا تحل له من أجل تعليم القرآن الكريم جائز.

○ المسألة الثالثة: أن يكون أحدهما صغيراً في السن أو يُفتن بمثله.

لا يخلو التعليم في هذه المسألة من حالين:

الحال الأولي: أن يكون تعليم القرآن الكريم من غير نظر بين المعلم والمتعلم.

لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم تعليم الرجل للمرأة الصغيرة التي يُفتن بمثلها أو العكس، وحكم تعليم المرأة للرجل الصغير الذي يُفتن بمثله أو العكس من غير نظر على قول من قال: إنه يجوز للرجل النظر إلى وجه المرأة التي لا تحل له، ويجوز للمرأة النظر إلى وجه الرجل الذي لا يحل لها، من باب أولى أنهم يرون جواز التعليم من غير نظر، أما على قول من قال بعدم جواز النظر في ما سبق فلم أجد لهم نصوصاً في ذلك، والذي يظهر - والله أعلم - أنهم يرون جواز التعليم؛ لأنه الأصل لما سبق من الأدلة في الحال الأولى من المسألة السابقة^(١)، وعدم تنصيبهم على عدم الجواز يدل على بقاء الأصل.

الحال الثانية: أن يكون بنظر المعلم إلى المتعلم أو العكس.

ولمعرفة الحكم في هذه الحال لا بد من دراسة مسألتين يترتب عليهما معرفة الحكم، وهما كالتالي:

○ المسألة الأولى: حكم نظر الرجل إلى وجه المرأة الصغيرة التي لا تحل له من أجل تعليم القرآن الكريم.

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة نظر الرجل إلى وجه

(١) يراجع ص: (٧٠).

المرأة الصغيرة التي لا تحل له إذا كان بقصد الشهوة، أو خيف الفتنة^(١)، وعليه فإنه يحرم تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

واختلفوا في النظر قصداً إلى وجهها إذا لم يكن بشهوة وأمنت الفتنة لغير حاجة^(٢) على قولين:

القول الأول: يحرم نظر الرجل إلى وجه المرأة التي لا تحل له لغير حاجة، وإليه ذهب الشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

القول الثاني: يجوز نظر الرجل إلى وجه المرأة التي لا تحل له لغير حاجة، وإليه ذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بحرمة نظر الرجل إلى وجه المرأة التي لا تحلُّ له لغير حاجة بالقرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

(١) ينظر: المبسوط (١٥٢/١٠)، بدائع الصنائع (١٢١/٥)، مجمع الأنهر (٨١/١)، مواهب الجليل (٤٠٥/٣)، الشرح الكبير للدردير (١١٤/١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٤/١)، روضة الطالبين (٢٢/٧)، نهاية المحتاج (١٩٠/٦)، المغني (١٠٤/٧)، الفروع (١٨٩/٨)، الإنصاف (٢١/٨).

(٢) ولا يمكن قياس النظر من أجل التعليم على تجويز الفقهاء النظر للمعاملة أو الشهادة أو الخطبة؛ لأن النظر في هذه الأحوال مقصود لذاته وهو من باب الحاجة أو الضرورة، أما النظر أثناء التعليم فلا حاجة فيه، فيمكن التعليم من غير نظر - والله أعلم -.

(٣) ينظر: روضة الطالبين (٢٢/٧)، نهاية المحتاج (١٩٠/٦).

(٤) ينظر: المغني (١٠٤/٧)، الفروع (١٨٩/٨)، الإنصاف (٢١/٨).

(٥) ينظر: المبسوط (١٥٢/١٠)، بدائع الصنائع (١٢١/٥)، مجمع الأنهر (٨١/١).

(٦) ينظر: مواهب الجليل (٤٠٥/٣)، الشرح الكبير للدردير (٢١٤/١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٤/١).

✽ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) قول الله ﷻ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠].

وجه الاستدلال بالآية من وجهين:

الوجه الأول: أن الله ﷻ أمر بغض البصر، والمقصود غض البصر عن الحرام، لأن غض البصر عن الحلال غير مقصود، قال الرازي رَحِمَهُ اللهُ: (فاعلم أنه لا يجوز أن يتعمد النظر إلى وجه الأجنبية لغير غرض، وإن وقع بصره عليها بغتة يغض بصره؛ لقوله ﷻ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] ^(١).

الوجه الثاني: أن الله ﷻ أمر بحفظ الفرج، والنظر إلى وجه المرأة الأجنبية بغير حاجة ينافي الأمر بالحفظ؛ لأنه مقدمة الزنا ^(٢).

(٢) قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ أذن للمؤمنين إذا دعته الحاجة إلى سؤال النساء أن يكون ذلك من وراء حجاب، فدل ذلك على حرمة نظر الرجل للمرأة الأجنبية حتى عند السؤال ^(٣).

نوقش: بأن هذا خاص بأزواج النبي ﷺ فإن الضمير في قوله: ﴿سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾ يرجع إليهن ^(٤).

أجيب: بأن الخطاب وإن كان لهن إلا أن العبرة بعموم اللفظ

(١) ينظر: مفاتيح الغيب (٣١٦/٢٣).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: المغني (١٠٤/٧).

(٤) ينظر: نيل الأوطار (١٣٥/٦).

لا بخصوص السبب، وبقية المؤمنات مأمورات بالاقتداء بهن، ويدل لذلك التعليل بـ ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾، ولم يقل أحد من المسلمين أن المؤمنات لا حاجة لهن لتطهير قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة^(١).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ»^(٢).

وجه الاستدلال: نص الحديث على أن المرأة عورة فدل على عدم جواز النظر إليها^(٣).

(٢) أن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها طُلِّقت، فأبى زوجها أن ينفق عليها، فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال رسول الله ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكِ، فَأَنْتَقِلِي فَأَذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ»^(٤).

وجه الاستدلال: علل النبي ﷺ سبب أمره فاطمة بنت قيس رضي الله عنها بالاعتداد في منزل ابن أم مكتوم رضي الله عنه بأنه رجل أعمى، فدل ذلك على عدم جواز نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية^(٥).

(٣) عن جرير رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة؟ فقال: «أَصْرَفُ بَصْرِكَ»^(٦).

(١) ينظر: أضواء البيان (٢٤٣/٦).

(٢) سبق تخريجه ص: (٧٥).

(٣) ينظر: أضواء البيان (٢٤٣/٦).

(٤) سبق تخريجه ص: (٧٥).

(٥) ينظر: نيل الأوطار (١٣٥/٦).

(٦) سبق تخريجه ص: (٧٦).

وجه الاستدلال: الحديث صريح في الدلالة على الأمر بصرف النظر عن المرأة الأجنبية^(١).

(٤) أن النبي ﷺ قال لعلي عليه السلام: «يَا عَلِيُّ، إِنَّ لَكَ كَنْزاً فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّكَ ذُو قَرْنَيْهَا، فَلَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ؛ فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى، وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ»^(٢).

(٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، وَزَنَا الْعَيْنِ النَّظْرُ، وَزَنَا اللِّسَانِ النُّطْقُ، وَالنَّفْسُ تَمْنَى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ»^(٣).

وجه الاستدلال: دل الحديث على أن للعينين زنا، وهو النظر إلى المحرم ومنه المرأة الأجنبية؛ لأن النظر إليها سبيل إلى الزنا^(٤).

✽ ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن النظر إلى الأجنبية مظنة الفتنة وتحريك الشهوة، واللائق بمحاسن الشريعة سد الباب^(٥).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بجواز نظر الرجل إلى وجه المرأة التي لا تحلُّ له لغير حاجة بالسنة النبوية والمعقول:

(١) ينظر: أضواء البيان (٢٤٣/٦).

(٢) سبق تخريجه ص: (٧٦).

(٣) سبق تخريجه ص: (٧٧).

(٤) ينظر: أضواء البيان (٢٤٣/٦).

(٥) ينظر: الفروق للقرافي (٢٧٥/٣).

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن عبدالله بن عباس رضي الله عنه قال: كَانَ الْفَضْلُ^(١) رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ^(٢)، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ^(٣).

وفي رواية الترمذي: وَلَوَى عُنُقَ الْفَضْلِ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ لَوَيْتَ عُنُقَ ابْنِ عَمِّكَ؟ قَالَ: «رَأَيْتُ شَابًا وَشَابَةً فَلَمْ آمَنِ الشَّيْطَانَ عَلَيْهِمَا»^(٤).

وجه الاستدلال: قال الشوكاني^(٥) رحمته الله: (وقد استنبط منه ابن

(١) هو: الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو محمد الهاشمي القرشي، غزا مع رسول الله ﷺ مكة وحنيناً وثبت يومئذ مع رسول الله ﷺ، وشهد معه حجة الوداع وأردفه رسول الله ﷺ وراءه، فيقال: (رُدِفَ رسول الله)، وخرج بعد وفاة النبي ﷺ مجاهداً إلى الشام، فاستشهد في وقعة أجنادين (فلسطين)، وقيل مات بناحية الأردن في طاعون عمواس، له ٢٤ حديثاً. ينظر: الطبقات لابن سعد (٤/٥٤)، الأعلام للزركلي (٥/٣٥٥).

(٢) هي: بنت حصين بن عوف الخثعمي. ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤/٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحج، باب: وجوب الحج وفضله، ص: (٢٤٦)، [١٥١٣].

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: الحج عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء أن عرفة كلها موقف، ص: (٢١٣)، [٨٨٥]، والحديث صحيح إسناده الألباني في الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، (١/٣٠٩).

(٥) هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني فقيه مجتهد، من كبار علماء صنعاء اليمن، ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان باليمن) ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩هـ، ومات حاكماً بها، له ١١٤ مؤلفاً، من مصنفاته: (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار) و(فتح القدير) في التفسير، و(السييل الجرار في شرح الأزهار) في الفقه، =

القطان جواز النظر عند أمن الفتنة حيث لم يأمرها بتغطية وجهها، فلو لم يفهم العباس أن النظر جائز ما سأل، ولو لم يكن ما فهمه جائزاً ما أقره عليه^(١).

نوقش: بأن الحديث دليل على عدم جواز النظر إلى المرأة التي لا تحل له لا على جوازه، فإن النبي ﷺ أدار وجهه الفضل ولم يقره على النظر، وقد ذكر النووي وابن حجر العسقلاني - رحمهما الله - أن من فوائد هذا الحديث: تحريم النظر إلى المرأة الأجنبية^(٢)، ويحمل عدم أمر النبي ﷺ للمرأة السائلة بتغطية وجهها على أنها كانت محرمة، والمحرمية تمنع من تغطية وجهها.

(٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ، وَوَعَظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ، فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ، فَإِنَّ أَكْثَرَكُنَّ حَطَبُ جَهَنَّمَ»، فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ^(٣) النِّسَاءِ سَفْعَاءَ^(٤) الْخَدَيْنِ، فَقَالَتْ: لِمَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لِأَنَّكَ تَكْثِرُنَ الشَّكَاةَ، وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ»، قَالَ: فَجَعَلَنَ يَتَصَدَّقْنَ مِنْ حُلِيِّهِنَّ، يُلْقِينَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرِطِهِنَّ وَخَوَاتِمِهِنَّ^(٥).

وجه الاستدلال: أن وصف جابر رضي الله عنه للمرأة بأنها سفعاء الخدين

= (إرشاد الفحول) في الأصول، ولد: ١١٧٣هـ، توفي: ١٢٥٠هـ. ينظر: البدر الطالع (٢١٤/٢)، نيل الأوطار (٣/١).

(١) ينظر: نيل الأوطار (١٣٥/٦).

(٢) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٩٨/٩)، فتح الباري لابن حجر (٦٧/٤).

(٣) أي: من أوساطهن حسباً ونسباً، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٦٦/٢).

(٤) قال ابن الأثير: (السفعة: نوع من السواد ليس بالكثير، وقيل: هو سواد مع لون آخر). ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٧٤/٢).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (٣٥٤)، [٢٠٤٧].

دليل على أنه رأى وجهها، فدل ذلك على جواز نظر الرجل للمرأة الأجنبية^(١).

نوقش: بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل نزول آية الحجاب، ويحتمل أن تكون المرأة من القواعد من النساء اللاتي يباح النظر إليهن، ثم إن قول جابر رضي الله عنه لا يدل على جواز النظر، فإن النظرة الأولى معفو عنها، فيحتمل أن جابراً رضي الله عنه وصفها بناءً على النظرة الأولى - نظر الفجأة - فقط لا أنه كرر النظر^(٢).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن الوجه والكفان من المرأة ليسا بعورة، فإذا كانا ليسا بعورة جاز النظر إليهما^(٣).

نوقش: بفرض التسليم على أن وجه المرأة وكفيها ليسا بعورة، فإنه لا يلزم من ذلك جواز النظر إليهما بغير حاجة؛ للأدلة الدالة على وجوب غض البصر السابقة^(٤).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بعدم جواز نظر الرجل قصداً إلى وجه المرأة وإن لم يكن بشهوة وأمنت الفتنة لغير حاجة؛ لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة المعتبرة، وإجابتهم على استدالات أدلة أصحاب القول الثاني.

وحيث تبين عدم جواز نظر الرجل إلى وجه المرأة التي لا تحل له لغير حاجة، دل ذلك على أن حكم تعليم الرجل لها القرآن الكريم إذا كان

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١٢١/٥)، مواهب الجليل (٤٠٥/٣).

(٢) ينظر: المغني (١٠٤/٧).

(٣) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (٤٠٨/٣).

(٤) ينظر: المغني (١٠٤/٧).

يصاحبه نظرٌ إلى وجهها الحُرمة؛ ولا حاجة إليه أثناء التعليم، لا سيما مع وجود النساء المعلّمات والمحفظات للقرآن الكريم.

○ المسألة الثانية: حكم نظر المرأة إلى وجه الرجل الذي لا يحل لها من أجل تعليم القرآن الكريم.

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز نظر المرأة إلى الرجل الذي لا يحل لها إذا كان بشهوة أو خافت الفتنة^(١)، وعليه فلا يجوز نظر معلمة القرآن الكريم إلى الرجل المتعلم الذي لا يحل لها إذا كان بشهوة أو خُشيت الفتنة.

واختلفوا في حكم نظرها إلى وجهه لغير حاجة إذا كان بغير شهوة وأُمنت الفتنة، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز للمرأة النظر إلى وجه الرجل الأجنبي عنها لغير حاجة إذا كان بغير شهوة وأُمنت الفتنة، وإليه ذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

القول الثاني: لا يجوز للمرأة الأجنبية النظر إلى وجه الأجنبي عنها

(١) ينظر: المبسوط (١٤٧/١٠)، الهداية (٣٦٩/٤)، رد المحتار (٣٧١/٦)، مواهب الجليل (٤٠٦/٣)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٣/١)، بلغة السالك (٢٩٠/١)، روضة الطالبين (٢١/٧)، مغني المحتاج (٢١٤/٤)، نهاية المحتاج (١٩٤/٦)، الإنصاف (٢٥/٨)، المبدع في شرح المقنع (٨٨/٦)، مطالب أولي النهى (١٥/٥).

(٢) ينظر: المبسوط (١٤٧/١٠)، الهداية (٣٦٩/١٥)، رد المحتار (٣٧١/٦).

(٣) ينظر: مواهب الجليل (٤٠٦/٣)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٣/١)، بلغة السالك (٢٩٠/١).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (٢١/٧)، مغني المحتاج (٢١٤/٤)، نهاية المحتاج (١٩٤/٦).

(٥) وبعض الحنابلة قال بالجواز مع الكراهة، ينظر: الإنصاف (٢٥/٨)، المبدع في شرح المقنع (٨٨/٦)، مطالب أولي النهى (١٥/٥).

غير حاجة إذا كان بغير شهوة وأمنت الفتنة، وهو رواية عند الحنابلة^(١).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز نظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي عنها بغير حاجة إذا كان بغير شهوة وأمنت الفتنة بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) أن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها طُلقت، فأبى زوجها أن ينفق عليها، فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا نَفَقَةَ لَكِ، فَانْتَقِلِي فَأَذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ»^(٢).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على جواز نظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي عنها، لغلبة الظن بحصول رؤيتها له إذا اعتدت في منزله^(٣).

(٢) أن عائشة رضي الله عنها قالت: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَسْأَمُ، فَأَقْدُرُوا قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السِّنِّ، الْحَرِيصَةِ عَلَى اللَّهْوِ)^(٤).

(١) ينظر: الإنصاف (٢٥/٨)، المبدع في شرح المقنع (٨٨/٦)، مطالب أولي النهى (١٥/٥).

(٢) سبق تخريجه ص: (٧٥).

(٣) ينظر: مواهب الجليل (٤٠٦/٣)، مغني المحتاج (٢١٤/٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: نظر المرأة إلى الحبس ونحوهم من غير ريبة، ص: (٩٣٥)، [٥٢٣٦]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (٣٥٧)، [٢٠٦٤].

وجه الاستدلال: دل الحديث على جواز نظر المرأة إلى الرجل حيث إن عائشة رضي الله عنها كانت تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد بمحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١).

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من خطبة العيد أتى إلى النساء ومعه بلال، فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة. قال ابن عباس رضي الله عنهما: فرأيتهن يهوين بأيديهن يقدفن في ثوب بلال، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته) ^(٢).

وجه الاستدلال: دل الحديث على جواز رؤية المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي عنها بدلالة رؤيتهن للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب ^(٣).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن النساء كن يحضرن الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، ولا بد أن يقع نظرهن على الرجال، فلو لم يجز لم يؤذن لهن بحضور المسجد والمصلى ^(٤).

(٢) أن النساء لو منعن من النظر إلى الرجال مطلقاً لوجب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء، ولم يؤمر الرجال بالحجاب، فدل ذلك على جواز نظرهن إليهم ^(٥).

(٣) لأن ما ليس عورة يستوي في حكم النظر إليه الرجال والنساء ما

(١) ينظر: مغني المحتاج (٢١٤/٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: عظة الإمام النساء وتعليمهن، ص: (٢٢)، [٩٨]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (٣٥٦)، [٢٠٥٧].

(٣) ينظر: مطالب أولي النهى (١٥/٥).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (٢١/٧).

(٥) ينظر: مغني المحتاج (٢١٤/٤).

دام بغير شهوة، كالثياب والدواب، فكان للمرأة أن تنظر من الرجل ما ليس بعورة، كما له أن ينظر منها ما ليس بعورة عند عدم الخوف من الفتنة^(١).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز نظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي عنها لغير حاجة إذا كان بغير شهوة وأمنت الفتنة بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١].

وجه الاستدلال: أمر الله ﷻ النساء بغض أبصارهن كما أمر الرجال، فدل ذلك على عدم جواز نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي عنها.

يمكن أن يناقش: بأن الآية محمولة على وجوب غض البصر حال خشية الفتنة جمعاً بينها وبين الأدلة الدالة على جواز نظر المرأة إلى وجه الرجل التي سبق ذكرها في أدلة القول الأول.

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) ما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة^(٢)، فأقبل ابنُ أم مكتوم حتى دخل عليه، وذلك بعد أن أمرنا

(١) ينظر: الإنصاف (٢٥/٨).

(٢) هي: ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية رضي الله عنها، أم المؤمنين، آخر امرأة تزوجها رسول الله ﷺ، وآخر من مات من زوجاته رضي الله عنه، كان اسمها (برة) فسمها ﷺ =

بِالْحِجَابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِحْتَجِبَا مِنْهُ» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَعْمَى، لَا يُبْصِرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا؟ قَالَ: «أَفْعَمِيَا وَإِنْ أَنْتُمَا، أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِي؟»^(١).

وجه الاستدلال: لو كان نظر النساء إلى الرجال جائزاً لما أمرهما الرسول ﷺ بالاحتجاب عن ابن أم مكتوم رضي الله عنه وهو أعمى، ولما أنكر عليهما النظر إليه^(٢).

نوقش: بأن الحديث ضعيف كما علم من تخريجه^(٣).

✽ ثالثاً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن النساء أحد نوعي بني آدم، فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر، قياساً على الرجال، ويؤيد ذلك أن المعنى المحرم للنظر هو خوف الفتنة، وهو متحقق في نظر المرأة إلى الرجال^(٤).

نوقش: بأن هذا معارض بما ثبت في السنة من نظر النساء إلى الرجال وأقره النبي ﷺ كما في نظر عائشة رضي الله عنها إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد^(٥).

= (ميمونة)، بايعت بمكة قبل الهجرة، وكانت زوجة أبي رهم بن عبدالعزيز العامري ومات عنها، فنزوحها النبي ﷺ عام: ٧هـ. ينظر: الاستيعاب (١٩١٤/٤)، أسد الغابة (٣٧٢/٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣٩٧/٤).

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ، (١٥٩/٤٤)، [٢٦٥٣٧]، وأبو داود في سننه، كتاب: اللباس، باب: في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾، ص: (٧٣٥)، [٤١١٢]، والترمذي في سننه، كتاب: الأدب عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في احتجاب النساء عن الرجال، ص: (٦٢٣)، [٢٧٧٨]، والحديث ضعّفه الألباني في مشكاة المصابيح، (٩٣٤/٢)، [٣١١٦].

(٢) ينظر: الإنصاف (٢٥/٨)، المبدع في شرح المقنع (٨٨/٦).

(٣) ينظر: مطالب أولي النهى (١٦/٥).

(٤) ينظر: الإنصاف (٢٥/٨)، المبدع في شرح المقنع (٨٨/٦).

(٥) ينظر: مواهب الجليل (٤٠٦/٣)، نهاية المحتاج (١٩٤/٦).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز نظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي عنها لغير حاجة إذا كان بغير شهوة وأمنت الفتنة؛ لقوة ما استدلوا به، وفيه رفقٌ بحال الناس.

وحيث تبين جواز نظر المرأة إلى وجه الرجل الذي لا يحل لها لغير حاجة إذا كان بغير شهوة وأمنت الفتنة فإنه يجوز لها النظر إليه أثناء تعليم القرآن الكريم أيضاً إذا كان بغير شهوة وأمنت الفتنة - والله أعلم -.

❦ الفرع الثاني: الخلوة أثناء تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة خلوة الرجل بامرأة لا تحل له^(١)، واستدلوا لذلك بالسنة النبوية والمعقول:

❦ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَإِنَّ نَافِثَهُمَا الشَّيْطَانُ »^(٢).

وجه الاستدلال: دل الحديث على النهي عن خلوة الرجل بالمرأة التي ليست بمحرم له^(٣).

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٥/٥)، نصاب الاحتساب، ص: (٢٤١)، القوانين الفقهية، ص: (٢٩٥)، الفواكه الدواني (٣١٣/٢)، مغني المحتاج (٤٤١/٥)، نهاية المحتاج (٢٣٥/٧)، المغني (١٤٢/٧)، الإنصاف (٣١/٨)، كشف القناع (١٥/٥).

(٢) سبق تخريجه ص: (٦٦).

(٣) ينظر: المغني (١٤٢/٧).

٥) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمُو؟ قَالَ: «الْحَمُو الْمَوْتُ»^(١).

وجه الاستدلال: في الحديث النهي عن الدخول على النساء لما يفضي إلى الخلوة بهن، فدل على أن الخلوة محرمة شرعاً^(٢).

٦) عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا لَا يَبْتَئَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثِيْبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحاً أَوْ ذَا مَحْرَمٍ»^(٣).

وجه الاستدلال: ففي الحديث النهي عن المبيت عند المرأة الثيب، والمبيت يقتضي الخلوة فدل ذلك على حرمتها^(٤).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن كل ما يكون سبباً للفتنة ينبغي حسم مادته وسد ذريعته ودفع ما يفضي إليه إذا لم يكن منه مصلحة راجحة^(٥)، ولا شك أن الخلوة بالمرأة الأجنبية مفضية إلى العديد من المفاسد شرعاً وعقلاً وفطرةً.

وسبق ذكر الخلاف أيضاً في اعتبار خلوة الرجل بامرأتين فأكثر أو خلوة المرأة برجلين فأكثر من الخلوة المحرمة شرعاً، وتبين أن الراجح - والله أعلم - هو القول باعتبار ذلك من الخلوة المحرمة شرعاً^(٦).

(١) سبق تخريجه ص: (٦٧).

(٢) ينظر: الفواكه الدواني (٣١٣/٢)، مغني المحتاج (٤٤١/٥).

(٣) سبق تخريجه ص: (٦٧).

(٤) الخلوة وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص: (١٦).

(٥) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨٧/١).

(٦) يراجع ص: (٦٥).

وعليه فالذي يظهر - والله أعلم - هو عدم خلوة الرجل بالمرأة من أجل تعليم القرآن الكريم، سواءً كانت خلوة رجل واحد مع امرأة واحدة، أو رجلين فأكثر مع امرأة واحدة، أو رجل واحد مع امرأتين فأكثر.



المطلب الثاني:

تعليم الذكر البالغ الأنثى غير البالغة

أو تعليم الأنثى البالغة الذكر غير البالغ القرآن الكريم

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة النظر إلى وجه الذكر غير البالغ والأنثى غير البالغة إذا كان بشهوة^(١).

واتفقوا على جواز النظر بغير شهوة إلى وجه الذكر غير البالغ والأنثى غير البالغة إذا لم يبلغا حدّاً به يُشتهون^(٢)، لأنهما ليسا مظنة الشهوة^(٣)، ولتسامح الناس بذلك قديماً وحديثاً^(٤).

واتفقوا على حرمة النظر إلى الأنثى غير البالغة إذا بلغت سنّاً معينة، واختلفوا في تحديد هذا السنّ على قولين:

(١) ينظر: تبين الحقائق (١٨/٦)، رد المحتار (٤٠٧/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٤٧/١)، الفواكه الدواني (٢٨٧/١)، حاشية العدوي (٢٧٧/٢)، منهاج الطالبين (٢٠١٤/١)، النجم الوهاج (٢٣/٧)، المغني (١٠٤/٧)، كشف القناع (١٥٤/٢)، شرح منتهى الإرادات (٦٢٤/٢).

(٢) ينظر المراجع السابقة.

(٣) ينظر: مغني المحتاج (١٣٠/٣).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (٢٤/٧).

القول الأول: أن تبلغ الأنثى حداً به تُشْتَهَى وتصلح للنكاح، وإليه ذهب المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: أن تبلغ الأنثى عشر سنين، وإليه ذهب الحنفية^(٤).

* أدلة القولين:

★ دليل القول الأول:

يمكن أن يستدل لأصحاب القول الأول القائلين بأن الضابط في حرمة النظر إلى وجه الأنثى غير البالغة أن تبلغ حداً به تُشْتَهَى وتصلح للنكاح:

بأن الإناث يختلفون في بلوغ السنّ الذي به يشتهون وتحصل الفتنة بهنّ، فتحديد حرمة النظر بسنّ معينة لا يعتبر ضابطاً صحيحاً للحكم، بل الأولى أن يحدّد ذلك بالسنّ الذي تبلغه الأنثى بحيث تُشْتَهَى وتصلح للنكاح، وهو يختلف من أنثى لغيرها.

★ دليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأن الأنثى غير البالغة إذا بلغت سنّ العاشرة حرم النظر إلى وجهها: بأن ذلك زمان يمكن بلوغ المرأة فيه^(٥).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول القائِل أصحابه بأن الضابط في حرمة النظر إلى وجه الأنثى غير البالغة أن تبلغ حداً به

(١) ينظر: حاشية العدوي (١/١٨٥).

(٢) ينظر: مغني المحتاج (٣/١٣٠).

(٣) ينظر: المغني (٧/١٠٣)، الكافي للمقدسي (٦/٣).

(٤) ينظر: البحر الرائق (١/٢٨٥).

(٥) ينظر: البحر الرائق (١/٢٨٥).

تُشْتَهَى وتصلح للنكاح؛ لأنه العلة من تحريم النظر إلى المرأة هو خوف الفتنة، فمتى بلغت الأنثى حداً به تُشْتَهَى وتصلح للنكاح فقد أمكن حصول الفتنة بالنظر إليها فيحرم.

وبناءً على اتفاقهم على جواز نظر المرأة إلى وجه الذكر البالغ إذا كان بغير حاجة وبغير شهوة كما سبق^(١)، فمن باب أولى أنهم يرون جواز نظر المرأة إلى وجه الذكر غير البالغ إذا كان بغير شهوة.

وعليه فإن تعليم القرآن الكريم إذا صاحبه نظرٌ من الذكر البالغ إلى وجه الأنثى غير البالغة: فإن كان بشهوة حرم، وإن كان بغير شهوة وكانت الأنثى لم تبلغ حداً به تُشْتَهَى جاز النظر إليها، وإن كانت بلغت حداً به تُشْتَهَى وتصلح للنكاح حرم - على الراجح -، وإن صاحب تعليم القرآن الكريم نظرٌ من الأنثى البالغة إلى وجه الذكر غير البالغ: فإن كان بشهوة حرم، وإن كان بغير شهوة جاز - والله أعلم -.



المطلب الثالث:

تعليم الذكر البالغ الذكر الأُمرد القرآن الكريم

لمعرفة حكم تعليم القرآن الكريم للأُمرد لا بدّ أولاً من معرفة أحوال تعليمه وحكم كل حال، وعليه فلا يخلو تعليم الذكر البالغ للذكر الأُمرد من حالين:

الحال الأولى: الخلوة أثناء تعليم القرآن الكريم.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم الخلوة بالأُمرد على قولين:

(١) إلا ما ذكر رواية عند الحنابلة، يراجع ص: (٧٦).

القول الأول: يجوز الخلوة بالأمرد إن أمنت الفتنة، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

القول الثاني: لا يجوز الخلوة بالأمرد مطلقاً، وإليه ذهب بعض المالكية^(٤)، وإليه ذهب الحنابلة^(٥).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز الخلوة بالأمرد إن أمنت الفتنة بالمعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن الأصل جواز الخلوة بكل شخص إلا من ورد الدليل على تحريم الخلوة معه، ولم يرد ما يدل على حرمة الخلوة بالأمرد من القرآن أو السنة أو الإجماع^(٦).

(٢) أن أحوال الناس في مخالطة الصبيان من عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى زماننا تدل على إباحة الخلوة بهم^(٧).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز الخلوة بالأمرد إن أمنت الفتنة بالسنة النبوية والمعقول:

(١) ينظر: تبين الحقائق (٩٦/١)، البناية شرح الهداية (١٣٤/١٢).

(٢) ينظر: مواهب الجليل (٤٠٥/٣)، بلغة السالك (٧٥/٢).

(٣) ينظر: نهاية المحتاج (١٨٩/٦)، إعانة الطالبين (٣٠٣/٣).

(٤) ينظر: مواهب الجليل (٤٠٥/٣)، بلغة السالك (٧٥/٢).

(٥) ينظر: الفروع (١٨٨/٨)، كشف القناع (١٦/٥).

(٦) ينظر: البناية شرح الهداية (١٣٤/١٢)، بلغة السالك (٧٥/٢)، إعانة الطالبين (٣٠٣/٣)، نهاية المحتاج (١٨٩/٦).

(٧) ينظر: الخلوة وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص: (٢٧).

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَإِنَّ تَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ»^(١).

وجه الاستدلال: أن في الحديث النهي عن الخلوة مع المرأة الأجنبية، وأن ذلك سبب لوجود الشيطان، والشيطان لا يوجد إلا للحث على المحرم، ومن المرد من يكون أكثر حسناً وأشد فتنة من المرأة فتحرم الخلوة به.

يمكن أن يناقش: بأنه إن خشيت الفتنة حرمت الخلوة، وأما في حال عدم خشية الفتنة فلا تحرم؛ للأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول.

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأنه يمكن الوقوع في الشر والقبح مع الأُمرد ما لا يمكن مع النساء، ويسهل في حقه من طرق الريبة ما لا يسهل مع النساء، فكان بالتحريم أولى^(٢).

يمكن أن يناقش بمثل ما نوقش به الدليل السابق.

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز الخلوة بالأُمرد إن أمنت الفتنة؛ حيث إن فيه جمعاً بين الأدلة، وتُحمل أدلة القول الثاني عند عدم الأمن من الفتنة، وعليه فيجوز الخلوة بالأُمرد لغرض تعليم القرآن الكريم إن أمنت الفتنة.

(١) سبق تخريجه ص: (٦٦).

(٢) ينظر: الخلوة وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص: (٢٧).

الحال الثانية: أن يكون تعليم القرآن الكريم بلا خلوة.

ولا يخلو تعليم الأمرد القرآن الكريم من غير خلوة من صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون بنظر إلى الأمرد.

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن النظر إلى الأمرد إذا كان بشهوة حُرْمٌ، ويجوز بدونها إن أُمِنَت الفتنة^(١)؛ لما يلي:

(١) أن حرمة النظر إلى وجه الأمرد بشهوة أشد حرمة من النظر إلى وجه المرأة الأجنبية؛ لأن خشية الفتنة في حقه أعظم من المرأة^(٢).

(٢) نقل الإجماع على حرمة النظر إلى الأمرد إن كان بشهوة وجوازه بدون شهوة وأُمِنَت الفتنة كمال الدين الدميري^(٣)، والشربيني^(٤) (٥) (٦) - رحمهما الله -.

(٣) أن أحوال الناس ومخالطتهم الصبيان من عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى

(١) ينظر: رد المحتار (٤٠٧/١)، اللباب للمنبيجي (١٦٣/٤)، مواهب الجليل (٤٠٥/٣)، بلغة السالك (٧٤٣/٤)، منهاج الطالبين (٢٠٤/١)، النجم الوهاج (٢٦/٧)، المغني (١٠٥/٧)، كشف القناع (١٥/٥).

(٢) ينظر: رد المحتار (٤٠٧/١).

(٣) هو: محمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال، أبو البقاء، الدميري الأصل، القاهري، فقيه شافعي، مفسر، أديب، نحوي، ناظم، قال عنه الشوكاني: (برع في التفسير والحديث والفقه وأصوله والعربية والأدب وغير ذلك)، وتصدى للإقراء والإفتاء، من تصانيفه: (النجم الوهاج شرح منهاج الطالبين)، و(الديباج شرح سنن ابن ماجه)، و(حياة الحيوان الكبرى)، و(شرح المعلمات السبع)، ولد عام: ٧٤٢هـ، وتوفي عام: ٨٠٨هـ. ينظر: شذرات الذهب (٧٩/٧)، البدر الطالع (٢٧٢/٢).

(٤) ينظر: النجم الوهاج (٢٦/٧).

(٥) هو: محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين، فقيه شافعي، مفسر لغوي، من تصانيفه: (الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع)، و(مغني المحتاج في شرح المنهاج)، و(تقريرات على المطوّل)، توفي عام: ٩٧٧هـ. ينظر: شذرات الذهب (٣٨٤/٨)، الأعلام للزركلي (٢٣٤/٦).

(٦) ينظر: مغني المحتاج (٢١٢/٤).

الآن وعدم أمرهم بغض البصر عنهم في كل حال كالنساء بل عند توقع الفتنة فقط؛ دليلٌ على جواز النظر إلى الأمرد إن كان بغير شهوة وأُمنت الفتنة^(١).

الصورة الثانية: أن يكون من غير نظر إلى الأمرد.

لم أجد من نص من الفقهاء على حكم تعليم الأمرد من غير نظرٍ إليه، والذي يظهر - والله أعلم - أنهم يرون جواز تعليمه في هذه الحال؛ حيث إنهم أجازوا النظر إليه من غير شهوة مع أمن الفتنة، فمن باب أولى أن يجوز تعليمه من غير نظر إليه إذا أُمنت الفتنة، ويدل لذلك ما يلي:

(١) كان الصحابة رضي الله عنهم يسألون عائشة رضي الله عنها من وراء حجاب^(٢)، فإذا جاز ذلك في النساء ففي الرجال من باب أولى.

(٢) الأصل جواز التعليم؛ لأن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما دلّ الدليل على منعه^(٣)، ولا دليل على منع تعليم الأمرد.

وبذلك يتبين أن تعليم الذكر البالغ القرآن الكريم للأمرد جائز وإن كان بخلوة - على الراجح - أو نظرٍ إليه إن أُمنت الفتنة؛ لما سبق بيانه من أن الخلوة بالأمرد والنظر إليه جائز مع أمن الفتنة، وإن كانت الخلوة أو النظر مع خوف الفتنة حرماً، وحرّم تعليمه القرآن الكريم تبعاً لذلك، وإن كان تعليمه بلا نظر ولا خلوة جاز؛ لما سبق بيانه - والله أعلم -.



(١) ينظر: مغني المحتاج (٢١٢/٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، سورة الأحقاف، ص: (٨٥٤)، [٤٨٢٧].

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: (٦٠).

الفصل الثاني
الأحكام الفقهية المتعلقة
بمتعلم القرآن الكريم

* وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحكام تعلم القرآن الكريم.

المبحث الثاني: أحكام حفظ القرآن الكريم.

المبحث الأول

أحكام تعلم القرآن الكريم

المطلب الأول:

تعلم تلاوة القرآن الكريم تلاوة صحيحة

ومحل البحث في هذا المطلب هو حكم تعلم تلاوة القرآن الكريم تلاوةً خالية من اللحن المحيل للمعنى، كرفع كلمة «أنعمت» في قول الله ﷻ: ﴿صَرَطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

ولم أجد حسب اطلاعي من ينص من الفقهاء صراحةً على هذه المسألة، وإنما يذكرون أحكام تعلم تلاوة القرآن الكريم ضمن أحكام قراءة القرآن الكريم في الصلاة، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على وجوب قراءة القرآن الكريم في الصلاة على اختلاف بينهم فيما يُقرأ^(١)،

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١/١٣٩)، المحيط البرهاني (١/٣١٧ - ٣٣٥)، رد المحتار (٢/٦٣٠)، البيان والتحصيل (١/٤٤٢)، مواهب الجليل (٢/١٠٠)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٢٣٦)، الأم (١/١٣٢)، المجموع (٣/٣٧٤)، تحفة المحتاج (٢/٣٧٢)، المغني (٣/١٤٥)، الإنصاف (٢/٢٧٠)، كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٣٤٠).

كما أنهم قد اتفقوا على بطلان الصلاة ببعض الأخطاء في قراءة القرآن الكريم لمن كان قادراً على التعلم ولم يتعلم^(١)، على تفصيل لكل مذهب في نوع الأخطاء المبطل للصلاة، فدل ذلك على أنهم يرون وجوب تعلم تلاوة القرآن الكريم تلاوة صحيحة، ويدل على وجوب تعلم تلاوته تلاوة صحيحة القرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: من القرآن الكريم:

قول الله ﷻ: ﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤].

وجه الاستدلال: أن ترتيل القرآن يكون بتبيين حروفه، وإعطائها حقها، ولا يتحقق ذلك إلا بتعلم تلاوة القرآن تلاوة صحيحة غير محيلة للمعنى^(٢).

✽ ثانياً: من السنة النبوية:

(١) قول ابن مسعود^(٣) ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أَنْ يُحِلَّ حَالَهُ وَيُحَرِّمَ حَرَامَهُ، وَيَقْرَأَهُ كَمَا أُنْزِلَهُ اللَّهُ)^(٤).

(١) ينظر المراجع السابقة.

(٢) ينظر: تفسير السمعاني (٧٧/٦)، تفسير ابن كثير (٢٥٠/٨)، فتح القدير للشوكاني (٣٧٥/٥).

(٣) هو: عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبدالرحمن، من أكابر الصحابة، ومن السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى أرض الحبشة الهجرتين، شهد بدرًا وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، كان ملازماً لرسول الله ﷺ وكان أقرب الناس إليه هدياً وسمتاً، أخذ من فيه سبعين سورة لا ينزعه فيها أحد، بعثه عمر ﷺ إلى أهل الكوفة ليعلمهم أمور دينهم، له في الصحيحين ٨٤٨ حديثاً. ينظر: الطبقات لابن سعد (١٠٦/٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣٦٨/٢).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٥٦٩/٢)، [١٩٠٢]، ونسبه ابن كثير في تفسيره إلى عبدالرزاق (١٩٣/١) ولم أجده، ولم أجده من حكم عليه.

وجه الاستدلال: أن من حق تلاوة القرآن الكريم قراءته كما أنزله الله ﷻ بنص الأثر، والذي يحيل معنى كلام الله تعالى في قراءته للقرآن الكريم غير قارئ له كما أنزله الله تعالى^(١).

(٢) ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه انتهى إلى قوم يُقرئ بعضهم بعضاً، فلما رأوا عمر سكتوا، فقال: (مَا كُنْتُمْ تُرَاجِعُونَ؟) قالوا: كنا نُقرئ بعضنا بعضاً، فقال: (اقْرَؤُوا، وَلَا تَلْحَنُوا)^(٢).

وجه الاستدلال: قول عمر رضي الله عنه: (اقْرَؤُوا، وَلَا تَلْحَنُوا) دليل على المنع من اللحن في القراءة، وذلك يدل على وجوب تعلم تلاوة قراءة القرآن قراءة صحيحة^(٣).

✽ ثالثاً: من المعقول:

(١) أن القرآن الكريم هو اللفظ المنزّل من عند الله تبارك وتعالى على نبيه محمد ﷺ المتعبّد بتلاوته، وقد وصل إلينا بطريق التواتر بأداء معين لكلماته وحروفه وحركاته وسكناته فوجب قراءته كما وصل، فلو قرأ بغيره لم يكن قرآناً، ومن لحن في قراءة القرآن الكريم لحناً محيلاً للمعنى فقد قرأه بغير ما أنزل^(٤).

(٢) أنه يجب على المصلي قراءة القرآن الكريم في صلاته قراءة صحيحة خالية من اللحن المحيل للمعنى وإلا فسدت صلاته إن تعمد ذلك، فوجب عليه أن يتعلم قراءتها قراءة صحيحة؛ لأن ما لا يتم الواجب

(١) ينظر: المغني (٣/١٤٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: فضائل القرآن، باب: ما جاء في إعراب القرآن، (١١٧/٦)، [٢٩٩٢٤]، ولم أجد من حكم عليه.

(٣) ينظر: المجموع (٣/٣٧٤).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٤٠).

إلا به فهو واجب^(١).

(٣) من قرأ القرآن الكريم محيلاً لمعناه كان محرراً لكلام الله ﷻ وهو قادر على تعلم قراءته قراءة صحيحة، وتحريف كلام الله ﷻ محرم^(٢).



المطلب الثاني:

تعلم أحكام تجويد^(٣) القرآن الكريم والقراءة بها

تنقسم أحكام التجويد من حيث اللحن فيها إلى لحنٍ محيلٍ لمعاني القرآن الكريم ولحنٍ غير محيلٍ للمعاني^(٤)، فأما أحكام التجويد التي يكون الإخلال بشيء منها محيلاً للمعنى فقد بيّنتُ في المطلب السابق أنه لا يجوز قراءة القرآن الكريم بهذه الصفة، وأما أحكام تجويد القرآن الكريم التي يكون الإخلال بشيء منها مخلاً في التلاوة بما لا يحيل معاني القرآن الكريم، فلا يخلو الحكم فيها من حالين:

الحال الأولي: حكم تعلم المسلمين لها من حيث العموم.

(١) ينظر: البيان والتحصيل (٤٤٢/١)، كشف القناع عن متن الإقناع (٣٤٠/١).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (١١١).

(٣) وعلم أحكام التجويد في الاصطلاح: هو (علم يبحث في الكلمات القرآنية من حيث إعطاء الحروف حقها من الصفات اللازمة التي لا تفارقها كالاستعلاء والاستفال، أو مُستحقها من الأحكام الناشئة عن تلك الصفات: كالتفخيم والترقيق، والإدغام والإظهار وغير ذلك)، ينظر: غاية المريد في علم التجويد، ص: (٤٠).

(٤) ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم، لمحمود خليل الحصري، ص: (٣٤)، التبيين في تلاوة الكتاب المبين، لعبدالعزیز فايز دريان، ص: (١١٨).

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن تعلم العلوم الشرعية من فروض الكفاية^(١)، وعلم تجويد القرآن الكريم من أجل العلوم الشرعية؛ حيث إن شرف العلم بشرف المعلوم، ويدل لذلك القرآن الكريم والمعقول:

✽ أولاً: من القرآن الكريم:

قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ أمر ببقاء فرقة للتفقه في دين الله ﷻ، وعلم تجويد القرآن الكريم من دين الله ﷻ، و﴿من﴾ للتبعض فإذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين، وهذا معنى فرض الكفاية^(٢).

✽ ثانياً: من المعقول:

(١) قياساً على سائر العلوم الشرعية التي يعد تعلمها فرض كفاية، قال ابن عبد البر^(٣) رَحِمَهُ اللهُ بعد ذكره ما يتعين على المكلف تعلمه -: (ثم سائر العلم وطلبه والتفقه فيه وتعليم الناس إياه وفتواهم به في مصالح دينهم ودنياهم فهو فرض على الكفاية، يلزم الجميع فرضه، فإذا قام به

(١) ينظر: الكسب: ص: (٦٩)، رد المحتار (٤٢/١)، المقدمات الممهدة (٤٣/١)، الفواكه الدواني (٣٧/١)، المجموع (٢٦/١)، روضة الطالبين (٢٢٢/١٠)، الفروع (٣٤٣/٢)، كشف القناع عن متن الإقناع (٣٤/٣).

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١٢١/٥).

(٣) هو: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ، أبو عمر، من أئمة المحدثين والفقهاء، شيخ علماء الأندلس، ومؤرخ أديب، مكث من التصنيف، رحل رحلات طويلة وتوفي بشاطبة، من تصانيفه: (الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار)، و(التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، و(الكافي في الفقه). ينظر: شذرات الذهب (٣١٤/٣)، الأعلام للزركلي (٣١٧/٩).

قائم سقط فرضه عن الباقيين، لا خلاف بين العلماء في ذلك، وحجتهم فيه قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فالزم النفي في ذلك البعض دون الكل ثم ينصرفون فيعلمون غيرهم، والطائفة في لسان العرب الواحد فما فوقه^(١).

(٢) لأن الله ﷻ حكم ببقاء الشريعة إلى يوم القيامة، والبقاء بين الناس يكون بالتعلم والتعليم للعلوم الشرعية، فيفترض التعلم والتعليم جميعاً فرضاً كفائياً^(٢).

(٣) أنه يجب بذل العلم الشرعي لمن طلبه، وعلم تجويد القرآن الكريم من العلوم الشرعية، فوجب وجود من تقوم بهم الكفاية لبذله لمن طلبه، ولا يكون ذلك إلا بتعلمه^(٣).

الحال الثانية: حكم تعلم أحكام التجويد أو تلاوة القرآن الكريم بها على أفراد المكلفين.

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على صحة صلاة اللحن في قراءته لحناً غير محيل لمعاني القرآن الكريم كما سبق بيانه^(٤)، ولم يلزموا اللحن تعلم قراءة القرآن الكريم على وجه لا يحصل به هذا اللحن بعكس ما ألزموا من يحيل المعاني بلحنه، فيقتضي ذلك أنهم لا يرون وجوب تعلم أحكام التجويد أو تلاوة القرآن الكريم على أفراد المكلفين بما لا يحيل المعنى، ويدل لذلك السنة النبوية والمعقول:

(١) جامع بيان العلم وفضله (٥٦/١).

(٢) ينظر: المجموع (٢٦/١).

(٣) ينظر: جامع بيان العلم وفضله (٥٥/١).

(٤) اراجع ص: (١٠٥).

✽ أولاً: من السنة النبوية:

(١) عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والأعجمي، فقال: «اقْرَؤُوا فَكُلُّ حَسَنٌ وَسَيِّئٌ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يَقَامُ الْقَدْحُ يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ»^(١).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ لم ينكر قراءة الأعاجم مع اختلافها عن قراءة العرب بدليل تنصيص راوي الحديث بقوله: (وفينا الأعرابي والأعجمي)، ومعلوم أن قراءة الأعاجم لا تكون فصيحة كالعرب فضلاً عن أن تكون مشتملة على أحكام التجويد المصطلح عليها اليوم، فدل ذلك على عدم وجوب تعلمها أو تلاوة القرآن الكريم بها على أفراد المكلفين ما دام الخلل فيه لا يحيل المعنى؛ لما سبق من حرمة قراءة القرآن الكريم بما يحيل المعنى^(٢).

(٢) عن أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري^(٣) رضي الله عنه قال: قرأ رجل عند عمر رضي الله عنه فغير عليه، فقال: قرأت على رسول الله ﷺ فلم يغير علي، قال: فاجتمعنا عند النبي ﷺ قال: فقرأ الرجل على النبي ﷺ فقال له: «قَدْ أَحْسَنْتَ»، قَالَ: فَكَأَنَّ عُمَرَ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عُمَرُ، إِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ صَوَابٌ مَا لَمْ يُجْعَلْ عَذَابٌ مَغْفِرَةٌ أَوْ مَغْفِرَةٌ عَذَابًا»^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة، ص: (١٤٦)، [٨٣٠]، والحديث صحيح إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤١٨/٣)، [٧٨٣].

(٢) ينظر: المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبدالله الجديع، ص: (٤٤٢).

(٣) هو: زيد بن سهل بن الأسود بن حزام البخاري الأنصاري، صحابي، ولد في المدينة، شهد العقبة وبدراً وأحداً والخندق وسائر المشاهد، توفي في المدينة. ينظر: الاستيعاب (٥٥٣/٢).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المدنيين، حديث أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري عن النبي ﷺ، (٢٨٥/٢٦)، [١٦٣٦٦]، والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥١/٧): (رجاله ثقات).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أخبر أن القرآن الكريم كله صواب ما لم يغير القارئ معاني ألفاظ القرآن الكريم كأن يجعل المغفرة عذاباً أو العذاب مغفرة^(١).

❖ ثانياً: من المعقول:

أن في إلزام كافة الناس بتعلم أحكام التجويد التي يكون الإخلال بها إخلالاً بما لا يحيل معاني ألفاظ القرآن الكريم وإلزامهم قراءة القرآن الكريم بها مشقة بالغة وخرج شديد، والشريعة الإسلامية جاءت بدفع المشقة ورفع الحرج^(٢).

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن علماء القراءة والتجويد يختلف رأيهم عن رأي الفقهاء في حكم تعلم أحكام التجويد وقراءة القرآن الكريم بها، فعند المتقدمين منهم يجب وجوباً شرعياً قراءة القرآن الكريم بجميع أحكام التجويد وعدم الإخلال بشيء منها أبداً، ومن قرأ بغير ذلك فهو آثم، وعند المتأخرين منهم فرقوا بين ما هو واجب صناعي وما هو واجب شرعي: فالواجب الصناعي هو وجوب تعلم جميع أحكام التجويد لأهل الصنعة وهم القراء والمقرؤون وعلماء التجويد ونحوهم، وأما الواجب الشرعي فهو وجوب قراءة القرآن الكريم قراءة خالية من الألحان الجليلة سواء كانت محيلة لمعاني القرآن الكريم أو غير محيلة، ويأثم القارئ بتركها، وأما الألحان الخفية وهي الدقائق التجويدية فلا يجب قراءة القرآن الكريم بها على عموم المسلمين ولا يأثم المكلف بتركها، على تفصيل عند علماء الفن في أنواع الألحان الجليلة وأنواع الألحان الخفية^(٣).



(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/١٦٨).

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر للسبكي (١/٤٩)، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: (٧٦).

(٣) ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم، ص: (٢٧ - ٧٢).

المطلب الثالث:

تعلم القراءات الواردة في القرآن الكريم

وهي: (العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها، معزوة لناقلها بالسند إلى النبي ﷺ)^(١).

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن تعلم العلوم الشرعية من فروض الكفاية^(٢)، وعلم قراءات القرآن الكريم من أجل العلوم الشرعية؛ حيث إن شرف العلم بشرف المعلوم، وقد نص بعض الفقهاء على أن تعلم علم القراءات من فروض الكفاية.

قال ابن عابدين الحنفي^(٣) رَحِمَهُ اللهُ: (قال في تبين المحارم^(٤)): وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يُستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطب والحساب والنحو واللغة والكلام والقراءات وأسانيد الحديث وقسمة الوصايا والمواarith والكتابة والمعاني والبديع والبيان والأصول ومعرفة الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والنص والظاهر، وكل هذه آلة

(١) فقه التلاوة، لأحمد بن أحمد الطويل، ص: (٩١).

(٢) ينظر: الكسب: ص: (٦٩)، رد المحتار (٤٢/١)، المقدمات الممهدة (٤٣/١)، الفواكه الدواني (٣٧/١)، المجموع (٢٦/١)، روضة الطالبين (٢٢٢/١٠)، الفروع (٣٤٢/٢)، كشف القناع عن متن الإقناع (٣٤/٣).

(٣) هو: محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين، دمشقي، كان فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، صاحب (رد المحتار على الدر المختار) المشهور بحاشية ابن عابدين، ومن تصانيفه أيضاً: (العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية)، و(نسمات الأسحار على شرح المنار)، و(حواشٍ على تفسير البضاوي). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٦٧/٦).

(٤) ليوسف سنان الدين الخلوتي الأماصي، وهو: واعظ حنفي سكن مكة، وعُرف بشيخ الحرم، له كتب منها: (تبيين المحارم)، و(المجالس السنانية)، توفي عام: ٩٨٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢٣٣/٨).

لعلم التفسير والحديث، وكذا علم الآثار والأخبار، والعلم بالرجال وأساميهم وأسامي الصحابة وصفاتهم، والعلم بالعدالة في الرواية، والعلم بأحوالهم لتمييز الضعيف من القوي، والعلم بأعمارهم وأصول الصناعات والفلاحة كالحياسة والسياسة والحجامة^(١)، وقد سبق ما يدل على ذلك في حكم تعلم أحكام التجويد على المسلمين من حيث العموم^(٢).



المطلب الرابع:

تعلم المقامات الصوتية لتلاوة القرآن الكريم بها

مسألة المقامات الصوتية مسألة حديثة لم ينص على حكمها الفقهاء قديماً، إلا أنه يمكن معرفة رأيهم فيها بمعرفة قولهم في حكم قراءة القرآن الكريم بالألحان، فما كان جائزاً في القراءة جاز تعلمه، وما كان غير جائز في القراءة لم يجز تعلمه.

تحرير محل النزاع:

- أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بقراءة القرآن الكريم من غير تكلف أو تمرين أو تعليم^(٣)؛ لما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «مَا أَدْنَى اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَدْنَى لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ»^(٤).

(١) رد المحتار (٤٢/١).

(٢) يراجع ص: (١٠٨).

(٣) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (١١٠)، الشرح الكبير للمقدسي (٥٧/١٢).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، ص: (٣٢١)، [١٨٤٧].

(٢) قول النبي ﷺ: «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا»^(١).

(٣) ما روي عن أبي موسى الأشعري^(٢) قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِكَ الْبَارِحَةَ يَا أَبَا مُوسَى»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ عَلِمْتُ مَكَانَكَ لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَحْيِيرًا^(٣).

- وبناءً على اتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة المعازف والمزامير ونحوها^(٤)؛ يترتب عليه أنهم يرون حرمة تعلّم الألحان والمقامات الصوتية الحديثة إذا كان تعلمها عن طريق المعازف والمزامير ونحوها.

(١) أخرجه الدارمي في سننه، كتاب: فضائل القرآن، باب: التغني بالقرآن، (٢١٩٤/٤)، [٣٥٤٤]، والحاكم في مستدركه، كتاب: فضائل القرآن، حديث أبي عمرو زاذان، (٧٦٨/١)، [٢١٢٥]، وسكت عنه، والبيهقي في شعب الإيمان، كتاب: تعظيم القرآن، فصل: في كراهية قطع القرآن بمكالمة الناس، (٤٦١/٣)، [١٩٥٥]، والحديث قال عنه الألباني: (سكت عنه الحاكم والذهبي، وإسناده جيد على شرط مسلم) صحيح الجامع الصغير وزيادته (٦٠١/١)، [٣١٤٥].

(٢) هو: عبدالله بن قيس بن سليم، من الأشعريين، صحابي، قدم مكة عند ظهور الإسلام فأسلم، وهاجر إلى الحبشة، واستعمله النبي ﷺ على زبيد وعدن، وولاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه البصرة عام: ١٧هـ ففتح أصبهان والأهواز، ولما ولي عثمان رضي الله عنه أقره عليها، ثم ولاه الكوفة، وأقره علي رضي الله عنه ثم عزله. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤٤٢/١)، تهذيب التهذيب (٣٦٢/٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: البكاء عند قراءة القرآن، (٩٠٥)، [٥٠٥٥]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: فضل استماع القرآن، وطلب القراءة من حافظه للاستماع، والبكاء عند القراءة والتدبر، ص: (٣٢٣)، [١٨٦٧].

(٤) ينظر: تبين الحقائق (١٢٥/٥)، البناية شرح الهداية (٤١١/٤)، البيان والتحصيل (٤٣٢/٤)، الشرح الكبير للدردير (١٨/٤)، البيان (٢٩٥/١٣)، المجموع (٢٣٠/٢٠)، المغني (١٥٣/١٠)، الفروع (٣٧٦/٨)، ونقل اتفاقهم: البغوي في شرح السنة (٣٨٣/١٢)، وابن قدامة في المغني (١٢٨/٢)، وابن تيمية في منهاج السنة (٤٣٩/٣).

- واتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة قراءة القرآن الكريم بالألحان^(١) - ويدخل فيها المقامات الصوتية الحديثة - إذا أفضى ذلك إلى تمديد وتمطيط بما يخرج الكلمات القرآنية عن وضعها؛ لأن في ذلك إخراجاً للقرآن الكريم عن صياغته، وزيادةً فيه، وهما محرمان.

- واختلفوا في حكم قراءة القرآن الكريم بالألحان - ويدخل فيها المقامات الصوتية الحديثة - إذا لم تفض القراءة بها إلى تمديد وتمطيط للحروف بما يخرج الكلمات القرآنية عن وضعها على قولين:

القول الأول: يجوز قراءة القرآن الكريم بالألحان - ويدخل فيها المقامات الصوتية الحديثة -، وإليه ذهب الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^{(٤)(٥)}.

القول الثاني: لا يجوز قراءة القرآن الكريم بالألحان - ويدخل فيها المقامات الصوتية الحديثة -، وإليه ذهب المالكية^(٦).

(١) ينظر: تبين الحقائق (٩٠/١)، رد المحتار (٤٢١/٦)، مواهب الجليل (٦٣/٢)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٠٨/١)، روضة الطالبين (٢٢٧/١١)، نهاية المحتاج (٢٣/٣)، المغني (١٢٨/٢)، الفروع (٣٤٩/١١)، زاد المعاد (٤٨٢/١)، فتح الباري لابن حجر (٦٨٩/٨).

(٢) ينظر: تبين الحقائق (٩٠/١)، رد المحتار (٤٢١/٦).

(٣) ينظر: روضة الطالبين (٢٢٧/١١)، نهاية المحتاج (٢٣/٣).

(٤) يُنسب للحنابلة القول بحرمة القراءة بالألحان مطلقاً إلا أن ابن قدامة ذكر ما يخالف ذلك حيث قال: (كره أبو عبدالله القراءة بالألحان، وقال: هي بدعة؛ وذلك لما روي عن النبي ﷺ أنه ذكر في أشراط الساعة: «أن يتخذ القرآن مزامير، يقدمون أحدهم ليس بأقرئهم ولا أفضلهم إلا ليغنيهم غناء»، ولأن القرآن معجز في لفظه ونظمه، والألحان تغييره. وكلام أحمد في هذا محمول على الإفراط في ذلك، بحيث يجعل الحركات حروفاً، ويمد في غير موضعه، فأما تحسين القراءة والترجيح فغير مكروه). ينظر: المغني (١٢٨/٢).

(٥) ينظر: المغني (١٢٨/٢)، الفروع (٣٤٩/١١).

(٦) ينظر: مواهب الجليل (٦٣/٢)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٠٨/١).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز قراءة القرآن الكريم بالألحان - ومنها المقامات الصوتية الحديثة - إذا لم تفض إلى إخراج اللفظ القرآني عن وضعه بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَّا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ»^(١).

وجه الاستدلال: دلَّ على جواز تحسين الصوت بتلاوة القرآن الكريم، ويدخل في ذلك القراءة بالألحان إن لم يكن فيها إخراج للفظ القرآن الكريم عن وضعه^(٢).

نوقش: بأن المقصود بقوله: «يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»: يستغني به عن غيره^(٣).

أجيب: أنه لا يصح حمل التغني على الاستغناء؛ لأنه لو كان كذلك لما كان لذكر حسن الصوت والجهر به معنى^(٤).

(٢) قول النبي ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»^(٥)، وقد قيل لابن

(١) سبق تخريجه ص: (١١٤).

(٢) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٧٨/٦).

(٣) ينظر: بلغة السالك (١٥١/١).

(٤) ينظر: المغني (٤٨/١٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التوحيد، باب: قول الله - تعالى -: ﴿وَأَمِرُوا قَوْمَكُمُ أَنْ جَهَرُوا بِهِ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾

[الملك: ١٣ - ١٤]، ص: (١٢٩٩)، [٧٥٢٧].

أبي مليكة أحد رواة الحديث: فمن لم يكن له حلق حسن؟ قال: يحسنه ما استطاع^(١).

وجه الاستدلال: أن التغني فعل زائد عن مجرد القراءة، ويدل على التكلف في تحسين الصوت بالقرآن وطلب ذلك، ويؤيده قول ابن أبي مليكة^(٢).

نوقش بمثل ما نوقش به الدليل السابق^(٣).

أجيب بمثل ما أجيب على مناقشة الدليل السابق^(٤).

٣) قول النبي ﷺ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(٥).

نوقش: بأن الحديث مقلوب، وأن المعنى: زينوا أصواتكم بالقرآن^(٦).

أجيب: بعد التسليم بذلك، فقد قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ: (وفي ترجيح رواية القلب نظر؛ لما جاء بلفظ: «... فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً»)^(٧).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: كيف يستحب الترتيل في القراءة، ص: (٢٥٣)، [١٤٧١]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن»، (٣/٣٥٠)، [١٣٠٨]، والطبراني في الكبير، باب: الرءاء، رفاعه بن عبد المنذر أبو لبابة الأنصاري، (٢٩/٥)، [٢٤٢٩]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الشهادات، باب: تحسين الصوت بالقرآن والذكر، (٣٨٩/١٠)، [٢١٠٥٠]، والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧١/٨): (رجاله ثقات)، وقال عنه الحافظ في الفتح (٧٢/٩): (إسناده صحيح).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٦٨٩/٨).

(٣) ينظر: بلغة السالك (١٥١/١).

(٤) ينظر: المغني (٤٨/١٢).

(٥) سبق تخريجه ص: (١١٥).

(٦) ينظر: بلغة السالك (١٥١/١).

(٧) التلخيص الحبير (٣٦٩/٤).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) لأن تزيينه وتحسين الصوت به والتطريب بقراءته أوقع في النفوس وأدعى إلى الاستماع والإصغاء إليه، ففيه تنفيذ للفظه إلى الأسماع، ومعانيه إلى القلوب، وذلك عون على المقصود^(١).

(٢) أنه لا بدّ للنفس من طرب واشتياق إلى الغناء فعوضت عن طرب الغناء بطرب القرآن، كما عوضت عن كل محرم ومكروه بما هو خير لها منه، وكما عوضت عن الاستقسام بالأزلام بالاستخارة التي هي محض التوحيد والتوكل، وعن السفاح بالنكاح، وعن القمار بالمراهنة بالنصال، وسباق الخيل، وعن السماع الشيطاني بالسماع الرحماني القرآني، ونظائره كثيرة جداً^(٢).

(٣) أن المحرم لا بد أن يشتمل على مفسدة راجحة أو خالصة، وقراءة التطريب والألحان لا تتضمن شيئاً من ذلك، فإنها لا تخرج الكلام عن وضعه ولا تحول بين السامع وبين فهمه، ولو كانت متضمنة لزيادة الحروف كما ظن المانع منها لأخرجت الكلمة عن موضعها وحالت بين السامع وبين فهمها ولم يدر ما معناها، والواقع بخلاف ذلك^(٣).

(٤) أن التطريب والتلحين أمر راجع إلى كيفية الأداء، وتارة يكون سليقة وطبيعة، وتارة يكون تكلفاً وعملاً، وكيفيات الأداء لا تخرج الكلام عن وضع مفرداته، بل هي صفات لصوت المؤدي جارية مجرى ترفيقه وتفخيمه وإمالته، وجارية مجرى مدود القراءة الطويلة والمتوسطة، لكن تلك الكيفيات متعلقة بالحروف، وكيفيات الألحان والتطريب متعلقة بالأصوات، والآثار في هذه الكيفيات لا يمكن نقلها بخلاف كيفيات أداء الحروف،

(١) زاد المعاد (١/٤٧١).

(٢) ينظر المرجع السابق.

(٣) ينظر: زاد المعاد (١/٤٧١).

فلهذا نقلت تلك بألفاظها ولم يمكن نقل هذه بألفاظها بل نقل منها ما أمكن نقله كترجيع النبي ﷺ في سورة الفتح بقوله: «آ آ آ»^(١)^(٢).

(٥) أن التطريب والتلحين راجع إلى أمرين: مد وترجيع، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يمد صوته بالقراءة: يمد «الرحمن»، ويمد «الرحيم»^(٣)، وثبت عنه الترجيع في سورة الفتح بقوله: «آ آ آ»^(٤)^(٥).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز قراءة القرآن الكريم بالألحان - ومنها المقامات الصوتية الحديثة - وإن لم تفض إلى إخراج اللفظ القرآني عن وضعه بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونِ أَهْلِ الْفُسْقِ؛ فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ مِنْ بَعْدِي قَوْمٌ يُرْجَعُونَ الْقُرْآنَ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ وَالنَّوْحِ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَقْتُونَةً قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ»^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التوحيد، باب: ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه، ص: (١٣٠١)، [٧٥٤٠].

(٢) ينظر: زاد المعاد (١/٤٧٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: مدّ القراءة، ص: (٩٠٣)، [٥٠٤٦].

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التوحيد، باب: ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه، ص: (١٣٠١)، [٧٥٤٠].

(٥) ينظر: زاد المعاد (١/٤٧٢).

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط، باب: الميم، من اسمه محمد، (٧/١٨٣)، [٧٢٢٣]، والبيهقي في شعب الإيمان، كتاب: تعظيم القرآن، فصل: في ترك التعمق في القرآن، (٤/٢٠٨)، [٢٤٠٦].

نوقش: بأن الحديث ضعيف، قال عنه ابن الجوزي^(١) رَحِمَهُ اللهُ: (هذا حديث لا يصح)^(٢)، وقال عنه الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: (الخبر منكر)^(٣).

٢) قول النبي ﷺ: «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا، إِمْرَةَ السُّفَهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشَّرْطِ، وَبَيْعَ الْحُكْمِ، وَاسْتِخْفَافًا بِالدَّمِ، وَنُشُوءًا يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ، يُقَدِّمُونَهُ لِيُغْنِيَهُمْ، وَإِنْ كَانَ أَقْلَهُمْ فِقْهًا»^(٤).

نوقش: بأن المقصود به التلحين المفرط المخرج للقرآن الكريم عن صيغته، ويكون التلحين هو مقصد القارئ دون تدبر القرآن الكريم وخشوع القلب؛ جمعاً بينه وبين الأحاديث الصحيحة الدالة على استحباب تزيين الصوت والتغني بالقرآن الكريم^(٥).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن التلحين في قراءة القرآن الكريم يتضمن همز ما ليس بمهموز، ومد ما ليس بممدود، وترجيع الألف الواحد ألفات،

(١) هو: عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أبو الفرج، نسبته إلى محلة الجوز بالبصرة، قرشي يرجع نسبه إلى أبي بكر الصديق، حنبلي المذهب، علامة عصره في الفقه والتاريخ والحديث والأدب، اشتهر بوعظه المؤثر وكان الخليفة يحضر مجالسه، مكث في التصنيف، من تصانيفه: (تلبيس إبليس)، و(الضعفاء والمتروكين)، و(الموضوعات)، ولد عام: ٥٠٨هـ، وتوفي عام: ٥٩٧هـ. ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٣٩٩/١)، الأعلام للزركلي (٨٩/٤).

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١١١/١).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٥٣/١).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكيين، حديث عُليم، (٤٢٧/٢٥)، [٢٣٩٧٠]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في المبادرة بالموت النُشُو الذين يتخذون القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليغنيهم وإن كان أقلهم علماً، (٥/٤)، [١٣٨٩]، وابن أبي شيبه في مصنفه، برقم: (٣٧٧٣٦)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، (٥٤٣/١)، [٢٨١٢].

(٥) ينظر: إقراء القرآن الكريم، ص: (٣٨٣).

والواو واوات، والياء ياءات، فيؤدي ذلك إلى زيادة في القرآن، وذلك غير جائز^(١).

نوقش: بأن هذا خارج محل النزاع، فاللحن إن كان مخرجاً للقرآن الكريم عن صيغته وكان فيه تمديد وزيادة في الحروف فهو محرم باتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - كما تقدم^(٢).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز قراءة القرآن الكريم بالألحان - ومنها المقامات الصوتية الحديثة - إذا لم تفض القراءة بها إلى تمديد وتمطيط للحروف بما يخرج الكلمات القرآنية عن وضعها؛ لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة، وضعف أدلة المعارضين، قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ: (ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم؛ لأن للتطريب تأثيراً في رقة القلب وإجراء الدمع... والذي يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فإن لم يكن حسناً فليحسنه ما استطاع، كما قال ابن أبي مليكة أحد رواة الحديث وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح، ومن جملة تحسينه أن يراعي فيه قوانين النغم فإن الحسن الصوت يزداد حسناً بذلك، وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه، وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها، ما لم يخرج عن شرط الأداء المعترف عند أهل القراءات، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقبح الأداء، ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام؛ لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعي الأداء، فإن وجد من يراعيهما معاً فلا شك في أنه أرجح من غيره؛ لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب الممنوع من حرمة الأداء، والله أعلم^(٣).

(١) ينظر: المغني (٤٨/١٢).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٧٢/٩).

(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٧٢/٩).

المطلب الخامس:

تعلم القرآن الكريم بغير الرسم العثماني

والرسم العثماني للقرآن الكريم هو: (ما كتبه الصحابة رضي الله عنهم وارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن الكريم وحروفه)^(١).

ولا يخلو تعلم القرآن الكريم بغير الرسم العثماني من حالين:

الحال الأولي: أن تطبع مصاحف بغير الرسم العثماني للقرآن الكريم كاملاً أو أجزاءً منه سواءً أكانت بغرض التعليم أم لم تكن.

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز مخالفة الرسم العثماني في كتابة القرآن الكريم^(٢)، ويدل لذلك ما يلي:

(١) إجماع الصحابة رضي الله عنهم على عمل عثمان رضي الله عنه في كتابة المصحف بهذا الرسم، وإجماع التابعين وتابعيهم، على وجوب التزام الرسم العثماني في كتابة المصحف، وعدم استبداله برسم آخر^(٣).

(٢) أن قواعد الهجاء والإملاء الحديثة عرضة للتغيير والتنقيح في كل عصر وفي كل جيل، فلو أخضعنا رسم القرآن الكريم لهذه القواعد لأصبح

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣٧٦/١)، الإتيان في علوم القرآن (١٦٦/٢).

(٢) ينظر: المحيط البرهاني (٣٢٤/١)، البيان والتحصيل (٣٧٤/٩)، الشرح الكبير للدردير (٣٢٨/١)، تحفة المحتاج (١٥٢/١)، إغاثة الطالبين (٨٤/١)، شرح منتهى الإرادات (١٩٢/١)، كشاف القناع عن متن الإقناع (١٣٦/١)، البرهان في علوم القرآن (٣٧٦/١)، الإتيان في علوم القرآن (٢٦٠/٢)، مناهل العرفان (٣٧٩/١)، الأعمال الكاملة لعبد الفتاح عبد الغني القاضي (٥٦٩/٦ - ٥٨٢)، كتابة القرآن الكريم بغير الرسم العثماني لمها بنت عبد الله الهدب، ص: (٢١١ - ٣٩٤)، الميسر في علم رسم المصحف لغانم قدوري الحمد، ص: (٤٦ - ٥٣).

(٣) ينظر: المقنع للداني، ص: (١٨)، المدخل لابن الحاج (٣٠٠/٤)، الفروع (١٤/٤).

القرآن الكريم عرضة للتغيير والتبديل، فوجب حماية وحفظ القرآن الكريم من أن يمسه التحريف أو التبديل^(١).

وبهذا القول صدرت قرارات المجامع الفقهية والعلمية، ومن ذلك:
(١) مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: حيث أوصى في المؤتمر السادس المنعقد في الفترة (من ٣٠ محرم ١٣٩١هـ - إلى ٥ صفر ١٣٩١هـ -) بأن يعتمد المسلمون على الرسم العثماني للمصحف الشريف؛ حفظاً له من التحريف^(٢).

(٢) أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية القرار رقم (٧١) بتاريخ ٢١/١٠/١٣٩٩هـ، وجاء فيه: (يرى مجلس هيئة كبار العلماء أن يبقى رسم المصحف على ما كان بالرسم العثماني، ولا ينبغي تغييره ليوافق قواعد الإملاء الحديثة؛ محافظة على كتاب الله ﷻ من التحريف، واتباعاً لما كان عليه الصحابة وأئمة السلف - رضوان الله عليهم أجمعين -)،^(٣) وأيد هذا القرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في القرار رقم (٢) بالدورة السابعة للمجمع بتاريخ ١١/٤/١٤٠٤هـ^(٤).

الحال الثانية: كتابة بعض الآيات مؤقتاً^(٥) بغير الرسم العثماني بغرض تعليم القرآن الكريم.

الذي يظهر - والله أعلم - جواز ذلك، ويمكن أن يستدل له بما يلي:

(١) ينظر: المتحف في أحكام المصحف لصالح محمد الرشيد، ص: (٦١١)، إقرأ القرآن الكريم، ص: (٢٠٣).

(٢) ينظر: مجمع البحوث الإسلامية تاريخه وتطوره، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص: (٤٢٥).

(٣) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية، الرياض، العدد: ٣٣، لعام: ١٤٢١هـ، ص: (٣٢٧).

(٤) ينظر: الموقع الإلكتروني لرابطة العالم الإسلامي:

<http://www.themwl.org/Bodies/Decisions/default.aspx?d=1&did=108&l=AR>

(٥) والمقصود بالكتابة المؤقتة: هي ما يكتب لفترة يسيرة للتعليم ثم يزال، كالذي يكتب في حصص التعليم على الألواح ونحوها.

(١) أن الكتابة المؤقتة للقرآن الكريم بغير الرسم العثماني بغرض التعليم ليس فيها مخالفة لإجماع الصحابة رضي الله عنهم وتابعيهم وتابعيهم.

(٢) تسهياً على متعلمي القرآن الكريم من صغار السن والأُميين ونحوهم.



المطلب السادس:

تعليم غير المسلم القرآن الكريم

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم تعليم غير المسلم القرآن الكريم على قولين:

القول الأول: يجوز تعليم الكافر القرآن الكريم إن رُجي إسلامه وإلا فلا، وإليه ذهب الحنفية^(١)، وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٢)، وهو قول عند الحنابلة^(٣).

القول الثاني: لا يجوز تعليم غير المسلم القرآن الكريم مطلقاً، وإليه ذهب المالكية^(٤)، وهو وجه عند الشافعية^(٥)، وإليه ذهب الحنابلة^(٦).

(١) ينظر: المبسوط (٢٦٠/٣٠)، الفتاوى الهندية (٣٢٣/٥).

(٢) ينظر: المجموع (٧١/٢)، روضة الطالبين (٣١١/١٠).

(٣) ينظر: المغني (٣٦٢/٩)، المبدع في شرح المقنع (١٩٦/٦).

(٤) ينظر: المدخل لابن الحاج (٣٣٤/٢)، منح الجليل (١٥٢/٣).

(٥) ينظر: المجموع (٧١/٢)، روضة الطالبين (٣١١/١٠).

(٦) ينظر: المغني (٣٦٢/٩)، المبدع في شرح المقنع (١٩٦/٦)، مطالب أولي النهى (٦١٠/٢).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز تعليم الكافر القرآن الكريم إن رُجي إسلامه بالقرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَّهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

وجه الاستدلال: دلت الآية على جواز إسماع المشرك القرآن الكريم رجاء إسلامه، فدل ذلك على جواز تعليمه القرآن الكريم إن كان يرجى إسلامه^(١).

نوقش: بأن الآية دلت على جواز السماع، والتعليم أمر زائد على السماع^(٢).

أجيب: بأن العلة في جواز السماع هي رجاء الإسلام، وذات العلة متحققة في تعليم القرآن الكريم لمن يرجى إسلامه فجاز^(٣).

✽ ثانياً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بأن النبي ﷺ كتب كتاباً إلى هرقل، وفيه: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمِ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمًا

(١) ينظر: المغني (٣٦٢/٩).

(٢) ينظر: منح الجليل (١٥٢/٣).

(٣) ينظر: روضة الطالبين (٣١١/١٠).

الرَّاسِيَّينَ، ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ۟مْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤] ^(١).

يمكن أن يوجه الاستدلال بالحديث: بأن النبي ﷺ بعث إلى هرقل وهو كافر بهذا الكتاب وهو مشتمل على آية من القرآن الكريم بقصد دعوته للإسلام، وإذا جاز دعوته للإسلام بكتابة القرآن الكريم له جاز دعوته للإسلام بتعليمه إياه.

✽ ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن دعوة غير المسلم إلى الإسلام وبيان محاسنه أمر دعت إليه الشريعة الإسلامية، ولا شك أن القرآن الكريم مشتمل على محاسن الإسلام وأحكامه وحكمه السامية، ففي تعليم غير المسلم الذي يرجى إسلامه القرآن الكريم تحقيق لهذه الغاية.

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأنه لا يجوز تعليم غير المسلم القرآن الكريم مطلقاً بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بقول النبي ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ» ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ وقول الله جل ذكره: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّينَ مِن قَبْلِهِۦ﴾ [النساء: ٦٣]، ص: (٢)، [٧]، ومسلم في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: كتب النبي ﷺ إلى هرقل ملك الشام يدعوه إلى الإسلام، ص: (٧٨٧)، [٤٦٠٧].

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم، ص: (٨٣٨)، [٤٨٣٩].

وجه الاستدلال: دل الحديث على المنع من السفر بالقرآن الكريم مخافة أن يقع في يد العدو، فتعليمهم من باب أولى^(١).

نوقش: بأن هذا قياس فاسد الاعتبار؛ لأنه قياس مع الفارق، فإن عدم الأمن من وقوع القرآن الكريم في يد العدو لما في تعريضه للإهانة والابتذال، وهذا غير متحقق في تعليم من يرجى إسلامه القرآن الكريم.

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن الجنب يمنع من قراءة القرآن مع إيمانه واعتقاده أنه حق، فمنع الكافر من باب أولى^(٢).

نوقش: بأن هذا قياس فاسد الاعتبار؛ لأنه قياس مع الفارق، فإن الجنب يمنع من قراءته؛ لأنه يقدر على رفع حدثه بخلاف الكافر^(٣).

(٢) أنه لا يجوز بيع المصحف لغير المسلم وإن رجي إسلامه، فكذاك تعليمه القرآن الكريم^(٤).

نوقش: بأن العلة في منع بيع المصحف لغير المسلم لما في ذلك من تعريض له للإهانة، وأنه سبيل لأن يمس الكافر القرآن الكريم، وهذه العلة غير متحققة في تعليم من يرجى إسلامه القرآن الكريم.

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز تعليم الكافر القرآن الكريم إن رُجي إسلامه وإلا فلا؛ لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة، ولضعف أدلة أصحاب القول الثاني بما ورد عليها من مناقشات.

(١) ينظر: المدخل لابن الحاج (٣٣٤/٢)، منح الجليل (١٥٢/٣).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣١١/١٠).

(٣) ينظر: المبدع في شرح المقنع (١٩٦/٦).

(٤) ينظر: المجموع (٧١/٢)، التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٣٧).

المبحث الثاني

أحكام حفظ القرآن الكريم

المطلب الأول:

حكم حفظ القرآن الكريم

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن حفظ القرآن الكريم فرض كفاية على الأمة ومستحب لأفراد المسلمين^(١)، ويدل لذلك القرآن الكريم والإجماع:

✽ أولاً: من القرآن الكريم:

(١) قوله ﷺ: ﴿وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

(١) ينظر: رد المحتار (٥٣٨/١)، الفواكه الدواني (٥٧/١)، الأم (١٢٤/١)، مغني المحتاج (٥١/٢)، الفروع (٣٨٠/٢)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٢٨/١).

وجه الاستدلال: أن الله أمر ببقاء فرقة للتفقه في دين الله ﷻ، والقرآن الكريم أصل الدين، فوجب حفظه في الصدور، و﴿من﴾ للتبعيض فإذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين، وهذا مدلول فرض الكفاية^(١).

(٢) قول الله ﷻ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبَيِّنُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [٤٩] [العنكبوت: ٤٩].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ أخبر أن القرآن الكريم يكون في صدور الذين أوتوا العلم، فدل ذلك على أن حفظه فرض كفائي^(٢).

✽ ثانياً: من الإجماع:

الإجماع على أن حفظ القرآن الكريم فرض كفاية على الأمة، ومستحب لأفراد المسلمين، ذكر الإجماع البهوتي^(٣) والرحباني^(٤).



(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١٢١/٥).

(٢) ينظر: الإتيان في علوم القرآن (١٣٠/١).

(٣) ينظر: كشف القناع عن متن الإقناع (٤٢٨/١).

والبهوتي هو: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي، نسبته إلى (بهوت) في مصر، فقيه حنبلي، من تصانيفه: (الروض المربع بشرح زاد المستقنع المختصر من المقنع)، و(كشف القناع عن متن الإقناع)، و(دقائق أولي النهى لشرح المنتهى)، ولد عام: ١٠٠٠هـ، وتوفي عام: ١٠٥١هـ. ينظر: خلاصة الأثر (٤٢٦/٤)، الأعلام للزركلي (٢٤٩/٨).

(٤) ينظر: مطالب أولي النهى (٦٠٢/١).

والرحباني هو: مصطفى بن سعد بن عبده، السيوطي، مفتي الحنابلة بدمشق، فقيه فَرَضِي، تولى نظارة الجامع الأموي والإفتاء على مذهب أحمد بن حنبل، من تصانيفه: (مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى)، ولد عام: ١١٦٤هـ، وتوفي: ١٢٤٣هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١٣٥/٨)، معجم المؤلفين (٢٥٤/١٢).

المطلب الثاني:

ترك المتعلم حفظ القرآن الكريم بحجة الخوف من نسيانه في المستقبل

لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم ترك المتعلم حفظ القرآن الكريم خوفاً من نسيانه في المستقبل، إلا أن الذي يظهر أن ذلك عائد إلى تليس الشيطان على ابن آدم، وصرفاً له عن الطاعة، كتليسه عليه عدم بذل الزكاة لحاجة عياله.

ومرجع هذا الخوف الذي يعتري المتعلم هو اختلاف العلماء في اعتبار من حفظ القرآن الكريم ثم نسيه مرتكباً لكبيرة من كبائر الذنوب^(١)، وسبب الخلاف في هذه المسألة هو اختلافهم في مفهوم الأحاديث الواردة في ذم من نسي القرآن الكريم بعد حفظه، كقول النبي ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرْ ذَنْباً أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»^(٢).

وقوله: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ نَسِيَهُ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَجْذَمٌ»^(٣)، وقد

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٨٦/٩).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: في كنس المسجد، ص: (٨٦)، [٤٦١]، والترمذي في سننه، كتاب: ثواب القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: من غير عنوان، ص: (٦٥٢)، [٢٩١٦]، وقال: (حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه واستغربه)، وضعفه ابن حجر في فتح الباري (٨٦/٩).

(٣) اختلف في معنى أجذم، فقليل: مقطوع اليد، وقيل: مقطوع الحجة، وقيل: مقطوع السبب من الخير، وقيل: خالي اليد من الخير، وهي متقاربة، وقيل: يحشر مجذوماً حقيقة. ينظر: فتح الباري لابن حجر (٨٦/٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: التشديد في من حفظ القرآن ثم نسيه، ص: (٢٥٤)، [١٤٧٤]، والحديث ضعّفه ابن حجر في فتح الباري (٨٦/٩).

ضعف ابن رشد^(١) رحمه الله وغيره هذه الأحاديث^(٢)، وعلى فرض صحتها فإن المقصود ترك معاهدة ما حفظه تهاوناً واستخفافاً ورغبة عن الثواب المتعلق بذلك، ويحتمل أن يكون المراد بالنسيان في هذه الأحاديث ترك الإيمان أو العمل بما فيها، ومما يدل على أن نسيان حفظ القرآن الكريم لسبب غير ما ذكر ليس بذنب ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة بالليل فقال: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا، آيَةً مِنْ سُورَةِ كَذَا»^(٣)، فلو كان نسيان القرآن الكريم ذنباً لما نسيه رسول الله ﷺ.



المطلب الثالث:

أحكام ختم حفظ القرآن الكريم

الفرع الأول: الدعاء عند ختم حفظ القرآن الكريم:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على استحباب الدعاء بعد ختم القرآن الكريم^(٤)؛ لما يلي:

- (١) هو: محمد بن رشد، أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، من أعيان المالكية، وهو جد ابن رشد الفيلسوف المشهور، من تصانيفه: (المقدمات الممهدات لمدونة مالك)، و(البيان والتحصيل)، و(مختصر شرح معاني الآثار للطحاوي)، ولد عام: ٤٥٠هـ، وتوفي عام: ٥٢٠هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٣١٦/٥).
- (٢) ينظر: مسائل أبي الوليد ابن رشد (٦٩٣/١).
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن، باب: نسيان القرآن، وهل يقول: نسي آية كذا وكذا؟، (١٩٤/٦)، [٥٠٣٨].
- (٤) ينظر: المبسوط (١٣/٤)، المحيط البرهاني (٣١٣/٥)، المدخل لابن الحاج (٢٩٥/٢)، الفواكه الدواني (٣٣٠/٢)، المجموع (١٦٨/٢)، إعانة الطالبين (٢٨٥/٢)، المغني (١٢٦/٢)، الشرح الكبير للمقدسي (٧٥٦/١).

(١) أن أنس بن مالك رضي الله عنه : (كان إذا ختم القرآن جمع أهله وولده فدعا لهم)^(١).

(٢) روي عن طائفة من السلف قولهم: (عند كل ختمة دعوة مجابة)، فإذا دعا الرجل عقيب الختم لنفسه ولوالديه ولمشايعه وغيرهم من المؤمنين والمؤمنات كان هذا من الجنس المشروع^(٢).

وقد قال ابن القيم^(٣) رحمه الله : (هذا من أكد مواطن الدعاء وأحقها بالإجابة)^(٤).

الفرع الثاني: رفع اليدين حال الدعاء عند ختم حفظ القرآن الكريم:

لم أجد من نص من الفقهاء على حكم رفع اليدين حين الدعاء بعد ختم القرآن خاصة، ولكن يدخل الدعاء في هذا الموضع ضمن الأدعية العامة، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على استحباب رفع اليدين حال الدعاء من حيث العموم^(٥)؛ لما يلي:

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب: فضائل القرآن، باب: في الرجل إذا ختم ما يصنع، (١٢٨/٦)، [٣٠٠٣٨]، والطبراني في الكبير، باب: الألف، صفة أنس بن مالك وهيبته رضي الله عنه، (٢٤٢/١)، [٦٧٤]، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٧) عن سند الطبراني: (رجاله ثقات).

(٢) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٢٢/٢٤).

(٣) هو: محمد بن أبي بكر بن سعد الزرعي، شمس الدين من أهل دمشق، واحد من كبار الفقهاء، تتلمذ على ابن تيمية، وقد سجن معه بدمشق، مكث من التأليف، من تصانيفه: (الطرق الحكمية)، و(مفتاح دار السعادة)، و(الفروسية)، و(مدارج السالكين)، و(زاد المعاد إلى هدي خير العباد)، ولد عام: ٦٩١هـ، وتوفي عام: ٧٥١هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢٨١/٦).

(٤) ينظر: جلاء الأفهام، ص: (٤٠٢).

(٥) ينظر: المبسوط (٢٣/٤)، البناية شرح الهداية (١٥٦/٣)، البيان والتحصيل (١٣٢/١٧)، حاشية العدوي (٢٠٢/١)، البيان (٢٥٦/٢)، المجموع (٤٩٩/٣)، المغني (١١٣/٢)، الشرح الكبير للمقدسي (٧٢٣/١١).

(١) أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا خَائِبَتَيْنِ»^(١).

(٢) عن أبي موسى ﷺ قال: دعا النبي ﷺ بماء فتوضأ به، ثم رفع يديه فقال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعُبَيْدِ أَبِي عَامِرٍ^(٢)»، ورأيت بياض إبطيه، فقال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَوْقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ مِنَ النَّاسِ»^(٣).

(٣) عن عائشة رضي الله عنها: أنها رأت النبي ﷺ يدعو رافعاً يديه يقول: «اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَلَا تُعَاقِبْنِي، أَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ آذَيْتُهُ أَوْ شَتَمْتُهُ فَلَا تُعَاقِبْنِي فِيهِ»^(٤).

وغيرها من الأحاديث والآثار الواردة في رفع النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم يديهم حال الدعاء، مما يفيد استحبابه، وأنه من آداب الدعاء.

الفرع الثالث: المباركة بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم:

لم أجد من نص من الفقهاء على حكم المباركة والتهنئة لحافظ القرآن الكريم بمناسبة ختمه حفظ القرآن الكريم، ولكنهم اتفقوا - رحمهم الله تعالى - على جواز إقامة الوليمة بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم^(٥)،

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: الدعاء، ص: (٢٥٦)، [١٤٨٨]، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٨٧٦)، والترمذي في سننه، كتاب: الدعوات، باب: رقم (١٠٥)، ص: (٨٠٨)، [٣٥٥٦]، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٣٦٢/١)، [١٧٥٧].

(٢) هو: عبيد بن سليم بن حضار الأشعري رضي الله عنه، وهو عم أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقيل هو: ابن عمه، والأول أشهر. ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٢/٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: غزوة أوطاس، ص: (٧٣١)، [٤٣٢٣].

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، (٢٧٨/٤٣)، [٢٦٢١٨]، والبخاري في الأدب المفرد، باب: رفع الأيدي في الدعاء، ص: (٢١٤)، [٦١٠]، والحديث صححه الألباني في صحيح الأدب المفرد، ص: (٢٢٨)، [٤٧٧].

(٥) كما سيأتي بيانه في الفرع التالي.

ومن المعلوم أنه يحصل في هذه الوليمة تهنئة ومباركة للحافظ وأهله كما يحصل في غيرها من الولائم مثل العقيقة وغيرها، ثم إن المبركة والتهنئة من أمور العادات وليست من أمور العبادات، ومن المقرر في الشريعة الإسلامية أن الأصل في العادات هو الإباحة، كما دلت على ذلك النصوص القرآنية والنبوية^(١).

﴿الفرع الرابع: إقامة الوليمة ودعوة الناس إليها بمناسبة﴾

ختم حفظ القرآن الكريم:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز إقامة الوليمة ودعوة الناس إليها بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم كاملاً^(٢)، ويستدل لذلك بما يلي:

- (١) لما فيها من إظهار شكر الله - تعالى - على نعمته^(٣).
 - (٢) لما فيها من اجتماع الناس وألفة القلوب^(٤).
 - (٣) أنها من العادات والأصل في العادات الإباحة كما دلت على ذلك النصوص الشرعية^(٥).
- ويحضر مثل هذه الولائم الناشئة وآباؤهم، وفي ذلك تشجيع لهم على حفظ القرآن الكريم.



(١) ينظر: الفصول في الأصول (٨٦/٤)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٦٠/١).
 (٢) ينظر: رد المحتار (١٦/٦)، المقدمات الممهدات (٤٥٥/٣)، مواهب الجليل (٣/٤)، أسنى المطالب (٢٢٤/٣)، مغني المحتاج (٤٠٣/٤)، الإنصاف (٣١٦/٨)، كشف القناع عن متن الإقناع (١٦٥/٥).
 (٣) ينظر: أسنى المطالب (٢٢٤/٣)، الإنصاف (٣١٦/٨).
 (٤) ينظر: مغني المحتاج (٤٠٣/٤).
 (٥) ينظر: الفصول في الأصول (٨٦/٤)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٦٠/١).

الفصل الثالث

الأحكام الفقهية المتعلقة بمعلم ومتعلم القرآن الكريم معاً

* وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قراءة القرآن الكريم أو الاستماع إليه أو
مس المصحف من غير طهارة.

المبحث الثاني: آداب مجلس تعليم القرآن الكريم.
والمبحث في هذا الفصل يتعلق بالمسائل
التي يشترك معلم ومتعلم القرآن الكريم
في الحاجة إلى معرفة الحكم الشرعي
لها.

المبحث الأول

قراءة القرآن الكريم أو الاستماع إليه أو مس المصحف من غير طهارة

المطلب الأول:

قراءة المحدث حديثاً أصغر القرآن الكريم أو مسه المصحف

الفرع الأول: قراءة المحدث حديثاً أصغر القرآن الكريم:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز قراءة المحدث حديثاً أصغر القرآن الكريم من غير مسّ للمصحف^(١)، قال النووي رَحِمَهُ اللهُ : (أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن الكريم للمحدث، والأفضل أنه يتطهر)^(٢)، واستدلوا لذلك بالسنة النبوية بما يلي:

(١) ينظر: المبسوط (٢/٢٦)، بدائع الصنائع (١/٣٣)، البيان والتحصيل (١/١٤٠)، بداية المجتهد (١/١٤٧)، البيان (١/١٤٤)، المجموع (٢/٦٩)، المغني (١/٨٣)، الشرح الكبير للمقدسي (١/٢٦١).

(٢) المجموع (٢/٦٩).

(١) قول علي عليه السلام: (كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ فَيُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ وَلَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ - أَوْ قَالَ: يَحْجِزُهُ - عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ^(١)).

(٢) عن أبي سلام^(٢) قال: حدثني من رأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه بال ثم تلا آيات من القرآن، قال هشيم^(٣): آياً من القرآن قبل أن يمس ماءً^(٤).

(٣) أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يُقْرَأُ رجلاً، فلما انتهى إلى شاطئ الفرات بال وكف عنه الرجل، فقال ابن مسعود: ما لك؟ قال: أحدثُ، قال: اقرأ: فجعل يقرأ، وجعل يفتح عليه^(٥).

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، (٢٠٤/٢)، [٨٤٠]، وابن ماجه في سننه، كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، ص: (١١٦)، [٥٩٤]، وأبو داود في سننه، كتاب: الطهارة، باب: في الجنب يقرأ القرآن، ص: (٤٣)، [٢٢٩]، والترمذي في سننه، كتاب: الطهارة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب: في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً، ص: (٤٧)، [١٤٦] وصححه، والنسائي في سننه، كتاب: الطهارة، باب: حجب الجنب من قراءة القرآن، ص: (٤٩)، [٢٦٥]، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) هو: ممطور الحبشي ثم الدمشقي، الأسود الأعرج، من أجلة العلماء بالشام، حدث عن: حذيفة، وثوبان، وعلي، وأبي ذر، وعمرو بن عبسة، وكثير من ذلك مراسيل، وثقه: أحمد العجلي، وغيره، توفي: نيّف ومائة، ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٥٦/٤).

(٣) هو: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار، أبو معاوية السلمي الواسطي، وقيل: إنه بخاري الأصل، محدث بغداد، مفسر وفقيه، ثقة ثبتاً يدلّس كثيراً، من تصانيفه: (تفسير القرآن)، و(السنن)، و(القراءات)، ولد عام: ١٠٤هـ، وتوفي عام: ١٨٣هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٥٩/١١)، الأعلام للزركلي (٨٩/٩).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (٦١٦/٢٩)، [١٨٠٧٤]، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٦/١): (رجاله ثقات).

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب: الطهارة، باب: ذكر الجنب الحائض والذي ليس على وضوء، وقراءتهم للقرآن، (٩٠/١)، [٥٧٨]، والطبراني في الكبير، باب: العين، من مناقب ابن مسعود، (١٤٥/٩)، [٨٧٢٤]، وقال الهيثمي عن سند الطبراني في مجمع الزوائد (٢٧٦/١): (رجاله ثقات).

الفرع الثاني: مس المحدث حدثاً أصغر المصحف:

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مس المحدث حدثاً أصغر المصحف من غير طهارة، ويرجع سبب خلافهم إلى أمرين:

الأول: خلافهم في عود الضمير في قوله ﷺ: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾.

فمن قال إنه يرجع للقرآن الكريم قال بأن المقصود بالمطهرين المطهرون من الحدث، وعليه لا يجوز لغير المطهر من الحدث مس القرآن الكريم، ومن قال بأن الضمير يرجع إلى اللوح المحفوظ قال بأن المقصود بالمطهرين الملائكة، وعليه يجوز لغير المطهر من الحدث مس القرآن الكريم.

الثاني: خلافهم في صحة الأحاديث والآثار الواردة في اشتراط صفة الطهر لمن أراد مس القرآن الكريم، وخلافهم في المقصود بالطهر.

فمن قال إنها صحيحة وإن المقصود منها الطهارة من الحدث قال بعدم جواز مس المحدث القرآن الكريم، ومن قال بعدم صحتها، أو إن المقصود منها الطهارة المعنوية التي هي الإيمان قال بجواز مس المصحف من غير طهارة^(١).

وعليه فقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مس المحدث حدثاً أصغر المصحف من غير طهارة على قولين:

القول الأول: اشتراط الطهارة لمس المصحف، وعليه لا يجوز للمحدث حدثاً أصغر مس المصحف، وإليه ذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٤)، وإليه ذهب الحنابلة^(٥).

(١) ينظر: بداية المجتهد (٤٧/١).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣/١)، رد المحتار (٨٤/١).

(٣) ينظر: البيان والتحصيل (٩٦/١)، بداية المجتهد (٤٧/١).

(٤) ينظر: البيان (١٠٤/١)، المجموع (٦٥/٢).

(٥) ينظر: المغني (١٠٨/١)، الإنصاف (٢٢٣/١).

القول الثاني: لا تشترط الطهارة لمس المصحف، وعليه يجوز للمحدث حدثاً أصغر مس المصحف، وهو رواية عند الحنفية^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢)، وهو قول ابن حزم^(٣).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون باشتراط الطهارة لمس المصحف بالقرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [الواقعة: ٧٧ - ٨٠].

وجه الاستدلال: أن الآية خبر بمعنى النهي، فهي تدل على المنع من مس القرآن الكريم من غير طهارة؛ حيث إن الضمير في قوله ﷻ: ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ يعود إلى القرآن الكريم؛ لأنه وُصف في الآية التالية بالنزول، فلا يمكن أن يكون المقصود اللوح المحفوظ؛ لأنه غير منزل^(٤).

نوقش الاستدلال بهذه الآية من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: بأن النفي في الآية خبر صيغة ومعنى، يفيد نفي وقوع مس المصحف حال انتفاء الطهارة، وليس نهياً بصيغة الخبر^(٥).

أجيب: بعدم التسليم بأن النفي في الآية خبر صيغة ومعنى، بل إن

(١) ينظر: المغني (١/١٣٨)، نيل الأوطار (١/٢٤٣).

(٢) ضعفه وشذذه النووي في: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٢٣٣).

(٣) ينظر: المحلى (١/٧٧).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧/٢٢٤)، إعلام الموقعين (١/٢٢٥).

(٥) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (١/٣٤٣)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧/٢٢٦).

النفي يفيد النهي، وهذه صيغة معروفة عند علماء اللغة والبيان، وهي أبلغ من صريح النهي؛ لأن المتكلم لشدة تأكد طلبه نزل المطلوب منزلة الواقع لا محالة، وعلى فرض التسليم بأن النفي في الآية خبر صيغة ومعنى فإن المقصود نفي وقوع مس القرآن الكريم مساً مأذوناً فيه شرعاً إلا من المطهرين، أي: المتطهرون من الأحداث^(١).

الوجه الثاني: بأن الضمير في قوله ﷺ: ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ عائد إلى الكتاب المكنون وهو اللوح المحفوظ، حيث إن قواعد اللغة العربية تفيد أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، وأقرب مذكور في الآية هو الكتاب المكنون، كما أن المصحف يمسّه المتطهر وغير المتطهر، وهذا يدل على أن الله ﷻ لم يعنِ المصحف إنما عني كتاباً آخر وهو اللوح المحفوظ، وأن المقصود بقوله ﷻ: ﴿الْمُطَهَّرُونَ﴾ الملائكة؛ لأنها تدل في أصل وضعها على صفة الطهر، وهذه الصفة كونية قائمة بالملائكة، ولو كان المقصود بالآية المتطهرين من الحدث لقال المتطهرون ولم يقل المطهرون^(٢).

أجيب: بأن هذا ممتنع لأربعة أمور:

الأول: أن قوله ﷻ: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ قد جاء في سياق الكلام على القرآن الكريم في قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ في كِتَابٍ مَّكُونٍ ﴿٧٨﴾، واللوح المحفوظ شامل للقرآن الكريم وغيره^(٣).

الثاني: أن الآية قد تضمنت استثناء، فلا يصح أن يكون المقصود الملائكة؛ لأن الملائكة كلهم طاهرون، وهذا يستلزم إلغاء الاستثناء في الآية، وفي ذلك تعطيل للفظ الشارع سبحانه وتجيئاً له عن الفائدة، وهذا باطل لا يجوز القول به، وعلى فرض التسليم بأن الضمير يعود على اللوح المحفوظ وأن المقصود بالمطهرين الملائكة، فإن الآية تدل على الحكم

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٦/١٧).

(٢) ينظر: المرجع السابق (٢٢٦/١٧).

(٣) ينظر: شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٣٨١/١).

من باب الإشارة والتنبيه؛ فإذا كان الكتاب الذي في السماء لا يمسه إلا المطهرون فوجب أن يكون الكتاب الذي في الأرض كذلك؛ لأن حرمة كحرمته^(١).

الثالث: أن الآية ختمت بقوله ﷺ: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾، واللوح المحفوظ غير منزل، فتعين أن يكون المقصود بالآية القرآن الذي بين أيدينا؛ لأنه هو المنزل^(٢).

الوجه الثالث: بفرض التسليم بأن الضمير في قوله ﷺ: ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ يعود إلى القرآن الكريم فلا يُسَلَّم بأن المراد بالمطهرين في الآية المتطهرون من الحدث؛ لأن لفظ الطاهر مشترك لفظي يحتمل عدة معاني كطهارة القلب من الشرك، وطهارة البدن من النجس، والطهارة من الحدث الأكبر والأصغر، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال^(٣).

أجيب: بأنه لا مانع من حمل اللفظ على جميع هذه المعاني إذا كان لفظ الطهارة مشتركاً بينهما، وحمل المشترك على جميع معانيه إن لم يكن بينها تعارض هو المذهب الأقوى عند الأصوليين^(٤).

نوقش: بأن المقصود بالمطهرين المؤمنون؛ لأن الطهارة عكس النجاسة، والمؤمن ليس بنجس^(٥)، بدليل قول النبي ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٦).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٦/١٧)، شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٣٨١/١).

(٢) ينظر: شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٣٨١/١).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٦/١٧).

(٤) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٩/١).

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٤/١٧).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الغسل، باب: الجنب يخرج يمشي في السوق وغيره، ص: (٥٠)، [٢٨٥]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الطهارة، كتاب: الحيض، ص: (١٥٩)، [٨٢٤].

أجيب: أن هذا حمل للمشترك اللفظي على بعض معانيه بلا دليل، وتقدم أن الصحيح حمل المشترك اللفظي على جميع معانيه إذا لم يكن بينها تعارض، فإن كان بينها تعارض لم يحمل على أحدها إلا بدليل، ثم إن لفظ الطهر وارد في عرف الشارع بما يؤيد معنى الطهارة من الحدث، كقول الله ﷻ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، والتعبير عن الطهارة بالإيمان نادر في كلام النبي ﷺ، بل إنه ﷺ كان يعبر عن المؤمن بلفظ الإيمان؛ لأنه أبين وأظهر^(١).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) حديث عمرو بن حزم^(٢) أن النبي ﷺ كتب له كتاباً، وفيه: «وَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(٣).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٤/١٧).

(٢) هو: عمر بن حزم بن زيد بن لوزان بن حارثة بن عدي بن زيد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، أبو الضحاك، وقيل غير ذلك في نسبه، شهد الخندق وهو ابن خمسة عشرة سنة، واستعمله النبي ﷺ على أهل نجران وهو ابن سبعة عشرة سنة، توفي عام: ٥١هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: تهذيب التهذيب (٢٠/٨).

(٣) أخرجه مالك في موطئه، كتاب: القرآن، باب: الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، (٢٧٨/٢)، [٦٨٠]، والدارقطني في سننه، كتاب: الطهارة، باب: في نهى المحدث عن مس القرآن، (٢١٩/١)، [٤٣٩]، والحاكم في مستدركه، كتاب: الزكاة (٥٥٢/١)، [١٤٤٧]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الحيض، باب: الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن، (٤٦١/١)، [١٤٧٨]، وفي سننه الصغرى، كتاب: فضائل القرآن، باب: لا يحمل المصحف إلا طاهر ولا يقرأ القرآن حنب، (٣٥٢/١)، [٩٩٦]، وقد صححه إسحاق بن راهويه، والشافعي، وابن عبد البر، واحتج به أحمد بن حنبل - رحمهم الله تعالى - ينظر: التلخيص الحبير (٣٦١/١)، نصب الراية (١٩٦/١)، قال ابن عبد البر في التمهيد (٣٣٨/١٧) عن هذا الحديث: (روي مسنداً من وجه صالح، هو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة يستغني بها في شهرتها عن الإسناد).

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا يمس القرآن إلا طاهر»^(١).
 (٣) عن نافع^(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما: (أنه كان لا يمس المصحف إلا وهو على طهارة)^(٣).

(٤) عن عبدالرحمن بن زيد^(٤) قال: كنا مع سلمان^(٥)، فانطلق إلى حاجة فتواري عنا، فخرج إلينا، فقلنا: لو توضأت فسالناك عن أشياء من القرآن؟ فقال: سلوني فإنني لست أمسه، إنما يمسه المطهرون، ثم تلا: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٦).

(١) أخرجه الطبراني في الكبير، باب: العين، سالم عن ابن عمر، (٣١٣/١٢)، [١٣٢١٧]، قال الهيثمي - رحمه الله تعالى -: (ورجاله مؤثّقون)، مجمع الزوائد (٢٧٦/١).

(٢) هو: نافع المدني، أبو عبدالله، مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب، من أئمة التابعين بالمدينة، ديلمي الأصل، مجهول النسب، أصابه ابن عمر صغيراً في بعض مغازيه، كان علامة في فقه الدين، متفق على رياسته، أرسله عمر بن عبدالعزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن، كان كثير الرواية للحديث، ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه، توفي عام: ١١٧هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٤١٢/١٠)، الأعلام للزركلي (٣١٩/٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، باب: في الرجل على غير وضوء والحائض يمس المصحف، (١٤٠/٢)، [٧٤٢٨].

(٤) هو: عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي القرشي، وهو ابن أخ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حنكة رسول الله ﷺ، ومسح رأسه ودعا له بالبركة، روى الحديث عن أبيه وغيره، ولد عام: ٥هـ، وتوفي عام: ٦٥هـ. ينظر: الاستيعاب (٨٣٣/٢)، أسد الغابة (٣٤٦/٣).

(٥) يقال: سلمان ابن الإسلام، وسلمان الخير، أبو عبدالله، ولا يعرف اسم أبيه بفارس، أصله من (رامهرمز)، وقيل: (أصبهان)، كان أبوه ذا رئاسة، وخرج هو يطلب الهدى فلازم بعض علماء النصارى، ثم خرج إلى يثرب بإشارة بعضهم فأسر واسترق وقدم على النبي ﷺ المدينة فأسلم وجاهد معه، وكان ذا رأي، وهو الذي أشار بحفر الخندق، ثم شهد المشاهد وبعض الفتوح، ولي إمرة المدائن حتى توفي عام: ٣٦هـ. ينظر: الإصابة (٦٠/٢)، الاستيعاب (٦٣٤/٢).

(٦) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، تفسير سورة الواقعة، (٥١٩/٢)، [٣٧٨٢]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الطهارة، باب: نهى المحدث عن مس المصحف، (١٤٢/١)، [٤١٢]، والدارقطني في سننه، كتاب: الطهارة، باب: في نهى المحدث عن مس القرآن، (٢٢٣/١)، [٤٤٣]، وقد صححه الحاكم، وقال الذهبي: (على شرط الشيخين).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ بعد نقل أثر ابن عمر وسلمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (ولا يعلم لهما من الصحابة مخالف)^(١)، وقال: (وكذلك جاء عن خلق من التابعين من غير خلاف يعرف عن الصحابة أو التابعين، وهذا يدل على أن ذلك كان معروفاً بينهم)^(٢).

وجه الدلالة من الأحاديث والآثار: أن هذه الأحاديث والآثار نصٌّ صريح في الدلالة على أنه لا يجوز للمحدث مسُّ المصحف^(٣).

نوقشت هذه الأدلة من وجهين:

الوجه الأول: بأن جميع ما ورد من أحاديث وآثار في هذا الباب ضعيفة غير صالحة للاحتجاج^(٤).

أجيب: بعد التسليم بضعفها كلها، بل منها ما هو ضعيف ومنها ما هو صحيح صالح للاحتجاج، وقد احتج بها كبار أئمة الحديث كما تقدم^(٥).

الوجه الثاني: أن المقصود بلفظ (الطاهر) في الأحاديث والآثار المؤمن، وليس الطاهر من الحدث^(٦).

أجيب: بأن هذا حمل للمشترك اللفظي على بعض معانيه من غير دليل، والصحيح حمل المشترك اللفظي على جميع معانيه ما لم يكن بينها تعارض فلا يحمل على أحدها إلا بدليل، وقد جاء في أثر ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ما يؤيد أن المراد بالطاهر من كان طاهراً من الحدث في قول: (لا يمس القرآن إلا متوضئاً)^(٧).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦٦/٢١).

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٣٨٣/١).

(٣) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٣٤٣/١)، شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٣٨٣/١).

(٤) ينظر: المحلى (٩٨/١)، نيل الأوطار (٢٠٧/١).

(٥) ينظر: المبدع في شرح المقنع (١٧٤/١)، نيل الأوطار (٢٠٥/١).

(٦) ينظر: نيل الأوطار (٢٠٧/١).

(٧) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٩/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٦/١٧).

✽ ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن تعظيم القرآن واجب، ومن مقتضيات تعظيمه ألا يُمس من غير طهارة^(١).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم اشتراط الطهارة لمس المصحف بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بأن النبي ﷺ كان يكتب إلى الملوك الكفار الكتب وفيها آيات من القرآن، ولا شك أنهم كانوا يمسون هذه الكتب أو يمسها من يقرؤها لهم ممن هم على مثل دينهم، فمن باب أولى أن يجوز للمحدث مس القرآن^(٢).

نوقش: بأن كتاب النبي ﷺ إليهم كان المقصود منه دعوتهم للإسلام وتضمن بعض الآيات فلا يسمى قرآناً، فجاز مسّه تغليباً للكلام الآخر المقصود^(٣).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) عدم وجود دليل لا من الكتاب ولا من السنة النبوية الثابتة بمنع المسلم المحدث من مس المصحف، فيبقى الحكم على البراءة الأصلية، وهي إباحة مس القرآن من غير طهارة^(٤).

(١) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٣٤٣/١).

(٢) ينظر: الحاوي الكبير (١٧٣/١).

(٣) ينظر: المجموع (٧٢/٢).

(٤) ينظر: بداية المجتهد (٤١/١)، المحلى (٩٥/١).

نوقش: بأن هذا غير مسلم، بل دلّ القرآن الكريم والسنة النبوية وما أثر عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ما يدل على عدم جواز مس المحدث القرآن الكريم^(١).

(٢) أن تلاوة القرآن الكريم أغلظ حكماً ومع ذلك يجوز للمحدث حدثاً أصغر قراءة القرآن الكريم من غير طهارة، فمن باب أولى يجوز له مس المصحف من غير طهارة^(٢).

نوقش: بأن هذا غير مسلم؛ فإن الكافر يمنع من مس المصحف ولا يمنع من تلاوة القرآن، فدلّ ذلك على أن التلاوة ليس أغلظ حكماً من المس^(٣).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه باشتراط الطهارة لمس المصحف؛ لقوة ما استدلوا به، وإجابتهم على جميع مناقشات أصحاب القول الثاني، وعدم سلامة أدلة أصحاب القول الثاني من المناقشة.

وقد اختلف القائلون باشتراط الطهارة لمس المصحف في حكم مسه من وراء حائل من غير طهارة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: التفصيل، فيجوز مس المصحف من غير طهارة بحائل منفصل، ولا يجوز بحائل متصل كجلدة المصحف، وإليه ذهب الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحنابلة^(٦).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧/٢٢٤).

(٢) ينظر: المحلى (١/٩٤).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (١/١٧٣).

(٤) ينظر: تحفة الفقهاء (٢/٣١)، بدائع الصنائع (١/٣٣)، مجمع الأنهر (١/٢٥).

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٢٥)، بلغة السالك (١/٥٧)، منح الجليل (١/٧٠).

(٦) ينظر: الفروع (١/١٨٨)، الإنصاف (١/٢٢٣).

القول الثاني: لا يجوز مس المصحف من غير طهارة مطلقاً ولو بحائل، وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(١)، ورواية عند الحنابلة^(٢).

القول الثالث: يجوز مس المصحف من غير طهارة بحائل مطلقاً، وهو وجه عند الشافعية^(٣)، ورواية عند الحنابلة^(٤).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بالتفصيل: فيجوز مس المصحف من غير طهارة بحائل منفصل، ولا يجوز بحائل متصل كجلدة المصحف بالمعقول:

بأن الحائل إن كان متصلاً بالمصحف فإنه يعدُّ منه بدليل أنه يدخل في بيعه وإن لم يذكر، بخلاف المنفصل فلا يعدُّ منه ولذلك لا يدخل في بيعه إلا إذا ذكر^(٥).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأنه لا يجوز مس المصحف من غير طهارة مطلقاً ولو بحائل بعموم الأدلة الدالة على اشتراط الطهارة لمس المصحف من غير تفريق في مسه إن كان بحائل أو بدون حائل^{(٦)(٧)}.

نوقش: بأن مس الغلاف المنفصل لا يعدُّ مساً للمصحف، فلا يشملها أدلة اشتراط الطهارة لمس المصحف^(٨).

(١) ينظر: المجموع (٦٧/٢)، فتح الوهاب (٨/١)، مغني المحتاج (٣٧/١).

(٢) ينظر: الفروع (١٨٨/١)، المبدع في شرح المقنع (١٧٤/١)، الإنصاف (٢٢٤/١).

(٣) ينظر: المجموع (٦٨/٢)، مغني المحتاج (٣٧/١)، نهاية المحتاج (١٢٤/١).

(٤) ينظر: الفروع (١٨٨/١)، الإنصاف (٢٢٣/١).

(٥) ينظر: مجمع الأنهر (٢٥/١)، الفروع (١٨٨/١).

(٦) يراجع ص: (١٤١).

(٧) ينظر: المجموع (٦٨/٢)، مغني المحتاج (٣٧/١).

(٨) ينظر: الفتاوى التتارخانية (٣٣٢/١).

★ أدلة القول الثالث :

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بجواز مس المصحف من غير طهارة بحائل مطلقاً بالمعقول :

بأن النهي إنما ورد عن مس المصحف، ومع الحائل إنما يكون المسُّ للحائل فلا يشمل النهي^(١).

نوقش: بأن الحائل المتصل بالمصحف يعدُّ منه بدليل دخوله معه حال بيعه وإن لم يذكر^(٢).

◀ الترجيح :

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بالتفصيل، فيجوز مس المصحف من غير طهارة بحائل منفصل ولا يجوز بحائل متصل إلا بطهارة؛ لقوة ما استدلو به وسلامة دليلهم من المناقشة، كما أن في قولهم جمعاً بين الأقوال.



المطلب الثاني:

قراءة الجنب القرآن الكريم أو مسه المصحف

﴿ الفرع الأول: قراءة الجنب القرآن الكريم: ﴾

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز قراءة الجنب آية

(١) ينظر: كشف القناع (١/١٣٤).

(٢) ينظر: مجمع الأنهر (١/٢٥)، الفروع (١/١٨٨).

فأكثر من القرآن الكريم بقصد التلاوة^{(١)(٢)}، واستدلوا على ذلك من السنة النبوية بما يلي:

(١) ما روي عن علي عليه السلام أن قال: (كَانَ عليه السلام يَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ فَيُقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ - أَوْ قَالَ: يَحْجِرُهُ - عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ^(٣)).

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ، وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»^(٤).

(٣) قول علي عليه السلام: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ فَأَمَّا الْجُنُبُ فَلَا، وَلَا آيَةٌ»^(٥).

(١) ينظر: المبسوط (١٠/٢)، بدائع الصنائع (٣٧/١)، تبيين الحقائق (٥٧/١)، القوانين الفقهية (٣١/١)، التاج والإكليل (٤٦٢/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٧٣/١)، البيان (٢٤٧/١)، المجموع (١٥٥/٢)، مغني المحتاج (٢١٧/١)، المغني (١٠٦/١)، الشرح الكبير للمقدسي (٢٠٧/١)، الإنصاف (٢٤٣/١).

(٢) وقد خالف في ذلك داود الظاهري وابن حزم وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، ينظر: المحلى (٩٤/١)، بداية المجتهد (٤٩/١).

(٣) سبق تخريجه ص: (؟؟؟).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن، ص: (٤٢)، [١٣١]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الحيض، باب: الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن، (٤٦١/١)، [١٤٧٩]، والحديث ضعفه البخاري والترمذي والبيهقي والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن حجر؛ لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين وروايته عنهم ضعيفة، بخلاف روايته عن الشاميين، ينظر: المجموع (٣٥٦/٢)، التلخيص الحبير (٣٧٣/١).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، (٢٢٠/٢)، [٨٧٢]، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (١٤٧/١): (وهذا يعضد حديث عبدالله بن سلمة)، وقال الدارقطني: (هو صحيح عن علي) نصب الراية (١٩٦/١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٦/١): (رجاله موثوقون).

(٤) ما روي عن عبدالله بن رواحة^(١) رضي الله عنه: (نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُنَا الْقُرْآنَ وَهُوَ جُنُبٌ)^(٢).

وجه الدلالة من الأحاديث: دلّت الأحاديث على منع الجنب من قراءة القرآن الكريم، فدلّ ذلك على أن يشترط للجنب التطهر لقراءته^(٣).

واتفقوا على جواز قراءة اليسير من القرآن بغير قصد التلاوة، كقول: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، أو قول: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣] عند ركوب الدابة^(٤)، واستدلوا على ذلك من المعقول بما يلي:

(١) أنه يجوز للجنب ذكر الله بلا خلاف، والذكر قد يشتمل على القرآن الكريم^(٥).

(٢) لما في التحرز عن ذلك من المشقة والحرَج، والشرعية جاءت بدفع المشقة ورفع الحرَج^(٦).

(٣) لأنه لا يعد قارئاً للقرآن الكريم في هذه الحالة، والأدلة محمولة على من قصد تلاوة القرآن الكريم^(٧).

(١) هو: عبدالله بن رواحة بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، أبو عمرو، شهد بدرًا والعقبة، وهو أحد النقباء وأحد الأمراء في غزوة مؤتة، وكان شاعر النبي ﷺ، واستشهد في غزوة مؤتة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣٣/٢)، تهذيب التهذيب (٢١٢/٥).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب: الطهارة، باب: في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن، (٢١٦/١)، [٤٣٠]، وقال: (إسناده صالح).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٣٧/١)، المجموع (١٥٥/٢)، المغني (١٠٦/١).

(٤) ينظر: المبسوط (١٠/٢)، بدائع الصنائع (٣٧/١)، تبين الحقائق (٥٧/١)، القوانين الفقهية (٣١/١)، التاج والإكليل (٤٦٢/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٧٣/١)، البيان (٢٤٧/١)، المجموع (١٥٥/٢)، مغني المحتاج (٢١٧/١)، المغني (١٠٦/١)، الشرح الكبير للمقديسي (٢٠٧/١)، الإنصاف (٢٤٣/١).

(٥) ينظر: شرح فتح القدير (١٤٨/١)، مغني المحتاج (٢١٧/١).

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٤٩/١)، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: (٧٦).

(٧) ينظر: روضة الطالبين (١٩٧/١).

- واختلفوا في حكم قراءة ما دون الآية بقصد تلاوة القرآن الكريم على قولين:

القول الأول: عدم جواز ذلك، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، ورواية عند الحنابلة^(٤).

القول الثاني: جواز ذلك، وإليه ذهب بعض الحنفية^(٥)، ورواية عند الحنابلة^(٦).

* أدلة القولين:

★ دليل القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بعدم جواز قراءة ما دون الآية بقصد تلاوة القرآن الكريم بعموم الأدلة الدالة على منع الجنب من قراءة القرآن الكريم، وما دون الآية يعتبر قرآناً، فيمنع الجنب من قراءتها^(٧).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بجواز قراءة ما دون الآية بقصد تلاوة القرآن الكريم بالمعقول:
استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) كما أنه يجوز قراءة ما دون الآية من غير قصد تلاوة القرآن

(١) ينظر: المبسوط (١٠/٢)، بدائع الصنائع (٣٧/١)، تبيين الحقائق (٥٧/١).
(٢) ينظر: القوانين الفقهية (٣١/١)، التاج والإكليل (٤٦٢/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٧٣/١).

(٣) ينظر: البيان (٢٤٧/١)، المجموع (١٥٥/٢)، مغني المحتاج (٢١٧/١).
(٤) ينظر: المغني (١٠٦/١)، الشرح الكبير للمقدسي (٢٠٧/١)، الإنصاف (٢٤٣/١).
(٥) ينظر: المبسوط (١٠/٢)، بدائع الصنائع (٣٧/١)، تبيين الحقائق (٥٧/١).
(٦) ينظر: المغني (١٠٦/١)، الشرح الكبير للمقدسي (٢٠٧/١)، الإنصاف (٢٤٣/١).
(٧) ينظر: بدائع الصنائع (٣٧/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٧٣/١)، المجموع (١٥٥/٢)، المغني (١٠٦/١).

الكريم فكَذلك إذا قصد^(١).

نوقش: بأنه قياس فاسد الاعتبار؛ لمخالفته الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول^(٢).

(٢) لأن ما دون الآية لا يحصل به الإعجاز فجاز للجنب قراءته وإن قصد تلاوة القرآن الكريم^(٣).

نوقش: بأنه قياس فاسد الاعتبار؛ لمخالفته الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول^(٤).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بعدم جواز قراءة الجنب ما دون الآية بقصد تلاوة القرآن الكريم؛ لقوة ما استدلوا به، إضافةً إلى أن أدلة أصحاب القول الثاني عقلية فلا تُقدم على الأدلة النقلية.

🏠 الفرع الثاني: مس الجنب المصحف:

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مس الجنب المصحف على قولين:

القول الأول: لا يجوز للجنب مس المصحف، وإليه ذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٧)،

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٣٧/١)، تبين الحقائق (٥٧/١).

(٢) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١٧٣/١)، المغني (١٠٦/١).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٣٧/١)، تبين الحقائق (٥٧/١).

(٤) ينظر: الشرح الكبير للمقدسي (٢٠٧/١).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣/١)، رد المحتار (٨٤/١).

(٦) ينظر: البيان والتحصيل (٩٦/١)، بداية المجتهد (٤٧/١).

(٧) ينظر: البيان (١٠٤/١)، المجموع (٦٥/٢).

والحنابلة^(١).

القول الثاني: يجوز للجنب مس المصحف، وهو رواية عند الحنفية^(٢)، ووجهه عند الشافعية^(٣)، وهو قول ابن حزم^(٤).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه لا يجوز للجنب مس المصحف بما استدل به القائلون بعدم جواز مس المحدث حدثاً أصغر المصحف، وقد تقدم بيان أدلتهم ومناقشتها في المبحث الأول من هذا الفصل^(٥).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بجواز مس الجنب المصحف بما استدل به القائلون بجواز مس المحدث حدثاً أصغر المصحف، وقد تقدم بيان أدلتهم ومناقشتها في المبحث الأول من هذا الفصل^(٦).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بعدم جواز مس الجنب المصحف؛ لقوة ما استدلوا به، وإجابتهم على جميع مناقشات أصحاب القول الثاني، وعدم سلامة أدلة أصحاب القول الثاني من المناقشة^{(٧)(٨)}.

(١) ينظر: المغني (١٠٨/١)، الإنصاف (٢٢٣/١).

(٢) ينظر: المغني (١٣٨/١)، نيل الأوطار (٢٤٣/١).

(٣) ضعفه وشذذه النووي، ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٢٣٣).

(٤) ينظر: المحلى (٧٧/١).

(٥) يراجع ص: (١٤٢).

(٦) يراجع ص: (١٤٨).

(٧) ينظر: بداية المجتهد (٤١/١)، المجموع (٧٢/٢)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٦/١)، نيل الأوطار (٢٠٧/١).

(٨) وقد سبق بيان اختلاف القائلين باشتراط الطهارة لمس المصحف في اشتراطها لمسه بحائل. يراجع ص: (١١٣).

المطلب الثالث:

قراءة الحائض القرآن الكريم أو مسها المصحف

الفرع الأول: قراءة الحائض القرآن الكريم:

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم قراءة الحائض القرآن الكريم من غير مسٍّ للمصحف على قولين:

القول الأول: يجوز للحائض قراءة القرآن الكريم، وإليه ذهب المالكية^(١)، والشافعية في القديم^(٢)، ورواية عند الحنابلة^(٣)، وهو قول ابن حزم^(٤).

القول الثاني: لا يجوز للحائض قراءة القرآن الكريم، وإليه ذهب الحنفية^(٥)، والشافعية في الجديد^(٦)، والحنابلة^(٧).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز قراءة الحائض القرآن الكريم بالمعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١/١٧٢)، بداية المجتهد (١/٥٥)، الذخيرة (١/٣١٥).

(٢) ينظر: الأوسط (٢/٩٧)، المجموع (٢/١٤٩).

(٣) ينظر: الفروع (١/٢٦١)، الإنصاف (١/٢٤٣).

(٤) ينظر: المحلى (١/٩٤).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (١/٣٧)، تبين الحقائق (١/٥٧)، البحر الرائق (١/٢٠٩).

(٦) ينظر: المجموع (٢/١٩٤)، مغني المحتاج (١/٢١٧).

(٧) ينظر: المغني (١/١٠٦)، الإنصاف (١/٢٤٣).

(١) بأنه لم يرد دليل صحيح في منعهم من قراءة القرآن الكريم، مع أنهم كن يحضن على عهد النبي ﷺ وقد منعن من الصلاة والصيام، فدل ذلك على جواز قراءة الحائض القرآن الكريم؛ لأن الأصل الإباحة حتى يقوم دليل يفيد غير ذلك^(١).

(٢) أن الحيض يمتد زمنه غالباً، فيخاف معه نسيان القرآن الكريم، وفي ذلك تفويت لمصلحتها، وتفويت للأجر عليها^(٢).

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول: بأن خوف نسيانها نادر، والنادر لا حكم له، ثم إن مدة الحيض غالباً ستة أيام أو سبعة، ولا ينسى القرآن غالباً في هذه المدة^(٣).

الوجه الثاني: بأن خوف النسيان ينتفي بمراجعة القرآن الكريم بالقلب دون قراءة بالشفيتين واللسان^(٤).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز قراءة الحائض القرآن الكريم بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لَا تَقْرَأِ الْحَائِضُ، وَلَا الْجُنُبُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ»^(٥).

نوقش: بأن الحديث ضعيف كما علم من تخريجه، فلا يحتج به^(٦).

(١) ينظر: المجموع (١٤٩/٢)، الفروع (٢٦١/١).

(٢) ينظر: المحلى (٩٤/١).

(٣) ينظر: بداية المجتهد (٥٥/١).

(٤) ينظر: المجموع (١٥٩/٢).

(٥) سبق تخريجه ص: (١٥٢).

(٦) ينظر: بداية المجتهد (٥٥/١)، المحلى (٩٤/١).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن الجنب يمنع من قراءة القرآن الكريم فالحائض من باب أولى؛ لأن الحيض حدث أغلظ وأشد، يسقط الصلاة ويمنع الصيام، ويحرم الوطء، وتتساوى الحائض في بقية الأحكام مع الجنب فكذلك في منع قراءة القرآن الكريم^(١).

نوقش: بأن قياس الحائض على الجنب قياس مع الفارق؛ لوجود الفروق بينهما، ومن ذلك: أن الجنب يمكنه التطهر متى شاء بخلاف الحائض، فيبطل القياس^(٢).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الذي يقول أصحابه بجواز قراءة الحائض القرآن الكريم؛ لقوة ما استدلوا به، وما ورد على استدلالات أصحاب القول الأول من مناقشات أضعفتها، وقد اختار هذا القول ابن تيمية^(٣) وتلميذه ابن القيم^(٤) - رحمهما الله تعالى -، بل نقل ابن مفلح^(٥) عن شيخه ابن تيمية - رحمهما الله تعالى -: أن الحائض إن ظنت نسيان القرآن وجبت عليها القراءة^(٦).

(١) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز (١٤٣/٢)، المغني (١٣٤/١).

(٢) ينظر: المحلى (٩٤/١).

(٣) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦٨/٢١).

(٤) ينظر: إعلام الموقعين (٢٥/٣).

(٥) هو: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح، أبو عبدالله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي، فقيه، أصولي، محدث، أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، أخذ عن المزي والذهبي وتقي الدين السبكي وغيرهم، من تصانيفه: (الأداب الشرعية والمنح المرعية)، و(الفروع)، و(النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لابن تيمية)، و(شرح كتاب المقنع)، ولد عام: ٧١٠ وقل: ٧١٢هـ، وتوفي عام: ٧٦٣هـ. ينظر: النجوم الزاهرة (١٦/١١)، الأعلام للزركلي (٣٢٧/٧).

(٦) ينظر: الفروع (٢٦١/١)، الإنصاف (٢٤٣/١).

الفرع الثاني: مس الحائض المصحف:

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مس الحائض المصحف على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز للحائض مس المصحف بحائل منفصل، ولا يجوز بدون حائل أو بحائل متصل، وإليه ذهب الحنفية^{(١)(٢)}، وهو وجه عند الشافعية^(٣)، ورواية عند الحنابلة^(٤).

القول الثاني: يجوز للحائض مس المصحف لغرض التعليم أو خوف النسيان، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا بحائل منفصل^(٥)، وإليه ذهب المالكية^(٦).

القول الثالث: لا يجوز للحائض مس المصحف مطلقاً، وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٧)، وإليه ذهب الحنابلة^(٨).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه يجوز للحائض مس المصحف بحائل منفصل، ولا يجوز بدون حائل أو حائل متصل بما يلي:

- (١) ينظر: تحفة الفقهاء (٣١/٢)، بدائع الصنائع (٣٣/١)، مجمع الأنهر (٢٥/١).
- (٢) على خلاف بين الحنفية في الجواز مع الكراهة أو بدون الكراهة. ينظر: بدائع الصنائع (٤٤/١).
- (٣) ينظر: المجموع (٦٧/٢)، فتح الوهاب (٨/١)، مغني المحتاج (٣٧/١).
- (٤) ينظر: الفروع (١٨٨/١)، الإنصاف (٢٢٣/١).
- (٥) على خلاف بين المالكية في المقصود بالمس لغرض التعليم: هل هو للمصحف كامل أو مس الألواح التي يكتب فيها للصبيان فقط؟ ينظر: الشرح الكبير للدردير (١٢٦/١).
- (٦) ينظر: البيان والتحصيل (٢١٣/١)، الذخيرة (٣١٥/١).
- (٧) ينظر: الحاوي الكبير (١٧٣/١)، نهاية المحتاج (٢١٧/١)، (٣٢٧).
- (٨) ينظر: الفروع (٢٦١/١)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨٤/٢٦).

استدلوا على عدم جواز مسّ المصحف بدون حائل أو بحائل متصل بعموم الأدلة الدالة على عدم جواز مسّ المحدث حدثاً أصغر المصحف، وقد سبق ذكرها^(١).

واستدلوا على جواز مسّ الحائض المصحف بحائل منفصل بالمعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) لأن المحرّم هو مس المصحف، والمسّ اسمٌ للمباشرة باليد، والحائل المنفصل لا تحصل به المباشرة^(٢).

(٢) تيسيراً على الحائض والنفساء لطول مدة الحيض والنفاس، بخلاف الجنب والمحدث حدثاً أصغر فإن رفع الحدث بيدهما^(٣).

(٣) قياساً على عدم ثبوت حرمة المصاهرة بلمس المرأة بحائل^(٤).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأنه يجوز للحائض مسّ المصحف لغرض التعليم أو خوف النسيان، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا بحائل منفصل بما يلي:

استدلوا على عدم الجواز فيما عدا حالي التعليم وخوف النسيان بعموم الأدلة الدالة على عدم جواز مسّ المحدث حدثاً أصغر المصحف، وقد سبق ذكرها^(٥).

واستدلوا على جواز مس المرأة الحائض أو النفساء المصحف لغرض التعليم أو خوف النسيان؛ للمشقة التي تلحقهما بمنعهما من مسّ المصحف

(١) يراجع ص: (١٤١).

(٢) ينظر: الفتاوى التتارخانية (١/٣٣٢).

(٣) ينظر: رد المحتار (١/١٩٥).

(٤) ينظر: الفتاوى التتارخانية (١/٣٣٢).

(٥) يراجع ص: (١٤١).

بخلاف الجنب أو المحدث حدثاً أصغر فإن رفع الحدث بيدهما^(١).

★ أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بأنه لا يجوز للحائض مس المصحف مطلقاً بالأدلة الدالة على عدم جواز مس المحدث المصحف^(٢)، والمرأة الحائض تعتبر محدثاً.

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بأنه يجوز للحائض مس المصحف بحائل منفصل ولا يجوز بدون حائل أو بحائل متصل؛ لأن فيه مراعاة لحال المرأة الحائض والنفساء وتيسيراً لهما، كما أن هذا القول لا يمنع الحائض من مس المصحف في حالي التعليم أو خوف النسيان بشرط أن يكون بحائل منفصل.



المطلب الرابع:

قراءة المستحاضة القرآن الكريم أو مسها المصحف

﴿ الفرع الأول: قراءة المستحاضة القرآن الكريم: ﴾

لا تخلو المرأة المستحاضة من حالين:

الحال الأولي: أن تكون المرأة المستحاضة غير متحيّرة^(٣).

وفي هذه الحال اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز قراءة

(١) ينظر: البيان والتحصيل (٢١٣/١).

(٢) يراجع ص: (١٤١).

(٣) والمتحيّرة: من نسيت عاداتها قدراً ووقتاً ولا تميز لها. ينظر: رد المحتار (٢٩٨/١)، المجموع (١٦٣/٢)، المغني (٢٣٥/١).

المستحاضة غير المتحيّرة القرآن الكريم^(١)؛ واستدلوا لذلك بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي عن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش^(٢) قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إني لا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»^(٣).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أمرها بالاغتسال والصلاة بعد ذهاب قدر زمن الحيض، فيدل على أنها تكون في حكم الطاهرات، فيجوز لها قراءة القرآن الكريم، كما أنه ﷺ أمرها بالصلاة، والصلاة مشتملة على قراءة القرآن الكريم، فدل ذلك على جواز قراءة القرآن الكريم لها^(٤).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن الاستحاضة نجاسة غير معتادة كالرعاف وسلس البول، فجاز لها قراءة القرآن الكريم كما جاز لمن أصابه الرعاف وسلس البول ذلك^(٥).

(١) ينظر: تحفة الفقهاء (٣١/١)، النهر الفائق (١١١/٣)، رد المحتار (٢٩٨/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٠٦/١)، الشرح الكبير للدردير (١٧٤/١)، المجموع (١٦٣/٢)، مغني المحتاج (٣٤٨/١)، المغني (٢٣٥/١)، الفروع (٣٨٨/١).

(٢) هي: فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد، القرشية، الأسدية، صحابية. ينظر: الاستيعاب (١٨٩٢/٤)، أسد الغابة (٢١٨/٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: الاستحاضة، ص: (٥٣)، [٣٠٦]، برقم: (٣٠٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، ص: (١٤٨)، [٧٥٥].

(٤) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١٨٩/١).

(٥) ينظر: روضة الطالبين (١٣٧/١)، كشاف القناع (٢٠٧/١).

(٢) واستدل القائلون بجواز قراءة الحائض القرآن الكريم بأنه يجوز للمستحاضة القراءة من باب أولى^(١).

الحال الثانية: أن تكون المرأة المستحاضة متحيّرة.

وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على قولين:
القول الأول: يجوز لها قراءة القرآن الكريم، وإليه ذهب المالكية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: لا يجوز لها قراءة القرآن الكريم إلا في الصلاة، وإليه ذهب الحنفية^(٤)، والشافعية^{(٥)(٦)}.

*** أدلة القولين:**

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز قراءة المستحاضة المتحيّرة القرآن الكريم بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي أن فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إني لا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال

(١) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١/١٨٩)، بلغة السالك (١/٧٨).

(٢) ينظر: الشرح الكبير للدردير (١/١٧٤).

(٣) ينظر: المغني (١/٢٣٥)، الفروع (١/٣٨٨).

(٤) ينظر: البحر الرائق (١/٢٢١)، حاشية الطحطاوي، ص: (١٤٢).

(٥) ينظر: المجموع (٢/١٦٣)، مغني المحتاج (١/٣٤٨).

(٦) أوجب الحنفية الاقتصار على الواجب المفروض فقط، ينظر: البحر الرائق (١/٢٢١)، حاشية الطحطاوي، ص: (١٤٢). وأباح الشافعية مطلق القراءة في الصلاة، وقيل: تحرم الزيادة على الفاتحة في الصلاة. ينظر: المجموع (٢/١٦٣)، مغني المحتاج (١/٣٤٨).

رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»^(١).

وجه الاستدلال: أن المستحاضة المتحيّرة وغير المتحيّرة في حكم الطاهرات تؤمر بالصلاة والصيام، قال ابن قدامة^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: (لأن النبي ﷺ لم يستفصلها: هل هي مبتدأة أو ناسية، ولو افترق الحال لاستفصل وسأل، واحتمال أن تكون ناسية أكثر، فإن حمئة امرأة كبيرة، كذلك قال أحمد)^(٣).

❖ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن الاستحاضة نجاسة غير معتادة كالرعاف وسلس البول، فجاز لها قراءة القرآن الكريم، كما جاز لمن أصابه الرعاف وسلس البول ذلك^(٤).

(٢) واستدل القائلون بجواز قراءة الحائض القرآن الكريم بأنه يجوز للمستحاضة القراءة من باب أولى^(٥).

(١) سبق تخريجه ص: (١٦٣).

(٢) هو: عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، من أهل جماعيل من قرى نابلس بفلسطين، اشترك مع صلاح الدين في محاربة الصليبيين، رحل في طلب العلم إلى بغداد أربع سنين ثم عاد إلى دمشق. قال ابن غنيمه: (ما أعرف أحداً في زماني أدرك رتبة الاجتهاد إلا الموفق)، وقال عزالدین بن عبدالسلام: (ما طابت نفسي بالإفتاء حتى صار عندي نسخة من المغني للموفق ونسخة من المحلى لابن حزم)، من تصانيفه: (المغني)، و(الكافي)، و(المقنع)، و(العمدة)، و(روضة الناظر)، توفي عام ٦٢٠هـ. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة ص: (١٣٣)، الأعلام للزركلي (١٩١/٤).

(٣) المغني (٢٣٥/١).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (١٣٧/١)، كشف القناع (٢٠٧/١).

(٥) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١٨٩/١)، بلغة السالك (٧٨/١).

★ دليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز قراءة المستحاضة المتحيّرة القرآن الكريم إلا في الصلاة بالمعقول:

بأن جميع الزمن الذي تستحيض فيه المتحيّرة مشكوك فيه أنه من الحيض، فوجب أن يكون لها حكم المرأة الحائض من حيث تحريم قراءة ومس القرآن الكريم وتحريم الوطء ونحو ذلك احتياطاً، ويجب عليها الصلاة والصيام لاحتمال ألا يكون الدم دم حيض^(١).

نوقش: بأن هذا دليل عقلي في مقابل الدليل الشرعي، وهو حديث فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها، والدليل الشرعي مقدم على الدليل العقلي^(٢).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز قراءة المستحاضة المتحيّرة القرآن الكريم مطلقاً؛ لقوة ما استدلوأ به وسلامته من المناقشة، لا سيما وقد تبين في المطلب السابق أن الراجع جواز قراءة الحائض القرآن الكريم فالمستحاضة من باب أولى.

﴿ الفرع الثاني: مسّ المستحاضة المصحف: ﴾

لا تخلو المرأة المستحاضة من حالين:

الحال الأولى: أن تكون المرأة المستحاضة غير متحيّرة^(٣).

وفي هذه الحال اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز مس

(١) ينظر: البحر الرائق (٢٢١/١)، مغني المحتاج (٣٤٨/١).

(٢) ينظر: الشرح الكبير للدردير (١٧٤/١).

(٣) والمتحيّرة: من نسيت عاداتها قدراً ووقتاً ولا تميز لها. ينظر: رد المحتار (٢٩٨/١)، المجموع (١٦٣/٢)، المغني (٢٣٥/١).

المستحاضة غير المتحيّرة المصحف^(١)، واستدلوا على ذلك بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي عن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت حبيش رضي الله عنها قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إني لا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»^(٢).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أمرها بالاغتسال والصلاة بعد ذهاب قدر زمن الحيض، فيدل على أنها في غير ذلك الزمن تكون في حكم الطاهرات فيجوز لها مس المصحف^(٣).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن الاستحاضة نجاسة غير معتادة كالرعاف وسلس البول، فجاز لها مس المصحف كما جاز لمن أصابه الرعاف وسلس البول ذلك^(٤).

الحال الثانية: أن تكون المرأة المستحاضة متحيّرة.

وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على قولين:

(١) ينظر: النهر الفائق (١١١/٣)، تحفة الفقهاء (٣١/١)، رد المحتار (٢٩٨/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٠٦/١)، الشرح الكبير للدردير (١٧٤/١)، المجموع (١٦٣/٢)، مغني المحتاج (٣٤٨/١)، المغني (٢٣٥/١)، الفروع (٣٨٨/١).

(٢) سبق تخريجه ص: (؟؟؟).

(٣) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١٨٩/١).

(٤) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١٨٩/١)، روضة الطالبين (١٣٧/١)، كشف القناع (٢٠٧/١).

القول الأول: يجوز لها مس المصحف، وإليه ذهب المالكية^(١)، والحنابلة^(٢).

القول الثاني: لا يجوز لها مس المصحف، وإليه ذهب الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز مس المستحاضة المتحيّرة المصحف بمثل ما استدلو به فيه جواز قراءتها القرآن الكريم^(٥).

★ دليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بجواز مس المستحاضة المتحيّرة المصحف بمثل ما استدلو به فيه عدم جواز قراءتها القرآن الكريم إلا في الصلاة^(٦).

نوقش بمثل المناقشة السابقة^(٧).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز مس المستحاضة المتحيّرة المصحف؛ لقوة ما استدلو به وسلامته من المناقشة.

(١) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢٠٦/١)، الشرح الكبير للدردير (١٧٤/١).

(٢) ينظر: المغني (٢٣٥/١)، الفروع (٣٨٨/١).

(٣) ينظر: البحر الرائق (٢٢١/١)، حاشية الطحطاوي، ص: (١٤٢).

(٤) ينظر: المجموع (١٦٣/٢)، مغني المحتاج (٣٤٨/١).

(٥) يراجع ص: (١٦٤).

(٦) يراجع ص: (١٦٦).

(٧) يراجع ص: (١٦٦).

المطلب الخامس:

الاستماع للقرآن الكريم من غير طهارة^(١)

لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم الطهارة لسماع القرآن الكريم، إلا أنهم قد نصّوا على حكم قراءة المحدث حدثاً أصغر القرآن الكريم واتفقوا على جواز قراءته القرآن الكريم^(٢)، فسماعه من باب أولى، ويستدل لجواز سماعه وسماع المحدث حدثاً أكبر القرآن الكريم بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: من السنة النبوية:

أن النبي ﷺ كان يأمر الحيض من النساء بشهود خطبة العيد، فقد روي عن أم عطية^(٣) أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ، وَلَيْشْهَذَنَ الْخَيْرُ، وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى»^(٤)، وكان النبي ﷺ يفرد لهن خطبة يعظهن فيها، فقد جاء عن ابن عباس^(٥): (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ تُلْقِي الْمَرْأَةُ خُرْصَهَا وَسِحَابَهَا)^(٥).

(١) المقصود: الطهارتين الصغرى والكبرى.

(٢) كما تقدم في بحث مسألة قراءة المحدث حدثاً أصغر القرآن الكريم في المبحث الأول من الفصل الثالث، ص: (١٣٩).

(٣) هي: نسيبة بنت الحارث، وقيل: نسيبة بنت كعب، من فقيحات الصحابة، لها عدة أحاديث، وهي التي غسلت زينب بنت النبي ﷺ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣١٩/٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، وينعزلن المصلّى، ص: (٥٦)، [٣٢٤].

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العيدين، باب: الخطبة بعد العيد، ص: =

يمكن أن يوجه الاستدلال بالحديث: بأنه لا شك أن موعظته ﷺ
لهنّ مشتملة على آيات من القرآن الكريم وفيهنّ الحائض، فدل ذلك على
جواز استماع المحدث حدثاً أكبر القرآن الكريم، واستماع المحدث حدثاً
أصغر من باب أولى.

❖ ثانياً: من المعقول:

أن الفقهاء - رحمهم الله تعالى - اتفقوا على جواز استماع الكافر
القرآن الكريم^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى
يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦]،
وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (جاء الوليد بن المغيرة إلى النبي ﷺ
فقرأ عليه القرآن...) الحديث^(٢)، والوليد بن المغيرة كافر، فجواز استماع
المسلم الجنب والمحدث حدثاً أصغر من باب أولى.



= (١٥٥)، [٩٦٤]، ومسلم في صحيحه، كتاب: صلاة العيدين، ص: (٣٥٣)،
[٢٠٤٤].

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣١١/١٠)، المغني (٣٦٢/٩).

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، تفسير سورة الواقعة، (٥١٩/٢)،
[٣٧٨٢]، والبيهقي في شعب الإيمان، كتاب: الإيمان بالله ﷻ، باب: الإيمان
برسل الله صلوات الله عليهم عامة، (٢٨٧/١)، [١٣٣]، وصححه الألباني في صحيح
السيرة، ص: (١٨٥).

المبحث الثاني

آداب مجلس تعليم القرآن الكريم

المطلب الأول:

الهيئة التي يكون عليها المعلم

والمتعلم في مجلس تعليم القرآن الكريم

ذكر العلماء جملة من الآداب التي يستحب لمعلم ومتعلم القرآن الكريم التحلي بها وفعلها في مجلس التعليم، ومن أهمها:

(١) استقبال القبلة^(١).

(٢) أن يكون متجماً متطهراً متطيباً^(٢)؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»^(٣).

(٣) أن يجلس متخشعاً بسكينة ووقار^(٤).

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٤٠٩/١)، التذكار في أفضل الأذكار، ص: (١٠٨).

(٢) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، ص: (٥٤)، [٢٦٥].

(٤) ينظر: أخلاق حملة القرآن للأجري، ص: (١٧).

- (٤) أن يجتنب ما يُكره من الجلسات كالأقعاء^(١).
- (٥) لا يتكلم ولا يلتفت ولا يبصق ولا يتنحج^(٢).
- (٦) أن يقبل على القرآن الكريم ولا ينشغل بغيره^(٣).
- (٧) أن يجلس المتعلم حيث ينتهي به المجلس، ولا يتخطى الرقاب، ولا يزاحم، وأن يفسح لمن يأتي بعده^(٤).



المطلب الثاني:

أحكام سجود التلاوة أثناء تعليم القرآن الكريم

الفرع الأول: سجود القارئ:

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم سجود التلاوة على القارئ على قولين:

القول الأول: أن سجود التلاوة مستحب، وإليه ذهب المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

- (١) ينظر: لطائف الإشارات، ص: (٣٣٢/١).
- (٢) ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: (١٢).
- (٣) ينظر المرجع السابق، ص: (١٢).
- (٤) ينظر المرجع السابق، ص: (١٢).
- (٥) ينظر: بداية المجتهد (٢٣٣/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٣٤٨/١).
- (٦) ينظر: البيان (٢٨٧/٢)، المجموع (٥٨/٤)، نهاية المحتاج (٩٢/٢).
- (٧) ينظر: المغني (٤٤٦/١)، الفروع (٣٠٥/٢)، الإنصاف (١٩٣/٢).

القول الثاني: أن سجود التلاوة واجب، وإليه ذهب الحنفية^(١)، ورواية عند الحنابلة^(٢).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون باستحباب سجود التلاوة بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول زيد بن ثابت^(٣) رضي الله عنه: (قرأت على النبي ﷺ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فلم يسجد فيها)^(٤).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ عندما قرأ عليه زيد بن ثابت رضي الله عنه عليه سورة النجم، ولم يأمره بالسجود، مع أنه قد ثبت من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم وسجد فيها وسجد معه أصحابه رضي الله عنهم^(٥)، فدل ذلك على أن سجود التلاوة سنة ليس بواجب، إذ لو

(١) ينظر: المبسوط (٤/٢)، بدائع الصنائع (١٨٠/١)، تبيين الحقائق (٢٠٥/١).

(٢) ينظر: المغني (٤٤٦/١)، الفروع (٣٠٥/٢)، الإنصاف (١٩٣/٢).

(٣) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك الخزرجي الأنصاري، من أكابر الصحابة رضي الله عنه، كان كاتب الوحي، تفقه في الدين فكان رأساً في القضاء والفتيا والقراءة والفرائض، وكان أحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ وعرضه عليه، وكتب المصحف لأبي بكر رضي الله عنه، ثم لعثمان رضي الله عنه حين جهّز المصاحف إلى الأمصار، توفي عام: ٤٥هـ. ينظر: غاية النهاية (٢٩٦/١)، تهذيب التهذيب (٣٨٩/٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: سجود القرآن، باب: من قرأ السجدة ولم يسجد، ص: (١٧٣)، [١٠٧٢]، ومسلم في صحيحه، كتاب: المساجد، ص: (٢٣٤)، [١٢٩٨].

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: سجود القرآن، باب: سجدة النجم، ص: (١٧٣)، [١٠٧٠]، ومسلم في صحيحه، كتاب: المساجد، ص: (٢٣٤)، [١٢٩٧].

كان واجباً لأمره بالسجود^(١).

نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: بأن هذه قضية معينة، ولعله ﷺ لم يسجد؛ لأن زيداً ﷺ لم يسجد^(٢).

أجيب: بأن عدم أمر النبي ﷺ زيداً ﷺ دليل على أن سجود التلاوة ليس بواجب، إذ لو كان واجباً لأمره، حيث إنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة^(٣).

الوجه الثاني: بأن معنى الحديث: أنه لم يسجد على الفور، ولا يلزم منه نفي الوجوب^(٤).

أجيب: بأن هذا صرف للفظ عن ظاهره بلا دليل، ولو كان الأمر كذلك لما أطلق ﷺ نفي السجود^(٥).

(٢) ما أثر عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل، حتى إذا جاء عند آية السجدة نزل فسجد وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة قال: (يا أيها الناس: إنما نمر بالسجدة، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد لا إثم عليه)، وزاد نافع عن ابن عمر ﷺ: (إن الله لم يفرض في السجود إلا أن نشاء)^(٦).

(١) ينظر: البيان (٢/٢٨٧)، الفروع (٢/٣٠٥).

(٢) ينظر: عمدة القاري (٧/٩٦).

(٣) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١/٣٤٨)، المجموع (٤/٥٨)، الإنصاف (٢/١٩٣).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (١/١٨٠)، تبين الحقائق (١/٢٠٥).

(٥) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١/٣٤٨)، المجموع (٤/٥٨)، الإنصاف (٢/١٩٣).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: سجود القرآن، باب: من رأى أن الله ﷻ لم يوجب السجود، ص: (١٧٤)، [١٠٧٧].

وجه الاستدلال: قال النووي رحمه الله: (وهذا الفعل والقول من عمر رضي الله عنه في هذا الموطن والمجمع العظيم دليل ظاهر في إجماعهم على أنه ليس بواجب)^(١).

نوقش: بأن المقصود عدم وجوب سجود التلاوة على الفور، فأراد عمر رضي الله عنه أن يبين لهم مشروعية تأخير سجود التلاوة، أو يكون المقصود عدم وجوب السجود في هذه الحال: وهي ما إذا قرأ الخطيب على المنبر آية السجدة^(٢).

أجيب: بأن هذا التأويل مخالف لظاهر الأثر بلا دليل، ولم يرد عن عمر أو الصحابة رضي الله عنهم السجود بعد ذلك، ولو كان واجباً لسجدوا، ويدل لذلك ما زاده نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: (إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء)^{(٣)(٤)}.

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأنه يجوز أداء سجود التلاوة على الراحلة في السفر بالاتفاق، ولو كان واجباً لما جاز كسجود الفرض^(٥).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بوجوب سجود التلاوة بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) المجموع (٦٢/٤).

(٢) ينظر: المبسوط (٤/٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: سجود القرآن، باب: من رأى أن الله تعالى لم يوجب السجود، ص: (١٧٤)، [١٠٧٧].

(٤) ينظر: فتح الباري (٦٥١/٢).

(٥) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٣٥١/١)، المجموع (٦٢/٤).

(١) قول الله ﷻ: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴿٢١﴾ [الانشقاق: ٢٠ - ٢١].

وجه الدلالة: الذم في الآية على ترك السجود ومنه سجود التلاوة دليل على أنه واجب؛ لأن الذم لا يكون إلا على ترك الواجب^(١).

نوقش: بأن الذم على ترك السجود إنما يكون لمن تركه معتقداً عدم فضله أو مشروعيته، أو محمول على ذم الكفار لتركهم السجود استكباراً وجحوداً^(٢).

(٢) قوله الله ﷻ: ﴿فَأَسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ﴿١٩﴾ [النجم: ٦٢]، وقوله: ﴿كَلَّا لَا تُطَعُّهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ﴿١٩﴾ [العلق: ١٩].

وجه الدلالة من الآيات: أن الأمر في الآيتين دليل على وجوب السجود ومنه سجود التلاوة؛ لأن الأمر يفيد الوجوب^(٣).

نوقش: بأن الأمر بالسجود محمول على سجود الصلاة، أو على الاستحباب جمعاً بين الأدلة^(٤).

❖ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) فعل النبي ﷺ عند قراءته الآيات التي فيها سجدة، وسجود أصحابه ﷺ معه، ومن ذلك:

أ - ما رواه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: (كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة، فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد أحداً موضع جبهته)^(٥).

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١/١٨٠)، البناية شرح الهداية (٢/٧١٩).

(٢) ينظر: المغني (١/٦٥٢)، المجموع (٤/٦٢).

(٣) ينظر: البناية شرح الهداية (٢/٧١٩).

(٤) ينظر: المجموع (٤/٦٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: سجود القرآن، باب: من لم يجد موضعاً =

ب - ما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: (قرأ النبي ﷺ النجم بمكة، فسجد وسجد من معه غير شيخ أخذ كفاً من حصي أو تراب فرفعه إلى جبهته، وقال: يكفيني هذا، فرأيته بعد ذلك قُتل كافراً^(١)).

وجه الاستدلال: أن سجود النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم دليل على وجوب سجود التلاوة للقارئ والمستمع^(٢).

نوقش: بأن فعله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم محمولٌ على الاستحباب؛ كما سيأتي في أدلة أصحاب القول الثاني.

(٢) أن النبي ﷺ قال: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ، اغْتَرَزَ الشَّيْطَانُ بِبِكِّي، يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ أُمِرَ بِالسُّجُودِ، فَسَجَدَ، فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ، فَعَصَيْتُ، فَلِيَ النَّارُ»^(٣).

وجه الاستدلال: قوله: «أمر ابن آدم بالسجود» دليل على أن ابن آدم مأمور بالسجود، والأصل في الأمر أنه يدل على الوجوب^(٤).

نوقش: بأن الأمر في هذا الحديث لا يدل على الوجوب؛ لوجود ما يصرفه إلى الاستحباب كما سيأتي في أدلة أصحاب القول الثاني^(٥).

(٣) ما روي من آثار عن بعض الصحابة رضي الله عنهم تدل على وجوب سجود التلاوة، ومنها:

= للسجود مع الإمام من الزحام، ص: (١٧٤)، [١٠٧٩]، ومسلم في صحيحه، كتاب: المساجد، ص: (٢٣٣)، [١٢٩٥].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: سجود القرآن، باب: سجدة النجم، ص: (١٧٣)، [١٠٧٠]، ومسلم في صحيحه، كتاب: المساجد، ص: (٢٣٤)، [١٢٩٧].

(٢) ينظر: المبسوط (٤/٢)، بدائع الصنائع (١/١٨٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، ص: (٥١)، [٢٤٤].

(٤) ينظر: المبسوط (٤/٢)، بدائع الصنائع (١/١٨٠).

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٦٤٩/٢).

أ - قول عثمان رضي الله عنه: (إنما السجدة على من جلس لها)^(١) ^(٢).

ب - قول ابن عمر رضي الله عنهما: (إنما السجدة على من سمعها)^(٣).

ج - قول ابن عباس رضي الله عنهما: (إنما السجدة على من جلس لها)^(٤).

وجه الاستدلال: أن (على) تدل على الوجوب، فدل ذلك على وجوب سجود التلاوة^(٥).

نوقش الاستدلال بهذه الآثار من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: بأن الأمر يدل على الاستحباب؛ لوجود الصارف له من الوجوب، كما سيأتي في أدلة أصحاب القول الثاني^(٦).

الوجه الثاني: بأن هذا قولٌ لهم رضي الله عنهم وهو مخالف لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على عدم وجوب سجود التلاوة كما سيأتي^(٧).

(١) والمقصود: من جلس وقصد الاستماع لتلاوة القارئ، دون من سمعها من غير قصد.
(٢) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في كتاب: سجود القرآن، باب: من رأى أن الله ﻋﻠﻴﻪ ﺳﻠﻢ لم يوجب السجود، ص: (١٧٣)، ووصله عبدالرزاق في مصنفه، كتاب: فضائل القرآن، باب: السجدة على من استمعها، (٣/٣٤٥)، [٥٩١٠]، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الصلوات، باب: من قال السجدة على من جلس لها ومن سمعها، (١/٣٦٧)، [٤٢٢٠]، وقال عنه ابن حجر في فتح الباري (٢/٥٥٨): (إسناده صحيح).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الصلوات، باب: من قال السجدة على من جلس لها ومن سمعها، (١/٣٦٨)، [٤٢٢٥]، وسكت عنه ابن حجر العسقلاني.

(٤) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب: فضائل القرآن، باب: السجدة على من استمعها، (٣/٣٤٤)، [٥٩٠٨]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: من قال إنما السجدة على من استمعها، (٢/٤٥٨)، [٣٧٦٨]، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الصلوات، باب: من قال السجدة على من جلس لها ومن سمعها، (١/٣٦٧)، [٤٢١٦].

(٥) ينظر: المبسوط (٢/٤)، بدائع الصنائع (١/١٨٠)، تبين الحقائق (١/٢٠٥).

(٦) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٢/٦٥٠).

(٧) ينظر: المجموع (٤/٦٢).

الوجه الثالث: بأن أقوالهم ﷺ ليس فيها دليل على وجوب سجود التلاوة، إنما هي دليل على مشروعية سجود التلاوة لمن استمعها أو جلس لها، وعدم مشروعيته لغيره^(١).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه باستحباب سجود التلاوة لقارئ مواضع السجود في القرآن الكريم؛ لقوة ما استدلوا به، وكون أدلتهم خاصة في مسألة سجود التلاوة، فتقدم على الأدلة العامة.

﴿الفرع الثاني: سجود المستمع:﴾

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم سجود التلاوة على المستمع على قولين:

القول الأول: أن سجود التلاوة مستحب على المستمع، وإليه ذهب المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

القول الثاني: أن سجود التلاوة واجب على المستمع، وإليه ذهب الحنفية^(٥)، ورواية عند الحنابلة^(٦).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون باستحباب سجود التلاوة على

(١) ينظر: تحفة الأحوذى (١٧٢/٣).

(٢) ينظر: بداية المجتهد (٢٣٣/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٣٤٨/١).

(٣) ينظر: البيان (٢٨٧/٢)، المجموع (٥٨/٤)، نهاية المحتاج (٩٢/٢).

(٤) ينظر: المغني (٤٤٦/١)، الفروع (٣٠٥/٢)، الإنصاف (١٩٣/٢).

(٥) ينظر: المبسوط (٤/٢)، بدائع الصنائع (١٨٠/١)، تبيين الحقائق (٢٠٥/١).

(٦) ينظر: المغني (٤٤٦/١)، الفروع (٣٠٥/٢)، الإنصاف (١٩٣/٢).

المستمع بمثل ما استدلو به في المسألة السابقة وهي: حكم سجود التلاوة على القارئ^(١).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بوجوب سجود التلاوة على المستمع بمثل ما استدلو به في المسألة السابقة وهي: حكم سجود التلاوة على المستمع^(٢).

نوقش الاستدلال بها بمثل ما نوقشت في المسألة السابقة^(٣).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بأن سجود التلاوة مستحب على المستمع لمواضع السجود في القرآن الكريم؛ لقوة ما استدلو به، وكون أدلتهم خاصة في مسألة سجود التلاوة، فتقدم على الأدلة العامة.

الفرع الثالث: تكرار سجود التلاوة بتكرار قراءة آية السجدة:

إذا كرر القارئ تلاوة موضع سجدة التلاوة في مجلس واحد فقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم تكرار السجود بتكرار القراءة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يسن تكرار السجود بتكرار تلاوة آية السجدة، وإليه

(١) يراجع ص: (١٧٣).

(٢) يراجع ص: (١٧٥).

(٣) يراجع ص: (١٧٥).

ذهب المالكية^{(١)(٢)}، وهو الوجه الصحيح عند الشافعية^(٣)، وإليه ذهب الحنابلة^(٤).

القول الثاني: لا يسن تكرار السجود بتكرار تلاوة آية السجدة إنما يكفيه سجدة واحدة، وإليه ذهب الحنفية^(٥)، وهو وجه عند الشافعية^(٦).

القول الثالث: يسن تكرار السجود بتكرار تلاوة آية السجدة إذا طال الفصل، وإن لم يطل فلا يسن، وهو وجه عند الشافعية^(٧).

* أدلة الأقوال:

★ دليل القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه يسن تكرار السجود بتكرار تلاوة آية السجدة بالمعقول:

بأن سبب سجود التلاوة هو قراءة موضوع السجود، وهو حاصل بتكرار القراءة، فسن تكرار السجود لتكرار سببه^(٨).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأنه لا يسن تكرار السجود بتكرار تلاوة آية السجدة، إنما يكفيه سجدة واحدة بالسنة النبوية والمعقول:

- (١) ينظر: بداية المجتهد (٢٣٣/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٣٤٨/١).
- (٢) إلا أن المالكية استثنوا معلم القرآن الكريم والمتعلم، فلا يسجدان إلا في المرة الأولى؛ للمشقة. ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١١/١).
- (٣) ينظر: البيان (٢٨٧/٢)، المجموع (٥٨/٤)، نهاية المحتاج (٩٢/٢).
- (٤) ينظر: المغني (٤٤٦/١)، الفروع (٣٠٥/٢)، الإنصاف (١٩٣/٢).
- (٥) ينظر: المبسوط (٤/٢)، بدائع الصنائع (١٨١/١)، تبيين الحقائق (٢٠٥/١).
- (٦) ينظر: البيان (٢٨٧/٢)، المجموع (٥٨/٤)، نهاية المحتاج (٩٢/٢).
- (٧) ينظر: البيان (٢٨٧/٢)، المجموع (٥٨/٤)، نهاية المحتاج (٩٢/٢).
- (٨) ينظر: شرح منتهى الإرادات (٢٣٨/١).

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) ما روي أن جبريل عليه السلام كان ينزل بالوحي على النبي ﷺ فيقرأ آية السجدة على رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ كان يسمع ويتلقن، ثم يقرأ على أصحابه رضي الله عنهم، ولا يسجد إلا مرة واحدة^(١).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على عدم تكرار سجود التلاوة بتكرار تلاوة آية السجدة^(٢).

نوقش: بأنه غير ظاهر الدلالة على المقصود^(٣).

(٢) ما روي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن كان يكرر آية السجدة حين كان يعلم الصبيان، وكان لا يسجد إلا مرة واحدة^(٤).

نوقش: بأنه لم يثبت^(٥).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن في تكرار سجود التلاوة عند تكرار قراءة موضع السجود إيقاعاً للناس في الحرج والمشقة، والشريعة جاءت برفع الحرج^(٦).

(٢) أن السجدة متعلقة بالتلاوة، والقراءة الأولى هي الحاصلة للتلاوة، وتكرارها لم يكن لحق التلاوة إنما كان لزيادة الفهم والتدبر أو الحفظ^(٧).

(١) ذكره الكاساني في بدائع الصنائع (١/١٨١)، ولم يعزه لأحد، ولم أجده.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (١/١٨١).

(٣) ينظر: شرح منتهى الإرادات (١/٢٣٨).

(٤) ذكره الكاساني في بدائع الصنائع (١/١٨١)، ولم يعزه لأحد، ولم أجده.

(٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات (١/٢٣٨).

(٦) ينظر: تحفة الفقهاء (٢/٢٣٧)، بدائع الصنائع (١/١٨١)، البحر الرائق (٢/١٢٥).

(٧) ينظر: بدائع الصنائع (١/١٨١).

★ دليل القول الثالث:

لم أقف على دليل استدل به أصحاب القول الثالث القائلون بأنه يسن تكرار السجود بتكرار تلاوة آية السجدة إذا طال الفصل وإن لم يطل فلا يسن، ولعلهم ذهبوا إليه جمعاً بين أدلة أصحاب القول الأول والثاني - والله أعلم -.

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بأنه يسن تكرار السجود بتكرار تلاوة آية السجدة؛ لقوة دليله، والحرص والمشقة إنما يكونان عند القول بالوجوب وليس عند القول بالاستحباب.



المطلب الثالث:

الكتابة في المصحف:

🔸 الفرع الأول: الكتابة في المصحف من غير حاجة:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على وجوب احترام المصحف وتعظيمه وتكريمه؛ لأن بين دفتيه كلام رب العالمين، ولا شك أن الكتابة في المصحف من غير حاجة فيها امتهان للمصحف وعدم احترام له أو إكرام، فهو كلام رب العالمين، ويجب أن يُنزه عن الكلام الذي لا حاجة فيه^(١).

(١) ينظر: المبسوط (١٣/١٣٣)، بدائع الصنائع (١/٣٣)، رد المحتار (١/١٧٨)، الفروق للقرافي (١/١٢٣)، (٢/٢١٧)، (٣/١٢)، مواهب الجليل (١/١٢٦)، البيان =

وعليه فإن الكتابة في المصحف من غير حاجة محرمة؛ إكراماً للمصحف وتعظيماً لشأنه، ولا يُجعل المصحف وغيره من الكتب بمنزلة واحدة.

الفرع الثاني: الكتابة في المصحف لحاجة:

قد يحتاج معلم أو متعلم القرآن الكريم إلى الكتابة في المصحف، ككتابة الاسم دلالة على صاحب المصحف، أو كتابة بعض التعليقات التجويدية، أو الأخطاء المتكررة، أو مواضع التشابه في القرآن الكريم ونحو ذلك.

وبتتبع أقوال العلماء في حكم كتابة شيء زائد عن الآيات في المصحف كنقطة وشكله وتحزيبه وتعشيريه وتخمينه وتفسيره ونحو ذلك، نجد أن لهم ثلاثة أقول في ذلك:

القول الأول: جواز ذلك إذا كان على وجه لا يشتبه مع الآيات القرآنية، وإليه ذهب متأخرو الحنفية^(١)، وبعض الشافعية^(٢)، وهو رواية عند الحنابلة^(٣).

القول الثاني: كراهة ذلك، وإليه ذهب متقدمو الحنفية^(٤)، وذهب إليه الشافعية^(٥)، وهو رواية عند الحنابلة^(٦).

= (٣٠٠/١)، مغني المحتاج (١٥٥/١)، المغني (١٠٩/١)، الشرح الكبير للمقدسي (١٩٥/١)، الفروع (٢٤٨/١)، التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (١٦٤)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٨٢/١٢، ٤٤٩، ٥٧٧).

(١) ينظر: تبين الحقائق (٣٠/٦)، مجمع الأنهر (٥٥٤/٢)، رد المحتار (٢٤٧/٥).

(٢) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (١٦٥)، تحفة المحتاج (٣٥/٢).

(٣) ينظر: الفروع (٢٨٤/١)، الآداب الشرعية لابن مفلح (٢٨٣/٢).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٧/٥)، العناية شرح الهداية (٦٢/١٠)، مجمع الأنهر (٥٥٤/٢).

(٥) ينظر: تحفة المحتاج (٣٥/٢)، البرهان في علوم القرآن (٤٧٩/١)، الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي (١٨٤/٤).

(٦) ينظر: الفروع (٢٨٤/١)، الآداب الشرعية لابن مفلح (٢٨٣/٢).

القول الثالث: التفصيل: فلا يجوز الكتابة في أمهات المصاحف، ويجوز في المصاحف التي يتعلم فيها الصبيان، وإليه ذهب المالكية^(١).
* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز الكتابة في المصحف للحاجة إذا كان على وجه لا يشتبه مع الآيات القرآنية بالمعقول: استدلوهم من المعقول بما يلي:

(١) قول قتادة^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بدؤوا فنقطوا، ثم خمّسوا، ثم عشّروا)، قال أبو عمرو الداني^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هذا يدل على الترخّص في ذلك والسعة فيه)^(٤).

(٢) قال المرداوي^(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن صوّب رواية عدم الكراهة:

(١) ينظر: البيان والتحصيل (٢٤٠/١)، (٣٥٥/١٨)، شرح التلّيقين (٥٦٨/١)، المدخل لابن الحاج (٧٧/١).

(٢) هو: قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، من أهل البصرة، ولد ضريباً، أحد المفسرين والحفاظ للحديث، قال أحمد بن حنبل: (قتادة أحفظ أهل البصرة)، وكان رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، وقد يدلّس في الحديث، ولد عام: ٦١هـ، ومات بواسط في الطاعون عام: ١١٨هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (١١٥/١)، الأعلام للزركلي (٢٧/٦).

(٣) هو: عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني الأموي، المقرئ، من أهل دانية بالأندلس، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواته وتفسيره، له أكثر من مائة تصنيف، من تصانيفه: (المحكم في نقط المصحف)، و(المقنع في رسم مصاحف الأمصار)، و(المكتفى في الوقف والابتداء)، ولد عام: ٣٧١هـ، وتوفي عام: ٤٤٤هـ. ينظر: شذرات الذهب (٢٧٢/٣)، الأعلام للزركلي (٣٦٦/٤).

(٤) المحكم في نقط المصحف (١٥/١).

(٥) هو: علي بن سليمان بن أحمد بن محمد، علاء الدين المرداوي، نسبة إلى (مردا) إحدى قرى نابلس بفلسطين، الإمام الفقيه الأصولي النحوي الفرضي المحدث المقرئ، شيخ المذهب الحنبلي في عصره، نشأ بمردا ثم انتقل إلى دمشق وتعلم بها، وانتقل إلى القاهرة ثم مكة، من تصانيفه: (الإنصاف في معرفة الراجح من =

(وعليه عمل الناس في هذه الأزمنة وقبلها بكثير، وإنما ترك ذلك في الصدر الأول)^(١).

(٣) أن نقط القرآن وتعشيريه ونحو ذلك ليس قراءة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، فلا يضر إثباتها^(٢).

(٤) أن في ذلك منفعة للناس^(٣).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بکراهة الكتابة في المصحف للحاجة بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) أن النبي ﷺ لم يفعله، ولا صحبه الكرام عليهم السلام، فلا يجوز أن يفعل بعدهم^(٤).

نوقش: بأنهم وإن لم يفعلوا ذلك فإنهم لم ينهوا عنه^(٥).

(٢) قول ابن مسعود رضي الله عنه: (جرّدوا القرآن)^(٦).

= (الخلاف)، و(التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع)، و(تحرير المنقول في تهذيب علم الأصول)، ولد عام: ٨١٧هـ، وتوفي عام: ٨٨٥هـ. ينظر: الجوهر المنضد، ص: (٩٩)، الأعلام للزركلي (١٠٤/٥).

(١) ينظر: تصحيح الفروع، مطبوع مع الفروع (٢٨٤/١).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٤٧٩/١).

(٣) ينظر: الفروع (٢٨٤/١).

(٤) ينظر: الفروع (٢٨٤/١).

(٥) ينظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبي يعلى (١٤٢/٣).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: الصيام، باب: ما يكره أن يصنع في المصحف، (٣٢٢/٤)، [٧٩٤٤]، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، باب: في التعشير في المصحف، (٢٣٩/٢)، [٨٥٤٩]، =

وجه الاستدلال: أن المراد بتجريد القرآن هو تجريده في الخط من النقط والتعشير ونحو ذلك، فدل ذلك على كراهة الكتابة فيه^(١).

نوقش: بأن المقصود بقول ابن مسعود رضي الله عنه: (جرّدوا القرآن)، أي: لا يزداد في القراءة على ما في القرآن وأن يجرّد في التعليم ليربو عليه الصغير، وليس المراد ما ذهب إليه بعض العلماء من منع نقطه أو شكله ونحو ذلك؛ لأن هذه الأشياء لم تكن موجودة في عصره، فلا يصح أن يقال: إنه أراد بقوله: (جرّدوا القرآن) تجريدها من النقط والشكل ونحو ذلك، ويدل لذلك الروايات الأخرى للمنقول عن ابن مسعود رضي الله عنه، ومن ذلك ما روي أن رجلاً قرأ عند ابن مسعود رضي الله عنه فقال: استعذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، فقال ابن مسعود رضي الله عنه: (جرّدوا القرآن)^(٢)، وما روي عن أبي الأحوص^(٣) قال: قال عبدالله: (جرّدوا القرآن؛ ليربوا فيه صغيركم، ولا ينأى عنه كبيركم، فإن الشيطان يفرّ من البيت يسمع تقرأ فيه سورة البقرة)^{(٤)(٥)}.

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن مثل ذلك يفضي إلى اختلاط القرآن الكريم

= والبيهقي في شعب الإيمان، كتاب: تعظيم القرآن، باب: في تفخيم قدر المصحف وتفريغ خطه، (٢١٨/٤)، [٢٤٢٤].

(١) ينظر: نصب الراية (٢٦٩/٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شعبة في مصنفه، كتاب: فضائل القرآن، باب: من قال جرّدوا القرآن، (١٥٠/٦)، [٣٠٢٥٦].

(٣) هو: محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد، أبو عبدالله، الثقفى، البغدادي القنطري، المعروف بأبي الأحوص، قاضي عكبرا، قال الدارقطني ومسلمة بن قاسم: (ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي عام: ٢٧٩هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٤٩٨/٩)، الأعلام للزركلي (٣٥٧/٧).

(٤) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (١٨٨).

(٥) أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: ذكر ما يجير من الجن والشيطان، (٣٥٣/٩)، [١٠٧٣٤].

بغيره والتباسه به ولو بعد حين^(١).

نوقش: بما قاله النووي رحمته الله: (وأما كراهة الشعبي^(٢) والنخعي^(٣) النقط فإنما كرهاه في ذلك الزمان خوفاً من التغيير فيه، وقد أُنْمن ذلك اليوم فلا منع)^(٤).

★ أدلة القول الثالث:

لم أقف على دليل استدل به أصحاب القول الثالث القائلون بالتفصيل: فلا يجوز الكتابة في أمهات المصاحف، ويجوز في المصاحف التي يتعلم فيها الصبيان، ولعلمهم ذهبوا إليه جمعاً بين أدلة أصحاب القول الأول والثاني - والله أعلم -.

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز الكتابة في المصحف على وجه لا يشتبه مع النصوص القرآنية، وعليه فتجوز الكتابة في حواشي المصحف للحاجة كنقط المصحف وتشكيله وتحزيبه وتفسيره ونحو ذلك؛ لاستقرار عمل المسلمين على ذلك من غير نكير.

وقد نقل القرطبي عن أبي عمرو الداني - رحمهما الله تعالى - قوله:

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/١٠٥).

(٢) هو: عامر بن شراحيل الشعبي، أصله من حمير، منسوب إلى الشعب (شعب همدان)، ولد ونشأ بالكوفة، من كبار التابعين، وهو راوية فقيه، اشتهر بحفظه، ووثقه علماء الحديث، أخذ عنه أبو حنيفة وغيره، ولد عام: ١٩هـ، وتوفي عام: ١٠٣هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٥/٦٩).

(٣) هو: إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران، من كبار التابعين، ومن كبار الفقهاء، قال عنه الصفدي: (فقيه العراق)، أخذ عنه حماد بن أبي سليمان وسماك بن حرب وغيرهما، ولد عام: ٤٦هـ، وتوفي عام: ٩٦هـ. ينظر: الطبقات لابن سعد (٦/١٨٨)، تذكرة الحفاظ (١/٧٠).

(٤) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (١٨٩).

(وهذه الأخبار كلها تؤذن بأن التعشير والتخميس وفواتح السور ورؤوس الآي من عمل الصحابة رضي الله عنهم، قادهم إلى عمله الاجتهاد، وأرى أن من كره ذلك منهم ومن غيرهم إنما كره أن يعمل بالألوان كالحمرة والصفرة وغيرها، والحرص والخطأ مرتفعان عنهم فيما أطبقوا عليه إن شاء الله)^(١).

وقال ابن حجر الهيتمي رحمته الله: (يجوز أن يحشى المصحف من التفسير والقراءات كما تحشى الكتب، لكن ينبغي أخذاً مما مر في تحشية الكتب أن لا يكتب إلا المهم المتعلق بلفظ القرآن دون نحو القصص والأعاريب الغربية، قال الحلبي^(٢) رحمته الله: (ومن الآداب أن لا يخلط به ما ليس بقرآن كعدد الآي والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات وأسماء السور والأعشار)، قال البيهقي رحمته الله: (لأنه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان لم يفعلوا شيئاً من ذلك، وكتب الأحاديث المتعلقة بفضائل السور لا بأس به لمن علم أن لتلك الأحاديث أصلاً ككون الفاتحة تعدل ثلثي القرآن، والإخلاص ثلث القرآن، والكافرون وما بعدها ربعة، وإذا زلزلت والعاديات نصفه، وكون آية الكرسي أعظم آية في القرآن، وكون يس قلب القرآن أو تعدله عشر مرات، ونحو ذلك مما له أصل، وأما الأحاديث التي لا أصل لها كالمذكورة في تفسير الواحدي والزمخشري والبيضاوي وغيرهم فلا يجوز روايتها ولا كتابتها؛ لأنها كذب موضوعة مختلقة، بل الأحاديث التي لا يعلم أن مخرجها ممن يعتمد عليه في أن الحديث له أصل لا يجوز روايتها ولا كتابتها)^(٣).

وقال النووي رحمته الله: (ويستحب نقط المصحف وشكله فإنه صيانة من

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥٩/١).

(٢) هو: الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، أبو عبد الله، ولد بجرجان ونشأ ببخارى، كان فقيهاً شافعيّاً إماماً متقناً، قال الذهبي: (كان صاحب وجه في المذهب)، كان رأس الشافعيين بما وراء النهر، وقضى في بلاد خراسان، من تصانيفه: (المنهاج في شعب الإيمان)، ولد عام: ٣٣٨هـ، وتوفي عام: ٤٠٣هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (٢١٩/٣)، طبقات الشافعية للسبكي (١٤٧/٣).

(٣) الفتاوى الحديثية (١٤٦/١).

اللحن فيه وتصحيحه، وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط فإنما كراهاه في ذلك الزمان خوفاً من التغيير فيه، وقد أُنْمن ذلك اليوم فلا منع، ولا يمتنع من ذلك لكونه محدثاً فإنه من المحدثات الحسنة فلم يمنع منه كنظائره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك^(١).

وعليه فالذي يظهر - والله أعلم - جواز كتابة معلم القرآن الكريم أو المتعلم في حواشي المصحف للحاجة، ككتابة تفسير آية، أو بيان حكم تجويدي، أو الإشارة إلى موضع تشابه الآيات، أو موضع يتكرر خطأ المتعلم فيه ونحو ذلك، ويؤيد ذلك أن الإجماع الفعلي من عصر الصحابة عليهم السلام إلى عصرنا هذا دلّ على جواز كتابة ما يستفيد منه القارئ في المصحف دون نكير، كما جاء ذلك في مصحف عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعائشة بنت أبي بكر الصديق، وحفصة بنت عمر بن الخطاب، وأم سلمة، وعبدالله بن الزبير، وأبي بن كعب، وعبدالله بن عباس عليهم السلام^(٢)، وكالمصاحف التي تطبع في زماننا مشتملة على تفسير القرآن الكريم أو الأحكام التجويدية في حواشيه دون نكير^(٣).

(١) التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (١٨٩).

(٢) ينظر: الأعمال الكاملة لعبد الفتاح عبدالغني القاضي (٥٥٥/٦).

(٣) وقد ذهب شيخنا الفاضل أ.د مساعد بن سليمان الطيار إلى أن القول بجواز تحشية المصحف بضوابط أولى من المنع، فقال: (ويبقى أن يقوم المرء بوضع حاشية تختص به على المصحف، وذلك ما يمنع منه بعض العلماء ويجيزه آخرون، ولعل القول بالجواز مع وضع الضوابط أقرب إلى الصواب من المنع مطلقاً؛ لأنّ وضع غريب القرآن أو التفسير، أو القراءات، أو غيرها موجود في بعض المصاحف اليوم، وهو متداول بين الناس بلا نكير، ويمكن استنباط ضوابط لذلك من خلال النظر في كلام العلماء، فأقول:

أ - أن يكون الكلام المُدخل في الحاشية (أو الهامش)، وليس بين سطور النص كما هو الحال في بعض المصاحف التي طُبعت في باكستان فجعلت تحت كل سطر من المصحف ترجمته بلغة الأوردو.

ب - أن يكون له علاقة مباشرة بالنص القرآني؛ كبيان القراءات، والغريب والتفسير، وترجمة المعاني، والتجويد.

ج - أن يكون المذكور في الحاشية مما صَحَّ، أما إذا كان غير صحيح، فلا يجوز =

= إدخاله؛ كالوقف المنسوب لجبريل عليه السلام أو الوقف المنسوب للنبي ﷺ، وهما موجودان على حاشية المصاحف الباكستانية كمصحف (تاج كمبني).

وإنَّ مما يخفف وقوع ذلك أنَّ المسلمين يعلمون أنَّ ما بين الإطار المزخرف هو القرآن، وما كان خارجاً منه فإنه ليس منه، وإن كان يُخشى عليهم أن يظنوا أن هذا من عمل النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم، وذلك ما يحسن بالعلماء أن يدرسوه لهم ويعلموهم إياه بدل أن يقوموا بتجريد بعض دون بعض، فيمكن أن يُحتجَّ فيما أُبقي - كاسم السورة - بما تُرك؛ كعدد آيات السورة، ويُعتلَّ لذلك بمثل العلة التي أُبقي فيها ما أُبقي). المحرر في علوم القرآن لمساعد سليمان الطيّار، ص: (٢٤٨).

الفصل الرابع الأحكام المتعلقة بإدارة مركز تعليم القرآن الكريم

* وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: أحكام أخذ الأجرة.

المبحث الثاني: أوقات تعليم القرآن الكريم.

المبحث الثالث: اللعب داخل مركز تعليم القرآن الكريم.

المبحث الرابع: إعطاء الجوائز التشجيعية لمتعلم القرآن الكريم.

المبحث الخامس: أحكام دخول مراكز تعليم القرآن الكريم.

المبحث السادس: إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم.

المبحث السابع: الاختلاط في مراكز تعليم القرآن الكريم بين الرجال والنساء.

المبحث الثامن: أحكام الموارد المالية لمركز تعليم القرآن الكريم.

المبحث التاسع: أحكام التصرف في مركز تعليم القرآن الكريم.

المبحث العاشر: أحكام المسابقات القرآنية.

المبحث الأول

أحكام أخذ الأجرة على القرآن الكريم

المطلب الأول:

أخذ معلم القرآن الكريم أو المجيز به الأجرة

١- الفرع الأول: اشتراط أخذ الأجرة:

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم، ويرجع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى أمرين:

الأول: تعارض ظاهر الروايات الثابتة عن النبي ﷺ، حيث دل بعضها على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم، ودل الآخر منها على المنع.

فمن قال بالجواز: رجح الروايات الدالة على الجواز، أو قال بأنها ناسخة لغيرها، ومن قال بالمنع: رجح الروايات الدالة على المنع، أو قال بأنها ناسخة لغيرها، ومن جمع بين هذه الأدلة قال بالجواز للضرورة.

الثاني: اختلافهم في كون تعليم القرآن الكريم من القرب المحض.

فمن قال بأنه قربة محضة: ذهب إلى عدم جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم، ومن قال بأنه ليس بقربة محضة: ذهب إلى جواز ذلك^(١).

وعليه فقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم عند الحاجة، وهو قول عند الحنابلة^(٢).

القول الثاني: لا يجوز اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم مطلقاً، وإليه ذهب متقدمو الحنفية^(٣)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

القول الثالث: يجوز اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم مطلقاً، وإليه ذهب متأخرو الحنفية^(٥)، وذهب إليه المالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، وهو قول عند الحنابلة^(٨).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز اشتراط أخذ الأجرة

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠٤/٣٠).

(٢) ينظر: الفروع (٤٣٤/٤).

(٣) ينظر: المبسوط (٢٠٤/٣٠)، بدائع الصنائع (١٢٤/٥)، الهداية شرح البداية (٢٣٨/٣).

(٤) ينظر: المغني (٢٤٤/٣)، الفروع (٤٣٤/٤)، الإنصاف (٤٥/٦).

(٥) ينظر: تبیین الحقائق (١٢٤/٥)، البناية شرح الهداية (٢٧٨/١٠)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٢/٨).

(٦) ينظر: المدونة (١٦٠/١)، الكافي في فقه أهل المدينة (٧٥٥/٢)، الفواكه الدواني (١١٤/٢).

(٧) ينظر: روضة الطالبين (٣٠٤/٧)، النجم الوهاج (٢٠٠/١٠)، مغني المحتاج (٣٤٧/٢).

(٨) ينظر: المغني (٢٤٤/٣)، الفروع (٤٣٤/٤)، الإنصاف (٤٥/٦).

على تعليم القرآن الكريم عند الحاجة بما استدل به أصحاب القولين التاليين؛ جمعاً بين الأدلة وإعمالاً لها جميعاً^(١).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم مطلقاً بالقرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) قول الله ﷻ: ﴿وَيَقَوْمٌ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [هود: ٢٩].

(٢) قول الله ﷻ: ﴿يَقَوْمٌ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [هود: ٥١].

(٣) قول الله ﷻ عن أنبيائه نوح وهود وصالح ولوط وشعيب - عليهم الصلاة والسلام -: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٥، ١٢٧، ١٠٩، ١٨٠].

وجه الاستدلال بهذه الآيات: دلّت هذه الآيات على أن الرسل - عليهم الصلاة والسلام - لم يسألوا الناس أجراً مقابل تعليمهم الدين، فكذاك الواجب على أتباع الرسل ألا يسألوا الناس أجراً مقابل تعليمهم القرآن الكريم وأحكام الدين^(٢).

نوقش: بأن ما رود في الآيات إنما هو حكاية عن فعل الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ولا نهى فيها عن أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم^(٣).

(١) ينظر: الفروع (٤/٤٣٤)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٠/٢٠٤).

(٢) ينظر: أضواء البيان (٢/١٨٠).

(٣) ينظر المرجع السابق.

(٤) قول الله ﷻ: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَاتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ نهى أن يؤخذ بآياته ثمنًا، فيشمل أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم^(١).

نوقش: بأن الآية تحمل على من امتنع عن تعليم ما تعين عليه تعليمه، وقد تحمل على من حرّف معنى كلام الله مقابل الثمن^(٢).

✽ ثانيًا: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) ما رواه عبادة بن الصامت^(٣) قال: علّمتُ ناسًا من أهل الصفة الكتاب والقرآن، فأهدى إليّ رجل منهم قوسًا، قلت: ليس بمال وأرمني عنها في سبيل الله ﷻ، لآتين رسول الله ﷺ فلا سأله، فأتيته فقلت: يا رسول الله: أهدي إليّ قوس ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن، وليس بمال وأرمني عنها في سبيل الله، قال: «إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوَّقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا»^(٤).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٧٤/١).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٧٦/١).

(٣) هو: عبادة بن الصامت بن قيس، أبو الوليد الأنصاري الخزرجي، من سادات الصحابة رضي الله عنه، شهد بدرًا، وكان أحد النقباء بالعقبة، وأخى النبي ﷺ بينه وبين أبي مرثد الغنوي، وشهد المشاهد كلها بعد بدر، وشهد فتح مصر، وهو أول من ولي القضاء بفلسطين، روى ١٨١ حديثًا، ولد عام: ٣٨ قبل الهجرة، وتوفي عام: ٣٤هـ. ينظر: الإصابة (٢٦٨/٢)، تهذيب التهذيب (١١١/٥).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: التجارات، باب: الأجر على تعليم القرآن، ص: (٣٧١)، [٢١٥٧]، وأبو داود في سننه، كتاب: البيوع، باب: في كسب المعلم، ص: (٦١٦)، [٣٤١٦]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الإجارة، باب: من كره أخذ الأجرة عليه، (٢٠٧/٦)، [١١٦٨١]، والحاكم في مستدركه، كتاب: البيوع، حديث أبي هريرة، (٤٨/٢)، [٢٢٧٧]، وقال الذهبي: مغيرة بن زياد صالح الحديث وقد تركه ابن حبان، وقد ضعف الحديث ابن حزم في المحلى (٩٦/٩)، وابن حجر =

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: بأن الحديث ضعيف كما عُلِمَ من تخريجه.

الوجه الثاني: بأنها قضية عين فيحتمل أن النبي ﷺ علم أنه فعل ذلك مخلصاً لله - تعالى - فكره له أخذ العوض عنه^(١).

(٢) عن أبي بن كعب^(٢) قال: عَلَّمْتُ رجلاً القرآن فأهدى إليّ قوساً، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْساً مِنْ نَارٍ»^(٣).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: بأن الحديث منقطع، فلا يصح^(٤).

أجيب: بأن الحديث جاء من طرق أخرى موصولة، فيصح^(٥).

الوجه الثاني: بأن في سنده عبدالرحمن بن سليم^(٦) وهو مجهول^(٧).

= العسقلاني في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٨٨/٢)، والشوكاني في نيل الأوطار (٣٤٣/٥).

(١) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن، ص: (٤٦)، نيل الأوطار (٣٤٣/٥).

(٢) هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، أبو المنذر الخزرجي، من بني النجار، صحابي، كان من كتاب الوحي، وقراء الصحابة - ﷺ -، أخى النبي ﷺ بينه وبين وطلحة بن عبيدالله، شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وأمره عثمان بن عفان بجمع القرآن فاشترك في جمعه، له ١٦٤ حديثًا، توفي عام: ٢١هـ. ينظر: أسد الغابة (٤٩/١)، الإصابة (١٩/١).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: التجارات، باب: الأجر على تعليم القرآن، ص: (٣٧١)، [٢١٥٨]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الإجارة، باب: من كره أخذ الأجرة عليه، (٢٠٧/٦)، [١١٦٨٤]، والحديث ضعيف كما سيأتي في المناقشة.

(٤) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي، كتاب: الإجارة، باب: من كره أخذ الأجرة عليه، (٢٠٧/٦)، [١١٦٨٤]، المحلى (٩٦/٩).

(٥) ينظر: أضواء البيان (١٨٠/٢).

(٦) لم أجد من ترجم له.

(٧) ينظر: أضواء البيان (١٨٠/٢).

الوجه الثالث: بأنها قضية عين فيحتمل أن النبي ﷺ علم أنه فعل ذلك مخلصاً لله ﷻ فكره له أخذ العوض عنه^(١).

٣) قول النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَلَيْسَ أَلِلَّهِ ﷻ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يُسْأَلُونَ بِهِ النَّاسُ»^(٢).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: بأنه محمول على من كانت نيته من تعليم القرآن الكريم الأجرة التي يأخذها مقابلته، ولم تكن نيته خالصة لله ﷻ^(٣).

الوجه الثاني: بأنه خارج محل النزاع فهو في الذي يسأل الناس بقراءته القرآن الكريم لا بتعليمه^(٤).

٤) قول النبي ﷺ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَسْتَكْبِرُوا بِهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، وَلَا تَغْلُوا فِيهِ»^(٥).

(١) ينظر: نيل الأوطار (٣٤٣/٥).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند البصريين، حديث عمران بن الحصين، (١١٦/٣٣)، [١٩٨٨٥]، والترمذي في سننه، كتاب: ثواب القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: رقم (٢٠)، ص: (٦٥٢)، [٢٩١٧]، وقال عنه: (حسن صحيح)، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥١٧/١)، [٢٥٧].

(٣) ينظر: نيل الأوطار (٣٤٣/٥).

(٤) ينظر: إقراء القرآن الكريم، ص: (٤٤١).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكيين، زيادة في حديث عبدالرحمن بن شبل ﷺ، (٢٨٨/٢٤)، [١٥٥٢٩]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في أكل ذي الدين من مال من عليه ذلك الدين بطيب نفسه، هل ذلك مباح له أم لا؟، (١٠٣/١١)، [٤٣٣٢]، والطبراني في الأوسط، باب: الألف، باب من اسمه إبراهيم، (٨٦/٣)، [٢٥٧٤]، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب: صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، باب: الرجل يقوم بالناس في رمضان فيعطى، (١٦٨/٢)، [٧٧٤٢]، والحديث صحح إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٢٢/١)، [٢٦٠].

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: بأن في إسناده أبا راشد الحبراني^(١)، وهو مجهول كما قال ابن حزم^(٢).

أجيب: بعدم التسليم بجهالة أبي راشد، بل هو ثقة كما في ترجمته^(٣).

الوجه الثاني: بأن الحديث دليل على المنع من التآكل بالقرآن، ولا يلزم منه المنع من أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم^(٤).

٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن، وفيما الأعرابي والأعجمي، فقال: «اقْرَؤُوا فَكُلُّكُمْ حَسَنٌ وَسَيَحْيِي أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يُقَامُ الْقِدْحُ يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ»^(٥).

٦) عن سهل بن سعد الساعدي^(٦) قال: خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً ونحن نقترئ، فقال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، كِتَابُ اللَّهِ وَاحِدٌ،

(١) هو: راشد بن سعد، الحبراني، ويقال المقرائي، تابعي، فقيه، محدث حمص، قال عنه أحمد: لا بأس به، وقال عنه ابن معين وأبو حاتم والعجلي ويعقوب بن شيبه: ثقة، توفي عام: ١١٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٩٠)، تهذيب التهذيب (٣/٢٢٥).

(٢) ينظر: المحلى (٧/٢٠).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٩٠)، تهذيب التهذيب (٣/٢٢٥).

(٤) ينظر: نيل الأوطار (٥/٣٤٤).

(٥) سبق تخريجه ص: (١١١).

(٦) هو: سهل بن سعد بن مالك بن خالد، أبو العباس الخزرجي الساعدي الأنصاري، صحابي، وقيل: هو آخر من بقي بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ، حكى ابن عيينة، عن أبي حازم، قال: سمعت سهل بن سعد يقول: (لو متُّ لم تسمعوا أحداً يقول: سمعت رسول الله ﷺ)، له ١٨٨ حديثاً، توفي عام: ٩١هـ. ينظر: الاستيعاب (٢/٦٦٤)، الإصابة (٢/٨٨).

وَفِيكُمْ الْأَخْيَارُ، وَفِيكُمْ الْأَحْمَرُ وَالْأَسْوَدُ، افْرُؤُوا افْرُؤُوا، افْرُؤُوا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَقْوَامٌ يَفْرُؤُونَ يُقِيمُونَ حُرُوفَهُ كَمَا يَقَامُ السَّهْمُ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَتَعَجَّلُونَ أَجْرَهُ، وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ»^(١).

وجه الاستدلال من الحديثين السابقين: أن النبي ﷺ أخبر على سبيل الذم بأنه سيجيء أقوامٌ يتعجلون أجر القرآن بأخذ الأجرة عليه في الدنيا، فدل ذلك على عدم جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم^(٢).

نوقش الاستدلال بهذين الحديثين من وجهين:

الوجه الأول: بأن المقصود بالحديث من كانت نيته من تعليم القرآن الكريم أخذ الأجرة، لا الذي يكون تعليمه خالصاً لوجه الله ﷻ ويأخذ أجرة مقابل التعليم^(٣).

الوجه الثاني: بأن هذه الأحاديث منسوخة بحديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري^(٤) ونحوهما^(٥)، وسيأتي ذكرها في أدلة أصحاب القول الثاني.

أجيب: بأن هذه الدعوى إنما تصح إذا ثبت تأخر الأحاديث الناسخة، ولم يثبت ذلك^(٦).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة، ص: (١٤٦)، [٨٣١]، والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤١٩/٣)، [٧٨٤].

(٢) ينظر: نيل الأوطار (٣٤٤/٥).

(٣) ينظر: المحلى (١٦٩/٨).

(٤) هو: سعيد بن مالك بن سنان، الأنصاري، مدني، من صغار الصحابة وخيارهم وفقهائهم، وكان ممن بايعوا رسول الله ﷺ، وشهد معه الخندق وما بعدها، توفي عام: ٧٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١٤/٣)، الإصابة (٣٤/٢).

(٥) ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٨٩/٢).

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٤/٥)، الهداية في شرح البداية (٢٣٨/٣).

✽ ثالثاً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن تعليم القرآن الكريم لا يقع إلا قرْبَةً وتعبدًا لله وَحْدَهُ فلم يجز اشتراط أخذ الأجرة عليه كالصلاة^(١).

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول: بأنه قياس فاسد الاعتبار؛ لمعارضته الأدلة النقلية^(٢).

الوجه الثاني: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الصلاة عبادة محضة مختصة بالفاعل، بخلاف تعليم القرآن الكريم فهو عبادة متعددة للغير، فجاز أخذ الأجرة عليه كتعليم كتابة القرآن الكريم^(٣).

(٢) أن التعليم مما لا يقدر عليه المعلم إلا بمعنى من قِبَل المتعلم، فيكون ملتزماً بما لا يقدر على تسليمه فلا يصح^(٤).

يمكن أن يناقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول: بأنه قياس فاسد الاعتبار؛ لمعارضته الأدلة النقلية.

الوجه الثاني: بأنه يلزم منه منع أخذ الأجرة على تعليم غير القرآن الكريم، وهذا ممتنع.

★ أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بجواز اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم مطلقاً بالسنة النبوية والمعقول:

(١) ينظر: المغني (١٤٠/٨)، الكافي لابن قدامة (٣٠٤/٢).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٣٥/١).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٣٥/١).

(٤) ينظر: البناية شرح الهداية (٣٤١/٩).

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لديغ - أو سليم -، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راقٍ؟ إن في الماء رجلاً لديغاً - أو سليماً -، فانطلق رجل منهم، فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء، فبرأ، فجاء بالشاء إلى أصحابه، فكرهوا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله، أخذ على كتاب الله أجراً، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»^(١)، وفي رواية أخرى للحديث: أن النبي ﷺ قال: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ»^(٢).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على جواز أخذ العوض على الرقية بالقرآن الكريم، فجاز أخذه على التعليم؛ لأن ذلك كله منفعة^(٣).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من خمسة أوجه:

الوجه الأول: بأن المراد بالأجر المذكور في قوله ﷺ: «إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ» الثواب الأخروي^(٤).

أجيب: بأن سياق القصة في الحديث يمنع هذا التأويل^(٥).

الوجه الثاني: بأنه منسوخ بالأحاديث التي ورد فيها الوعيد على أخذ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطب، باب: الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب، ص: (١٠١٣)، [٥٧٣٧].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطب، باب: الرقى بفاتحة الكتاب، ص: (١٠١٣)، [٥٧٣٦].

(٣) ينظر: عمدة القاري (٩٦/١٢).

(٤) ينظر المرجع السابق.

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤/٤٥٣)، نيل الأوطار (٥/٣٤٣).

الأجرة على تعليم القرآن الكريم^(١).

أجيب على هذا الوجه بأمرين:

الأول: أن هذا إثبات للنسخ بالاحتمال فلا يصح^(٢).

الثاني: أن الأحاديث التي استدل بها من قال بالمنع ليس فيها التصريح بالمنع على الإطلاق، بل هي وقائع محتملة للتأويل لتوافق ما تدل عليه الأحاديث الصحيحة^(٣).

الوجه الثالث: بأن القوم كانوا كفاراً فجاز أخذ أموالهم^(٤).

أجيب: بأنه ليس في الحديث ما يدل على كفرهم، والحديث في أن ما أخذوه أجرة، وليس بسبب كفرهم^(٥).

الوجه الرابع: بأنهم إنما أخذوا منهم المال لأنهم لم يقوموا بحق ضيافتهم، وحق الضيف واجب^(٦).

أجيب: بأن الحديث في أن ما أخذوه عوض مقابل القراءة، ولم يكن لحق الضيافة^(٧).

٢) ما جاء في حديث الواهبة نفسها للنبي ﷺ وقوله للصحابي: «ماذا معك من القرآن؟» قال: «معى سورة كذا، وسورة كذا، وسورة كذا - عدها - قال: «أتقروهن عن ظهر قلبك؟» قال: نعم، قال: «أذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن»^(٨).

(١) ينظر: عمدة القاري (٩٦/١٢).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٥٣/٤).

(٣) ينظر المرجع السابق.

(٤) ينظر: البناية شرح الهداية (٢٧٨/١٠).

(٥) ينظر: روضة الطالبين (٣٠٤/٧).

(٦) ينظر: البناية شرح الهداية (٢٧٨/١٠).

(٧) ينظر: روضة الطالبين (٣٠٤/٧).

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: النكاح، ص: (٥٩٨)، [١٤٢٥].

وجه الاستدلال: دل الحديث على جواز جعل تعليم القرآن الكريم عوضاً في النكاح وقائماً مقام الصداق، وإذا كان كذلك جاز أخذ الأجرة على تعليمه^(١).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: بأنه ليس في الحديث التصريح بجعل التعليم صداقاً، فيحتمل أن النبي ﷺ زوجه بغير صداق إكراماً له^(٢).

أجيب: بأنه جاء في بعض روايات الحديث التصريح بأن تعليم القرآن الكريم كان صداقاً، ومن ذلك قوله ﷺ: «انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن»^(٣)، وقوله ﷺ: «فقم فعلمها عشرين آية، وهي امرأتك»^{(٤)(٥)}.

الوجه الثاني: بأن الباء في قول النبي ﷺ: «ملكته بما معك من القرآن»، بمعنى اللام، أي: لأجل ما معك من القرآن^(٦).

أجيب: بأن الباء للتعويض وليست للسببية، ويؤيد ذلك ما ذكر في الإجابة على الوجه الأول من مناقشة هذا الدليل^(٧).

٣) عن خارجة بن الصلت^(٨) عن عمه^(٩) ﷺ أنه أتى رسول الله ﷺ

(١) ينظر: المغني (٢٤٤/٣).

(٢) ينظر: البناية شرح الهداية (٢٧٨/١٠)، المغني (٢٤٤/٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: النكاح، ص: (٥٩٨)، [١٤٢٥].

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: النكاح، باب: في التزويج على العمل يُعمل، ص: (٣٦٦)، [٢١١٢]، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (١٢/٢)، [٣٦١].

(٥) ينظر: أضواء البيان (٢٥/٣).

(٦) ينظر: البناية شرح الهداية (٢٧٨/١٠).

(٧) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤/٤٥٣).

(٨) هو: من بني تميم تابعي روى عن ابن مسعود ﷺ وعن عمه، وروى عنه الشعبي، وحديثه عند أهل الكوفة. ينظر: تقريب التهذيب، ص: (١٨٦).

(٩) لم أجد من ذكر اسمه، وقال الملا الهروي: (والظاهر أنه من الصحابة، فجهالته لا تضر). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٩٩٢/٥).

ثم أقبل راجعاً من عنده، فمر على قوم عندهم رجل مجنون موثق بالحديد، فقال أهله: إنا قد حُدِّثنا أن صاحبكم هذا قد جاء بخير، فهل عنده شيء يداويه؟ قال: فرقيته بفاتحة الكتاب، فبرأ، فأعطوني مائة شاة، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: «خذها، فَلَعَمْرِي لَمَنْ أَكَلَ بِرُقِيَّةً بَاطِلًا، لَقَدْ أَكَلَتْ بِرُقِيَّةٌ حَقًّا»^(١).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على جواز أخذ الجعل على تعليم القرآن الكريم، وإذا جاز أخذ الجعل جاز أخذه الأجرة؛ لأنها في معناه^(٢).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأنه كما يجوز أخذ الرزق من بيت مال المسلمين مقابل تعليم القرآن الكريم جاز أخذ الأجرة عليه، كبناء المساجد^(٣).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز اشتراط الأجرة على تعليم القرآن الكريم عند الحاجة؛ لما يلي:

(١) أخرجه أحمد في مسنده، تنمة مسند الأنصار، حديث خارجة بن الصلت عن عمه، (١٥٦/٣٦)، [٢١٨٣٦]، وأبو داود في سننه، كتاب: الطب، باب: كيف الرقي؟، ص: (٦٩٩)، [٣٨٩٦]، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب: الإجازات، باب: الاستئجار على تعليم القرآن هل يجوز ذلك أم لا؟ وما قد روي عن رسول الله ﷺ في ذلك، (١٢٦/٤)، [٦٠١٧]، وابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقي والتمايم، باب: ذكر إباحة أخذ الراقي الأجرة على رقيته التي وصفناها، (٤٧٤/١٣)، [٦١١١]، والحاكم في مستدركه، كتاب: فضائل القرآن، حديث شعبة، (٢٠٥٥)، [٧٤٧/١]، وصححه ووافقه الذهبي. ينظر: تحقيق مصطفى عبد القادر عطا للمستدرك على الصحيحين للحاكم (٧٤٧/١).

(٢) ينظر: المغني (٢٤٤/٣).

(٣) ينظر: الفروع (٤٣٥/٤).

(١) لأن فيه جمعاً بين الأدلة، وإعمالاً لها جميعاً، وإعمال جميع الأدلة أولى من إهمال بعضها.

(٢) ضرورة الحفاظ على القرآن الكريم بتعليمه قراءةً وحفظاً، وقد لا يكون ذلك إلا بأخذ الأجرة؛ والمعلم قد يكون محتاجاً للأجرة، فلو قلنا بالمنع مطلقاً لأدى ذلك إلى ضياع حاجاته الأساسية وحاجات من يعول، ولو امتنع عن التعليم أو اشتغل بما يأخذ عليه أجرة لأدى ذلك إلى ضياع القرآن الكريم، فالقول بجواز أخذه الأجرة عند الحاجة فيه مراعاة للمعلم ومراعاة لجانب الحفاظ على القرآن الكريم وتعليمه، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (المحتاج إذا اكتسب بها أمكنه أن ينوي عملها لله ويأخذ الأجرة يستعين بها على العبادة، بخلاف الغني؛ لأنه لا يحتاج إلى الكسب فلا حاجة تدعوه أن يعملها لغير الله، بل إذا كان الله قد أغناه وهذا فرض على الكفاية كان هو مخاطباً به وإذا لم يقم إلا به كان واجباً عليه عيناً، والله أعلم^(١)).

الفرع الثاني: أخذ الأجرة من غير اشتراط:

الظاهر من كلام الفقهاء - رحمهم الله تعالى - أنهم متفقون على جواز أخذ معلم القرآن الكريم الأجرة من غير اشتراط، فمن ذهب منهم في المسألة السابقة إلى جواز أخذ الأجرة بالاشتراط وهم المتأخرون من الحنفية، ومذهب المالكية والشافعية ورواية عن أحمد؛ فإنهم من باب أولى يرون جواز أخذه الأجرة من غير اشتراط.

وأما من ذهب إلى عدم جواز أخذ معلم القرآن الكريم الأجرة بالاشتراط وهم المتقدمون من الحنفية، ورواية عن أحمد أخذ بها أكثر الأصحاب، فقد ورد منهم التصريح بجواز أخذه الأجرة من غير اشتراط:

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠٤/٣٠).

قال التهانوي^(١) رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الحنفية: (وأما إذا أُعطي شيئاً من غير شرط فقد صح عن عمر أنه كان يرزق المعلمين من بيت المال، وأن أهل المدينة في زمن ابن سيرين كانوا يعرفون لهم حقاً في أعيادهم، فعلى ذلك حملنا الأحاديث المروية في الباب)^(٢).

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الحنابلة: (فإن أُعطي المعلم شيئاً من غير شرط فظاهر كلام أحمد جوازه، وقال أحمد: لا يطلب ولا يشارط فإن أُعطي شيئاً أخذه)^(٣).

واستدلوا لذلك بما يلي:

(١) عن عبدالله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: سمعت عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء، فأقول: أعطه من هو أفقر إليه مني، فقال: «خُذْهُ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ وَمَا لَا فَلَا تُشْغِهِ نَفْسُكَ»^(٤).

(٢) قول النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَلَيْسَ أَلِلَّهِ ﷻ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ»^(٥).

(٣) إذا لم يشترط معلم القرآن الكريم أخذ الأجرة كان ما يأخذه هبة مجردة أو صدقة، فجاز له أخذها كما لو لم يعلمه شيئاً^(٦).

(١) هو: محمد بن علي بن محمد حامد بن محمد صابر، الفاروقي التهانوي، من أهل الهند، حنفي المذهب، كان لغوياً، من تصانيفه: (شاف اصطلاحات الفنون)، و(سبق الغايات في نسق الآيات)، توفي عام: ١١٥٨هـ. ينظر: هداية العارفين (٣٢٦/٦)، معجم المؤلفين (٤٧/١١).

(٢) إعلاء السنن (١٧١/٦)، عمدة القاري (٩٧/١٢).

(٣) المغني (٢٤٤/٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس، ص: (٢٣٩)، [١٤٧٣]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزكاة، ص: (٤٢٠)، [١٠٤٥].

(٥) سبق تخريجه ص: (٢٠٠).

(٦) ينظر: المغني (٢٤٤/٣).

المطلب الثالث:

أخذ الأجرة على قراءة القرآن الكريم في المحافل

جرت العادة أن تفتتح الاحتفالات والمؤتمرات والمناسبات بتلاوة القرآن الكريم، ولم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم أخذ الأجرة على هذه التلاوة، والذي يظهر - والله أعلم - أنها تأخذ نفس حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم؛ حيث إن النهي الوارد في الأحاديث عن أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم كان خشية اتخاذ ذلك تكسباً بالقرآن الكريم، وطمعاً في الأجر الدنيوي فقط، كقول النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَلَيْسَ أَلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَإِنَّهُ سَيَحْيِي قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ»^(١)، وكذلك قارئ القرآن الكريم في افتتاح الاحتفالات والمناسبات قد يتخذ ذلك لوجه الله ﷻ، وقد يقصد التكسب الدنيوي بالقرآن الكريم، وعليه فلا يجوز اشتراط أخذ الأجرة على تلاوة القرآن الكريم إلا عند الحاجة، وأما أخذ الأجرة على تلاوة القرآن الكريم بدون اشتراط فجائز، جمعاً بين الأدلة المانعة والمجيزة، وإعمالاً لها جميعاً، كما سبق بيانه في مسألة أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم - والله أعلم -^(٢).



المطلب الرابع:

أخذ الأجرة على العمل الإداري
في مركز تعليم القرآن الكريم

مع توسع حلق تعليم القرآن الكريم وتطور العمل فيها أصبح تعليم

(١) سبق تخريجه ص: (٢٠٠).

(٢) يراجع ص: (٢٠٧).

القرآن الكريم فيها لا يقتصر على معلم ومتعلم فحسب، بل شملت الحلق أيضاً عاملين مهمتهم تنظيم العمل الإداري فيها، كالإشراف الإداري، وإدارة الشؤون المالية، وتنظيم الأنشطة والفعاليات للمتعلمين ونحو ذلك، فما حكم أخذهم للأجرة في هذه الحال؟

كانت حلق تعليم القرآن الكريم سابقاً تقتصر على تعليم القرآن الكريم فيجلس المعلم ويأتي إليه طلابه يأخذون عنه القرآن الكريم أو يقرؤون عليه محفوظهم منه ثم ينصرفون، ولم يكن فيها مثل ما في مراكز تعليم القرآن الكريم اليوم من وجود هيكل إداري متنوع فيه المهام ما بين إدارية وتعليمية، ولذلك لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم أخذ الأجرة على العمل الإداري في مراكز تعليم القرآن الكريم، والذي يظهر - والله أعلم - أنه جائز سواء اشترط العامل ذلك أو لم يشترطه؛ لما يلي:

(١) أن الأصل هو إباحة أخذ الأجرة على أي عمل يقوم به الإنسان فيه منفعة لآخر إلا ما دلّ الدليل على حرمة، ولا يوجد ما يدل على تحريم أخذ الأجرة على العمل الإداري في مراكز تعليم القرآن الكريم.

(٢) أن سبب الخلاف في اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم يعود إلى أمرين:

الأول: ورود الأدلة المانعة والأدلة المجيزة لأخذ الأجرة، ولا تشمل هذه الأدلة العمل الإداري في مراكز تعليم القرآن الكريم؛ لأنها نصّت على القراءة أو التعليم فيبقى ما عداهما على الجواز.

الثاني: اختلافهم في كون تعليم القرآن الكريم عبادة يختص أن يكون فاعلها من أهل القربة، فعلى قول من قال بأن تعليم القرآن الكريم يختص فاعله بأن يكون من أهل القربة؛ فإن العمل الإداري بمراكز تعليم القرآن الكريم ليس تعليمياً، وعليه فلا يشترط أن يكون فاعله من أهل القربة، فجاز له أخذ الأجرة عليه، وعلى قول من قال إن تعليم القرآن الكريم لا يختص أن يكون فاعله من أهل القربة، فيجوز له أخذ الأجرة عليه، من باب أولى يرى أن العمل الإداري بالمركز كذلك.

المبحث الثاني

أوقات تعليم القرآن الكريم

المطلب الأول:

تحديد أوقات معينة لتعليم القرآن الكريم:

لم ينص الفقهاء على حكم تحديد معلم القرآن الكريم أوقاتاً معينة لتعليم القرآن الكريم، ولكن لا شك أن تحديدها من الأمور المندوب إليها؛ لما يترتب على ذلك من المصالح، فيندب للمعلم أو للمركز تحديد أيام وأوقات معلومة لتعليم القرآن الكريم تحقق المصلحة المنشودة، ويدل لذلك ما يلي:

(١) أن النبي ﷺ حدد يوماً معيناً للنساء يعظهن فيه، فقد بَوَّب البخاري في صحيحه بقوله: (باب: هل يُجعل للنساء يومٌ على حدة في العلم؟)، وأخرج فيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالَ، فَاجْعَلْ لَنَا يَوْماً مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْماً لَقِيَهُنَّ فِيهِ، فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ، فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ: «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ»، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَانْتَيْنِ؟

فَقَالَ: «وَأُثْنَتَيْنِ»^(١).

(٢) أن تحديد وقت معين للتعليم فيه حفظ لوقت المعلم والمتعلم من الضياع، والشريعة الإسلامية جاءت بحفظ الأوقات وحسن استثمارها.



المطلب الثاني:

الأوقات التي يكره فيها تعليم القرآن الكريم

يذكر بعض الفقهاء أوقاتاً يكره فيها لمعلم القرآن الكريم التعليم؛ لئلا تسأم أنفس المتعلمين من حضور مجلس التعليم، وتنشغل عنه، كيوم الجمعة، وأيام الأعياد، ويوم ختم حفظ القرآن الكريم، ونحو ذلك، قال النفراوي^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: (وأول من شرع التخفيف عن الأولاد في التعليم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فأمر المعلم بالجلوس بعد صلاة الصبح إلى الضحى العالي، ومن صلاة الظهر إلى صلاة العصر، ويستريحون بقية النهار، ثم شرع لهم الاستراحة يومي الخميس والجمعة، ودعا بالخير لمن فعل ذلك^(٣))^(٤)، وقال أيضاً: (كما يجوز ترك تعليمهم في نحو الجمع والأعياد لئلا تسأم أنفسهم بدوام التعليم)^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: هل يجعل للنساء يوماً على حدة في العلم؟، ص: (٢٣)، [١٠١].

(٢) هو: عبدالله بن عبدالرحمن النفراوي القيرواني، أبو محمد، فقيه، مفسر، كان إمام المالكية في عصره، يلقب بقطب المذهب وبمالك الأصغر، من تصانيفه: (النوادر والزيادات)، و(مختصر المدونة)، و(كتاب الرسالة)، ولد عام: ٣١٠هـ، وتوفي عام: ٣٨٦هـ. ينظر: شذرات الذهب (١٣١/٣)، الأعلام للزركلي (٢٣٠/٤).

(٣) لم أجد الأثر عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) الفواكه الدواني (٣٠/١).

(٥) الفواكه الدواني (١١٥/٢).

وجاء في منح الجليل: (وأما حكم بطالة الصبيان، فقال سحنون: تسريحهم يوم الجمعة سنة المعلمين... وبطالتهم في الأعياد على المعروف هي في الفطر ثلاثة أيام، وكذا في الأضحى ولا بأس بالخمسة. وقال سحنون: من عمل الناس بطالة الصبيان في الختمة اليوم وبعضه، ولا يجوز أكثر من ذلك إلا بإذن أولياء الصبيان)^(١).

فدل ذلك على أن المعلم أو مركز تعليم القرآن الكريم ينبغي له أن يراعي مثل هذه الأوقات وغيرها من المناسبات التي يشتاق الصبيان فيها إلى أن يكونوا مع أهلهم أو أصدقائهم؛ حتى لا تسأم أنفسهم عن تعلم القرآن الكريم.



(١) منح الجليل (٤٨٢/٧).

المبحث الثالث

اللعب داخل مركز تعليم القرآن الكريم

المطلب الأول:

أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل المسجد

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم اللعب في المسجد على قولين:

القول الأول: يكره اللعب في المسجد، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

القول الثاني: يحرم اللعب في المسجد، وإليه ذهب بعض الحنفية^(٥)، وبعض المالكية^(٦).

(١) ينظر: المبسوط (٦٨/٢)، تبين الحقائق (١٦٨/١).

(٢) ينظر: البيان والتحصيل (٢٨٣/١)، الذخيرة (٣٤٥/١٣).

(٣) ينظر: المجموع (١٧٦/٢)، أسنى المطالب (١٨٦/١).

(٤) ينظر: الإنصاف (٢٤٥/١)، الإقناع للحجاوي (٣٣٠/١).

(٥) ينظر: تبين الحقائق (١٦٨/١)، رد المحتار (٦٥٦/١).

(٦) ينظر: البيان والتحصيل (٢٨٣/١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٣٤/١).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بکراهة اللعب في المسجد، بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرْنِي بِرِدَائِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَسَاءُ)^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقر أهل الحبشة على لعبهم في المسجد وهذا دليل على الجواز، والذي صرف الإباحة إلى الكراهة الأدلة التي دلت على وجوب رفع المساجد وأنها وضعت لذكر الله تعالى، وسيأتي بيانها في أدلة أصحاب القول الثاني^(٢).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: بأنه منسوخ بالأدلة الدالة على حرمة اللعب في المسجد، ومنها قول الله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦]، واللعب في المساجد ينافي ما وُضعت من أجله وهو الرفع وذكر الله تعالى^(٣)، وقول النبي ﷺ قال: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ، وَمَجَانِينَكُمْ»^(٤)، فأمره تعالى بتجنب الصبيان

(١) سبق تخريجه ص: (٨٩).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٢/٤٤٤).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (١٧/٣١٥).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: المساجد والجماعة، باب: ما يكره في المساجد، ص: (١٤٣)، [٧٥٠]، والطبراني في الكبير، باب: الصاد، مكحول الشامي عن أبي أمامة، (٨/١٣٢)، [٧٦٠١]، والبيهقي في سننه الصغرى، كتاب: =

والمجانين المساجد لما يقع منهم من اللعب والعبث والتنجيس^(١).

يمكن أن يجاب على المناقشة بالآية: بأن اللعب المباح داخل المسجد بما لا ينافي حرمة المسجد ومكانته لا يتعارض مع الأمر برفع الذكر فيه، وأجيب على المناقشة بالحديث: بأن الحديث ضعيف فلا يثبت به النسخ، وعلى فرض صحته فليس فيهما ما يفيد النسخ، كما أنه لم يعرف التاريخ حتى يثبت النسخ^(٢).

الوجه الثاني: بأنه محمول على التدريب على الحرب والاستعداد للعدو، لا مطلق اللعب^(٣).

أجيب: بأن هذا صرف للحديث عن ظاهره بغير دليل، وعلى القول بأن اللعب في المسجد لا يجوز فإنه لا تستباح حرمة المسجد لغير الضرورة، ولا ضرورة في الاستعداد للعدو داخل المسجد، حيث إنه يمكن ذلك خارجه^(٤).

الوجه الثالث: بأنه خاص بأهل الحبشة؛ لما جاء في بعض طرق الحديث ما يشعر بتخصيصهم بالإباحة في قول النبي ﷺ: «فإنهم بنو أرفدة»، قال الطبري^(٥): (فيه تنبيه على أنه يغتفر لهم ما لا يغتفر لغيرهم؛

= آداب القاضي، باب: ما يستحب للقاضي من أن يقضي في موضع بارز للناس، ولا يكون دونه حجاب، ولا يكون في المسجد، (١٢٧/٤)، [٣٢٣٨]، والحديث ضعفه ابن الملقن في البدر المنير (٥٦٥/٩)، وقال ابن حجر: (أسانيده كلها ضعيفة) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢٨٨/١).

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٣٤/١).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٤٤/٢).

(٣) ينظر: المحلى (٢٤٦/٤).

(٤) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٤٤/٢).

(٥) هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر، من أهل طبرستان، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته، من أكابر العلماء، كان حافظاً، فقيهاً، عالماً بالسنن وطرقها، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، من تصانيفه: (جامع البيان في تفسير القرآن)، و(اختلاف الفقهاء)، و(البسيط)، و(التبصير في معالم الدين)، ولد عام: ٢٢٤هـ، وتوفي عام: ٣١٠هـ. ينظر: ميزان الاعتدال (٤٩٨/٣)، الأعلام للزركلي (٢٩٤/٦).

لأن الأصل في المساجد تنزيهاً عن اللعب، فيقتصر على ما ورد فيه النص^(١).

أجيب: بأنه جاء في بعض طرق الحديث ما يشعر بعدم التخصيص، وذلك في قول النبي ﷺ: «لَتَعْلَمُ يَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، إِنِّي أُرْسِلْتُ بِحَنِيفَةٍ سَمَحَةٍ»^(٢).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن المسجد موضوع لأمن جماعة المسلمين، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه، واللعب المباح في المسجد إذا كان لمصلحة المسلمين جاز^(٣).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بحرمة اللعب في المسجد بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦].

وجه الاستدلال: أن المساجد شأنها الرفع وذكر الله ﷻ، واللعب فيها ينافي ذلك^(٤).

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٤٤/٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، (٣٤٩/٤١)، [٢٤٨٥٥]، والحديث حسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة، (١٠٢٣/٦)، [٢٩٢٤].

(٣) ينظر: طرح الثريب في شرح التقريب (٥٥/٧).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٣١٥/١٧).

يمكن أن يناقش: بأن اللعب المباح داخل المسجد بما لا ينافي حرمة المسجد ومكانته لا يتعارض مع الأمر برفع الذكر في المسجد.

✽ ثانياً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بقول النبي ﷺ: «جَبُّوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانُكُمْ، وَمَجَانِينُكُمْ»^(١).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أمر بتجنب الصبيان والمجانين المساجد لما يقع منهم من اللعب والعبث والتنجيس^(٢).

نوقش: بأن النهي في الحديث عن إحضارهم المساجد محمولٌ على الكراهة جمعاً بين الأدلة^(٣).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بکراهة اللعب في المسجد؛ لقوة ما استدلوا به، ومناقشتهم لاستدلالات القول الثاني.

وقد خصّ بعض الفقهاء اللعب في المسجد باللعب الذي فيه تدريب على استخدام آلة الحرب، وما يكون من باب التمرين على الجهاد وإعداد القوة للعدو^(٤)، والذي يظهر - والله أعلم - أن اللعب في المسجد جائزٌ ما لم يكن لعباً محرماً شرعاً، أو يؤدي إلى إهانة المسجد والتشويش على المصلين، قال الصنعاني^(٥): (وفي بعض ألفاظه أنه ﷺ قال لعمر رضي الله عنه:

(١) سبق تخريجه ص: (٢١٦).

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٣٣٤).

(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٢/٤٤٤).

(٤) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٤/١١٤)، فتح الباري لابن رجب (٣/٣٤٠)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٥/٥٦٠).

(٥) هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، أبو إبراهيم الكحلاني ثم الصنعاني، =

«لتعلم اليهود أن في ديننا فسحة وأني بعثت بحنيفة سمحة»^(١) . . . وهذا يدفع قول الطبري: إنه يغتفر للحبش ما لا يغتفر لغيرهم فيقر حيث ورد، ويدفع قول من قال إن اللعب بالحرب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان على مواضع الحروب والاستعداد للعدو، ففي ذلك المصلحة التي تجمع عامة المسلمين ويحتاج إليها في إقامة الدين فأجيز فعلها في المسجد^(٢).

وما يحصل اليوم في مراكز تعليم القرآن الكريم من لعب مباح في المسجد، وغالباً ما يكون في غير مكان الصلاة، فضلاً عن كونه في غير وقت الصلاة، يعتبر من اللعب المباح في المسجد، بل قد تدعو الحاجة والمصلحة إلى مثل هذا اللعب في مراكز تعليم القرآن الكريم لترغيب الناشئة في الإقبال على حفظ القرآن الكريم، وتشويقهم إلى حضور مثل هذه المراكز، وإن كان الأولى تنزيه المساجد عنه قدر المستطاع، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (ولما كانت النفوس الضعيفة كنفس النساء والصبيان لا تنقاد إلى أسباب اللذة العظمى إلا بإعطائها شيئاً من لذة اللهو واللعب بحيث لو فُطِمت عنه كل الفطام طلبت ما هو شر لها منه؛ رُخِّص لها من ذلك فيما لم يُرَخَّص فيه لغيرها. . . لما يترتب لهن فيه من المصلحة الراجحة، ويتركن به مفسدة أرجح من مفسدته، وأيضاً فيحصل لهن من التألم بتركه مفسدة هي أعظم من مفسدته، فتمكينهم من ذلك من باب الرحمة والشفقة والإحسان، كما

= مجتهد، قرأ الحديث على علماء صنعاء وعلماء المدينة، وبرع في كثير من العلوم، من تصانيفه: (توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار)، (سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام)، و(اليواقيت في المواقيت)، و(إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد)، ولد عام: ١٠٩٩هـ، وتوفي عام: ١١٨٢هـ. ينظر: البدر الطالع (١٣٣/٢)، الأعلام للزركلي (٢٦٣/٦).

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، (٣٤٩/٤١)، [٢٤٨٥٥]، والحديث حسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة، (١٠٢٣/٦)، [٢٩٢٤].

(٢) سبل السلام (٢٣٤/١).

مكّن النبي ﷺ أبا عمير من اللعب بالعصفور بحضرته^(١)، ومكّن الجاريتين من الغناء بحضرته^(٢)، ومكّن عائشة رضي الله عنها من النظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد^(٣)، ومكّن تلك المرأة أن تضرب على رأسه بالدف^(٤)، ونظائر ذلك^(٥).



المطلب الثاني:

أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خارج المسجد

لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم اللعب في حلق تعليم القرآن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأدب: باب: الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل، ص: (١٠٧٩)، [٦٢٠٣]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الآداب، ص: (٩٥٧)، [٢١٥٠].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: قصة الحبشة وقول النبي ﷺ: «يا بني أرفدة»، ص: (٥٩٤)، [٣٥٢٩]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (٣٥٦)، [٨٩٢].

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة، ص: (٩٣٥)، [٥٢٣٦]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (٣٥٦)، [٨٩٢].

(٤) أخرجه أحمد في مسند، تمة مسند الأنصار، حديث بريدة الأسلمي، (١١٧/٣٨)، [٢٣٠١٢]، وأبو داود في سننه، كتاب: الأيمان والنذور، باب: ما يؤمر به من وفاة النذر، ص: (٥٩٤)، [٣٣٠٤]، وابن حبان في صحيحه، كتاب: النذور، باب: ذكر الخبر الدال على إباحة قضاء الناذر نذره إذا لم يكن بمحرم عليه، (٢٣٢/١٠)، [٤٣٨٦]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: النذور، باب: ما يوفى به من نذر ما يكون مباحاً وإن لم يكن طاعة، (١٣٢/١٠)، [٢٠١٠٢]، والحديث صحّحه الألباني في إرواء الغليل (٢١٣/٨)، [٢٥٨٨].

(٥) روضة المحبين ونزهة المشتاقين (١٦٢/١).

الكريم إذا كانت خارج المسجد، والذي يظهر - والله أعلم - جواز ذلك حيث إن الأصل في اللعب الإباحة، ولم يرد ما يدل على حرمة اللعب المباح خارج المسجد، وحيث كان كذلك فإن الأمر فيه سعة، بل قد تدعو الحاجة والمصلحة إليه كما سبق بيانه في المطلب السابق.



المبحث الرابع

إعطاء الجوائز التشجيعية لمتعلم القرآن الكريم

المطلب الأول:

التخريج الفقهي للجوائز التشجيعية المقدمة لمتعلم القرآن الكريم

جرت عادة مراكز تعليم القرآن الكريم إعطاء جوائز للمتعلمين تشجّعهم على الاستمرار في تعلم القرآن الكريم، وتُحفّز همّتهم، والذي يظهر - والله أعلم - أن هذه الجوائز تأخذ حكم الهبة من المركز إلى المتعلم، فيجري عليها من الأحكام ما يجري على الهبة من مسائل وأحكام.

المطلب الثاني:

إعطاء الجوائز التشجيعية لمتعلم القرآن الكريم

تقدم في المطلب السابق أن الجوائز التشجيعية لمتعلمي القرآن الكريم

تأخذ حكم الهبة، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على مشروعية الهبة في أبواب الخير^(١)، ولا شك أن بذل الهدية لمتعلمي القرآن الكريم من أبواب الخير؛ لما فيها من تشجيع المتعلمين وتحفيزهم على تعلم القرآن الكريم، وقد دلّ على استحباب الهبة والهدية ما يلي:

✽ أولاً: من القرآن الكريم:

قول الله ﷻ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ خِلَّةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

وجه الاستدلال: دلّت الآية على مشروعية قبول هبة المرأة لزوجها^(٢)، والعبرة بعموم اللفظ.

✽ ثانياً: من السنة النبوية:

(١) قول النبي ﷺ: «تَهَادُوا تَحَابُّوا»^(٣).

وجه الاستدلال: حث الحديث على تبادل الهدايا لكونها سبب لزيادة المحبة والألفة.

(٢) وقوله ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ بِفَرَسٍ شَاةٍ»^(٤).

(٣) قبول النبي ﷺ هدية المقوقس ملك القبط^(٥)، وقبوله هدية

(١) ينظر: تكملة فتح القدير (١٩/٩)، بداية المجتهد (٣٣١/٢)، حاشيتا قليوبي وعميرة (١١٠/٣)، المغني (٤١/٦).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٤/٥).

(٣) سبق تخريجه ص: (٤٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: فضل الهبة، ص: (٤١٥)، [٢٥٦٦]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزكاة، ص: (٤١٥)، [١٠٣٠].

(٥) سبق تخريجه ص: (٥٢).

النجاشي وتصرف بها وأهداه أيضاً^(١).

✽ ثالثاً: من المعقول:

لما فيها من التعاون على البر والتقوى وإشاعة الحب والتواد بين الناس^(٢).

فدلّت هذه الأدلة وغيرها على استحباب قبول الهبة والهدية بين أفراد الناس، فمن باب أولى إذا كانت هذه الهبة مبدولة في وجوه الخير وبما يعود بالنفع على المسلمين عامة، كالتّي تُقدّم لمتعلم القرآن الكريم.

ومن المسائل المهمة في هذا الباب وتنتشر في بعض مراكز تعليم القرآن الكريم مسألة رجوع المركز عن الهدية بعد تسليمها للمتعلّم، ولأهميتها أبين حكم رجوع الواهب عن هبته فيما يلي:

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم رجوع الواهب إذا كان غير الأب أو الأم عن هبته على قولين:

القول الأول: يحرم رجوع الواهب عن هبته بعد القبض وإن لم يُثب عليها، وإليه ذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

القول الثاني: يصح رجوع الواهب عن هبته لغير ذوي رحمه ما لم يُثب عليها مع الكراهة بشرط التراضي أو التقاضي، ولا يصح له الرجوع عن هبته لذوي رحمه مطلقاً، وإليه ذهب الحنفية^(٦).

(١) سبق تخريجه ص: (٥٢).

(٢) ينظر: مغني المحتاج (٣٩٦/٢).

(٣) ينظر: بداية المجتهد (١١٧/٤)، القوانين الفقهية، ص: (٣١٥)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١١٠/٤).

(٤) ينظر: المهذب (٣٦٠/٢)، مغني المحتاج (٥٦٨/٣)، حاشيتا قليوبي وعميرة (١١٤/٣).

(٥) ينظر: المغني (٦٥/٦)، الفروع (٤٢٠/٧)، الإنصاف (١٤٥/٧).

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٧/٦)، البحر الرائق (٢٩٥/٧)، رد المحتار (٦٩٨/٥).

✽ أدلة القولين:

✽ أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول القائلون بحرمة رجوع الواهب عن هبته بعد القبض وإن لم يُثب عليها من السنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: من السنة النبوية:

- (١) قول النبي ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»^(١).
- (٢) قول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ لَوَاهِبٍ أَنْ يَرْجَعَ فِيمَا وَهَبَ إِلَّا الْوَالِدُ مِنْ وَلَدِهِ»^(٢).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن الواهب لا ولاية له في المال فلا يجوز له الرجوع في هبته، كذي الرحم المحرم^(٣).

✽ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بصحة رجوع الواهب عن هبته

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، ص: (٤٢٤)، [٢٦٢١]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الهبات، ص: (٧٠٩)، [١٦٢٢].

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: «لا يحل للواهب أن يرجع في هبته، إلا الوالد لولده»، (١٣/٦٢)، [٥٠٦٤]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الهبات، باب: من قال: لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب لأحد إلا الوالد فيما وهب لولده، (٦/٢٩٧)، [١٢٠١٥]، وقال: (هذا منقطع وقد رويناه موصولاً).

(٣) ينظر: المغني (٦/٦٥).

غير ذوي رحمه ما لم يُثب عليها مع الكراهة، ولا يصح له الرجوع عن هبته لذوي رحمه مطلقاً بالقرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِنَحْيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦].

وجه الاستدلال: أن التحية في الآية بمعنى الهدية بقرينة قوله: ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾، والرد إنما يتحقق في الأعيان لا في الأعراض؛ لأنه عبارة عن إعادة الشيء، وهو غير متصور في الأعراض كالتحية^(١).

يمكن أن يناقش: بأن هذا الاستدلال يخالف منطوق الآية الدال على أن المقصود بالتحية السلام، كما ورد في تفسير الآية^(٢).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِهَيْبَتِهِ مَا لَمْ يُثَبِّ مِنْهَا»^(٣).

وجه الاستدلال: قوله: «يثب منها»، أي: يعوّض، فقد جعل النبي ﷺ الواهب أحق بهبته ما لم يصل إليه العوض^(٤).

نوقش: بأن الحديث ضعيف كما عُلم من تخريجه، فلا يحتج به^(٥).

(١) ينظر: البحر الرائق (٢٩٥/٧)

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٥٨٦/٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الأحكام، باب: الرجوع في الهبة، ص: (٤٠٧)، [٢٣٨٧]، والحديث ضَعْفُه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٣٩/٨)، [٣٦٥٦].

(٤) ينظر: رد المحتار (٦٩٨/٥).

(٥) ينظر: المغني (٦٥/٦).

(٢) أن الرجوع في الهبة مروي عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر وأبي الدرداء^(١) وفضالة بن عبيد^(٢) وغيرهم رضي الله عنهم، ولم يرد خلافه عن غيرهم فكان إجماعاً^(٣).

نوقش: بعدم التسليم بأنه لم يرد خلافه، بل ورد خلافه عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم^(٤).

✽ ثالثاً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن العوض المالي قد يكون مقصوداً من هبة الأجانب، فإن الإنسان قد يهب الأجنبي إحساناً إليه وإنعاماً عليه، وقد يهب له طمعاً في المكافأة والمجازاة عرفاً وعادة، فالموهوب لأجله مندوب إليه شرعاً، وقد لا يحصل ذلك المقصود من الأجنبي، وفوات المقصود من عقد محتمل للفسخ يمنع لزومه كالبيع^(٥).

(٢) ولأنه يعدم الرضا، والرضا في هذا الباب كما هو شرط للصحة فهو شرط للزوم، كما في البيع إذا وجد المشتري في المبيع عيباً لم يلزمه العقد؛ لعدم الرضا عند عدم حصول المقصود وهو السلامة، فكذا هذا^(٦).

(١) هو: عويمر بن مالك بن قيس بن أمية، أبو الدرداء الخزرجي الأنصاري، صحابي، ولّاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو أول قاض بها، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، له ١٧٩ حديثاً، مات بالشام عام: ٣٢هـ. ينظر: الاستيعاب (١٢٢٧/٣)، الإصابة (٤٥/٣).

(٢) هو: فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس بن صهيب، أبو محمد الأوسي الأنصاري، ممن بايع تحت الشجرة، وشهد أحداً وما بعدها، وشهد فتح الشام ومصر، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وأبي الدرداء، له خمسون حديثاً. ينظر: الاستيعاب (١٢٦٢/٣)، الإصابة (٢٠٦/٣).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٧/٦)، البحر الرائق (٢٩٥/٧).

(٤) ينظر: المغني (٦٥/٦).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٧/٦)، البحر الرائق (٢٩٥/٧).

(٦) ينظر المرجعان السابقان.

٣) ودليل شرط التراضي أو التقاضي: أن الرجوع فسخ للعقد بعد تمامه، وفسخ العقد بعد تمامه لا يصح بدون التقاضي أو التراضي^(١).
تناقش هذه الأدلة: بأنها قياس فاسد الاعتبار؛ لمعارضتها الأدلة النقلية^(٢).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بحرمة رجوع الواهب عن هبته بعد القبض وإن لم يثبت عليها؛ لقوة ما استدلوا به، وسلامة أدلتهم من المناقشة بخلاف أدلة القول الأول. وعليه فلا يجوز لمركز تعليم القرآن الكريم أخذ ما بذله من جوائز للمتعلمين بعد قبضهم لها.



(١) ينظر المرجعان السابقان.

(٢) ينظر: مغني المحتاج (٥٦٨/٣)، المغني (٦٥/٦).

المبحث الخامس

أحكام دخول مراكز تعليم القرآن الكريم

المطلب الأول:

دخول المحدث حدثاً أصغر المسجد لتعليم القرآن الكريم أو تعلمه أو للعمل الإداري فيه:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز دخول المحدث حدثاً أصغر المسجد والمكث فيه^(١)، ويدل لذلك ما يلي:

(١) قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا ءَاثِرَ سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ خص الجنب بالمنع من دخول المسجد إلا للعبور، فدل ذلك على أن من سواه على الإباحة^(٢).

(١) ينظر: المبسوط (١١٨/١)، تحفة الفقهاء (٣١/١)، بدائع الصنائع (٣٤/١)، المقدمات الممهديات (١٣٥/١)، بداية المجتهد (٥٥/١)، الذخيرة (٣٧٥/١)، المذهب (٣٥/١)، روضة الطالبين (٤٨/١)، النجم الوهاج (٣٨٢/١)، المغني (١٠٧/١)، الكافي لابن قدامة (١١٠/١)، الفروع (١٦٨/١).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٤٨/١)، المغني (١٠٧/١).

(٢) إجماع العلماء على جواز مكث المحدث حدثاً أصغر في المسجد^(١).



المطلب الثاني:

دخول المحدث حدثاً أكبر المسجد لتعليم القرآن الكريم أو تعلمه أو للعمل الإداري فيه

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مكث الجنب في المسجد على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز للجنب المكث في المسجد إذا توضأ، وإليه ذهب الحنابلة^(٢).

القول الثاني: يحرم على الجنب المكث في المسجد مطلقاً، وإليه ذهب الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، وهو رواية عند الحنابلة^(٦).

القول الثالث: يجوز للجنب المكث في المسجد مطلقاً، وهو رواية عند الحنابلة^(٧).

(١) ينظر: المجموع (١٧٣/٢).

(٢) ينظر: الفروع (٢٦١/١)، الإنصاف (٢٤٤/١).

(٣) ينظر: المبسوط (١١٨/١)، تحفة الفقهاء (٣٢/١)، بدائع الصنائع (٣٨/١).

(٤) ينظر: شرح التلقين (٣٣١/١)، التاج والإكليل (٤٦٣/١)، الشرح الكبير للدردير (٣٨٦/١).

(٥) ينظر: المجموع (١٥٥/٢)، أسنى المطالب (٦٧/١)، تحفة المحتاج (٤٦٧/١).

(٦) ينظر: المغني (١٠٧/١)، الفروع (٢٦١/١)، الإنصاف (٢٤٤/١).

(٧) ينظر: المغني (١٠٧/١)، الفروع (٢٦١/١)، الإنصاف (٤٦/١).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه يجوز للجنب المكث في المسجد إذا توضأ بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول عطاء بن يسار^(١): رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون في المسجد وهم مجنبون، إذا توضؤوا وضوء الصلاة^(٢).

(٢) عن زيد بن أسلم^(٣) قال: كان الرجل منهم يَجْنُبُ، ثم يدخل المسجد فيحدث فيه^(٤)، قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وهذا إشارة إلى جميعهم، فيكون إجماعاً يخص به العموم)^(٥).

(١) هو: عطاء بن يسار، أبو محمد الهلالي المدني، روى عن معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وزيد بن ثابت وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وغيرهم، روى عبدالرحمن بن زيد بن أسلم أن أبا حازم قال: (ما رأيت رجلاً كان ألزم لمسجد رسول الله ﷺ من عطاء بن يسار)، وذكره ابن حبان في الثقات، ولد عام: ١٩هـ، وتوفي عام: ١٠٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٨).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سنن سعيد من منصور، سورة النساء، (٤/١٢٧٥)، [٦٤٦]، وصحح إسناده الألباني في الثمر المستطاب (٢/٧٥٤).

(٣) هو: زيد بن أسلم العدوي بالولاء، مولى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كانت له حلقة بالمسجد النبوي، وكان فقيهاً عالماً بتفسير القرآن، كثير الحديث، ثقة، وقيل: إنه كان يدلّس، كان مع عمر بن عبدالعزيز أيام خلافته، توفي عام: ١٣٦هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٣/٣٩٥)، الأعلام للزركلي (٣/٩٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شعبة في مصنفه، كتاب: الطهارات، باب: الجنب يمر في المسجد قبل أن يغتسل، (١/١٣٥)، [١٥٥٧]، قال ابن كثير: (إسناده صحيح على شرط مسلم). ينظر: تفسير ابن كثير (٢/٢٧٦).

(٥) المغني (١/١٠٨).

نوقش الاستدلال بالأثرين: بأن في إسنادهما هشام بن سعد، وقد ضعفه أبو حاتم وابن معين وأحمد والنسائي - رحمهم الله تعالى - (١).
أجيب: بأن هشام بن سعد من أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قال أبو داود (٢) رَحِمَهُ اللهُ، وقال ابن كثير (٣) رَحِمَهُ اللهُ: (هذا إسناد صحيح على شرط مسلم) (٤).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن الوضوء يخفف من أثر الجنابة، ولذلك أمر الجنب إذا أراد النوم والأكل بالوضوء؛ فجاز له المكث في المسجد إذا توضأ (٥).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأنه يحرم على الجنب المكث في المسجد مطلقاً بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا

(١) ينظر: نيل الأوطار (١/٢٨٨).

(٢) ينظر المرجع السابق.

(٣) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، أبو الفداء، البصري ثم الدمشقي الشافعي، المعروف بابن كثير، مفسر، ومحدث، وفقيه، وحافظ، قال العيني وابن حبيب: (كان قدوة العلماء والحفاظ، عمدة أهل المعاني والألفاظ، وسمع وجمع وصنف ودرّس وألف)، انتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير، من تصانيفه: (تفسير القرآن العظيم)، و(شرح تنبيه أبي إسحاق الشيرازي)، و(البداية والنهاية)، و(شرح صحيح البخاري)، و(الاجتهاد في طلب الجهاد)، و(الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث)، و(جامع المسانيد)، ولد عام: ٧٠١هـ، وتوفي عام: ٧٧٤هـ. ينظر: النجوم الزاهرة (١١/١٢٣)، شذرات الذهب (٦/٢٣١).

(٤) تفسير ابن كثير (٢/٢٧٦).

(٥) ينظر: الفروع (١/٢٦١)، الإنصاف (١/٤٦).

الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴿النساء: ٤٣﴾.

وجه الاستدلال: قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: (قال بعض العلماء بالقرآن: معناها لا تقربوا مواضع الصلاة، وما أشبه ما قال بما قال؛ لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل إنما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد)^(١).

نوقش: بأن المقصود بـ ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾، أي: لا تؤدوا الصلاة وأنتم جنباً حتى تغتسلوا، إلا في حال السفر فصلوا بالتيمم^(٢).

أجيب: بما قاله ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وقد احتج أصحابنا على هذه المسألة بقوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]؛ لأن ابن مسعود وابن عباس وغيرهما فسروا ذلك: بعبور الجنب في المسجد. قال جماعة من أصحابنا وغيرهم: يكون المراد بالصلاة: مواضع الصلاة، كما قال تعالى: ﴿هَذِمْتَ صَوْمِعُ وَيَعُ وَصَلَوْتُ﴾ [الحج: ٤٠]، وقد فسرها آخرون: بأن المسافر إذا لم يجد الماء تيمم؛ لأن الصلاة هي الأفعال أنفُسُها، القول على ظاهره ضعيف؛ لأن المسافر قد ذُكِرَ في تمام الآية، فيكون تكريراً، ولأن المسافر لا تجوز له صلاة مع الجنابة إلا في حال عدم الماء، وليس في قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ معترضٌ كذلك، ولأنه كما تجوز الصلاة مع الجنابة للمسافر؛ فكذلك للمريض، ولم يستثن كما استثنى المسافر، فلو قصد ذلك لبين كما بين في آخر الآية المريض والمسافر إذا لم يجد الماء، ولأن في حمل الآية على ذلك لزوم التخصيص في قوله تعالى: ﴿عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ ويكون المخصوص أكثر من الباقي، فإن وجد الماء أكثر من عادمه، ولقوله: ﴿وَلَا جُنْبًا﴾ لاستثناء المريض أيضاً، ولأن فيه تخصيص أحد السببين بالذكر مع استوائهما في الحكم، ولأن عبور السبيل حقيقته:

(١) المجموع (١٦٠/٢).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٢/٥).

المرور والاجتياز، والمسافر قد يكون لابثاً وماشياً، فلو أريد المسافر لقليل: «إلا من سبيل»، كما في الآيات التي عني بها المسافرين. والتوجيه المذكور عن أصحابنا على ظاهره ضعيف أيضاً؛ لما تقدّم من أنّ الآية نزلت في قوم صلّوا بعد شرب الخمر، ولم يكن ذلك في المسجد، وإنما كان في بيت رجل من الأنصار. ولأنه جَوَّزَ القربان للمريض والمسافر إذا عُدِمَ الماء بشرط التيمم، وهذا لا يكون في المساجد غالباً. وإنما الوجه في ذلك: أن تكون الآية عامة في قربان الصلاة ومواضعها، واستثنى من ذلك عبور السبيل، وإنما يكون في موضعها خاصة، وهذا إنما فيه حمل اللفظ على حقيقته ومجازه؛ وذلك جائز عندنا على الصحيح، وعلى هذا فتكون الآية دالة على منع اللبث، أو تكون الصلاة هي الأفعال، ويكون قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ الاستثناء منقطعاً، ويدل ذلك على منع اللبث؛ لأنّ تخصيص العبور بالذكر يوجب اختصاصه بالحكم، ولأنه مستثنى من كلام في حكم النفي، كأنه قال: لا تقربوا الصلاة ولا مواضعها إلا عابري سبيل^(١).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء النبي ﷺ وبيوت أصحابه شاردة في المسجد، فقال: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»^(٢).

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٣٨٨/١).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الطهارة، باب: في الجنب يصلي بالناس وهو ناسٍ، ص: (٤٤)، [٢٣٢]، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الزجر عن جلوس الجنب والحائض في المسجد، (٢/٢٨٤)، [١٣٢٧]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: الجنب يمر في المسجد ماراً ولا يقيم فيه، (٢/٦٢٠)، [٤٣٢٣]، وقد حسن إسناده الأرناؤوط في تحقيقه لسنن أبي داود، وقال: (إسناده حسن، أفلت - ويقال: فُلِيت - صدوق، وجسرة بنت دجاجة ذكرها =

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: بأن هذا الحديث ضعيف^(١).

أجيب: بعدم التسليم بضعف الحديث، بل هو في مرتبة الحسن^(٢).

الوجه الثاني: أنه محمول على منع الجنب من المكث في المسجد إذا لم يتوضأ؛ جمعاً بينه وبين الأدلة الدالة على جواز مكثه إذا توضأ، فيكون هذا الحديث عاماً مخصوصاً بأدلة أصحاب القول الأول^(٣).

(٢) قول أم عطية رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ، وَلَيْشْهَذْنَ الْخَيْرِ، وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى»^(٤).

(٣) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصغي إليّ رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض)^(٥).

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، فقال

= أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، ورجح الحافظ في «الإصابة» أن لها إدراكاً، وقد روى عنها جمع، وقال العجلي: ثقة تابعية، وذكرها ابن حبان في «الثقات»، وصحح لها ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال البخاري: عندها عجائب، وقال الذهبي معقّباً عليه: قوله هذا ليس بصريح في الجرح، (وأما أفلت: فقد أجيب بأن أحمد بن حنبل رحمته الله قال: (لا أرى بأفلة بأساً)، وقال الدارقطني: (هو كوفي صالح). ينظر: سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره، (١٦٧/١)، [٢٣٢].

(١) ينظر: المجموع (١٦٠/٢)، تهذيب التهذيب (٣٦٦/١).

(٢) ينظر: سنن أبي داود، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره (١٦٧/١).

(٣) ينظر: المغني (١٠٨/١).

(٤) سبق تخريجه ص: (١٦٩).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الاعتكاف، باب: الحائض ترجل رأس المعتكف، ص: (٣٢٥)، [٢٠٢٨].

«يَا عَائِشَةُ نَاوِلِينِي الثَّوْبَ»، فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنَّ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»، فَنَاوَلَتْهُ^(١).

وجه الاستدلال من الأحاديث الثلاثة السابقة: أن الحائض منعت من المكث في المسجد ومصلّى العيد مع أنه ليس بيدها رفع حدثها، فيمنع الجنب من باب أولى؛ لأن باستطاعته رفع حدثه^(٢).

يمكن أن تناقش: بأن هذه الأحاديث وردت في الحائض، والحائض وإن توضأت فلا يباح لها اللبث؛ لأن الوضوء لا يصح منها^(٣)، وأما الجنب فقد سبق في أدلة القول الأول ما يدل على مشروعية لبثه في المسجد إذا توضأ.

★ أدلة القول الثالث: استدل أصحاب القول الثالث القائلون بأنه يجوز للجنب المكث في المسجد مطلقاً بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) ما روي عن عائشة رضي الله عنها: (أن وليدة سوداء كانت لحي من العرب، فأعتقوها، فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأسلمت، فكان لها خباء في المسجد)^(٤).

وجه الاستدلال: أن هذه المرأة كانت مقيمة في مسجد النبي ﷺ، والمعهود من النساء الحيض، فلم يمنعها ﷺ من ذلك، ولا أمرها أن تعتزل المسجد حال حيضها، وإذا جاز للحائض المكث في المسجد جاز

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الطهارة، ص: (١٣٧)، [٢٩٨].

(٢) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦/٢٠٩).

(٣) ينظر: المغني (١/١٠٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: نوم المرأة في المسجد، ص: (٧٦)، [٤٣٩].

للجنب من باب أولى؛ لأن حدثه أخف^(١).

نوقش: بأن الذي يظهر من الحديث أن هذه المرأة لم يكن لها أهل ولا مأوى سوى المسجد^(٢)، فكان مقامها فيه اضطراراً، فلا يقاس عليها غيرها، فلا يعارض بهذا الحديث الدليل الصريح في المنع، فقد قال ابن تيمية رحمته الله: (فإن لبثها - أي: الحائض - في المسجد لضرورة جاز، كما لو خافت من يقتلها إذا لم تدخل المسجد، أو كان البرد شديداً، أو ليس لها مأوى إلا المسجد)^(٣)، كما أن الحديث ليس فيه تصريح بمكوئها في المسجد حال الحيض فلا يعارض بالأحاديث الصريحة بالمنع.

٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه في مبيت أهل الصفة في المسجد على عهد رسول الله صلوات الله عليه^(٤)، ومعلوم أن الجنب قد تطراً عليهم، ومع ذلك لم يأمرهم النبي صلوات الله عليه بالخروج من المسجد حال الجنب، فدل ذلك على جواز مكث الجنب في المسجد^(٥).

نوقش: بأن أهل الصفة لم يكن لهم أهل ولا مال ولا مأوى غير المسجد كما هو واضح في نص الحديث، وتقدم النقل عن ابن تيمية رحمته الله في جواز مكث الحائض للضرورة^(٦).

٣) أن عائشة رضي الله عنها لما حاضت في الحج، أجاز لها النبي صلوات الله عليه أن تفعل ما يفعله الحاج إلا الطواف بالبيت^(٧)، فدل ذلك على جواز دخولها

(١) ينظر: المجموع (٢/١٥٥).

(٢) ينظر: صحيح ابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الرخصة في ضرب الخباء واتخاذ بيوت القصب للنساء في المسجد (٢/٢٨٦)، [١٣٣٢].

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦/٢٠٩).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي صلوات الله عليه وأصحابه، وتخليهم عن الدنيا؟، ص: (١١٢٠)، [٦٤٥٢].

(٥) ينظر: المجموع (٢/١٥٥).

(٦) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦/٢٠٩).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحج، باب: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، ص: (٢٦٧)، [١٦٥٠].

المسجد؛ لأن الحاج يفعل ذلك^(١).

وجه الاستدلال: أنه كما جاز للحائض المكث في المسجد فالجنب من باب أولى؛ لأن حدثه أخف منها^(٢).

نوقش: بأن النبي ﷺ إنما أراد أن يُعَلِّمَهَا بجواز قيام الحائض بكل مناسك الحج إلا الطواف بالبيت، وأما حكم دخولها المسجد فمعلوم عندها أنه ممنوع إذ هي راوية الحديث، ثم إنه لم ينهها عن الصلاة وهي حائض مع أن الحاج يصلي، ومع ذلك لم يجز لها الصلاة^(٣).

٤) قول النبي ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٤).

نوقش: بأنه لا يلزم من عدم نجاسته جواز لبثه في المسجد^(٥).

٥) قول زيد بن أسلم: (كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون في المسجد وهم جنب)^(٦).

نوقش: بأنه يحمل على العبور لحاجة؛ جمعاً بين الأدلة^(٧).

❖ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن المشرك يجوز له المكث في المسجد، فالمسلم الجنب من باب أولى^(٨).

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن الشرع فرّق بينهما؛ فقام دليل تحريم مكث

(١) ينظر: المغني (١٠٧/١)، الفروع (٢٦١/١)، الإنصاف (٤٦/١).

(٢) ينظر: المغني (١٠٧/١)، الفروع (٢٦١/١)، الإنصاف (٤٦/١).

(٣) ينظر: شرح التلقين (٣٣١/١)، التاج والإكليل (٤٦٣/١).

(٤) سبق تخريجه ص: (١٤٤).

(٥) ينظر: شرح التلقين (٣٣١/١)، التاج والإكليل (٤٦٣/١).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الحج، ص: (٥٠٥)، [١٢١١].

(٧) ينظر: شرح التلقين (٣٣١/١)، التاج والإكليل (٤٦٣/١)، المجموع (١٥٥/٢).

(٨) ينظر: المغني (١٠٧/١)، الفروع (٢٦١/١)، الإنصاف (٤٦/١).

الجنب، وثبت أن النبي ﷺ حبس بعض المشركين في المسجد، فإذا فرق الشرع لم يجز التسوية^(١).

الوجه الثاني: أن الكافر لا يعتقد حرمة المسجد فلا يكلف بها، بخلاف المسلم^(٢).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بأنه يجوز للجنب المكث في المسجد إذا توضأ؛ لما في قولهم من جمع بين الأدلة، وورود الآثار الدالة عليه، وهو اختيار ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.



المطلب الثالث:

دخول الحائض^(٣) المسجد

لتعليم القرآن الكريم أو تعلمه أو للعمل الإداري فيه:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز دخول الحائض والنفساء المسجد والمكث فيه^(٤)، وعليه فلا يجوز للحائض دخول المسجد

(١) ينظر: المجموع (٢/١٦٠).

(٢) ينظر المرجع السابق.

(٣) والنفساء كالحائض في جميع ما يحل ويحرم عليها بالإجماع، ينظر: المغني (١/٢٥٤).

(٤) ينظر: المبسوط (٣/١٩٥)، تحفة الفقهاء (١/٣٢)، بدائع الصنائع (١/٤٤)، المقدمات الممهدة (١/١٣٥)، مناهج التحصيل (٢/١٥٤)، التاج والإكليل (١/٥٥١)، الإقناع للماوردي (١/٢٩)، المجموع (٢/١٥٥)، مغني المحتاج (١/٢٧٩)، المغني (١/١٠٧)، الإنصاف (١/٣٤٧)، مطالب أولي النهى (١/٢٤١).

لتعليم القرآن الكريم أو تعلّمه أو للعمل الإداري فيه، واستدلوا على ذلك بما يلي:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣].

وجه الاستدلال: قال الشافعي رحمه الله: (قال بعض العلماء بالقرآن: معناها لا تقربوا مواضع الصلاة، وما أشبه ما قال بما قال؛ لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل إنما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد)^(١)، فإذا حرم المكث على الجنب فعلى الحائض من باب أولى؛ لأن نجاستها أغلظ.

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء النبي ﷺ وبيوت أصحابه شاردة في المسجد، فقال: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ»^(٢).

يمكن أن يوجه الاستدلال بالحديث: بأنه صريح الدلالة على أن المسجد لا يحل للجنب ولا للحائض إلا ما دلّ الدليل على جوازه كحاجة العبور ونحوه، فيبقى ما عدا ذلك على المنع ومنه المكث.

(٢) قول أم عطية رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ

(١) المجموع (١٦٠/٢).

(٢) سبق تخريجه ص: (٢٣٥).

وَدَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوْ الْعَوَاتِقُ دَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ، وَلَيْشَهْدَنَ الْخَيْرَ،
وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى»^(١).

وجه الاستدلال: أنه يجوز للحائض الخروج لشهود الخير يوم العيد
وتعتزل موضع الصلاة، فدل ذلك على منعها من دخول المسجد من باب
أولى^(٢).

٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ في المسجد،
فقال: «يَا عَائِشَةُ نَأْوِلِينِي الثَّوبَ» فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ
لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»، فناولته^(٣).

وجه الاستدلال: أن عائشة رضي الله عنها كان مستقراً عندها عدم جواز دخول
الحائض المسجد، ولذلك استشكلت مناولة النبي ﷺ الثوب وهو داخل
المسجد مع أنها ستناوله بيدها فقط، فأخبرها ﷺ بأن حيضتها ليست في
يدها، وأنه يجوز للحائض مناولة من هو داخل المسجد^(٤).



المطلب الرابع:

دخول غير المسلم مركز تعليم القرآن الكريم:

الفرع الأول: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل المسجد:

لا يخلو مركز تعليم القرآن الكريم وحلقاته أن يكون داخل مسجد أو
خارجه، ولا يخلو إن كان داخل مسجد أن يكون داخل مسجد في الحرم

(١) سبق تخريجه ص: (١٦٩).

(٢) ينظر: المجموع (١٥٥/٢).

(٣) سبق تخريجه ص: (٢٣٧).

(٤) ينظر: المجموع (١٥٥/٢)، المغني (١٠٧/١).

المكي أو داخل مسجد خارج الحرم المكي، ولذلك سائبين فيما يأتي حكم دخول الكافر مركز تعليم القرآن الكريم بناءً على اختلاف الأحوال:

الحال الأولى: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل مسجد في الحرم المكي سواء كان المسجد الحرام أو غيره.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في هذه الحال على قولين:

القول الأول: يحرم دخول غير المسلم المسجد إذا كان داخل الحرم المكي، وإليه ذهب المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: يجوز دخول غير المسلم المسجد مطلقاً في الحرم المكي أو غيره، وإليه ذهب الحنفية^(٤).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بعدم جواز دخول غير المسلم المسجد إذا كان داخل الحرم المكي بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ [التوبة: ٢٨].

وجه الاستدلال: أن المراد بالمسجد الحرام: الحرم، بدليل قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾، أي: ضرراً بتأخير الجلب عن الحرم دون المسجد،

(١) ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢٨٦/١)، البيان والتحصيل (٤٠٩/١).

(٢) ينظر: البيان (٢٩٥/١٢)، مغني المحتاج (٤٢٦/١).

(٣) ينظر: المغني (٣٥٨/٩)، الشرح الكبير للمقدسي (٦٢١/١٠)، الإنصاف (٢٤١/٤).

(٤) ينظر: تحفة الفقهاء (٣٤٤/٣)، بدائع الصنائع (١٢٨/٥)، المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

ويدل لذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ الْإِسْرَاءِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، والنبي ﷺ إنما أسري به من بيت أم هانئ لا المسجد^(١).

نوقش: بأن المقصود دخولهم دخول استيلاء أو استعلاء، أو دخولهم عراة كما كانت عادتكم في الجاهلية^(٢).

أجيب: بأن ظاهر الآية يدل على منع دخول المشركين المسجد الحرام، فلا يصرف عن ظاهره إلا بدليل^(٣).

✽ ثانياً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره النبي ﷺ عليها قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس: (أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان)^(٤).

وجه الاستدلال: قال النووي رحمه الله معلقاً على الحديث: (فلا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال حتى لو جاء في رسالة أو أمر مهم لا يمكن من الدخول، بل يخرج إليه من يقضي الأمر المتعلق به)^(٥).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بجواز دخول غير المسلم

(١) ينظر: المغني (٣٥٨/٩)

(٢) ينظر: المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

(٣) ينظر: المغني (٣٥٨/٩)، الشرح الكبير للمقدسي (٦٢١/١٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: حج أبي بكر بالناس في سنة تسع، ص: (٧٣٩)، [٤٣٦٣]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الحج، ص: (٥٦٨)، [١٣٤٧].

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي (١١٦/٩).

المسجد مطلقاً في الحرم المكي أو غيره بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بقول النبي ﷺ يوم فتح مكة: «من دخل المسجد فهو آمن»^(١).

وجه الاستدلال: جعل ﷺ المسجد مأمناً ودعاهم إلى دخوله، وما كان ﷺ ليدعو إلى الحرام^(٢).

نوقش: بأن هذا مخصوص بيوم فتح مكة فقط، أو هو منسوخ بالأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول^(٣).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن النبي ﷺ أنزل وفد ثقيف في مسجده وهم كفار^(٤)، فيقاس

(١) أخرجه الطبراني في الكبير، باب: الصاد، صخر بن حرب بن أمية، (٩/٨)، [٧٢٦٤]، والبيهقي في سننه الصغرى كتاب: السير، باب: ما يستدل به على أن مكة فتحت صلحاً وأنه يجوز بيع رباعها وكراؤها، (٤٠٥/٣)، [٢٨٩٤]، وفي سننه الكبرى، كتاب: السير، باب: فتح مكة حرسها الله تعالى، (٢٠٠/٩)، [١٨٢٧٨]، وأبو داود في سننه، كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: ما جاء في خبر مكة، (١٦٢/٣)، [٣٠٢٢]، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٠٣٠/٧)، [٣٣٤١].

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٨/٥)، المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

(٣) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٣٤٣/٨).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ، (٤٣٨/٢٩)، [١٧٩١٣]، وأبو داود في سننه، كتاب: أول كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب: ما جاء في خبر الطائف، ص: (٥٤٣)، [٣٠٢٦]، والطبراني في الكبير، باب: العين، الحسن بن أبي الحسن عن عثمان بن أبي العاص، (٥٤/٩)، [٨٣٧٢]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: السير، باب: فتح مكة حرسها الله تعالى، (٢٠٠/٩)، [١٨٢٧٨]، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٤٣٦/٢)، [٥٢٩].

عليه سائر المساجد ومنها المسجد الحرام^(١).

نوقش: بأن الحديث ضعيف، وعلى فرض صحته فإنه يدل على جواز دخول الكافر المسجد النبوي، وقياس الحرم المكي عليه قياس فاسد الاعتبار؛ لمعارضته الأدلة النصية الصريحة الدالة على منع غير المسلم من دخول المسجد إذا كان في الحرم المكي^(٢).

(٢) لأن الخبث في اعتقاهم فلا يؤدي إلى تلويث المسجد^(٣).

نوقش: يمكن أن يناقش هذا الدليل بأنه قياس فاسد الاعتبار؛ لمعارضته الأدلة النصية الصريحة الدالة على منع غير المسلم من دخول المسجد إذا كان في الحرم المكي.

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بعدم جواز دخول غير المسلم المسجد مطلقاً في الحرم المكي أو غيره؛ لقوة ما استدلوا به، ووضوح دلالتها على المقصود.

الحال الثانية: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل مسجد خارج الحرم المكي.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في هذه الحال على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز دخول غير المسلم المسجد بشرط إذن المسلم، وإليه ذهب الشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٨/٥)، المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

(٢) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٣٤٣/٨).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٨/٥)، المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

(٤) ينظر: البيان (٢٩٥/١٢)، مغني المحتاج (٤٢٦/١).

(٥) ينظر: المغني (٣٥٨/٩)، الشرح الكبير للمقدسي (٦٢١/١٠)، الإنصاف (٢٤١/٤).

القول الثاني: يجوز دخول غير المسلم المسجد مطلقاً، وإليه ذهب الحنفية^(١).

القول الثالث: يمنع غير المسلم من دخول المسجد ولو أذن له المسلم إلا في حال الضرورة^(٢)، وإليه ذهب المالكية^(٣)، وهو رواية عند الحنابلة^(٤).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز دخول غير المسلم المسجد بشرط إذن المسلم بالأدلة الدالة على دخول غير المسلم المسجد الواقع خارج حدود الحرم المكي، وحملوها على أنهم إنما دخلوا المسجد بإذن النبي ﷺ أو صحابته رضي الله عنهم^(٥)، ومن هذه الأدلة:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلاً قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ^(٦)، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي خَيْرٌ يَا مُحَمَّدٌ، إِنْ تَقْتُلْنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكْتُ حَتَّى كَانَ الْعَدُوُّ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ، فَتَرَكَهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ

(١) ينظر: تحفة الفقهاء (٣/٣٤٤)، المحيط البرهاني (٥/٣٦٠).

(٢) ومثل المالكية لهذه الضرورة: كأن لا يوجد في المسلمين نجار أو بناء ونحو ذلك.

ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/٢٨٦)، البيان والتحصيل (١/٤٠٩).

(٣) ينظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/٢٨٦)، البيان والتحصيل (١/٤٠٩).

(٤) ينظر: المغني (٩/٣٥٨)، الشرح الكبير للمقدسي (١٠/٦٢١)، الإنصاف (٤/٢٤١).

(٥) ينظر: مغني المحتاج (١/٤٢٦)، المغني (٩/٣٥٨)، الشرح الكبير للمقدسي (١٠/٦٢١).

(٦) هو: ثمامة بن أثال بن النعمان بن مسلمة الحنفي وهو من فضلاء الصحابة. ينظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٨٧).

الْعَدِ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟»، فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، فَقَالَ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ»، فَانْطَلَقَ إِلَى نَجْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاعْتَزَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^(١).

وجه الاستدلال: أن ثُمَامَةَ بن أثال رُبط في سارية المسجد النبوي وهو كافر بإذن النبي ﷺ، فدل ذلك على جواز دخول الكافر المسجد بإذن المسلم^(٢).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من أربعة أوجه:

الوجه الأول: بأنه كان متقدماً على نزول قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨]^(٣).

يمكن أن يجاب: بأنه على فرض تقدم الحديث على الآية فإن الآية دلت على منع قرب الكافر من المسجد الحرام، وهذا خارج محل النزاع، وقد دلت الأدلة الأخرى على جواز دخول الكافر المساجد سوى مساجد الحرم المكي.

الوجه الثاني: بأن النبي ﷺ كان قد علم بإسلامه فلذلك ربطه^(٤).

أجيب: بعدم التسليم بذلك، بل إن ثُمَامَةَ كان كافراً حين ربط، وعلم النبي ﷺ بإسلامه في المال لا يُحكم له به في الحال^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: وفد بني حنيفة وحديث ثُمَامَةَ بن أثال، ص: (٧٤١)، [٤٣٧٢]، ومسلم في صحيحه، كتاب: المغازي، ص: (٧٨٢)، [١٧٦٤].

(٢) ينظر: المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠٣/٨).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠٣/٨).

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٨٨/٨)، أحكام القرآن لابن العربي (٤٦٩/٢).

الوجه الثالث: بأن ذلك قضية عين فلا ينبغي أن تدفع بها الأدلة الأخرى^(١).

يمكن أن يجاب: بأن الأصل دلالة الحادثة على عموم الحكم إلا بدليل يخصصها، لا سيما أن الأدلة الأخرى دلت على جواز دخول غير المسلم سائر المساجد سوى مساجد الحرم المكي.

الوجه الرابع: بأنه إنما ربطه في المسجد لينظر حسن صلاة المسلمين واجتماعهم عليها، وحسن آدابهم في جلوسهم في المسجد، فيستأنس بذلك ويُسلم، وكذلك كان^(٢).

يمكن أن يجاب: بأن هذه الأسباب داعية إلى القول بجواز دخول الكافر المسجد سوى مساجد الحرم المكي.

(٢) عن عثمان بن أبي العاص: أن وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله ﷺ أنزلهم المسجد، ليكون أرقّ لقلوبهم، فاشتروا عليه أن لا يُحْشَرُوا ولا يُعْشَرُوا ولا يُجْبُوا، فقال رسول الله ﷺ: «لكم أن لا تُحْشَرُوا ولا تُعْشَرُوا، ولا خير في دين ليس فيه ركوع»^(٣).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على جواز دخول الكافر المسجد بإذن المسلم، وإذا جاز له دخول المسجد النبوي فغيره من المساجد من باب أولى^(٤).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠٣/٨).

(٢) ينظر المرجع السابق.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ، (٤٣٨/٢٩)، [١٧٩١٣]، وأبو داود في سننه، كتاب: أول كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب: ما جاء في خبر الطائف، ص: (٥٤٣)، [٣٠٢٦]، والطبراني في الكبير، باب: العين، الحسن بن أبي الحسن عن عثمان بن أبي العاص، (٥٤/٩)، [٨٣٧٢]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: السير، باب: فتح مكة حرسها الله تعالى، (٢٠٠/٩)، [١٨٢٧٨]، والحديث ضعّفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٤٣٦/٢)، [٥٢٩].

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٨/٥)، المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

نوقش: بأن الحديث ضعيف كما علم من تخريجه.

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بجواز دخول غير المسلم المسجد مطلقاً بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ [التوبة: ٢٨].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ خصَّ المسجد الحرام بمنع الكافر من دخوله، فدل على جواز دخوله لما عداه من المساجد^(١).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلاً قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي خَيْرٌ يَا مُحَمَّدٌ، إِنْ تَقْتُلْنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَ حَتَّى كَانَ الْغَدُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟»، قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ، فَتَرَكَهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْغَدِ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟»، فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، فَقَالَ: «أُطْلِقُوا ثُمَامَةَ»، فَأَنْطَلَقَ إِلَى نَجْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ،

(١) ينظر: المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^(١).

وجه الاستدلال: أن ثمامة بن أثال رُبط في سارية المسجد النبوي وهو كافر، فدل ذلك على جواز دخول الكافر المسجد^(٢).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من أربعة أوجه سبق ذكرها في أدلة القول الأول، وأجيب عنها أيضاً^(٣).

٢) عن عثمان بن أبي العاص: أن وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله ﷺ أنزلهم المسجد، ليكون أرقّ لقلوبهم، فاشترطوا عليه أن لا يُحْشَرُوا ولا يُعْشَرُوا ولا يُجَبُّوا، فقال رسول الله ﷺ: «لكم أن لا تُحْشَرُوا ولا تُعْشَرُوا، ولا خير في دين ليس فيه ركوع»^(٤).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على جواز دخول الكافر المسجد بإذن المسلم، وإذا جاز له دخول المسجد النبوي فغيره من المساجد من باب أولى^(٥).

نوقش: بأن الحديث ضعيف كما علم من تخريجه.

★ أدلة القول الثالث: استدل أصحاب القول الثالث القائلون بمنع دخول غير المسلم المسجد ولو أذن له المسلم إلا في حال الضرورة بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) سبق تخريجه ص: (٢٤٨).

(٢) ينظر: المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

(٣) يراجع ص: (٢٤٨).

(٤) سبق تخريجه ص: (٢٤٩).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٨/٥)، المحيط البرهاني (٣٦٠/٥).

(١) ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦].

وجه الاستدلال: دلت الآية على أن شأن المساجد الرفعة وذكر الله، ودخول الكافر المساجد مناقض لمكانتها ورفعته^(١).

نوقش: بأن الأدلة دلت على جواز دخول الكافر المسجد إذا كان خارج حدود الحرم المكي كما سبق في أدلة القول الأول^(٢).

(٢) ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

وجه الاستدلال: أن الله ﷻ سَمَّاهُ نَجَسًا، فمَنَعَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ واجب؛ لأن العلة النجاسة، وهي موجودة فيهم، والحرمة موجودة في المسجد^(٣).

نوقش: بأن نجاسته معنوية وليست حسية، وقد دلت الآية على منعه من دخول مساجد الحرم المكي فقط فلا يمنع مما سواها^(٤).

✽ ثانيًا: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ، وَلَا الْقَذَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ، وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»^(٥).

وجه الاستدلال: أن المساجد لا يصلح فيها شيء مما ذكر في الحديث، والكافر لا يخلو من ذلك^(٦).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠٤/٨).

(٢) ينظر: البيان (٢٩٥/١٢)، مغني المحتاج (٤٢٦/١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠٤/٨).

(٤) ينظر: مغني المحتاج (٤٢٦/١)، الشرح الكبير للمقدسي (٦٢١/١٠).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الطهارة، ص: (١٣٣)، [٢٨٥].

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠٤/٨).

نوقش: بأن الأدلة دلّت على جواز دخول الكافر المسجد إذا كان خارج حدود الحرم المكي كما سبق في أدلة القول الأول^(١).

(٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء النبي ﷺ وبيوت أصحابه شاردة في المسجد، فقال: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»^(٢).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على عدم جواز دخول الحائض والجنب المسجد، والكافر جنب^(٣).

نوقش: بأن الكافر غير مكلف شرعاً بالغسل من الجنابة بخلاف المسلم، وقد دلّت النصوص على جواز دخول الكفار المسجد في عهد النبي ﷺ كما سبق في أدلة أصحاب القول الأول^(٤).

(٣) أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه قال: أمرني عمر أن أرفع إليه ما أخذت وما أعطيت في أديم واحد، وكان لي كاتب نصراني يرفع إليّ ذلك، فأعجب عمر، وقال: إن هذا لحافظ، وقال: إن لنا كتاباً في المسجد جاء من الشام، فادعه فليقرأ، فقلت: إنه لا يستطيع أن يدخل المسجد، فقال عمر: أجنب هو؟ قلت: لا، بل نصراني، فانتهرني وضرب فخذي وقال: أخرجه، وقرأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، فقلت: والله ما توليته، إنما كان يكتب، قال: أما وجدت في أهل الإسلام من يكتب لك؟ لا تكرموهم إذ أهانهم الله، ولا تدنوهم إذ أقصاهم الله، ولا تأتمنوهم إذ خونهم الله ﷻ^(٥).

(١) ينظر: مغني المحتاج (٤٢٦/١)، المغني (٣٥٨/٩).

(٢) سبق تخريجه ص: (٢٣٥).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠٤/٨).

(٤) ينظر: المغني (٣٥٨/٩).

(٥) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: آداب القاضي، باب: لا ينبغي للقاضي ولا للوالي أن يتخذ كاتباً ذمياً ولا يضع الذمي في موضع يتفضل فيه مسلماً، =

يمكن أن يناقش: بأنه قد ثبت أن النبي ﷺ أدخلهم المسجد بإذنه.

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز دخول غير المسلم المسجد إذا كان خارج حدود الحرم المكي بشرط إذن المسلم؛ لقوة ما استدلوا به، وفيه صيانة وتعظيم لحرمة المساجد.

❦ الفرع الثاني: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خارج

المسجد:

لم ينص الفقهاء على حكم دخول غير المسلم مركز تعليم القرآن الكريم إذا كان خارج المسجد، ويمكن معرفة قولهم في ذلك بما ذكر من أقوالهم في المسألة السابقة، وعليه فلا يخلو مركز تعليم القرآن الكريم إذا كان خارج المسجد من حالين:

الحال الأولى: أن يكون داخل حدود الحرم المكي.

وقد تبين أن للفقهاء - رحمهم الله تعالى - في ذلك قولين:

القول الأول: يمنع غير المسلم من دخول الحرم المكي، وإليه ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، وعليه يمنع غير المسلم من دخول مركز تعليم القرآن الكريم إذا كان داخل حدود الحرم المكي سواء كان داخل المسجد أو خارجه.

القول الثاني: يجوز لغير المسلم دخول الحرم المكي، وإليه ذهب الحنفية، وعليه يجوز دخول مركز تعليم القرآن الكريم إذا كان خارج المسجد من باب أولى.

= (٢١٦/١٠)، [٢٠٤٠٩]، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٢٥٥/٨)،

وتبين أن الراجح في المسألة هو القول الأول^(١).

الحال الثانية: أن يكون خارج حدود الحرم المكي.

سبق في الفرع السابق بيان اختلاف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم دخول غير المسلم المسجد إذا كان خارج حدود الحرم المكي، وتبين أن لهم قولين:

فمن قال بجواز دخول المسجد خارج حدود الحرم وهم الحنفية بدون اشتراط الإذن، والشافعية والحنابلة مع اشتراط الإذن، من باب أولى يرون جواز دخول غير المسلم غير المسجد من الأماكن ومنها مركز تعليم القرآن الكريم.

وأما المالكية ورواية عند الحنابلة فقد ذهبوا إلى منع غير المسلم من دخول المسجد مطلقاً إلا للضرورة، فإن كان دخول غير المسلم لمركز تعليم القرآن الكريم للضرورة فمن باب أولى أن يقولوا بالجواز، أما إن كان دخوله لغير ضرورة فلا يمكن معرفة قولهم في ذلك بناءً على قولهم في هذه المسألة^(٢).

والذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز دخول الكافر مركز تعليم القرآن الكريم بإذن المسلم؛ بناءً على ما سبق ترجيحه من جواز دخول الكافر المسجد إذا كان خارج حدود الحرم المكي بإذن المسلم.



(١) يراجع ص: (٢٤٦).

(٢) يراجع ص: (٢٤٦).

المبحث السادس

إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم

المطلب الأول:

إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم الرجالي أو المختلط بين الرجال والنساء

لا تخلو إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم الرجالي أو المختلط بين الرجال والنساء من حالين، يختلف الحكم فيهما:

الحال الأولي: أن تؤدي إدارتها للمركز إلى الاختلاط غير الشرعي بالرجال^(١) أو الخلوة المحرمة بهم^(٢).

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز اختلاط الرجال بالنساء لغير الضرورة كما سيأتي بيانه في المبحث القادم، كما اتفقوا على

(١) والاختلاط غير الشرعي هو: اجتماع الرجال والنساء في مكان واحد بحيث يمكنهم التواصل إما بالكلام أو الإشارة بشكل مستمر لغير الضرورة، كالاتتماع في فصول وقاعات التعليم أو في مكاتب العمل. وسيأتي بيانه مفصلاً في المبحث القادم، ص: (٢١٩).

(٢) يراجع ص: (٦٤).

عدم جواز خلوة الرجل بالمرأة كما سبق بيانه^(١)، ولا ضرورة في تولي المرأة إدارة مركز تعليم القرآن الكريم الرجالي أو المختلط بين الرجال والنساء.

وعليه إن أدّى إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم إلى الاختلاط غير الشرعي بالرجال أو الخلوة بهم لم يجز لها تولّي إدارته - والله أعلم -.

الحال الثانية: ألا تؤدي إدارتها للمركز إلى الاختلاط غير الشرعي بالرجال أو الخلوة المحرمة بهم.

نصّ الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حكم تقليد المرأة الولاية الكبرى كالإمامة، أو الولاية الصغرى كالإمارة والقضاء ونحو ذلك، كما نصّوا على حكم خروج المرأة من بيتها لزيارة والديها، أو حضور الجنائز، أو عيادة المرضى ونحو ذلك، ولم أجد من نصّ منهم على حكم عمل المرأة بالمفهوم المعاصر الذي قد يكون أحياناً نوع من أنواع الولايات وقد لا يكون، ويقتضي خروجاً دائماً للعمل في ساعات محددة، ويترتب عليه جملة من الحقوق والواجبات، ويصعب معرفة الحكم فيه بالتخريج على ما نصّوا عليه للتفاوت الواضح بين الأمرين.

ولذلك اختلف المعاصرون في حكم عمل المرأة في غير الولايات الكبرى أو الصغرى، إذا كان مما يتناسب مع طبيعة المرأة وجبّلتها - وهو المقصود بالدراسة في هذا المبحث - حيث إن عمل المرأة في المراكز والحلقات القرآنية لا يدخل ضمن الولايات الكبرى أو الصغرى، كما أنه يتناسب مع طبيعة المرأة وما جُبلت عليه.

وعليه فقد اختلف المعاصرون في حكم خروج المرأة للعمل بهذا المفهوم على ثلاثة أقوال:

(١) يراجع ص: (٦٩).

القول الأول: يجوز للمرأة الخروج للعمل لضرورة خاصة أو عامة، مع الالتزام بالأحكام الشرعية من عدم التبرج أو الاختلاط بالرجال أو الخلوة بهم، وألا يترتب على خروجها محذور شرعي، وأن يكون ذلك بإذن وليّها، وإليه ذهب بعض المعاصرين^(١).

القول الثاني: يجوز للمرأة الخروج للعمل مطلقاً ولو أدى للاختلاط مع الرجال، مع الالتزام بعدم التبرج أو الخلوة، وإليه ذهب بعض المعاصرين^(٢).

القول الثالث: لا يجوز للمرأة الخروج للعمل مطلقاً، وإليه ذهب بعض المعاصرين^(٣).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز خروج المرأة للعمل لضرورة خاصة أو عامة، مع الالتزام بالأحكام الشرعية من عدم التبرج أو الاختلاط بالرجال أو الخلوة بهم، وألا يترتب على خروجها محذور شرعي، وأن يكون العمل متناسباً من طبيعتها الخلقية، وأن يكون ذلك بإذن وليّها:

استدلوا بالأدلة الدالة على جواز خروج المرأة للعمل كما سيأتي بيانها في أدلة أصحاب القول الثاني، إلا أنهم أباحوا للمرأة الخروج للعمل للضرورة الخاصة كالحاجة للإنفاق على نفسها إذا لم يوجد من ينفق عليها، أو الضرورة العامة كحاجة الأمة إلى معلمات وطبيبات للنساء، مع ضرورة التزامهن بالضوابط الشرعية من عدم التبرج أو الاختلاط بالرجال أو الخلوة بهم، ويدل على إباحة ذلك اشتغال بعض الصحابيات بالتكسب

(١) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، لحافظ محمد أنور، ص: (٤٩٦).

(٢) ينظر المرجع السابق.

(٣) ينظر المرجع السابق.

للضرورة كما سيأتي بيانه في أدلة أصحاب القول الثاني^(١).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بجواز خروج المرأة للعمل مطلقاً ولو أدى للاختلاط مع الرجال، مع الالتزام بعدم التبرج أو الخلوة بالقرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوِهْنَ أَجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمْ بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسَرِّضُوا لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦].

وجه الاستدلال: أن الآيتين تدلان على جواز استئجار المرأة للرضاعة، وأنه يجب على ولي الطفل بذل أجرها، وهذا يدل على جواز تكسب المرأة^(٢).

نوقش: بأن اشتغال المرأة بما يختص بها كالرضاعة والحضانة والتربية ونحو ذلك جائز شرعاً، وليس في الآيتين ما يدل على جواز اشتغالها عموماً^(٣).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما ورد من اشتغال بعض الصحابييات - رضي الله عنهن - بالتكسب، مما يدل على جواز خروج المرأة للعمل، ومن ذلك:

(١) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: (٤٩٦).

(٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني (٢٨٩/١)، (٢٩٢/٥).

(٣) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: (٤٨٥ - ٤٨٧).

١. عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَسْرَعُكُمْ لِحَقًّا بِي أَطُولُكُمْ يَدًا»، قالت: فَكُنَّ يَتَطَاوُلْنَ أَيَّتُهُنَّ أَطُولُ يَدًا، قالت: فَكَانَتْ أَطُولُنَا يَدًا زَيْنَبُ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ بِيَدِهَا وَنَصَدَّقُ^(١).

٢. عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٢) عن رائلة^(٣) امرأة عبد الله بن مسعود وأم ولده رضي الله عنها وكانت امرأة صنّاع اليد، قال: فكانت تنفق عليه وعلى ولده من صنعتها، قالت: فقلت لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: لقد شغلتنني أنت وولدك عن الصدقة، فما أستطيع أن أتصدق معكم بشيء، فقال لها عبد الله: والله ما أحب إن لم يكن في ذلك أجر أن تفعلني، فأت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني امرأة ذات صنعة أبيع منها، وليس لي ولا لولدي ولا لزوجي نفقة غيرها، وقد شغلوني عن الصدقة، فما أستطيع أن أتصدق بشيء، فهل لي من أجر فيما أنفقت؟ قال: فقال لها رسول الله ﷺ: «أَنْفَقِي عَلَيْهِمْ فَإِنَّ لَكَ فِي ذَلِكَ أَجْرًا مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ»^(٤).

٣. عن أسماء بنت أبي بكر^(٥) رضي الله عنها قالت: تزوجني الزبير^(٦) وما له في

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، ص: (١٠٧٩)، [٢٤٥٢].

(٢) هو: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه ثبت، توفي عام: ٩٤هـ، وقيل: ٩٨هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: تقريب التهذيب ص: (٣٧٢).

(٣) هي: ريلة بنت عبد الله بن معاوية الثقفية، امرأة عبد الله بن مسعود، ويقال اسمها: رائلة، ويقال: اسمها زينب ورائلة لقب، وقيل: هما اثنتان. ينظر: الإصابة (١٤٨/٨).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكيين، حديث رائلة امرأة عبد الله عن النبي ﷺ، (٤٩٤/٢٥)، [١٦٠٨٦]، برقم: (١٦٠٨٦)، والطبراني في الكبير، مسند النساء، رائلة بنت عبد الله الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود، (٢٦٣/٢٤)، [٦٦٦]، والحديث صحيح إسناده الألباني في إرواء الغليل، (٣٩٠/٣)، [٨٨٥].

(٥) هي: أسماء بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان، من نساء الصحابة الفاضلات، ووالدة عبد الله بن الزبير، سُميت (ذات النطاقين)؛ لأنها صنعت للنبي ﷺ وأبيها طعاماً حين هاجرا إلى المدينة فلم تجد ما تشده به فشقت نطاقها وشدت به الطعام، لها ٥٦ حديثاً، توفيت عام: ٧٣هـ. ينظر: الاستيعاب (١٧٨١/٤)، الإصابة (١٢/٨).

(٦) هو: الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، أبو عبد الله القرشي الأسدي، ابن عمه =

الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء، غير ناضح وغير فرسه، فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأخرز غربه وأعجن، ولم أكن أحسن أخبز، وكان يخبز جارات لي من الأنصار، وكن نسوة صدق، وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله ﷺ على رأسي، وهي مني على ثلثي فرسخ، فجئت يوماً والنوى على رأسي، فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار، فدعاني ثم قال: «إخ إخ» ليحملني خلفه، فاستحييت أن أسير مع الرجال، وذكرت الزبير وغيرته وكان أغير الناس، فعرف رسول الله ﷺ أنني قد استحييت فمضى، فجئت الزبير فقلت: لقيني رسول الله ﷺ وعلى رأسي النوى، ومعه نفر من أصحابه، فأناخ لأركب، فاستحييت منه وعرفت غيرتك، فقال: والله لحملك النوى كان أشد علي من ركوبك معه، قالت: حتى أرسل إليّ أبو بكر بعد ذلك بخادم تكفيني سياسة الفرس، فكانما أعتقني^(١).

٤. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا، فزجرها رجلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «بَلَى، فَجُدِّي نَخْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا»^(٢).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث: أنها صريحة في الدلالة على جواز تكسب المرأة بيدها، وجواز خروجها للعمل^(٣).

= النبي ﷺ، أمه صفية بنت عبد المطلب بن هاشم، حواري رسول الله ﷺ، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى بعد عمر رضي الله عنه، أسلم وله اثنتا عشرة سنة، وقيل ثمان سنين، هاجر الهجرتين، وهو أول من سلَّ سيفاً في سبيل الله، شهد بدرًا ولم يتخلف عن غزوة غزاها رسول الله ﷺ، قُتِلَ يوم الجمل عام: ٣٦هـ، ودفن بناحية البصرة. ينظر: الإصابة (١/٥٤٥)، تهذيب التهذيب (٣/٣١٨).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: الغيرة، ص: (٩٣٣)،

[٥٢٢٤]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الآداب، ص: (٩٦٩)، [٢١٨٢].

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الطلاق، ص: (٦٤٣)، [١٤٨٣].

(٣) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: (٤٨٥).

نوقش: بأن الحديثين الأولين ليس فيهما ما يدل على خروجهما من البيت للعمل، بل يدلان على جواز التكسب بالصنعة، ولا يلزم من ذلك خروجهما من البيت، وأما الحديثان الآخران فلا يدلان على جواز تولي المرأة ما شاءت من الأعمال، فغاية مدلولهما جواز خروج المرأة للعمل مع التزامها بالضوابط الشرعية من عدم مخالطة الرجال أو الخلوة بهم وغير ذلك^(١).

✽ ثالثاً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بالقياس على الإفتاء؛ فكما جاز للمرأة الإفتاء جاز لها الخروج للتكسب والعمل^(٢).

نوقش: بأنه قياس مع الفارق؛ فالإفتاء لا يعارض طبيعة المرأة الخلقية بخلاف خروجها لعمل لا يناسبها، كما أن الإفتاء فيه تبليغ لدين الله ﷻ، وقد يكون واجباً عليها بخلاف غيره من الأعمال^(٣).

★ أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بمنع خروج المرأة للعمل مطلقاً بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) قول الله ﷻ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(١) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: (٤٨٥ - ٤٨٧).

(٢) ينظر: حق المرأة في الولاية العامة في ضوء الشريعة الإسلامية، لجودت عبد طه المظلوم، ص: (٥٦).

(٣) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: (٤٨٥).

وجه الاستدلال: أن المرأة طُبعت على القرار في البيت، وأمرت بذلك حفاظاً عليها، وحرصاً على أن تتفرغ لخدمة زوجها وتربية أولادها^(١).

(٢) قول الله ﷻ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

وجه الاستدلال: أن الله جعل القوام للرجل، فهو المكلف بالإنفاق على من يعول من زوجة أو بنت أو أم، وأن المرأة مكلفة بأداء واجباتها الشرعية تجاه زوجها وأبنائها ونحوهما في البيت^(٢).

❖ ثانياً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بقول النبي ﷺ: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»^(٣).

نوقش: بأن هذا الحديث محمولٌ على الولايات العامة، أو التي لا تتناسب مع طبيعة خلق المرأة^(٤).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز خروج المرأة للعمل لضرورة خاصة أو عامة، مع الالتزام بالأحكام الشرعية من عدم التبرج أو الاختلاط بالرجال أو الخلوة بهم، وألا يترتب على خروجها محذور شرعي، وأن يكون العمل متناسباً من طبيعتها الخلقية، وأن يكون ذلك بإذن وليّها؛ لما يلي:

(١) ينظر المرجع السابق، ص: (٤٩٥).

(٢) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: (٤٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الفتن، باب: من غير عنوان، ص: (١٢٢٤)، [٧٠٩٩].

(٤) حق المرأة في الولاية العامة في ضوء الشريعة الإسلامية، ص: (٤٠).

(١) أن فيه جمعاً بين الأدلة، وإعمال جميع الأدلة أولى من إهمال بعضها.

(٢) أن فيه مراعاة لطبيعة المرأة التي خلقها الله ﷻ عليها، وفيه مراعاة أيضاً لحاجتها.

(٣) أن فيه حفظ للأسرة من التفكك والضياع.

(٤) أن فيه حفظ للمجتمعات مما قد ينتج عن مشاركة المرأة للرجل في العمل بدون ضوابط شرعية^(١).

وهذا القول هو اختيار ابن باز وابن عثيمين - رحمهما الله تعالى - (٢).

وعليه فالذي يظهر - والله أعلم - جواز إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم الرجالي أو المختلط بين الرجال والنساء إذا لم يؤد ذلك إلى الاختلاط غير الشرعي أو الخلوة المحرمة، مع التزام المرأة بما ذكره أصحاب القول الثالث من شروط وضوابط.



المطلب الثاني:

إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم النسائي

سبق في الحال الثانية من المطلب السابق ذكر اختلاف المعاصرين في حكم خروج المرأة من بيتها للعمل، وأن الراجح في ذلك هو جواز خروجها للضرورة الخاصة أو العامة مع محافظتها على الضوابط الشرعية،

(١) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: (٥١١ - ٥١٣)، حق المرأة في الولاية العامة في ضوء الشريعة الإسلامية، ص: (٥٨ - ٥٩).

(٢) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: (٤٩٦).

ولا شك أن وجود مراكز نسائية لتعليم القرآن الكريم من الضرورات العامة التي تهتم الأمة الإسلامية، وعليه يجوز للمرأة إدارة مركز تعليم القرآن الكريم النسائي إذا توفرت الشروط وانتفت الموانع التي ذكرها أصحاب القول الثالث في الحال السابقة^(١).



(١) ينظر: ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، ص: ٥١١ - ٥١٣، حق المرأة في الولاية العامة في ضوء الشريعة الإسلامية، ص: (٥٨ - ٥٩).

المبحث السابع

الاختلاط في مراكز تعليم القرآن الكريم
بين الرجال والنساء

المطلب الأول:

تعريف الاختلاط لغة واصطلاحاً:

✽ أولاً: تعريف الاختلاط لغة.

يقال: خلط الشيء بالشيء يخلطه خلطاً، وخلّطه فاختلط: مزجه، واختلطوا وخالط الشيء مخالطة وخالطاً: مزجه، وخلط القوم خلطاً وخالطهم: داخلهم^(١).

✽ ثانياً: تعريف الاختلاط اصطلاحاً.

وردت عدة تعريفات للاختلاط بين الرجال والنساء كلها متقاربة

(١) لسان العرب، مادة (خلط)، (٢٩١/٧)، القاموس المحيط، باب: الطاء، فصل: الخاء، ص: (٦٦٥).

وتؤدي نفس المعنى، ويجمعها التعريف التالي: (اجتماع الرجال والنساء في مكان واحد يمكنهم من التواصل إما بالكلام أو الإشارة)^(١).

وهذا تعريف للاختلاط يبين الرجال النساء عموماً، ومحل البحث هنا هو في اختلاط الرجال والنساء في مكان واحد بحيث يمكنهم التواصل بشكل مستمر لغير الضرورة، كاجتماع في فصول وقاعات التعليم، ومكاتب العمل ونحو ذلك، الذي يورث مع تكراره نوعاً من زوال الكلفة والاستحياء.



المطلب الثاني:

الاختلاط بين المعلمين أو العاملين رجالاً ونساءً في مركز تعليم القرآن الكريم

لا ضرورة في اختلاط الرجال بالنساء سواءً في التعليم أو العمل بمركز تعليم القرآن الكريم، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على تحريم الاختلاط بين الرجال والنساء لغير الضرورة^(٢)، ويدل لذلك ما يلي:

✽ أولاً: من القرآن الكريم:

(١) قول الله ﷻ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ

(١) ينظر: الاختلاط بين الرجال والنساء، لسعيد بن علي القحطاني، ص: (٥).

(٢) ينظر: المبسوط (٤١/٢)، رد المحتار (٣٥٥/٦)، المدخل لابن الحاج (٢٧٩/٢)، الفواكه الدواني (٣٢٢/٢)، منح الجليل (٣٠٦/٨)، البيان (١٢٧/٤)، المجموع (١١٨/٨)، نهاية المحتاج (٩/٣)، المغني (٤٠٢/١)، الإقناع للحجاوي (٣٣٠/١)، مطالب أولي النهى (٦٩٧/١).

وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴿٣٣﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وجه الاستدلال: حيث أمر ﷺ أمهات المؤمنين وهو خطاب عام للنساء بالقرار في البيوت؛ لما في ذلك من صيانتهم وحفظهن؛ واختلاط المرأة بالرجال في مجالس التعليم ينافي هذا الأمر^(١).

(٢) ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

وجه الاستدلال: أن الاختلاط بين النساء والرجال في مجالس التعليم من أعظم مقدمات الزنا، قال ابن القيم رحمه الله: (واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا)^(٢).

✽ ثانياً: من السنة النبوية:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا»^(٣).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ جعل خير صفوف النساء آخرها في الصلاة، فمن باب أولى أن يكون الشر أعظم في اختلاط النساء بالرجال، قال النووي رحمه الله: (وإنما فضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال؛ لبعدهن من مخالطة الرجال ورؤيتهم وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك، وذم أول صفوفهن لعكس ذلك)^(٤).

(١) ينظر: البيان (١٢٧/٤)، المغني (٤٠٢/١).

(٢) الطرق الحكمية، ص: (٢٣٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، ص: (١٨٦)، [٤٤٠].

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١٥٩/٤).

(٢) وما روي عن أم حميد الساعدية^(١) رضي الله عنها أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك، فقال: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تُحِبُّنَ الصَّلَاةَ مَعِيَ، وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي حُجْرَتِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي دَارِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِي»^(٢).

وجه الاستدلال: أن هذه الصحابية امرأة صالحة، ومع ذلك بيّن لها ﷺ أن الصلاة في بيتها خير لها، وإذا كان خروج المرأة الصالحة التقية للصلاة مع رسول الله ﷺ في مسجده غير مستحب، فمن باب أولى أن يكون اختلاط المرأة بالرجل في مجالس التعليم أعظم فتنة وضرراً من خروجها للصلاة في المسجد، قال ابن حجر العسقلاني في تعليقه على النهي عن خروج المرأة متطيبة: (ويلحق بالطيب ما في معناه؛ لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة، كحسن الملابس والحلي الذي يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال)^(٣).

(٣) عن حمزة بن أبي أسيد الأنصاري^(٤) عن أبيه^(٥) رضي الله عنه أنه سمع

(١) هي: أم حميد الأنصارية، امرأة أبي حميد الساعدي. ينظر: أسد الغابة (٦/٣٢٣)، الإصابة (٨/٣٨٢).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: اختيار صلاة المرأة في حجرتها على صلاتها في دارها، (٣/٩٥)، [١٦٨٩]، وابن حبان في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: فرض متابعة الإمام، (٥/٥٩٥)، [٢٢١٧]، وعزاه الحافظ ابن حجر إلى الإمام أحمد والطبراني، وقال: (وإسناد أحمد حسن، وله شاهد من حديث أبي مسعود عند أبي داود)، فتح الباري (٢/٣٤٩).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٢/٣٤٩).

(٤) هو: حمزة بن أبي أسيد مالك بن ربيعة، أبو مالك الساعدي الأنصاري المدني، ذكر ابن حجر في الإصابة نقلاً عن الإسماعيلي والخطيب: أنه صحابي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يقال أنه وُلد في زمن النبي ﷺ). ينظر: الإصابة (١/٣٥٣)، تهذيب التهذيب (٣/٢٦).

(٥) هو: مالك بن ربيعة بن البدن بن عمرو بن عوف بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن =

رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد فاختلط الرجال مع النساء في الطريق، فقال رسول الله ﷺ للنساء: «اسْتَأْخِرْنَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكُنَّ أَنْ تَحْقُقْنَ الطَّرِيقَ عَلَيْكُنَّ بِحَاقَاتِ الطَّرِيقِ»، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَلْتَصِقُ بِالْجِدَارِ حَتَّى إِنْ ثَوَّبَهَا لَيَتَعَلَّقُ بِالْجِدَارِ مِنْ لُصُوقِهَا بِهِ^(١).

وجه الاستدلال: إذا كانت المرأة منهيّة عن المشي في وسط الطريق فمن باب أولى أن تكون منهيّة عن الاختلاط بالرجال في مجالس التعليم ونحوه؛ لأن الفتنة بذلك أكبر بكثير^(٢).

(٤) وعن ابن جريج^(٣) أنه قال: أخبرني عطاء^(٤) إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال قال: كيف يمنعهن وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال؟ قلت: أبعد الحجاب أو قبل؟ قال: أي لعمرى لقد أدركته بعد الحجاب، قلت: كيف يخالطن الرجال؟ قال: لم يكن يخالطن، كانت

= ساعدة بن كعب، أبو أسيد الساعدي، شهد بداراً والمشاهد كلها، وروى عن النبي ﷺ أحاديث، مات سنة ٦٠هـ، وهو آخر من مات من البدرين. ينظر: تهذيب التهذيب (١٥/١٠).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأدب، باب: في مشي النساء مع الرجال في الطريق، ص: (٩٥٢)، [٥٢٧٢]، والطبراني في الكبير، باب: الميم، حمزة بن أبي أسيد عن أبيه، (٢٦١/١٩)، [٥٨٠]، والحديث حسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥١١/٢)، [٨٥٦].

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٤٩/٢).

(٣) هو: عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح، أبو الوليد، رومي الأصل، من موالي قریش، لقّب بفقيه الحرم (المكي)، أخذ عن عطاء ومجاهد، كان ثقة في الحديث، أول من صنّف الكتب بمكة، ولد عام: ٨٠هـ، وتوفي عام: ١٥٠هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (١٦٠/١)، الأعلام للزركلي (٣٠٥/٤).

(٤) هو: عطاء بن أسلم أبي رباح، يكنى أبا محمد، من خيار التابعين، سمع من عائشة وأبي هريرة وابن عباس وأم سلمة وأبي سعيد رضي الله عنه، وممن أخذ عنه الأوزاعي وأبو حنيفة، وكان مفتي مكة، شهد له ابن عباس وابن عمر وغيرهما بالفتيا، مات بمكة عام: ١١٤هـ. ينظر: التهذيب (١٩٩/٧)، تذكرة الحفاظ (٩٢/١).

عائشة عليها السلام تطوف حَجْرَةَ^(١) من الرجال لا تخالطهم^(٢)^(٣).

المطلب الثالث:

الاختلاط بين المتعلمين نساءً ورجالاً في مركز تعليم القرآن الكريم

الفرع الأول: أن يكون المتعلمون دون سن البلوغ:

لم أجد من نصّر من الفقهاء على حكم الاختلاط بين الذكور والإناث إذا كانوا دون سنّ البلوغ، والذي يظهر - والله أعلم - أنهم يرون جواز ذلك؛ لعدم تنصيبهم على حكم اختلاط الصغار مع تنصيبهم على حكم اختلاط الكبار^(٤)، ويدلّ لذلك أيضاً ما يلي:

(١) وجود الاختلاط بين الذكور والإناث غير البالغين عبر العصور في اللعب والكتاب ونحو ذلك من غير نكير فدلّ على جوازه.

(٢) أن العلة في تحريم الاختلاط بين البالغين هو خشية الفتنة وما قد يؤوّل إليه الأمر من الوقوع فيما هو أعظم، وهذه العلة منتفية بين غير

(١) حجرة: بفتح الحاء وسكون الجيم، أي: ناحية، وهو مأخوذ من قولهم: نزل فلان حجرة من الناس، أي: معتزلاً. ينظر: لسان العرب، مادة (حجر)، (٤/١٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحج، باب: طواف النساء مع الرجال، ص: (٢٦٢)، [١٦١٨].

(٣) ينظر: الاختلاط بين الرجال والنساء، ص: (٢٣ - ١١٦).

(٤) ينظر: المبسوط (٤١/٢)، رد المحتار (٣٥٥/٦)، المدخل لابن الحاج (٢٧٩/٢)، الفواكه الدواني (٣٢٢/٢)، منح الجليل (٣٠٦/٨)، البيان (١٢٧/٤)، المجموع (١١٨/٨)، نهاية المحتاج (٩/٣)، المغني (٤٠٢/١)، الإقناع للحجاوي (١/٣٣٠)، مطالب أولي النهى (١/٦٩٧).

البالغين، حيث إن الصغير والصغيرة لا شهوة لهما، كما أن فطرتهما وطبيعتهما السليمة تمنعهما من الوقوع فيما يُخشى منه^(١).

(٣) أنهم غير مكلفين فلا يتوجه إليهم خطاب المنع من اختلاط الرجال بالنساء^(٢).

ومع ذلك فإن الأفضل هو فصل الذكور عن الإناث ما تيسر ذلك، يقول ابن القطان الفاسي^(٣): (ولكن من الصبيان الذين لم يخاطبوا مراهقون يفهمون ويفطنون للمحاسن، وإن كان التكليف لم يتوجه عليهم فينبغي أن يُؤدّبوا على النظر ويدربوا على تركه تدريبهم وتأديبهم على الصلاة، فإن المسلمة الحاصلة لهم ههنا باطلة فيهم على ذلك فعسر زوالها)^(٤).

الفرع الثاني: أن يكون المتعلمون بالغين:

سبق في المطلب الثاني من هذا الفصل بيان أن الفقهاء - رحمهم الله تعالى - متفقون على حرمة الاختلاط بين الرجال والنساء، ويشمل ذلك اختلاط المتعلمين بالغين في مراكز تعليم القرآن الكريم، لما يترتب على ذلك من المفساد الدينية والدنيوية، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا)^(٥).



(١) ينظر: الطرق الحكمية، ص: (٢٣٩).

(٢) ينظر: إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، ص: (١٥٦).

(٣) هو: علي بن محمد بن عبد الملك، أبو الحسن المكناسي، يعرف بابن القطان، فقيه مالكي، من حفاظ الحديث، ولي القضاء بسجلماسة، من تصانيفه: (النظر في أحكام النظر)، و(بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام)، و(مقالة في الأوزان)، و(نظم الجمان). ينظر: شذرات الذهب (١٢٨/٥)، الأعلام (١٥٢/٥).

(٤) إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، ص: (١٥٦).

(٥) الطرق الحكمية، ص: (٢٣٩).

المطلب الرابع:

الخلوة بين الرجل والمرأة المعلمين أو العاملين في مركز تعليم القرآن الكريم:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة خلوة الرجل بامرأة ليست ذات محرم له^(١)، واستدلوا لذلك بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَإِنَّ تَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ»^(٢).

(٢) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمُوءَ؟ قَالَ: «الْحَمُوءُ الْمَوْتُ»^(٣).

وجه الاستدلال: في الحديث النهي عن الدخول على النساء لما يفضي إلى الخلوة بهن فدل على أن الخلوة محرمة شرعاً^(٤).

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٥/٥)، نصاب الاحتساب، ص: (٢٤١)، النهر الفائق (٤٩١/٢)، المقدمات الممهدة (٤٦٠/٣)، القوانين الفقهية، ص: (٢٩٥)، الفواكه الدواني (٢٧٦/٢)، مغني المحتاج (١٢٩/٣)، نهاية المحتاج (٢٧٨/٦)، المغني (٢٨٦/٤)، الإنصاف (٢١/٨)، كشف القناع (١٥/٥).

(٢) سبق تخريجه ص: (٦٦).

(٣) سبق تخريجه ص: (٦٧).

(٤) ينظر: مغني المحتاج (١٢٩/٣)، المغني (٢٨٦/٤).

٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا لَا يَسْتَنِّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثِيْبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحاً أَوْ ذَا مَحْرَمٍ»^(١).

وجه الاستدلال: دل الحديث على النهي عن المبيت عند المرأة الشيب، والمبيت يقتضي الخلوة فاقتضى حرمتها^(٢)، وقد بَوَّبَ النووي رحمته الله لهذا الحديث في صحيح مسلم بقوله: (باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها)^(٣).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن كل ما يكون سبباً للفتنة ينبغي حسم مادته وسد ذريعته ودفع ما يفضي إليه إذا لم يكن منه مصلحة راجحة، ولا شك أن الخلوة بالمرأة الأجنبية مفضية إلى العديد من المفساد شرعاً وعقلاً وفطرة^(٤).



(١) سبق تخريجه ص: (٦٧).

(٢) ينظر: الخلوة وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص: (١٦).

(٣) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٥٣/١٤).

(٤) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٧٠/٢٨)، (٤١٩/١٥).

المبحث الثامن

أحكام الموارد المالية لمركز تعليم القرآن الكريم

المطلب الأول:

دفع زكاة المال لمركز تعليم القرآن الكريم:

الفرع الأول: تعريف زكاة المال لغة واصطلاحاً:

✽ أولاً: تعريف الزكاة.

(أ) تعريف الزكاة لغة: الزكاة اسم من الفعل (زكا، يزكو)، والمصدر منها (زكاء، وزكوا).

وتطلق ويراد بها في اللغة عدة معاني، منها:

(١) النماء والزيادة والبركة، يقال: زكا الزرع، إذا نما.

(٢) الصلاح، ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٣]، أي: صلاحاً، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٢١]، أي: ما صلح.

(٣) الطهارة والتطهير، ومنه قول الله ﷻ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أي: تطهرهم بها.

(٤) المدح، ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢]^(١).

قال ابن فارس^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: (الزاي والكاف والحرف المعتل أصل يدل على نماء وزيادة، وقال: والأصل في ذلك كله راجع إلى معنيين، وهما النماء والطهارة)^(٣).

وسميت الزكاة بذلك؛ لأنها سبب لزيادة المال وتنميته بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة، ولأن الزكاة يزكو بها المال بالبركة، ويطهر بالمغفرة^(٤).

ب) تعريف الزكاة اصطلاحاً: تنوعت تعريف الفقهاء للزكاة مع اتفاقهم على المعاني الرئيسة فيها، ومن ذلك:

الحنفية: تملك جزء مالٍ عيَّنه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولاه، مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه لله تعالى^(٥).

المالكية: جزء من المال، شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً^(٦).

(١) ينظر: القاموس المحيط، باب: الواو والهاء، فصل: الزاي، ص: (١٢٩٢)، لسان العرب، مادة: (زكا)، (٣٥٨/١٤).

(٢) هو: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، أبو الحسين، المعروف بالرازي، اللغوي، المحدث، المالكي، كان رأساً في الأدب، كوفي المذهب في النحو، توفي عام: ٣٩٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٠٣).

(٣) معجم مقاييس اللغة، مادة: (زكا)، (١٧/٣).

(٤) ينظر: نوازل الزكاة لعبدالله منصور الغفيلي، ص: (٤٠).

(٥) ينظر: تبين الحقائق (١/٢٥١)، البناية شرح الهداية (٣/٢٨٨)، رد المحتار (٢/٢٥٧).

(٦) ينظر: شرح حدود ابن عرفة (١/٧١)، مواهب الجليل (٢/٢٥٥).

الشافعية: اسم لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة^(١).

الحنابلة: حق واجب، في مال مخصوص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص^(٢).

وهناك تعاريف أخرى لكل مذهب إلا أنها متقاربة مع ما نُقل، وأقرب التعاريف - والله أعلم - هو تعريف الشافعية والحنابلة؛ لاشتمالهما على القيود الواجب توافرها في الزكاة، ومنعهما دخول غير الزكاة فيها^(٣).

✽ ثانياً: تعريف المال.

(أ) تعريف المال لغةً: المال: ما ملكته من جميع الأشياء، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم، قال ابن الأثير: المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان^(٤).

(ب) تعريف المال اصطلاحاً: اتجه الفقهاء في تعريف المال إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: من يرى أن الأموال هي ما يمكن حيازتها وإحرازه والانتفاع به ولا يعتبرون المنافع أموالاً، وهو مذهب الحنفية^(٥).

الثاني: من يرى أن المال يشمل ما يمكن حيازته وإحرازه والانتفاع

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٧١/٣)، المجموع (٢٩٥/٥).

(٢) ينظر: الإقناع للحجاوي (٢٤٢/١)، شرح منتهى الإرادات (٣٨٧/١).

(٣) ينظر: نوازل الزكاة، ص: (٤٣).

(٤) ينظر: القاموس المحيط، باب: اللام، فصل: الميم، ص: (١٠٥٩)، لسان العرب، مادة: (مول)، (٦٣٦/١١).

(٥) ينظر: تبیین الحقائق (٢٥١/١)، البناية شرح الهداية (٢٨٨/٣)، رد المحتار (٢٥٧/٢).

به، ويشمل أيضاً المنافع، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة، وهو الاتجاه الصحيح^{(١)(٢)}.

الفرع الثاني: دفع زكاة المال لمركز تعليم القرآن الكريم:

المقصود بهذا الفرع دفع الزكاة للمساهمة في بناء مركز تعليم القرآن الكريم أو أجرة العاملين فيه أو لتشغيله أو لإقامة الأنشطة والبرامج للملتحقين به ونحو ذلك.

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز صرف الزكاة إلا لأصناف الثمانية^(٣) المذكورة في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، إلا أن العلماء قد اختلفوا في المقصود بصنف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المقصود صرفه في جميع وجوه البر والطاعة، نقل هذا القول القفال^(٤) والخازن^(٥) عن بعض العلماء.

(١) ينظر: شرح حدود ابن عرفة (٧١/١)، مواهب الجليل (٢٥٥/٢)، الحاوي الكبير (٧١/٣)، المجموع (٢٩٥/٥)، الإقناع للحجاوي (٢٤٢/١)، شرح منتهى الإرادات (٣٨٧/١).

(٢) ينظر: أحكام المعاملات الشرعية، لعلي الخفيف، ص: (٣١).

(٣) ينظر: الاختيار لتعليل المختار (١١٩/١)، البحر الرائق (٢٦٠/٢)، رد المحتار (٢٥٨/٢)، الشرح الكبير للدردير (٤٩٧/١)، أحكام القرآن لابن العربي (١٨٢/٨)، الأم (٩٧/٢)، روضة الطالبين (٣٢١/٢)، تحفة المحتاج (١٥٩/٧)، المغني (٤٨٢/٦)، الإنصاف (٢٣٥/٣)، مطالب أولي النهى (١٤٦/٢).

(٤) ذكر ذلك الرازي في تفسيره: مفاتيح الغيب (٨٧/١٦).

والقفال هو: محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر القفال الفارقي، فقيه شافعي، انتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره، من تصانيفه: (حلية العلماء في مذاهب الفقهاء)، و(المعتمد)، و(الترغيب في المذهب)، و(الشافعي)، ولد عام: ٤٢٩هـ، وتوفي عام: ٥٠٧هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٥٧/٤)، شذرات الذهب (١٦/٤).

(٥) لباب التأويل في معاني التنزيل (٣٧٦/٢).

القول الثاني: أن المقصود صرفه للغزاة والمرابطين، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

القول الثالث: أن المقصود صرفه للغزاة والمرابطين والحجاج، وإليه ذهب بعض الحنابلة^(٥).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأن المقصود بصنف (في سبيل الله) ما يصرف في جميع وجوه البر والطاعة بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بأن النبي ﷺ سئل: أي الجهاد أفضل؟ فقال: «كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»^(٦)، وقال: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ

= والخازن هو: علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن خليل، أبو الحسن البغدادي، المعروف بالخازن، فقيه من فقهاء الشافعية، مفسر، محدث، مؤرخ، ولي خزانة الكتب بالسميساطية، من تصانيفه: (لباب التأويل في معاني التنزيل)، و(شرح عمدة الأحكام)، و(مقبول المنقول)، و(الروض والحداث في تهذيب سير خير الخلائق)، توفي عام: ٧٤١هـ. ينظر: الدرر الكامنة (١١٥/٤)، شذرات الذهب (١٣١/٦).

(١) ينظر: الاختيار لتعليل المختار (١١٩/١)، البحر الرائق (٢٦٠/٢)، رد المحتار (٢٥٨/٢).

(٢) ينظر: الشرح الكبير للدردير (٤٩٧/١)، أحكام القرآن لابن العربي (١٨٢/٨).

(٣) ينظر: الأم (٩٧/٢)، روضة الطالبين (٣٢١/٢)، تحفة المحتاج (١٥٩/٧)، نهاية المحتاج (١٥٨/٦).

(٤) ينظر: المغني (٤٨٢/٦)، الإنصاف (٢٣٥/٣)، مطالب أولي النهى (١٤٦/٢).

(٥) ينظر: الفروع (٣٤٥/٤)، كشاف القناع (٢٨٣/٢).

(٦) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث طارق بن شهاب، (١٢٦/٣١)، [١٨٨٣٠]، وابن ماجه في سننه، كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص: (٦٦٣)، [٤٠١١]، وأبو داود في سننه، كتاب: الملاحم، باب: في =

بِأَمْوَالِكُمْ، وَأَنْفُسِكُمْ، وَالْأَسْتِثْنَاءُ^(١).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على أن الجهاد في الإسلام لا ينحصر في الجهاد بالسيف فقط، فلا يجوز قصره على بعض الطاعات إلا بدليل صحيح صريح ولا دليل على ذلك، فدلّ ذلك على أن لفظ ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عامٌ يشمل ما هو أوسع من الجهاد بالسيف كالجهاد باللسان والمال^(٢).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن جميع الآيات الذي ذكر فيها سبيل الله ﷻ مقيداً بالجهاد بالنفس ذكر معها الجهاد بالمال، مما يفيد توسيع مفهوم الجهاد في سبيل الله ﷻ بما هو أعم من الغزو بالنفس، كمثّل قول الله ﷻ: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]^(٣).

(٢) أن جهاد المال واللسان والقلم ونحو ذلك من الدعوة

= الأمر والنهي، ص: (٧٧٨)، [٤٣٤٤]، والترمذي في سننه، كتاب: الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، ص: (٤٩١)، [٢١٧٤]، والنسائي في سننه، كتاب: البيعة، باب: فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر، ص: (٦٤٩)، [٢٤٠٩]، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٨٨٧/١)، [٤٩١].

(١) أخرجه أحمد في مسنده، برقم: (١٢٢٤٦)، وأبو داود في سننه، كتاب: الجهاد، باب: كراهية ترك الغزو، ص: (٤٤٠)، [٢٥٠٤]، والنسائي في سننه، كتاب: الجهاد، باب: وجوب الجهاد، ص: (٤٧٧)، [٣٠٩٦]، والحاكم في مستدركه، كتاب: الجهاد، (٩١/٢)، [٢٤٢٧]، وقد صحّح الحديث ابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام (٢٦/١)، والألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته، (٥٩٣/١)، [٣٠٩٠].

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٤٥/٢).

(٣) ينظر: نوازل الزكاة، ص: (٤٤٠).

إلى الله ﷻ، فهو داخل في الجهاد إما نصاً أو قياساً؛ فكل ذلك يراد به نصرته دين الله ﷻ وإعلاء كلمته^(١).

(٣) أن المقصود الأعظم من الغزو هو نصرته دين الله ﷻ ودحر الكافرين المعتدين، وهذا يتحقق في أنواع أخرى من الجهاد غير الغزو، كبيان كلمة الحق باللسان، ونشر دين الله ﷻ في بلاد الكفر، وتعليم المسلمين تعاليم الإسلام والقرآن الكريم والعلوم الشرعية ونحو ذلك، بل إن بعض أنواع الجهاد أصبحت اليوم أشد أثراً من الغزو العسكري كالغزو الثقافي والإعلامي ونحوه^(٢).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأن المقصود بصنف (في سبيل الله) ما يصرف للغزاة والمرابطين بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما روي عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ. إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِغَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا. أَوْ لِعَارِمٍ. أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ. أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ، فَتُصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ. فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ لِلْغَنِيِّ»^(٣).

(١) ينظر المرجع السابق، ص: (٤٣٨).

(٢) ينظر: نوازل الزكاة، ص: (٤٤١).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري ﷺ، (٩٧/١٨)، [١١٥٨٣]، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: ذكر إعطاء العامل على الصدقة عمالة من الصدقة وإن كان غنياً، (٦٩/٤)، [٢٣٦٨]، وابن ماجه في سننه، كتب: الزكاة، باب: من تحل له الصدقة، ص: (٣٢٠)، [١٨٤١]، وأبو داود في سننه، كتاب: الزكاة، باب: من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني، ص: (٢٨٤)، [١٦٣٦]، والحاكم في مستدركه، كتاب: الزكاة، حديث محمد بن أبي حفصة، (٥٦٦/١)، [١٤٨٠]، والبيهقي في سننه الكبرى، =

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ ذكر من الذين تدفع لهم الزكاة الغازي، وليس من الأصناف الثمانية المذكورين في الآية من يعطى باسم الغزاة إلا من يعطى من صنف سبيل الله ﷺ^(١).

نوقش: بأن غاية ما يدل عليه الحديث إعطاء الغازي من الزكاة ولو كان غنياً، ولا يدل على حصر هذا الصنف فيه^(٢).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن المراد من (سبيل الله) عند الإطلاق الغزو، وأكثر ما يرد في القرآن الكريم بهذا المعنى^(٣).

نوقش: بعدم التسليم بما ذكر، بل إن الواجب عند عدم النقل الشرعي الأخذ بالمعنى اللغوي، وهو يدل على العموم^(٤).

★ أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بأن المقصود بصنف (في سبيل الله) الغزاة والمرابطون والحجاج بما استدل به أصحاب القول الثاني إضافة إلى الأدلة الدالة على أن الحج من (سبيل الله)، ومنها:

(١) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: أراد رسول الله ﷺ الحج، فقالت امرأة لزوجها: أحجني مع رسول الله ﷺ على جملك، فقال: ما عندي ما أحجك عليه، قالت: أحجني على جملك فلان، قال: ذاك حبيس في سبيل الله، فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن امرأتي تقرأ عليك السلام

= كتاب: قسم الصدقات، باب: العامل على الصدقة يأخذ منها بقدر عمله وإن كان موسراً، (٢٣/٧)، [١٣١٦٧]، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١٢١٤/٢)، [٧٢٥٠].

(١) ينظر: الشرح الكبير للمقدسي (٧٠٠/٢).

(٢) ينظر: نوازل الزكاة، ص: (٤٣٤).

(٣) ينظر: المجموع (٢٠٠/٦).

(٤) ينظر: الروضة الندية شرح الدرر البهية (٢٠٦/١).

ورحمة الله، وإنها سألتني الحج معك، قالت: أَحَجَّنِي مع رسول الله ﷺ، فقلت: ما عندي ما أَحُجُّكَ عليه، فقالت: أَحَجَّنِي على جَمَلِكَ فلان، فقلت: ذاك حبيس في سبيل الله، قال: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَحَجَّجْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

(٢) عن أم معقل رضي الله عنها قالت: مات أبو معقل وترك بغيراً جعله في سبيل الله، فأتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله: إن أبا معقل هلك وترك بغيراً جعله في السبيل وعليَّ حجة؟ فقال: «يَا أُمَّ مَعْقِلٍ حُجِّي عَلَى بَعِيرِكَ، فَإِنَّ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢).

وجه الاستدلال من الحديثين: أن الحديثين دلاً على أن الحج من (سبيل الله) فيدخل في صنف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]^(٣).

يمكن أن يناقش الاستدلال بهذين الحديثين: بأن غاية ما دلاً عليه دخول الحجاج في صنف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، لا حصر الصنف فيهم وفي الغزاة، بل يشمل كل ما كان في سبيل الله من وجوه البر والطاعة كما دلت على ذلك الأدلة التي استدلت لها أصحاب القول الأول، بل إنه قد يستدل بهذه الأدلة على أن لفظ ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عامٌ يشمل ما هو أوسع من الجهاد بالسيف، ومن ذلك الحج وغيره.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: المناسك، باب: العمرة، ص: (٣٤٥)، [١٩٩٠]، والحديث قال عنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٣١/٦)، [١٧٣٧]: (حسن صحيح).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير، مسند النساء، باب: من يعرف من النساء بالكنى، حديث أم معقل الأسدية، (١٥٤/٢٥)، [٣٧٠]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الوصايا، باب: الوصية في سبيل الله ﷺ، (٤٤٨/٦)، [١٢٦٠٣]، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٣٢/٦)، [١٥٨٧].

(٣) ينظر: كشف القناع (٢/٢٥٦).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بأن صنف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الوارد في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، يشمل كل ما يبذل في وجوه البر والطاعة؛ لقوة ما استدلوا به، كما أن في قولهم جمعاً بين الأدلة وإعمالاً لها جميعاً، وبهذا القول صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي، والندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة^(١).

وعليه يجوز بذل زكاة المال لمراكز تعليم القرآن الكريم، ويصرفها القائمون على المركز بكل ما فيه مصلحة تعليم القرآن الكريم حسب الأولى والأأنفع.



المطلب الثاني:

التبرع لمركز تعليم القرآن الكريم:

الفرع الأول: تعريف التبرع لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف التبرع لغة.

كلمة (التبرع) مأخوذ من برع الرجل، وبرع - بالضم أيضاً - براعة، أي: فاق أصحابه في العلم وغيره، فهو بارع، و(فعلت كذا متبرعاً) أي: متطوعاً، و(تبرع بالأمر): فعله غير طالب عوضاً^(٢).

(١) ينظر: نوازل الزكاة، ص: (٤٣٢).

(٢) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، كتاب: الباء، الباء مع الراء وما يثلثهما (برع)، (٤٤/١).

ويقارب التبرع في المعنى لفظ (الهبة)، وجاء في معنى الهبة لغة أنها: العطية الخالية عن الأعواض والأغراض، فإذا كثرت سمي صاحبها وهاباً^(١).

وعليه يتبين أن التبرع والهبة بمعنى واحد في اللغة.

✽ ثانياً: تعريف التبرع اصطلاحاً.

لم ينص الفقهاء على تعريف التبرع اصطلاحاً، إلا أن التبرع هو بنفس معنى الهبة، وقد تنوعت عبارات الفقهاء في تعريف الهبة، على النحو التالي:

عند الحنفية: تملك المال بلا عوض^(٢).

وعند المالكية: تملك ذا منفعة لوجه المعطى بغير عوض^(٣).

وعند الشافعية: التملك بلا عوض تطوعاً في حال الحياة^(٤).

وعند الحنابلة: تملك في الحياة بغير عوض^(٥).

والذي يظهر - والله أعلم - أن التعريف الأقرب هو تعريف الشافعية والحنابلة لكونه جامعاً مانعاً، ويلاحظ أن التبرع والهبة لفظان عامان يشملان الصدقة والهدية، فما تبرع به الإنسان أو وهبه طالباً الثواب من الله ﷻ كان صدقة، وما تبرع به أو وهبه لقصد الود أو الإكرام كان هدية، قال ابن الرفعة^(٦) رَحِمَهُ اللهُ: (الهبة والهدية وصدقة التطوع: أنواع من

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (وهب)، (٨٠٣/١).

(٢) ينظر: البناية شرح الهداية (١٥٩/١٠)، فتح القدير لابن الهمام (١٩/٩)، مجمع الأنهر (٣٥٢/٢).

(٣) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١٠٢/٧)، بلغة السالك (١٣٩/٤).

(٤) ينظر: تحفة المحتاج (٢٩٦/٦)، إعانة الطالبين (١٦٨/٣).

(٥) ينظر: المغني (٤١/٦)، الإنصاف (١١٦/٧).

(٦) هو: أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم، أبو العباس الأنصاري، المعروف بابن الرفعة، فقيه شافعي، من فضلاء مصر، ولُقِّبَ بالفقيه، من تصانيفه: (المطلب =

البر يجمعها: تمليك العين من غير عوض، فإن تمخّض فيها طلب الثواب من الله ﷻ بإعطاء محتاج فهي صدقة، وإن حملت إلى مكان المهدى إليه إعظماً له وإكراماً وتودداً فهي هدية وإلا فهبة^(١)، وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (والتمليك المحض ثلاثة أنواع: الهبة والهدية وصدقة التطوع، وسبيل ضبطها أن نقول: التمليك لا بعوض هبة، فإن انضم إليه حمل الموهوب من مكان إلى مكان الموهوب له إعظماً له أو إكراماً فهو هدية، وإن انضم إليه كون التمليك للمحتاج تقرباً إلى الله ﷻ وطلباً لثواب الآخرة فهو صدقة، فامتياز الهدية عن الهبة بالنقل والحمل من موضع إلى موضع، ومنه إهداء النعم إلى الحرم، ولذلك لا يدخل لفظ الهدية في العقار بحال، فلا يقال: أهدى إليه داراً، ولا أرضاً، وإنما يطلق ذلك في المنقولات كالثياب والعبيد، فحصل من هذا أن هذه الأنواع تفرق بالعموم والخصوص، فكل هدية وصدقة هبة، ولا تنعكس^(٢)).

والمقصود في هذا المبحث هو التبرع والهبة لمراكز تعليم القرآن الكريم سواء كانت بقصد الثواب أو غيره.

الفرع الثاني: قبول التبرع من المسلم لمركز تعليم القرآن الكريم:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على مشروعية الهبة في أبواب الخير^(٣)، والأصل في قبول التبرع والهبة الاستحباب إلا أن يطرأ عليه ما

= في شرح الوسيط، و(الكفاية في شرح التنبيه)، و(بذل النصائح الشرعية في ما على السلطان وولاية الأمور وسائر الرعية)، و(الإيضاح والتبيان في معرفة المكيا والميزان)، و(الرتبة في الحسبة)، ولد عام: ٤٦٥هـ، وتوفي عام: ٧١٠هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٧٧/٥)، الأعلام للزركلي (٢١٣/١).

(١) كفاية النبيه في شرح التنبيه (٨٧/١٢).

(٢) روضة الطالبين (٣٦٤/٥).

(٣) ينظر: فتح القدير لابن الهمام (١٩/٩)، بداية المجتهد (١١٢/٤)، المجموع (٣٧١/١٥)، المغني (٤١/٦).

يجعله محرماً كأن يكون الموهوب محرماً، أو قصد به أمراً محرماً كرشوة أو إعانة على ظلم ونحو ذلك^(١).

وقد دلّ على استحباب قبول الهبة والهدية القرآن الكريم والسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: من القرآن الكريم:

قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِيَئًا مَرَّتًا﴾ [النساء: ٤].

وجه الاستدلال: فقد دلّت الآية على مشروعية قبول الزوج لهبة زوجته^(٢).

✽ ثانياً: من السنة النبوية:

(١) قول النبي ﷺ: «تَهَادُّوا تَحَابُّوا»^(٣).

وجه الاستدلال: حث الحديث على تبادل الهدايا لكونها سبب لزيادة المحبة والألفة^(٤).

(٢) وقوله ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِبِجَارَتِهَا وَلَوْ بِفَرَسٍ شَاةٍ»^(٥).

(٣) قبول النبي ﷺ هدية المقوقس ملك القبط وهو كافر^(٦)، وقبوله ﷺ هدية النجاشي وتصرف بها وأهداه أيضاً^(٧).

(١) ينظر: مغني المحتاج (٥٥٨/٢)، كشف القناع (٢٩٩/٤).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٤/٥).

(٣) سبق تخريجه ص: (٤٥).

(٤) ينظر: مغني المحتاج (٥٥٩/٢)، والمغني (٤٢/٦).

(٥) سبق تخريجه ص: (٢٢٤).

(٦) سبق تخريجه ص: (٥٢).

(٧) سبق تخريجه ص: (٥٢).

✽ ثالثاً: من المعقول:

أن الهدية فيها تعاونٌ على البر والتقوى وإشاعة للمحبة والتواد بين الناس^(١).

فدلت هذه الأدلة وغيرها على استحباب قبول الهدية بين أفراد الناس، فمن باب أولى إذا كانت هذه الهدية مبدولة في وجوه الخير وبما يعود بالنفع على المسلمين عامة، كالهدية والتبرع والصدقة لمراكز تعليم القرآن الكريم.

✽ الفرع الثالث: قبول التبرع من غير المسلم لمركز تعليم القرآن الكريم:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز قبول المسلم هدايا الكفار^(٢)، فيبنى عليه جواز قبول تبرع وهبة الكافر لمركز تعليم القرآن الكريم^(٣)، واستدلوا لذلك بما يلي:

✽ أولاً: من القرآن الكريم:

قول الله ﷻ: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِيلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

وجه الاستدلال: دلت الآية على معاملة الكفار الذين لم يقاتلونا ولم يخرجونا من ديارنا بالعدل، ومن ذلك قبول هداياهم^(٤).

(١) ينظر: المبسوط (٨٤/١٢)، مغني المحتاج (٥٥٩/٢)، المغني (٤٢/٦).

(٢) ينظر: المبسوط (١٣٥/١٢)، البحر الرائق (٢٩٢/٧)، شرح مختصر خليل الخرخشي

(٧/١٢٠)، حاشية العدوي (١٤/٢)، البيان (١٩١/١٢)، مغني المحتاج (٥٥٨/٣)،

المغني (٢١٨/٦)، الكافي لابن قدامة (١٣/٢)، شرح منتهى الإرادات (٤٢٩/٢).

(٣) ما لم يؤد ذلك إلى مفسدة شرعية، كاستعلائه على المسلمين ونحو ذلك.

(٤) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (١٢٠/٧)، البيان (١٩١/١٢).

✽ ثانياً: من السنة النبوية:

(١) عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: (أهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء وكساه برداً، وكتب إليه ببحرهم - يعني بلدهم -) (١).

(٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: (أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم) (٢)، وقد بَوَّب البخاري في صحيحه في كتاب الهبة بقوله: باب قبول هدية المشركين.

(٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: (أنَّ يهودية أهدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة مسمومة) (٣).

(٤) قبول النبي صلى الله عليه وسلم هدية المقوقس ملك القبط وهو كافر (٤).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قَبِلَ هدايا الكفار، فدلَّ ذلك على جواز قبولها (٥).

وقد يرد على هذا القول ما رُوي أن النبي صلى الله عليه وسلم رد هدية المشرك كما دلَّ عليه الحديثان التاليان:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: خرص التمر، ص: (٢٤٠)، [١٤٨١].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليه، باب: قبول الهدية من المشركين، ص: (٤٢٣)، [٢٦١٦]، ومسلم في صحيحه، كتاب: اللباس، ص: (٩٢٩)، [٢٠٧١].

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليه، باب: قبول الهدية من المشركين، ص: (٤٢٣)، [٢٦١٧]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الآداب، ص: (٩٢٩)، [٢١٩٠].

(٤) سبق تخريجه ص: (٥٢).

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٢٣٠/٥).

أ - حديث عياض بن حمار^(١) رضي الله عنه أنه أهدى للنبي ﷺ هدية أو ناقة، فقال النبي ﷺ: «أسلمت؟» قال: لا. قال: «إني نهيت عن زبد المشركين»^(٢).

ب - أن عامر بن مالك^(٣) قدم على رسول الله ﷺ وهو مشرك، فأهدى له، فقال: «إني لا أقبل هدية مشرك»^(٤).

وقد نوقش الاعتراض بهذين الحديثين بما نقله الشوكاني رحمته الله عن الخطابي^(٥) رحمته الله إجابته على الاستدلال بالحديث الأول ما نصّه: (في رد هديته - أي: هدية عياض - وجهان؛ أحدهما: أن يغيظه برد الهدية فيمتنع منه فيحمله ذلك على الإسلام. والآخر: أن للهدية موضعاً من القلب، وقد روي «تَهَادُّوا تَحَابُّوا»^(٦)، ولا يجوز عليه ﷺ أن يميل بقلبه

(١) هو: عياض بن حمار بن أبي حمار بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع المجاشعي، سكن البصرة، روى عن النبي ﷺ. ينظر: تهذيب التهذيب (٢٠٠/٨).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: في الإمام يقبل هدايا المشركين، ص: (٥٤٩)، [٣٠٥٧]، والترمذي في سننه، كتاب: السير عن رسول الله ﷺ، باب: في كراهية هدايا المشركين، ص: (٣٧٣)، [١٥٧٧]، وقال عنه: (حديث حسن صحيح)، والحديث صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته (٤٩١/١)، [٢٥٠٥].

(٣) هو: عامر - وقيل: عمرو - بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري الكلابي، أبو براء، المعروف بملاعب الأسنة، اختلف في إسلامه، والصحيح أنه لم يُسلم. ينظر: أسد الغابة (١٣٨/٣)، الإصابة (٤٨٥/٣).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير، باب: العين، عياض بن حمار المجاشعي سكن البصرة، (٣٦٤/١٧)، [٩٩٩]، وعبدالرزاق الصنعاني في مصنفه، كتاب: المغازي، وقعة حنين، (٣٧٩/٥)، [٩٧٤١]، وقد قال عنه ابن حجر: (الحديث رجاله ثقات إلا أنه مرسل). فتح الباري (٢٣٠/٥).

(٥) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، أبو سليمان، من نسل زيد بن الخطاب، فقيه محدث، من تصانيفه: (معالم السنن)، و(غريب الحديث)، و(شرح البخاري)، توفي عام: ٣٨٨هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢١٨/٢)، معجم المؤلفين (١٦٦/١).

(٦) سبق تخريجه ص: (٤٥).

إلى مشرك فردّ الهدية قطعاً لسبب الميل^(١).

وبما ناقش به ابن حجر العسقلاني رحمّه الله الحديث الثاني بقوله: (الحديث رجاله ثقات إلا أنه مرسل، وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح)^(٢)، وقال أيضاً: (فجمع بينها الطبري - أي: أدلة الجواز والمنع - بأنّ الامتناع فيما أهدي له خاصة - أي: النبي ﷺ - والقبول فيما أهدي للمسلمين. وفيه نظر؛ لأنّ من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة. وجمع غيره بأنّ الامتناع في حقّ من يريد بهديته التودد والموالة، والقبول في حقّ من يرجى تأنيسه وتأليفه على الإسلام، وهذا أقوى من الأول. وقيل: يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب، والرد على من كان من أهل الأوثان. وقيل: يمتنع ذلك لغيره من الأمراء، وأنّ ذلك من خصائصه. ومنهم من ادّعى نسخ المنع بأحاديث القبول، ومنهم من عكس، وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة، فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص)^(٣).

وقد أثبت النسخ ابن حزم رحمّه الله فقال: (فإن قيل: فأين أنتم عمّا رويتم من طريق ابن الشخير عن عياض بن حمار أنه أهدي إلى رسول الله ﷺ هدية، فقال: «أسلمت؟» قلت: لا، قال: «إنّي نهيت عن زبد المشركين»، ومن طريق الحسين بن عياض بن حمار مثله، وقال: فأبى أن يقبلها. قال الحسن: زبد المشركين رفدهم. قلنا: هذا منسوخ بخبر أبي حميد الذي ذكرنا؛ لأنّه كان في تبوك، وكان إسلام عياض قبل تبوك)^(٤).

وبذلك يتبين - والله أعلم - جواز قبول المسلم هدايا الكفار، ويبنى عليه جواز قبول هبتهم وهداياهم وتبرعاتهم لمركز تعليم القرآن الكريم^(٥).

(١) نيل الأوطار (٨/٦).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢٣٠/٥).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٢٣١/٥).

(٤) المحلى (١٢٢/٨).

(٥) ما لم يؤد ذلك إلى مفسدة شرعية، كاستعلائه على المسلمين ونحو ذلك. ينظر: الهبة وأحكامها في الشريعة الإسلامية لخير عبدالراضي خليل، ص: (١٨٥).

المطلب الثالث:

مصارف زكاة المال والتبرعات المقدمة

لمركز تعليم القرآن الكريم

تبين فيما سبق أن في صرف زكاة المال لمركز تعليم القرآن الكريم ثلاثة أقوال بناءً على الأقوال الواردة في المقصود بصنف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الوارد في قوله الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠] ^(١).

واتضح - والله أعلم - رجحان القول بعموم هذا المصرف لكل وجوه الخير والقربة، ومن ذلك مراكز تعليم القرآن الكريم، وعليه فإن زكاة المال المبذولة لمركز تعليم القرآن الكريم تصرف في منفعه، وكل ما من شأنه أن يحقق الغاية والأهداف المرجوة من تعليم القرآن الكريم، وإعلاء كلمة الدين.

وأما مصارف التبرع، فلا تخلو من حالين:

الحال الأولي: أن يشترط المتبرع صرف التبرع في شيء معين، كإقامة مسابقة قرآنية، أو بناء صفوف إضافية ونحو ذلك، ففي هذه الحال يجب التزام شروط المتبرع ما لم تكن مخالفة للشرع أو منافية للمقصود من مراكز تعليم القرآن الكريم وعدم صرفه في غير ما شرط إلا بإذنه؛ قياساً على وجوب اتباع شرط الواقف ما لم يكن منافياً للوقف أو مخالفاً للشرع ^(٢).

(١) يراجع ص: (٢٧٨).

(٢) ينظر: تبين الحقائق (٣/٣٣٠)، رد المحتار (٤/٤٣٠)، الفواكه الدواني (٢/١٦١)، الشرح الكبير للدردير (٤/٨٨)، المجموع (٣/١٩٠)، أسنى المطالب (٢/٤٧٣)، المبدع في شرح المقنع (٥/١٦٩)، الإنصاف (٧/٥٣).

الحال الثانية: ألا يشترط المتبرع صرفه في شيء معين، فحكم مصارفه حينئذٍ حكم مصارف زكاة المال المبذولة للمركز كما سبق ذكره - والله أعلم -^(١).



المطلب الرابع:

دفع متعلم القرآن الكريم الرسوم لالتحاقه
بمركز تعليم القرآن الكريم:

الفرع الأول: التخرج الفقهي لهذه الرسوم:

قد يدفع متعلم القرآن الكريم مقابلًا مالياً لمركز تعليم القرآن الكريم نظير تعليمه القرآن الكريم فقط، أو تعليمه القرآن وإقامة الأنشطة والبرامج التي تصاحب التعليم.

فالذي يظهر - والله أعلم - أن رسوم الالتحاق بمركز تعليم القرآن الكريم، تأخذ حكم الأجرة، فيجري عليها ما يجري على الأجرة من الشروط والأحكام.

وقد دلّ على مشروعية الأجرة القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع:

★ أولاً: من القرآن الكريم:

(١) قول الله ﷻ: ﴿فَإِنْ أَضَعْنَ لَكُمْ فَنَأُوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

(٢) وقول الله ﷻ: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْبَتِ اسْتَعْجِرُهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ

(١) يراجع ص: (٢٨٤).

أَسْتَجَرْتُ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٢٧﴾ [القصص: ٢٦ - ٢٧].

❖ ثانياً: من السنة النبوية:

(١) أن النبي ﷺ وأبا بكر استأجرا رجلاً من بني الدليل هادياً خريئاً^(١).

(٢) وقول النبي ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ»^(٢).

❖ ثالثاً: من الإجماع:

أجمع أهل العلم في كل عصر وكل مصر على جواز الإجارة^(٣).

وحيث إن تعليم القرآن الكريم قد تطور عبر الأزمان حتى أصبح في زماننا له مراكز خاصة، وأنشطة متعددة، فإنه يشترط أن يكون كلا الطرفين على علم بما يقابل الأجرة من منفعة إما شرطاً أو عرفاً.

❖ الفرع الثاني: دفع الرسوم:

سبق في الفرع السابق أن الرسوم التي تدفع لمركز تعليم القرآن الكريم تأخذ حكم الأجرة، ولا تخلو الأجرة لمركز تعليم القرآن الكريم من حالين:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإجارة، باب: استئجار المشركين عند الضرورة، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام، ص: (٣٦٠)، [٢٢٦٣].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: البيوع، باب: إثم من باع حُرًّا، ص: (٣٥٥)، [٢٢٢٧].

(٣) ينظر: المغني (٣٢١/٥).

الحال الأولى: أن تكون الأجرة مقابل تعليم القرآن الكريم فقط.

وفي هذه الحال يجري الخلاف في حكم أخذ معلم القرآن الكريم الأجرة على تعليم القرآن الكريم، وقد سبق ذكر أقوال العلماء في ذلك ومناقشة الأدلة والترجيح^(١).

الحال الثانية: أن تكون الأجرة مقابل تعليم القرآن الكريم وغير التعليم كتشغيل المركز وتهيئة المكان للدارسين وإقامة الأنشطة والبرامج ونحو ذلك.

ففي هذه الحال يجوز دفع الأجرة وقبولها بناءً على أن الأجرة من العقود الجائزة من حيث العموم، كما سبق بيانه في بداية المطلب^(٢).



المطلب الخامس: قبول مركز تعليم القرآن الكريم للمال المحرم الذي يراد التخلص منه:

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز التصرف في المال المحرم إذا كانت ترجع حرمة إلى حق العباد، وإنما يجب أن يُرجع إلى صاحبه إن كان حياً أو ورثته إن كان ميتاً^(٣).

(١) يراجع ص: (١٩٥).

(٢) ومركز تعليم القرآن الكريم هو من يحدد ما يقابل الأجرة من المنفعة، فإن كانت الأجرة مقابل التعليم فقط فيجوز قبولها الخلاف السابق، وإن كانت الأجرة مقابل التعليم وغيره جاز لهم قبولها - والله أعلم -.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (١٥٤/٧)، رد المحتار (٢٩٢/٢)، البيان والتحصيل (٥٦٥/١٨)، الذخيرة (٣٢٠/١٣)، الأم (٣٨٩/٧)، المجموع (٣٥١/٩)، الفروع (٢٤٨/٧)، مطالب أولي النهى (٦٧/٤).

واختلفوا في مصرف المال المحرم إذا كانت ترجع حرمة إلى حق الله ﷻ، كالمال المستفاد من الربا أو بيع الخمر، أو الذي تعذر إرجاعه لصاحبه على قولين:

القول الأول: أنه يصرف في وجوه الخير والقرب كالمساجد والطرق ونحوها، وهو قول عند الحنفية^(١)، وقال به بعض المالكية^(٢)، وإليه ذهب الشافعية^(٣).

القول الثاني: أن يصرف إلى الفقراء والمساكين، وإليه ذهب الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحنابلة^(٦).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه يصرف في وجوه الخير والقرب كالمساجد والطرق بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) ما رُوي عن رجل من الأنصار قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فرأيت رسول الله ﷺ وهو على القبر يوصي الحافر: «أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رَجُلَيْهِ، أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ»، فلما رجع استقبله داعي امرأة، فجاء

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١٥٤/٧)، رد المحتار (٢٩٢/٢).

(٢) ينظر: البيان والتحصيل (٥٦٥/١٨).

(٣) ينظر: المجموع (٣٥١/٩)، إحياء علوم الدين (١٣٠/٢).

(٤) البحر الرائق (٢٢١/٢)، رد المحتار (٢٨٣/٤).

(٥) ينظر: فتاوى ابن رشد (٦٣٢/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٦٦/٣).

(٦) القواعد لابن رجب (٢٢٥/١)، كشف القناع (١١٥/٤).

وجيء بالطعام، فوضع يده، ثم وضع القوم، فأكلوا، فنظر أبؤنا رسول الله ﷺ يلوك لقمة في فيه، ثم قال: «إني أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها»، فأرسلت المرأة: يا رسول الله إني أرسلت إلى البقيع ليشتري لي شاة فلم أجد، فأرسلت إلى جار لي قد اشترى شاة أن أرسل إلي بثمانها، فلم يوجد، فأرسلت إلى امرأته، فأرسلت بها إلي، فقال ﷺ: «أطعميه الأسارى»^(١).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ وجه إلى الانتفاع بهذا اللحم المسروق، ولم يأمر بإهداره بالحرق مثلاً، بل استبقى ماهيته، ووجه إلى الانتفاع، وعليه فإنه يحل الانتفاع بالمال المكتسب من حرام بإنفاقه في المصالح العامة، ولا يحل لذي اليد عليه الانتفاع به^(٢).

٢) ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه اشترى جارية فلم يظفر بمالكها ليعطيه ثمنها، فطلبه كثيراً فلم يظفر به، فتصدق بثمانها، وقال: اللهم عن صاحبها، فإن كره فلي وعلي الغرم^(٣).

يمكن أن يوجه الاستدلال بالأثر: بأنه دلّ على أن المال الذي لا يمكن تملكه لشخص معين لفقده فإنه يُصرف في مصالح المسلمين، فكذلك المال الذي لا يمكن تملكه لشخص معين للمنع من ذلك شرعاً فإنه يُصرف في مصالح المسلمين؛ لأن ذلك أولى من إتلافه.

(١) أخرجه أحمد في مسنده، تنمة مسند الأنصار، (١٨٥/٣٧)، [٢٢٥٠٩]، وأبو داود في سننه، كتاب: البيوع، باب: في التجارة يخالطها الحلف واللغو، ص: (٦٠١)، [٣٣٣٢]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: البيوع، باب: كراهية مبايعة من أكثر ماله من الربا أو ثمن المحرم، (٥٤٧/٥)، [١٠٨٢٥]، والحديث صحيح إسناده الألباني في إرواء الغليل (١٩٦/٣)، [٧٤٤].

(٢) ينظر: البيان والتحصيل (٥٦٥/١٨)، المجموع (٣٥١/٩).

(٣) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: اللقطة، باب: اللقطة يأكلها الغني والفقير إذا لم تعترف بعد تعريف سنة، (٣١١/٦)، [١٢٠٦١]، ولم أجد من ذكر درجة الأثر.

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

يدل لذلك من المعقول ما يلي:

(١) أنه لا يجوز إتلاف هذا المال؛ فلم يبق إلا صرفه في مصالح المسلمين^(١).

(٢) اتفق المسلمون على أنه من مات ولا وارث له معلوماً فإن ماله يصرف في مصالح المسلمين، مع أنه لا بد في غالب الخلق أن يكون له عصبية ولو بعيد، لكن لما جهلت عينه ولم تُرَج معرفته جعل كالمعدوم، فكذلك المال المحرم يصرف في مصالح المسلمين؛ لأنه لا مالك له^(٢).

(٣) أن هذه الأموال لا تخلو: إما أن تحبس، وإما أن تتلف، وإما أن تنفق:

(فأما إتلافها فإفساد، والله لا يحب الفساد، وهو إضاعة لها، والنبى ﷺ قد نهى عن إضاعة المال... وأما حبسها دائماً أبداً إلى غير غاية منتظرة، بل مع العلم أنه لا يرجى معرفة صاحبها ولا القدرة على إيصالها إليه فهذا مثل إتلافها، فإن الإتلاف إنما حرم لتعطيلها عن انتفاع الآدميين بها، وهذا تعطيل أيضاً، بل هو أشد منه من وجهين: أحدهما: أنه تعذيب للنفوس بإبقاء ما يحتاجون إليه من غير انتفاع به. الثاني: أن العادة جارية بأن مثل هذه الأمور لا بد أن يستولي عليها أحد من الظلمة بعد هذا إذا لم ينفقها أهل العدل والحق، فيكون حبسها إعانة للظلمة وتسليماً في الحقيقة إلى الظلمة، فيكون قد منعها أهل الحق وأعطاهم أهل الباطل، ولا فرق بين القصد وعدمه في هذا، فإن من وضع إنساناً بمسبعة فقد قتل، ومن ألقى اللحم بين السباع فقد أكل، ومن حبس الأموال العظيمة لمن يستولي عليها من الظلمة فقد أعطاهم إياها... فإذا كان إتلافها حراماً وحبسها أشد من إتلافها تعين إنفاقها، وليس لها مصرف

(١) ينظر: المجموع (٣٧٨/٣٠).

(٢) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٢٢/٢٩).

معين، فتصرف في جميع جهات البر والقرب التي يتقرب بها إلى الله؛ لأن الله وَجَّلَ خلق الخلق لعبادة، وخلق لهم الأموال ليستعينوا بها على عبادته فتصرف في سبيل الله^(١).

★ دليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأنه يصرف إلى الفقراء والمساكين بالمعقول: بأن الفقراء والمساكين هم مصرف كثير من الأموال كالزكوات والكفارات والصدقات، فاعتبر صرفه لهم أيضاً في هذه الحال^(٢).

يمكن أن يناقش: بأن تخصيص مصرف هذا المال للفقراء والمساكين تحجير لواسع، وهم يدخلون في من يصرف لهم هذا المال على رأي أصحاب القول الأول.

◀ الترجيح:

وعليه فالذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول القائلون بصرف المال المحرم الذي يراد التخلص منه في جميع وجوه الخير والقرب، لقوة ما استدلووا به وسلامة أدلتهم من المناقشة، ويؤيد ذلك أيضاً مايلي:

(١) اتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز قبول الهدية من الكافر، ومن المعلوم أنهم يتعاملون بالمحرم^(٣)، فقبول المال المحرم الذي يراد التخلص منه من باب أولى.

(٢) ما نُقل عن بعض الفقهاء القول بجواز بناء المسجد من المال المحرم الذي يراد التخلص منه، كقول ابن عابدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الدفع إلى

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٩٥/٢٨).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/٣٦٦).

(٣) يراجع ص: (٢٨٨).

الفقير غير قيد، بل مثله فيما يظهر لو بنى من الحرام بعينه مسجداً ونحوه مما يرجو به التقرب؛ لأن العلة رجاء الثواب فيما فيه العقاب ولا يكون ذلك إلا باعتقاد حله^(١)، وقول النووي رحمته الله: (قال الغزالي: إذا كان معه مال حرام وأراد التوبة والبراءة منه؛ فإن كان له مالك معين وجب صرفه إليه أو إلى وكيله، فإن كان ميتاً وجب دفعه إلى وارثه، وإن كان لمالك لا يعرفه ويؤس من معرفته فينبغي أن يصرفه في مصالح المسلمين العامة، كالقناطر والربط والمساجد ومصالح طريق مكة، ونحو ذلك مما يشترك المسلمون فيه، وإلا فيتصدق به على فقير أو فقراء)^(٢)، فمن باب أولى أن يجوز قبول مركز تعليم القرآن الكريم لهذا المال^(٣).

وهذا القول هو اختيار ابن تيمية رحمته الله حيث قال: (... فإذا كان إتلافها حراماً وحبسها أشد من إتلافها تعين إنفاقها، وليس لها مصرف معين، فتصرف في جميع جهات البر والقرب التي يتقرب بها إلى الله؛ لأن الله عز وجل خلق الخلق لعبادته، وخلق لهم الأموال ليستعينوا بها على عبادته فتصرف في سبيل الله)^(٤).

وعليه يجوز قبول مركز تعليم القرآن الكريم للمال المحرم الذي يراد التخلص منه عند الحاجة إليه وتحققت المصلحة أو ارتكبت المفسدة الأقل

(١) رد المحتار (٢/٢٩٢).

(٢) المجموع (٩/٣٥١).

(٣) سئل الشيخ ابن عثيمين - رحمته الله -: عن حكم الصلاة في مسجد بُني من مال حرام؟ وإذا كانت الأرض مغصوبة؟ فأجاب: الصلاة فيه جائزة ولا حرج فيها؛ لأن الذي بناه من مال حرام ربما يكون أراد في بنائه أن يتخلص من المال الحرام الذي اكتسبه، وحينئذ يكون بناؤه لهذا المسجد حلالاً إذا قصد به التخلص من المال الحرام، وإن كان التخلص من المال الحرام لا يتعين ببناء المساجد، بل إذا بذله الإنسان في مشروع خيري حصلت به البراءة، أما إذا كانت أرض المسجد مغصوبة فهذا محل نزاع بين العلماء، فمن العلماء من قال: إن الصلاة في الأرض المغصوبة باطلة لا تصح، ومنهم من قال: إنها صحيحة والإثم على الغاصب. ينظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٢/٣٨٥).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/٥٩٥).

بأخذه، فمراكز تعليم القرآن الكريم من أكد وجوه الخير والقرب، لا سيما وأن مثل هذه المراكز تقيم عدداً من الأنشطة والفعاليات التي تعتبر من الوسائل المعينة على تشجيع الناشئة على تعلّم القرآن الكريم وحفظه وليست من الأمور المتعبد بذاتها، وتشتد حاجة المراكز القرآنية والدعوية إلى مثل هذه الأموال في البلاد غير الإسلامية التي تكثر فيها البنوك الربوية والمعاملات غير الشرعية، ففي منع قبولهم هذا المال تضيق عليهم، وقد يكون سبباً في توقف نشاطها.



المبحث التاسع

أحكام التصرف في مركز تعليم القرآن الكريم

المطلب الأول:

التصرف في مركز تعليم القرآن الكريم ببيع أو إجارة:

الفرع الأول: بيع مركز تعليم القرآن الكريم:

إذا كان مركز تعليم القرآن الكريم خارج المسجد^(١) فلا يخلو من حالين:

الحال الأولي: أن يكون في مبنى غير موقوف^(٢) على تعليم القرآن الكريم^(٣).

(١) أما إن كان مركز تعليم القرآن الكريم داخل المسجد: فقد وقع الخلاف في حكم بيع المسجد أو استبداله إذا تعطلت منافعه، ليس هذا محل بحثه، وينظر تفصيل ذلك في: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، لديان محمد الديان (٢٥١/١٦).

(٢) والوقف هو: (تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة). ينظر: الإنصاف (٣/٧)، وسيأتي تعريفه مفصلاً.

(٣) كأن يكون مالك المبنى سمح بتعليم القرآن الكريم في ملكه، في كل المبنى أو بعضه.

وفي هذه الحال يجوز بيعه والتصرف فيه؛ لأنه مملوك لصاحبه، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز تصرف المالك في ملكه بما شاء إذا كان جائز التصرف^(١).

الحال الثانية: أن يكون في مبنى موقوف على تعليم القرآن الكريم^(٢).

أما إن كان مركز تعليم القرآن الكريم في مبنى موقوف على تعليم القرآن الكريم فيه فلا يخلو من أربع أحوال:

الحال الأولى: أن تتعطل منافعه، فيباع ليستبدل بغيره.

الحال الثانية: ألا تتعطل منافعه، ولكن يباع ليستبدل بأفضل منه.

الحال الثالثة: أن يبيعه الواقف بنية الرجوع عن الوقف سواء تعطلت منافعه أو لم تتعطل.

الحالة الرابعة: ألا تتعطل منافعه، ولكن يباع أو يستبدل من غير واقفه لغير مصلحة.

وسأبين بإذن الله ﷻ قول الفقهاء في كل حال على حدة.

الحال الأولى: أن تتعطل منافع الوقف، فيباع ليستبدل بغيره.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بيع العين الموقوفة لاستبدالها بغيرها إذا تعطلت منافعها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز بيع الوقف أو استبداله مطلقاً، وإليه ذهب

(١) ينظر: المحيط البرهاني (٢٦٧/٦)، البحر الرائق (٢٧٦/٥)، الكافي في فقه أهل المدينة (٦٣٣/٢)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢/٥)، روضة الطالبين (٣٣٨/٣)، مغني المحتاج (٣١٩/٢)، الشرح الكبير للمقدسي (٢/٤)، الفروع (١٢١/٦).

(٢) ينظر: البحر الرائق (٢٧٦/٥)، المحيط البرهاني (٢٦٧/٦)، الكافي في فقه أهل المدينة (٦٣٣/٢)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢/٥)، روضة الطالبين (٣٣٨/٣)، مغني المحتاج (٣١٩/٢)، الشرح الكبير للمقدسي (٢/٤)، الفروع (١٢١/٦).

الحنفية^(١)، والحنابلة^(٢)، وهو أصح الوجهين في مذهب الشافعية^(٣)، ورواية عند المالكية^(٤).

واشترط الحنفية لجواز الاستبدال: إذن القاضي.

واشترط الشافعية لجواز الاستبدال: عدم صلاحية أن يتخذ من الوقف أبواباً أو ألواحاً.

القول الثاني: لا يجوز بيع الوقف أو استبداله مطلقاً، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعية^(٥)، وقال به بعض الحنابلة^(٦).

القول الثالث: يجوز بيع الوقف المنقول^(٧) أو استبداله إذا تعطل، وأما العقار فلا يجوز إلا للمصلحة العامة، كبيع الوقف توسعة للمسجد أو المقبرة أو الطريق العام، وإليه ذهب المالكية^(٨).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز بيع الوقف أو استبداله مطلقاً بالسنة النبوية والمعقول:

(١) ينظر: فتح القدير لابن الهمام (٢٢٨/٦)، بدائع الصنائع (٢٢٠/٦)، البحر الرائق (٢٢٣/٥).

(٢) ينظر: المغني (٢٨/٦)، الفروع (٣٨٦/٧)، الإنصاف (١٠٠/٧).

(٣) ينظر: نهاية المطلب (٣٩٤/٨)، روضة الطالبين (٣٥٣/٥)، مغني المحتاج (٥٥١/٣).

(٤) ينظر: المغني (٢٨/٦)، المحرر في الفقه (٣٧٠/١)، التاج والإكليل (٦٦٨/٧)، بلغة السالك (١٢٧/٤)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٢١٣/٣١).

(٥) ينظر: منهج الطالبين، ص: (٨١)، مغني المحتاج (٥٥١/٣)، نهاية المطلب (٣٩٤/٨).

(٦) ينظر: المغني (٢٨/٦)، الفروع (٣٨٦/٧)، الإنصاف (١٠٠/٧).

(٧) والمقصود بالمنقول ما يمكن نقله من مكان لآخر.

(٨) ينظر: النوادر والزيادات (٨٥/١٢)، القوانين الفقهية، ص: (٢٤٤)، التاج والإكليل (٦٦٨/٧)، بلغة السالك (١٢٧/٤).

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة بما يلي:

(١) عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود^(١) قال: (قدم عبدالله وقد بنى سعد القصر واتخذ مسجداً في أصحاب التمر فكان يخرج إليه في الصلوات، فلما ولي عبدالله بيت المال نقب بيت المال، فأخذ الرجل، فكتب عبدالله إلى عمر، فكتب عمر ألا تقطعه، وانقل المسجد، واجعل بيت المال مما يلي القبلة، فإنه لا يزال في المسجد من يصلي، فنقل عبدالله وخط هذه الخطة...)^(٢).

وجه الاستدلال: أن هذا نقلٌ للمسجد، وكان بمشهد من الصحابة رضي الله عنه، ولم يظهر خلافه، فكان إجماعاً، وإذا جاز استبدال المسجد جاز استبدال غيره من باب أولى^(٣).

نوقش: بأن الأثر دلّ على جواز نقل المسجد وليس صريحاً في بيعه، فقد تكون البقعة التي انتقلوا عنها بقيت مسجداً^(٤).

أجيب: بأن ظاهر الحديث يفيد أن المسجد قد نُقل^(٥).

(١) هو: القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن، المسعودي الكوفي القاضي، ثقة، كثير الحديث، تولى القضاء بالكوفة، توفي عام: ١٢٠هـ. ينظر: الطبقات لابن سعد (٣٠٣/٦)، تهذيب التهذيب (٣٢١/٨).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير، باب: العين، (١٢٩/٩)، [٨٩٤٩]، والحديث ضعيف لعدم سماع القاسم من جده عبدالله، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٥/٦): (القاسم لم يسمع من جده، ورجاله رجال الصحيح)، واستشهد الإمام أحمد بالحادثة، فقد جاء في مسائل الكوسج ص: (٤٠١): (قلت: إذا ضاق المسجد بأهله فبنوا مسجداً في مكان آخر؟ قال: أليس مسجد الكوفة حول حين نقب بيت المال؟).

(٣) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣٥/٣١).

(٤) ينظر: البحر الرائق (٢٢٣/٥).

(٥) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣٥/٣١).

(٢) أن رسول الله ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها: «لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّ قُرَيْشًا حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرَتْ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا»^(١).

وجه الاستدلال: قال ابن تيمية رحمه الله: (ومعلوم أن الكعبة أفضل وقف على وجه الأرض، ولو كان تغييرها وإبدالها بما وصفه ﷺ واجباً لم يتركه، فعلم أنه كان جائزاً، وأنه كان أصلح لولا ما ذكره من حدثان عهد قريش بالإسلام، وهذا فيه تبديل بنائها ببناء آخر، فعلم أن هذا جائز في الجملة، وتبديل التأليف بتأليف آخر هو أحد أنواع الإبدال)^(٢).

(٣) ثبت أن عمر وعثمان رضي الله عنهما غيرا بناء المسجد النبوي، أما عمر رضي الله عنه فبناه بنظير بنائه الأول باللبن والجذوع، وأما عثمان رضي الله عنه فبناه بمادة أعلى من تلك كالساج^(٣).

وجه الاستدلال: أن اللبن والجذوع التي كانت وفقاً لأبدلها الخلفاء الراشدون بغيرها، وهذا من أعظم ما يشتهر من القضايا ولم ينكره منكر، ولا فرق بين إبدال بناء ببناء وإبدال عرصة بعرصة إذا اقتضت المصلحة ذلك^(٤).

(٤) ما روي عن علقمة بن أبي علقمة^(٥) عن أمه^(٦) قالت: (دخل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحج، باب: فضل مكة وبنائها، ص: (٢٥٧)، [١٥٨٥]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الحج، ص: (٥٦٠)، [١٣٣٣].

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤٢/٣١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: بنية المسجد، ص: (٧٧)، [٤٤٦].

(٤) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤٢/٣١).

(٥) هو: علقمة بن أبي علقمة بلال المدني، مولى عائشة رضي الله عنها، ثقة علامة، توفي: سنة بضع وثلاثين. ينظر: تهذيب التهذيب (٢٧٥/٧)، تقريب التهذيب، ص: (٣٩٧).

(٦) هي: مرجانة والدة علقمة، تكنى أم علقمة، علّق لها البخاري في صحيحه، وهي مقبولة. ينظر: تهذيب التهذيب (٤٥١/١٢)، تقريب التهذيب، ص: (٧٥٣).

شبية بن عثمان الحجبي^(١) على عائشة رضي الله عنها، فقال: يا أم المؤمنين إن ثياب الكعبة تجتمع علينا فتكثر، فنعمد إلى آبار فنحتفرها فنعمقها ثم ندفن ثياب الكعبة فيها كيلا يلبسها الجنب والحائض، فقالت له عائشة رضي الله عنها: ما أحسنت، ولبئس ما صنعت، إن ثياب الكعبة إذا نزعت منها لم يضرها أن يلبسها الجنب والحائض، ولكن بعها واجعل ثمنها في المساكين وفي سبيل الله، قالت: فكان شبية بعد ذلك يرسل بها إلى اليمن فبتاع هناك، ثم يجعل ثمنها في المساكين وفي سبيل الله وابن السبيل^(٢).

وجه الاستدلال: قال ابن تيمية رحمه الله: (فأمرت عائشة رضي الله عنها ببيع كسوة الكعبة مع أنها وقف وصرف ثمنها في سبيل الخير؛ لأن ذلك أصلح للمسلمين)^(٣).

❖ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن بيع الوقف أو استبداله استبقاء للوقف واستمرار لمصلحة الموقوف عليه، وفي تعطل منافعه انقطاع ذلك، ولا شك أن استمرار الوقف أولى من انقطاعه؛ لاستمرار منفعته، وتحصيل مقصود الواقف.

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز بيع الوقف أو استبداله مطلقاً بالسنة النبوية والمعقول:

(١) هو: شبية بن عثمان بن أبي طلحة عبدالله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار، أبو عثمان الحجبي العبدي المكي، قُتل أبوه يوم أحد كافراً، وأسلم شبية بعد الفتح، وروى عن النبي ﷺ، وكان ممن صبر بحنين مع النبي ﷺ، دفع النبي ﷺ مفتاح الكعبة إليه وإلى عثمان بن طلحة، توفي: عام ٥٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣)، تهذيب التهذيب (٣٧٦/٤).

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الحج، باب: ما جاء في مال الكعبة وكسوتها، (٢٦٠/٥)، [٩٧٣١]، والحديث ضعّف إسناده الألباني في إرواء الغليل (٤٣/٦)، [١٦٠٠].

(٣) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢٣/٣١).

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر تصدق بمال له على عهد رسول الله ﷺ، وكان يقال له ثمغ وكان نخلاً، فقال عمر: يا رسول الله، إنني استفدت مالاً وهو عندي نفيس، فأردت أن أتصدق به، فقال النبي ﷺ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ»^(١).

وجه الاستدلال: أن قول النبي ﷺ: «لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ» دليل على أن المال الموقوف لا يجوز بيعه أبداً، ولا استبداله^(٢).

نوقش: بأن المقصود منع بيعه إذا كان ذلك بنية إبطال الوقف الرجوع فيه، لا بيعه واستبداله بغيره إذا تعطلت مصالحه؛ جمعاً بين الأدلة^(٣).

(٢) عن أبي وائل^(٤) قال: جلست إلى شيبة في هذا المسجد، قال: جلس إلي عمر في مجلسك هذا، فقال: (لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين) قلت: ما أنت بفاعل، قال: (لم؟)، قلت: لم يفعله صاحبك، قال: (هما المرءان يقتدى بهما)^(٥).

وجه الاستدلال: دلّ الأثر على عدم جواز التعرض للوقف ببيع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوصايا، باب: وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عمالته، ص: (٤٥٧)، [٢٧٦٤].

(٢) ينظر: المغني (٢٨/٦)، الفروع (٣٨٦/٧).

(٣) ينظر: نهاية المطلب (٣٩٤/٨).

(٤) هو: شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي الكوفي، من كبار التابعين، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم، وغيرهم، كان ثقة كثير الحديث، توفي: عام ٨٢هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦١/٤)، تهذيب التهذيب (٣٦١/٤).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة النبوية، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ص: (١٢٥٢)، [٧٢٧٥].

ونحوه باستدلال شعبة على ترك النبي ﷺ وأبي بكر ﷺ التعرض لمال الكعبة مع علمهما به وحاجتهما إليه، ووافقه عمر ﷺ على ذلك^(١).

نوقش: بقول ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (وأما الترك الذي احتج به عليه شعبة فليس صريحاً في المنع)^(٢)؛ لأن ترك الفعل زمن التشريع قد يكون على أنه الأفضل والأكمل، ومن جهة أخرى فإن تقسيم مال الوقف على المسلمين فيه إنهاء للوقف وقطع لاستمراره، وهذا بخلاف بيعه واستبداله بغيره لتعطل مصالحه^(٣).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن ما لا يجوز بيعه مع بقاء منافعه لا يجوز بيعه مع تعطله قياساً على العبد المعتق^(٤).

نوقش: بأنه قياس مع الفارق؛ فالعبد إذا أعتق خرج من المالية بخلاف الوقف إذا استبدل بغيره لتعطل مصالحه، ثم هو قياس في مقابل النص فيرد^(٥).

★ أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بجواز بيع أو استبدال الوقف المنقول إذا تعطل، وأما العقار فلا يجوز إلا للمصلحة العامة بما يلي:

استدلوا على جواز بيع الوقف المنقول إذا تعطلت مصالحه: بأنه لا يرجى عود نفعه.

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٥٨/٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤٥٨/٣).

(٣) ينظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (٢٧٦/١٦).

(٤) ينظر: نهاية المطلب (٣٩٤/٨)، مغني المحتاج (٥٥١/٣)، المغني (٢٨/٦)، الفروع (٣٨٦/٧).

(٥) ينظر: المغني (٢٨/٦).

واستدلوا على عدم جواز بيع العقار ولو تعطلت منافعه: بأن المنفعة لا تنعدم بالكلية، وقد تتعطل في زمن وترجع في آخر، وبقاء أوقاف السلف دائرة دليل على منع بيع الوقف في حال كونه عقاراً.

واستدلوا على جواز بيع الوقف العقار للمصلحة العامة: بأن نفع توسعة المسجد والمقبرة والطريق العام أكثر من نفع الوقف، كما أن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة.

نوقش: بأن إباحة استبدال الوقف المنقول دليل على صحة استبدال الوقف العقار؛ لأن الجميع وقف، فإن صحّ في أحدهما صحّ في الآخر، كما أنه قياس فاسد الاعتبار؛ لمعارضته الأدلة الثقلية^(١).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز بيع الوقف أو استبداله إذا تعطلت منافعه؛ لقوة ما استدلوا به، كما أن في قولهم جمعاً بين الأدلة، واستبقاءً لمنافع الوقف ومقصود الواقف ومصلحة الموقوف عليهم.

الحال الثانية: ألا تتعطل منافع الوقف، ولكن يباع ليستبدل بأفضل منه.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بيع الوقف ليستبدل بأفضل منه إذا لم تتعطل منافعه على قولين:

القول الأول: يجوز بيع الوقف واستبداله بأفضل منه ولو مع بقاء منافعه، وإليه ذهب بعض الحنفية^(٢)، وهو رواية عند الحنابلة^(٣).

(١) ينظر: النواذر والزيادات (٨٥/١٢)، القوانين الفقهية، ص: (٢٤٤)، التاج والإكليل (٦٦٨/٧)، بلغة السالك (١٢٧/٤).

(٢) ينظر: المحيط البرهاني (٢٢٣/٦)، البناية شرح الهداية (٤٥٩/٧)، رد المحتار (٣٨٨/٤).

(٣) ينظر: الفروع (٣٨٦/٧)، الإنصاف (١٠١/٧).

القول الثاني: لا يجوز بيع الوقف واستبداله مع بقاء منافعه، ولو ظهرت المصلحة في البيع أو الاستبدال، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز بيع الوقف واستبداله بأفضل منه ولو مع بقاء منافعه بالسنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال: (قدم عبدالله وقد بنى سعد القصر واتخذ مسجداً في أصحاب التمر، فكان يخرج إليه في الصلوات، فلما ولي عبدالله بيت المال نقب بيت المال، فأخذ الرجل، فكتب عبدالله إلى عمر، فكتب عمر ألا تقطعه، وانقل المسجد، واجعل بيت المال مما يلي القبلة، فإنه لا يزال في المسجد من يصلي، فنقل عبدالله وخط هذه الخطة...) (٥).

وجه الاستدلال: أن هذا نقل للمسجد مع أن نفعه لم يتعطل وكان

(١) ينظر: المحيط البرهاني (٢٣٢/٦)، فتح القدير لابن الهمام (٢٨٨/٦)، رد المحتار (٣٨٤/٤).

(٢) ينظر: القوانين الفقهية، ص: (٢٤٤)، الفواكه الدواني (١٦١/٢)، الشرح الكبير للدردير (٩١/٤).

(٣) ينظر: البيان (٩٨/٨)، مغني المحتاج (٥٥١/٣).

(٤) ينظر: الفروع (٣٨٦/٧)، الإنصاف (١٠١/٧).

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير، باب: العين، (١٢٩/٩)، [٨٩٤٩]، والحديث ضعيف لعدم سماع القاسم من جده عبدالله، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٥/٦): (القاسم لم يسمع من جده، ورجاله رجال الصحيح)، واستشهد الإمام أحمد بالحادثة، فقد جاء في مسائل الكوسج (٤٠١): (قلت: إذا ضاق المسجد بأهله فبينوا مسجداً في مكان آخر؟ قال: أليس مسجد الكوفة حول حين نقب بيت المال؟).

بمشهد من الصحابة رضي الله عنه ولم يظهر خلافه، فكان إجماعاً، وإذا جاز استبدال المسجد جاز استبدال غيره من باب أولى^(١).

نوقش: بأن الأثر على فرض صحته، فهو دليل على جواز نقل المسجد، وليس صريحاً في بيعه، فقد تكون البقعة التي انتقلوا عنها بقيت مسجداً^(٢).

يجاب: ظاهر الحديث يفيد أن المسجد قد نُقل^(٣).

(٢) أن رسول الله ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها: «لَوْ لَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّ قُرَيْشاً حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرَتْ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفاً»^(٤).

وجه الاستدلال: دل الحديث على جواز تغيير الوقف من صورة إلى أخرى من أجل المصلحة الراجحة، قال ابن تيمية رحمه الله: (ومعلوم أن الكعبة أفضل وقف على وجه الأرض، ولو كان تغييرها وإبدالها بما وصفه ﷺ واجباً لم يتركه، فعلم أنه كان جائزاً، وأنه كان أصلح لولا ما ذكره من حدثان عهد قريش بالإسلام، وهذا فيه تبديل بنائها ببناء آخر، فعلم أن هذا جائز في الجملة، وتبديل التأليف بتأليف آخر هو أحد أنواع الإبدال)^(٥).

(٣) ثبت أن عمر وعثمان رضي الله عنهما غيرا بناء المسجد النبوي: أما عمر رضي الله عنه فبناه بنظير بنائه الأول باللبن والجذوع، وأما عثمان رضي الله عنه فبناه بمادة أعلى من تلك كالساج^(٦).

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢٠/٣١).

(٢) ينظر: البحر الرائق (٢٣٢/٥).

(٣) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣٥/٣١).

(٤) سبق تخريجه ص: (٣٠٦).

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣٥/٣١).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: بنية المسجد، ص: (٧٧)،

وجه الاستدلال: أن اللبن والجذوع التي كانت وقفاً أبدلها الخلفاء الراشدون بغيرها، وهذا من أعظم ما يشتهر من القضايا ولم ينكره منكر، ولا فرق بين إبدال بناء ببناء وإبدال عرصة بعرصة إذا اقتضت المصلحة ذلك، فدل ذلك على جواز إبدال الوقف بخير منه، وكان ذلك بمشهد من الصحابة رضي الله عنهم دون نكير^(١).

(٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلاً قال يوم الفتح: يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس، فقال: «صل هاهنا»، فسأله، فقال: «صل هاهنا»، فسأله، فقال: «شأنك إذا»^(٢).

وجه الاستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح للناذر الصلاة في بيت المقدس الصلاة في المسجد الحرام؛ لأنه أفضل وأكثر ثواباً، فقيس عليه استبدال الوقف بأفضل منه^(٣).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز بيع الوقف أو استبداله مع بقاء منافعه، ولو ظهرت المصلحة في البيع أو الاستبدال بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر تصدق بمال له على عهد

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤٢/٣١).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، (١٨٥/٢٣)، [١٤٩١٩]، وأبو داود في سننه، كتاب: الأيمان والنذور، باب: ما يؤمر به من وفاء النذر، ص: (٥٩٤)، [٣٣٠٥]، والحاكم في مستدركه، كتاب النذور، (٣٣٨/٤)، [٧٨٣٩]، والبيهقي في سننه الصغرى، كتاب: الأيمان والنذور، باب: من نذر المشي إلى أحد المساجد الثلاثة، (١٢٠/٤)، [٣٢٢٢]، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (١٤٦/٤)، [٩٧٢].

(٣) ينظر: المحيط البرهاني (٢٢٣/٦)، رد المحتار (٣٨٨/٤).

رسول الله ﷺ، وكان يقال له ثمن وكان نخلاً، فقال عمر: يا رسول الله، إني استفدت مالاً وهو عندي نفيس، فأردت أن أتصدق به، فقال النبي ﷺ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ»^(١).

وجه الاستدلال: أن قول النبي ﷺ: «لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ» دليل على أن المال الموقوف لا يجوز بيعه أبداً، ولا استبداله^(٢).

نوقش: أن المقصود منع بيعه إذا كان ذلك بنية إبطال الوقف الرجوع فيه، لا بيعه واستبداله بأفضل منه؛ لأن فيه مصلحة أفضل للموقوف عليهم، وتحقيقاً لمقصود الواقف، قال الشوكاني رحمه الله: (قد تقرر أن الوقف ملك لله محبس للانتفاع به، وما كان هكذا فلا ينظر فيه إلى جانب الواقف إلا من جهة العناية بمصير ثواب وقفه إليه على أكمل الوجوه وأتمها مهما كان ذلك ممكناً، ومعلوم أن الاستبدال بالشيء إلى ما هو أصلح منه باعتبار الغرض المقصود من الوقف والفائدة المطلوبة من شرعيته حسن سائغ شرعاً وعقلاً؛ لأنه جلب مصلحة خالصة عن المعارض، وقد عرفناك غير مرة أن من عرف هذه الشريعة كما ينبغي وجدها مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد، وهاهنا قد وجد المقتضى وهو جلب المصلحة بظهور الأرجحية وانتفاء المانع وهو وجود المفسدة فلم يبق شك ولا ريب في حسن الاستبدال)^(٣).

٢) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: (أهدى عمر بن الخطاب نجيباً فأعطى بها ثلاثمائة دينار، فأتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إني أهديت نجيباً فأعطيت بها ثلاثمائة دينار، أفأبيعها وأشتري بثمنها بدناً؟ قال: «لا، انحرها إياها». قال أبو داود: هذا لأنه كان أشعرها^(٤)).

(١) سبق تخريجه ص: (٣٠٨).

(٢) ينظر: المغني (٢٨/٦)، الفروع (٣٨٦/٧).

(٣) السيل الجرار، ص: (٦٥٠).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، =

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن استبدال النجيب بالبدنة في الهدى مع أنها أفضل منه، فيقاس عليه الوقف^(١).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: بأن الحديث ضعيف^(٢).

الوجه الثاني: بفرض صحته، فإن الحديث ليس نصاً في ما ذكر، بل قد يكون منع النبي ﷺ الاستبدال لبيان أن الأغلى ثمناً أولى في الأضحية من الأكثر لحماً، أو لمعنى في الأضحية كما ذكر أبو داود من أن سبب المنع كون النجيب أكثر شعراً^(٣).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن المعنق لا يقبل الرق بعد عتقه، فكذلك العين الموقوفة لا تقبل الملك بعد وقفه^(٤).

نوقش: بأنه قياس مع الفارق، فالعبد إذا أعتق خرج عن المالية بخلاف الوقف، كما أنه قياس فاسد الاعتبار؛ لمعارضته الأدلة النقلية^(٥).

= (٤٠٣/١٠)، [٦٣٢٥]، وأبو داود في سننه، كتاب: المناسك، باب: تبديل الهدايا، ص: (٣٠٤)، [١٧٥٦]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الحج، باب: لا يبدل ما أوجبه من الهدايا بكلامه بخير أو شر منه، (٣٩٦/٥)، [١٠٢٤٤]، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب: المناسك، باب: استحباب المغلاة بثمان الهدى وكرائمه، (٢٩٢/٤)، [٢٩١١]، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (١٤٦/٢)، [٣٠٩].

(١) ينظر: مغني المحتاج (٥٥١/٣).

(٢) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٢/٥).

(٣) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢٠/٣١).

(٤) ينظر: رد المحتار (٣٨٤/٤).

(٥) ينظر: السيل الجرار (٣٣٦/٣).

(٢) أن الوقف ما دام نفعه مستمراً لم يجز استبداله؛ لأنه لا يطلب به التجارة ولا الربح، إنما هو تحييس للمنفعة^(١).

نوقش: بأن استبداله لم يكن للتجارة أو الربح، إنما لمصلحة الموقوف عليهم^(٢).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز بيع الوقف أو استبداله بأفضل منه ولو مع بقاء منافعه؛ لقوة ما استدلو به، كما أن فيه مراعاة لمقصود الواقف، ومصلحة الموقوف عليهم، وهو اختيار ابن تيمية وتلميذه ابن القيم^(٣) والشوكاني^(٤) - رحمهم الله تعالى -.

الحال الثالثة: أن يبيع الواقف ما أوقفه بنية الرجوع عن الوقف سواء تعطلت منافعه أو لم تعطل.

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن الوقف يكون لازماً ولا يجوز الرجوع فيه ولا بيعه والتصرف فيه في الأحوال الآتية: إذا كان الوقف مسجداً، أو حكم الحاكم بلزومه، أو كان الوقف معلقاً بالموت فيلزم بعد الموت في الثلث وما زاد يتوقف على إجازة الورثة، أو كان الوقف خلال الحياة وبعد الموت فيكون لازماً بعد الموت^(٥).

(١) ينظر: رد المحتار (٣٨٤/٤)، الشرح الكبير للدردير (٩١/٤).

(٢) ينظر: البحر الرائق (٢٤١/٥).

(٣) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤٢/٣١)، جامع المسائل لابن تيمية (٢٢٣/٢).

(٤) ينظر: السيل الجرار، ص: (٦٥٣).

(٥) ينظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٩٥/٤)، تبیین الحقائق (٣٢٥/٣)، الذخيرة

(٣٢٢/٦)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٩/٤)، مغني المحتاج (٥٤٢/٣)،

إعانة الطالبين (٢١١/٣)، المبدع في شرح المقنع (١٨٤/٥)، الإنصاف (١٠٠/٧)،

شرح منتهى الإرادات (٤٢٥/٢).

واختلفوا فيما عدا هذه الأحوال على قولين:

القول الأول: لا يجوز للواقف الرجوع في وقفه، بل إن الوقف يكون لازماً وبالتالي لا يجوز له بيعه، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

القول الثاني: يجوز للواقف الرجوع في وقفه، وبالتالي يجوز له بيعه، وهو قول أبي حنيفة^(٥).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه لا يجوز للواقف الرجوع في وقفه، بل إن الوقف يكون لازماً، وبالتالي لا يجوز له بيعه بالسنة النبوية والإجماع والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر تصدق بمال له على عهد رسول الله ﷺ، وكان يقال له ثمغ وكان نخلاً، فقال عمر: يا رسول الله، إني استفدت مالاً وهو عندي نفيس، فأردت أن أتصدق به، فقال النبي ﷺ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا بَيَّاعُ وَلَا يُوْهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ»^(٦).

(١) ينظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٩٥/٤)، تبين الحقائق (٣٢٥/٣).

(٢) ينظر: الذخيرة (٣٢٢/٦)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٩/٤).

(٣) ينظر: مغني المحتاج (٥٤٢/٣)، إعانة الطالبين (٢١١/٣).

(٤) ينظر: المبدع في شرح المقنع (١٨٤/٥)، الإنصاف (١٠٠/٧)، شرح منتهى الإرادات (٤٢٥/٢).

(٥) ينظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٩٥/٤)، تبين الحقائق (٣٢٥/٣).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوصايا، باب: وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عماله، ص: (٤٥٧)، [٢٧٦٤].

وجه الاستدلال: أن قول النبي ﷺ: «لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ» دليل على لزوم الوقف، حيث قطع حق الواقف في التصرف في ملكه^(١).

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عَمَلٍ يُتَفَعُّ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٢).

وجه الاستدلال: أن الوقف إن لم يرد به الدوام لم يكن صدقة جارية، جاء في مغني المحتاج: (والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قال الرافعي، فإن غيره من الصدقات ليست جارية، بل يملك المتصدق عليه أعيانها ومنافعها ناجزاً)^(٣).

❖ ثانياً: من الإجماع:

استدلوا بالإجماع الفعلي من الصحابة رضي الله عنهم فقد وقف أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعائشة، وعمرو بن العاص، وابن الزبير، وجابر، وغيرهم رضي الله عنهم، ولم ينقل عن أحد منهم رجوعه عن وقفه، فدل ذلك على عدم جوازه^(٤).

❖ ثالثاً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) القياس على وقف المسجد، فمن وقف أرضه مسجداً لزم بمجرد

(١) ينظر: المغني (٢٨/٦)، الفروع (٣٨٦/٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الوصية، ص: (٧١٦)، [١٦٣١].

(٣) مغني المحتاج (٥٢٣/٢).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٩١/٨).

الوقف بدون حكم حاكم، ولا إضافة لما بعد الموت، فيقاس على المسجد سائر الموقوفات فتلزم بمجرد الوقف، ولا يجوز الرجوع فيها^(١).

(٢) كما أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد إخراجها، فكذلك الوقف^(٢).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأنه يجوز للواقف الرجوع في وقفه، وبالتالي يجوز له بيعه بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن ابن شهاب^(٣) أن عمر رضي الله عنه قال: (لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ أو نحو هذا لرددتها)^(٤).

وجه الاستدلال: أن قول عمر رضي الله عنه يدل على أنه لم يمنعه من الرجوع سوى أنه ذكر صدقته عند رسول الله ﷺ، لا أن نفس إيقاف الأرض منعه، فدل هذا على جواز رجوع الواقف عن وقفه متى شاء^(٥).

نوقش: بقول ابن حجر العسقلاني رحمته الله: (لا حجة فيما ذكره من وجهين؛ أحدهما: أنه منقطع؛ لأن ابن شهاب لم يدرك عمر رضي الله عنه).

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٩/٤)، مغني المحتاج (٥٤٢/٣).

(٢) ينظر: مغني المحتاج (٥٤٢/٣)، شرح منتهى الإرادات (٤٢٥/٢).

(٣) هو: محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب، من بني زهرة من قريش، تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء، وهو أول من دَوَّن الأحاديث النبوية، ودَوَّن معها فقه الصحابة، أخذ عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، ولد عام: ٥٨هـ، وتوفي عام: ١٢٤هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (١٠٢/١)، تهذيب التهذيب (٤٤٥/٩).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، برقم: (٢٩٤٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب: الهبة والصدقة، باب: الصدقات الموقوفات، (٩٦/٤)، [٥٨٧٦]، وقد ضَعَفَهُ ابن حجر في فتح الباري (٤٠٢/٥).

(٥) ينظر: شرح معاني الآثار (٩٩/٤).

ثانيهما: أن يحتمل ما قدمته، ويحتمل أن يكون عمر عليه السلام كان يرى بصحة الوقف ولزومه، إن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع^(١).

(٢) أن عبدالله بن زيد بن عبد ربه^(٢) جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن حائطي هذا صدقة وهو إلى الله ﷻ ورسوله، فجاء أبواه فقالا: يا رسول الله كان قوام عيشنا، فردّه رسول الله ﷺ عليهما، ثم ماتا فورثهما ابنهما بعدهما^(٣).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: بأن الحديث ضعيف، والضعيف لا حجة فيه^(٤).

الوجه الثاني: بأن الحديث وارد في الصدقة لا الوقف، قال البيهقي في تعليقه على الحديث في سننه: (والحديث وارد في الصدقة المنقطعة، وكأنه تصدق به صدقة تطوع، وجعل مصرفها إلى اختيار رسول الله ﷺ، فتصدق بها رسول الله ﷺ على أبويه)^(٥).

(١) فتح الباري لابن حجر (٤٠٢/٥).

(٢) هو: عبدالله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه بن زيد، من بني جشم بن الحارث بن الخزرج الأنصاري، أبو محمد، شهد العقبة وبدراً، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وهو الذي رأى الأذان في منامه فأمر النبي ﷺ بلالاً رضي الله عنه أن يؤذن على ما رآه عبدالله رضي الله عنه، توفي عام: ٣٢هـ، وصلى عليه عثمان رضي الله عنه. ينظر: أسد الغابة (١٤٥/٣)، الإصابة (٨٤/٤).

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب: الأحباس، باب: وقف المساجد والسقايات، (٣٥٨/٥)، [٤٤٥٢]، والحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب: ذكر مناقب عبدالله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري صاحب الأذان، (٣٧٩/٣)، [٥٤٤٨]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الوقف، باب: من قال: لا حبس عن فرائض الله ﷻ، (٢٦٩/٦)، [١١٩١٣]، وقال: (هذا مرسل، أبو بكر بن حزم لم يدرك عبدالله بن زيد، وروي من أوجه آخر عن عبدالله بن زيد، كلهن مراسيل).

(٤) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي، كتاب: الوقف، باب: من قال: لا حبس عن فرائض الله ﷻ، (٢٦٩/٦)، [١١٩١٣].

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب: الوقف، باب: من قال: لا حبس عن فرائض الله عزوجل، (٢٦٩/٦)، [١١٩١٣].

(٣) عن أنس رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمِمَّا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢] جاء أبو طلحة رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله يقول الله ﻻ في كتابه: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمِمَّا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢] وإن أحب أموالي إلي بيرحاء، قال: وكانت حديقة كان رسول الله ﷺ يدخلها ويستظل بها ويشرب من مائها، فهي إلى الله ﻻ وإلى رسوله ﷺ أرجو بره وذخره، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله، فقال رسول الله ﷺ: «بَحْ بَحْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»، فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمه، قال: وكان منهم أبي وحسان، قال: وباع حسان حصته منه إلى معاوية، فقيل له: تبيع صدقة أبي طلحة، فقال: ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم، قال: وكانت تلك الحديقة في موضع قصر بني حديلة الذي بناه معاوية^(١).

نوقش: بقول ابن حجر العسقلاني رحمته الله: (يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديقة المذكورة ولم يقفها عليهم إذ لو وقفها ما ساغ لحسان أن يبيعها، فيعكر على من استدل بشيء من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف إلا فيما لا تخالف فيه الصدقة الوقف، ويحتمل أن يقال: شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج إلى بيع حصته منهم جاز له بيعها، وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره، والله أعلم)^(٢).

❖ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن الوقف تمليك منفعة الموقوف دون عينه، فجاز الرجوع فيه كالعارية^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتب: الوصايا، باب: من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه، ص: (٤٥٦)، [٢٧٥٨].

(٢) فتح الباري لابن حجر (٣٨٨/٥).

(٣) ينظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٩٥/٤)، تبين الحقائق (٣٢٥/٣).

نوقش: بأن هذا قياس مع الفارق، فالعارية لم يحبس أصلها بخلاف الوقف^(١).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بأنه لا يجوز للواقف الرجوع في وقفه، بل إن الوقف يكون لازماً، وبالتالي لا يجوز له بيعه؛ لقوة ما استدلوا به، قال ابن حجر العسقلاني رحمته الله: (قال القرطبي: رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه، وأحسن ما يعتذر به عمن رده ما قال أبو يوسف^(٢)، فإنه أعلم بأبي حنيفة من غيره)^(٣)، ويقصد القرطبي بذلك ما نقله أيضاً ابن حجر العسقلاني عن الطحاوي^(٤) - رحمهما الله -: (حكى الطحاوي عن عيسى بن أبان^(٥) قال: كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف، فبلغه حديث عمر

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٨٨/٥).

(٢) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، القاضي الإمام، من ولد سعد بن حبة الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، ولي القضاء للهادي والمهدي والرشيد، وهو أول من سُمي قاضي القضاة، وثقه أحمد وابن معين وابن المديني، من تصانيفه: (الخراج)، و(أدب القاضي)، و(الجوامع)، توفي عام: ١٨١هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٢٤٢/١٤)، الجواهر المضية، ص: (٢٢٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٤٠٣/٥).

(٤) هو: أحمد بن سلامة الأزدي، أبو جعفر الطحاوي، نسبته إلى (طحا) قرية بصعيد مصر، كان إماماً فقيهاً حنفياً، ابن أخت المزني صاحب الشافعي، وتفقه عليه أولاً، من تصانيفه: (أحكام القرآن)، و(معاني الآثار)، و(شرح مشكل الآثار)، و(النوادر الفقهية)، و(العقيدة) المشهورة بالعقيدة الطحاوية، و(الاختلاف بين الفقهاء)، ولد عام: ٢٣٩هـ، وتوفي عام: ٣٢١هـ. ينظر: الجواهر المضية (١٠٢/١)، الأعلام للزركلي (١٩٦/١).

(٥) هو: عيسى بن أبان بن صدقة، أبو موسى، من أهل بغداد، فقيه أصولي حنفي، تفقه على محمد بن الحسن، ولزمه لزوماً شديداً، كان حسن الحفظ للحديث، ولي القضاء فلم يزل عليه حتى مات، شهد له هلال بن يحيى بالفضل قائلاً: (ما ولي البصرة منذ كان الإسلام إلى وقتنا هذا قاض أفقه من عيسى بن أبان)، من تصانيفه: =

هذا، فقال: من سمع هذا من ابن عون^(١)؟ فحدثه به ابن عليه^(٢)، فقال: هذا لا يسع أحداً خلافه، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به، فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد^(٣).

الحال الرابعة: ألا تتعطل منافع الوقف، وبيع أو يستبدل من غير واقفه لغير مصلحة.

وفي هذه الحال اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز بيع الوقف^(٤)، واستدلوا بما يلي:

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر رضي الله عنه تصدّق بمال له على عهد رسول الله ﷺ، وكان يقال له ثمغ وكان نخلاً، فقال عمر: يا رسول الله، إني استفدت مالاً وهو عندي نفيس، فأردت أن أتصدق به، فقال

= (العلل)، و(الشهادات)، و(كتاب الحج)، توفي عام: ٢٢١هـ. ينظر: الجواهر المضية (٤٠١/١)، معجم المؤلفين (١٨/٨).

(١) هو: عبدالله بن عون بن أرطبان، أبو عون المزني البصري، حافظ، قال ابن المبارك: (ما رأيت أحداً أفضل من ابن عون)، وقال الثوري: (ما رأيت أربعة اجتمعوا في مصر مثل هؤلاء: أيوب ويونس والتميمي وابن عون)، وقال ابن حبان: (كان من سادات أهل زمانه عبادة وفضلاً وورعاً ونسباً وصلابة في السنة وشدة على أهل البدع)، وقال العجلي: (بصري ثقة رجل صالح)، وقال ابن سعد: (كان ابن عون ثقة، كثير الحديث)، توفي عام: ١٥١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٦)، تهذيب التهذيب (٣٤٦/٥).

(٢) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر الأسدي المعروف بابن عليه (وعليه هي أمه)، كوفي الأصل، كان حافظاً فقيهاً، ثقة ثبتاً في الحديث حجة، ولي صدقات البصرة، وولي المظالم ببغداد في آخر خلافة الرشيد، ولد عام: ١١٠هـ، وتوفي عام: ١٩٣هـ. ينظر: ميزان الاعتدال (٢١٦/١)، تهذيب التهذيب (٢٧٥/١).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٤٠٣/٥).

(٤) ينظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٩٥/٤)، تبیین الحقائق (٣٢٥/٣)، الذخيرة (٣٢٢/٦)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٩/٤)، مغني المحتاج (٥٤٢/٣)، إعانة الطالبين (٢١١/٣)، المبدع في شرح المقنع (١٨٤/٥)، الإنصاف (١٠٠/٧)، شرح منتهى الإرادات (٤٢٥/٢).

النبي ﷺ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ نَمْرُهُ»^(١).

وجه الاستدلال: أن قول النبي ﷺ: «يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ» دليل على عدم جواز التصرف في الوقف بيع أو هبة ولا يتنقل بالموت^(٢).

(٢) أن الوقف خرج عن ملكية واقفه فلم يجز بيعه؛ لأنه بيع ما لا يملك، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الإنسان ما لا يملك، ولا يجوز بيعه من غير واقفه من باب أولى^(٣).

الفرع الثاني: إجارة مركز تعليم القرآن الكريم:

لا يخلو مركز تعليم القرآن الكريم إما أن يكون داخل المسجد أو خارجه، فإن كان داخله فلا يمكن إجارته منفصلاً عن المسجد، وليس هذا الموضع محل بحث حكم إجارة المسجد.

وإن كان خارجه فلا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون في مبنى غير موقوف على تعليم القرآن الكريم.

وفي هذه الحال يجوز تأجيرها؛ للإجماع على جواز تصرف الإنسان في ملكه بما شاء^(٤).

الحال الثانية: أن يكون في مبنى موقوف على تعليم القرآن الكريم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوصايا، باب: وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عمالته، ص: (٤٥٧)، [٢٧٦٤].

(٢) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣٥/٣١).

(٣) ينظر: مغني المحتاج (٥٤٢/٣).

(٤) هو: عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بن عائذ بن مالك بن خزيمة - وهو المصطلق - بن سعد بن كعب بن عمرو الخزاعي المصطلق، أخ لأم المؤمنين جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار رضي الله عنهما زوج النبي ﷺ. ينظر: أسد الغابة (٧٠٧/٣)، الإصابة (٥٠٨/٤).

وإن كان في مبنى موقوف، فقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز تأجير العين الموقوفة أو جزء منها لمصلحة تعود على الموقوف من أجله وإلا فلا^(١)، ويدل لذلك بما يلي:

(١) أن تأجير العين الموقوفة يعود بالمصلحة على العين نفسها كعمارتها وإصلاحها.

(٢) أن تأجير العين الموقوفة يعود بالنفع على الموقوف عليهم أو الموقوف من أجله.

(٣) أن في تأجير العين الموقوفة تحقيق لمقصود الواقف في نفع ما أوقف لأجله.



المطلب الثاني:

الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم:

الفرع الأول: تعريف الوقف لغة واصطلاحاً:

✽ أولاً: تعريف الوقف لغة.

الوقف مصدر وقف، يقال: وقفت الشيء أقفه وقفاً، والجمع أوقاف. وإذا وقّفت الرجل على كلمة، قلت: وقّفته توقيفاً.

(١) ينظر: البناية شرح الهداية (٤٤٥/٧)، البحر الرائق (٢٣٦/٥)، رد المحتار (٤٠٥/٤)، شرح مختصر خليل للخرشي (٩٧/٧)، الشرح الكبير للدردير (٣٣/٤)، أسنى المطالب (٤٧١/٢)، مغني المحتاج (٥٥٣/٣)، حاشيتا قليوبي وعميرة (١١٠/٣)، الإنصاف (٥٣/٧)، شرح منتهى الإرادات (٣٩٩/٢)، كشاف القناع (٢٧٠/٤).

ويطلق الوقف ويراد به: الحبس والمنع، يقال: (وقفت الدار وقفاً) إذا حبسها ومنع من التصرف فيها، ومنه قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»^(١).

وأطلق الوقف بمعنى المنع؛ لأن الوقوف ممنوع من التصرف في الموقوف.

والأصل: وقف، أما أوقف، فقليل: هي لغة رديئة، وقيل: هي لغة بني تميم، وأنكرها الأصمعي^{(٢)(٣)}.

❖ ثانياً: تعريف الوقف اصطلاحاً.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في تعريف الوقف اصطلاحاً بناءً على اختلافهم في حقيقة الوقف من حيث:

أ - لزوم الوقف أو عدمه.

ب - بقاؤه في ملك الواقف أو خروجه عنه^(٤).

فقد عرّفه الحنفية بتعريفين:

الأول: (حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة)، وهو تعريف أبي حنيفة^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الشروط، باب: الشروط في الوقف، ص: (٤٥١)، [٢٧٣٧]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الوصية، ص: (٧١٧)، [١٦٣٣].

(٢) هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصم، أبو سعيد الباهلي، المعروف بالأصمعي محدّث فقيه أديب أصولي لغوي نحوي، من تصانيفه: (الأجناس)، و(المذكر والمؤنث)، و(نوادير الأعراب)، و(كتاب الخراج)، و(كتاب اللغات)، ولد عام: ١٢٢هـ، وتوفي عام: ٢١٦هـ. ينظر: شذرات الذهب (٣٦/٢)، معجم المؤلفين (١٨٧/٦).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، باب: القاف والواو، (٢٥١/٩)، لسان العرب، مادة: (وقف)، (٣٥٩/٩)، تاج العروس، مادة: (وقف)، (٤٦٧/٢٤).

(٤) ينظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (١٧/١٦).

(٥) ينظر: تبين الحقائق (٣٢٤/٣)، البحر الرائق (٢٠٢/٥).

الثاني: (حبس العين على ملك الله ﷻ) وصرف منفعتها على من أحب، وهو تعريف صاحب أبي حنيفة^(١).

وعرفه المالكية بأنه: (إعطاء منفعة شيء مدة وجوده، لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً)^(٢)، وعرفه أيضاً بعض المالكية بأنه: (جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس)^(٣).

وعرفه الشافعية بأنه: (حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف عن رقبته، على مصرف مباح)^(٤).

وعرفه الحنابلة بأنه: (تحبیس مالک مطلق التصرف ماله المنتفع به، مع بقاء عينه، بقطع تصرفه وغيره في رقبته، بصرف ريعه إلى جهة بر تقرباً إلى الله ﷻ)^(٥)، وعرفه ابن قدامة رحمه الله بقوله: (تحبیس الأصل، وتسبیل الثمرة)^(٦).

وتعريف ابن قدامة رحمه الله هو أقرب التعاريف وأجمعها^(٧)، وهو يوافق منطوق قول النبي ﷺ: «احبس أصلها، وسبّل ثمرتها»^(٨).

(١) ينظر: تبين الحقائق (٣/٣٢٥)، البحر الرائق (٥/٢٠٢).

(٢) ينظر: شرح حدود ابن عرفة، ص: (٤١١).

(٣) ينظر: مواهب الجليل (٦/١٨)، شرح ميارة (٢/١٣٥).

(٤) ينظر: أسنى المطالب (٢/٤٥٧)، مغني المحتاج (٢/٤٨٥).

(٥) ينظر: الإنصاف (٧/٣)، شرح منتهى الإرادات (٢/٣٩٧).

(٦) ينظر: المغني (٦/٣)، الإنصاف (٧/٣).

(٧) ينظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (١٦/٢١).

(٨) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الصدقات، باب: من وقف، ص: (٤٠٩)،

[٢٣٩٧]، والنسائي في سننه، كتاب: الأحباس، باب: حبس المشاع، ص:

(٥٦٠)، [٣٦٠٣]، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: ذكر الدليل على

أن قوله: (تصدق بها على الفقراء والقريب) إنما أراد: تصدق بأصلها حياً وجعل

ثمرها مسبلة، (٤/١١٩)، [٢٤٨٦]، وابن حبان في صحيحه، كتاب: الوقف، باب:

ذكر الخبر المدحض قول من نفى جواز اتخاذ الأحباس في سبيل الله، (١١/٢٦٢)،

[٤٨٩٩]، والدارقطني في سننه، كتاب: الأحباس، (٥/٣٣١)، [٤٤٠٧]، والبيهقي

في سننه الكبرى، برقم: (١١٩١٢)، وهو حديث صحيح، ينظر: إتحاف المهرة

(٨٤١/١٠).

﴿ الفرع الثاني: الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم: ﴾

تعلم وتعليم القرآن الكريم من أنواع القرب والبر التي يثاب عليها المسلم، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن الوقف على أنواع القرب من العبادات المستحبة التي يثاب عليها الواقف^(١)، واستدلوا لذلك بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) قول الله ﷻ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢].

(٢) قول الله ﷻ: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وجه الاستدلال من الآيتين: أنه جاء فيهما الحث على النفقة والصدقة، ويدخل في ذلك الوقف؛ لأنه نفقة من النفقات، وصدقة من الصدقات^(٣).

(١) ينظر: المبسوط (٢٧/١٢)، تبين الحقائق (٣/٣٢٥)، رد المحتار (٤/٣٣٩)، الذخيرة (٦/٣٢٢)، الفواكه الدواني (٢/١٦٠)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/٧٦)، المجموع (٣/١٨٦)، مغني المحتاج (٣/٥٢٢)، إعانة الطالبين (٣/١٨٦)، المبدع في شرح المقنع (٥/٣٥٢)، الإنصاف (٧/٥)، شرح منتهى الإرادات (٢/٤٠٩).

(٢) والحنفية وإن كانوا يرون إباحة الوقف من حيث الأصل إلا أنه إن كان على أوجه البر والقرب كالفقراء والمساجد ونحو ذلك فإنهم يرون استحبابه، ينظر: المبسوط (٢٧/١٢)، تبين الحقائق (٣/٣٢٥)، رد المحتار (٤/٣٣٩). كما أن محمد بن الحسن نسب إلى أبي حنيفة القول بعدم جواز الوقف مطلقاً، والمقصود بذلك عدم لزومه، قال السرخسي في المبسوط (٢٧/١٢): (أما أبو حنيفة فكان لا يجيز ذلك، ومراده أنه لا يجعله لازماً، فأما أصل الجواز فثابت عنده)، وقال ابن عابدين في حاشيته رد المحتار (٤/٣٣٨): (والصحيح أنه جائز عند الكل، وإنما الخلاف بينهم في اللزوم وعدمه).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/١٣٢).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عَمَلٍ يُتَفَعُّ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١).

وجه الاستدلال: أن الصدقة الجارية هي الصدقة الدائمة غير المنقطعة، ويدخل فيها الوقف؛ لأنه صدقة يراد بها الدوام والاستمرار^(٢).

(٢) عن عمرو بن الحارث رضي الله عنه قال: (ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا أمةً إلا بغلته البيضاء التي كان يركبها، وسلاحه، وأرضاً جعلها لابن السبيل صدقة)^(٣).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على استحباب الوقف؛ لفعل النبي ﷺ بوقفه منفعة الأرض لابن السبيل^(٤).

(٣) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: (يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟) قال: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من

(١) سبق تخريجه ص: (٣١٨).

(٢) ينظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (٣٥/١٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: بنية المسجد، ص: (٧٧)، [٤٤٦].

(٤) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٦٠/٥).

وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول. قال: فحدثت به ابن سيرين، فقال: غير متأثل مالا^(١).

وجه الاستدلال: دلّ الحديث على مشروعية الوقف واستحبابه، فإن النبي ﷺ وجه عمر رضي الله عنه إلى حبس أصلها والتصدق بالخارج منها^(٢).

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أمر رسول الله ﷺ بالصدقة، فقيل: منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، وعباس بن عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا، فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ: فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا»^(٣).

وجه الاستدلال: قال النووي رحمه الله: (وفيه دليل على صحة الوقف)^(٤)، وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (واستدل بقصة خالد على مشروعية تحبيس الحيوان والسلاح)^(٥).

(٥) عمل الصحابة - رضي الله عنهم -، فإنهم قد أوقفوا الوقوف وأوقفت عليهم، وهذا دليل على استحبابه^(٦).

(١) سبق تخريجه ص: (٣٢٦).

(٢) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٨٦/١١)، فتح الباري لابن حجر (٤٠٢/٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: قول الله تعالى: ﴿وَفِي أَلْفَاقٍ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، ص: (٢٣٨)، [١٤٦٨]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزكاة، ص: (٣٩٥)، [٩٨٣].

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٥٦/٧).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٣٣٩/٣).

(٦) ينظر: المجموع (١٨٦/٣).

الفرع الثالث: مصارف الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم:

○ المسألة الأولى: اشتراط الواقف صرفه في مصارف معينة.

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على وجوب اتباع شرط الواقف ما لم يكن منافياً للوقف أو مخالفاً للشرع^(١)، فإذا اشترط الواقف على مركز تعليم القرآن الكريم شروطاً معينة كشرطه صرف ريع الوقف لعمارة المركز، أو إقامة الأنشطة والبرامج للمتعلمين، أو شراء الأجهزة والآلات ونحو ذلك وجب اتباع شرطه، ويدل لذلك السنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: من السنة النبوية:

ما روي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: (يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟) قال: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول. قال: فحدثت به ابن سيرين، فقال: غير متائل مالاً^(٢).

وجه الاستدلال: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اشترط في مصرف الوقف الأكل لمن وليها أن يأكل منها بالمعروف غير متمول، ولم يكن اتباع شرطه واجباً لم يكن في اشتراطه فائدة^(٣).

(١) ينظر: تبين الحقائق (٣/٣٣٠)، رد المحتار (٤/٤٣٠)، الفواكه الدواني (٢/١٦١)، الشرح الكبير للدردير (٤/٨٨)، المجموع (٣/١٩٠)، أسنى المطالب (٢/٤٧٣)، المبدع في شرح المقنع (٥/١٦٩)، الإنصاف (٧/٥٣).

(٢) سبق تخريجه ص: (٣٢٦).

(٣) ينظر: مطالب أولي النهى (٤/٣١٢).

✽ ثانياً: من المعقول:

(١) لأن الوقف كان ملكاً للواقف أخرجه بشرط معلوم فلا يخرج إلا بشرطه؛ لقول النبي ﷺ: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»^(١).

(٢) أن الوقف متلقى من جهته، فوجب اتباع شرطه، ونصه كنص الشارع^(٢).

○ المسألة الثانية: عدم اشتراط الواقف صرفه في مصارف معينة.

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن الواقف على جهة إذا لم يشترط صرفه في مصارف معينة فإنه يصرف لما فيه مصلحة الموقوف من أجله^(٣)، ويستدل لذلك بما يلي:

(١) لأن في ذلك تحقيقاً لمقصود الواقف من وقفه.

(٢) لأن في صرفه على مصالح الموقوف من أجله تحقيقاً للفائدة المرجوة من الوقف.

(٣) لأن الواقف لم يشترط صرفه في مصارف معينة فصرف في مصالح الموقوف من أجله.

وعليه فإذا وقف الواقف على مركز تعليم القرآن الكريم وقفاً ولم

(١) سبق تخريجه ص: (٥٦).

(٢) ينظر: مطالب أولي النهى (٣١٢/٤).

(٣) ينظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٩٥/٤)، تبين الحقائق (٣٢٥/٣)، الذخيرة (٣٢٢/٦)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٩/٤)، المجموع (١٩٢/٣)، مغني المحتاج (٥٢٥/٣)، إعانة الطالبين (١٨٦/٣)، المبدع في شرح المقنع (١٦٩/٥)، الإنصاف (٥٣/٧)، شرح منتهى الإرادات (٤١٢/٢).

يشترط صرفه في مصارف معينة فإن الناظر على الوقف يجتهد في صرف ريع الوقف على الجهة الموقوف عليها بحسب الأصلح والأنفع.

٥٠ الفرع الرابع: توقف التعليم في المركز الموقوف عليه^(١):

الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم وقفٌ على جهة معلومة الابتداء ولا تحتل الانقطاع، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن الواقف على جهة معلومة الابتداء وغير منقطعة الانتهاء كالفقراء والمساكين وطلبة العلم ونحو ذلك وقفٌ صحيح^(٢)، قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (الوقف الذي لا اختلاف في صحته ما كان معلوم الابتداء، والانتهاء غير منقطع، مثل أن يجعل على المساكين، أو طائفة لا يجوز بحكم العادة انقراضهم، وإن كان غير معلوم الانتهاء)^(٣)، وقال الشيرازي^(٤) رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يجوز إلا على سبيل لا ينقطع، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يقف على من لا ينقرض، كالفقراء والمجاهدين وطلبة العلم وما أشبهها، والثاني: أن يقف على من ينقرض ثم من بعده على من لا ينقرض، مثل أن يقف على رجل بعينه ثم على الفقراء، أو على رجل بعينه ثم على عقبه ثم على الفقراء)^(٥).

وعليه فإن ريع الموقوف على مركز تعليم القرآن الكريم يصرف إلى

(١) كأن يوقف أحدهم عقاراً، أو ما يخرج من بستان، أو ما يُربح من تجارة ما، يصرف ريعه على تعليم القرآن الكريم أو مركزٍ معيّن.

(٢) ينظر: المبسوط (٤١/١٢)، البحر الرائق (٢١٤/٥)، رد المحتار (٣٤٩/٤)، مواهب الجليل (١٨/٦)، الشرح الكبير للدردير (٨٧/٤)، بلغة السالك (٩٨/٤)، البيان (٦٧/٨)، روضة الطالبين (٣٢٥/٥)، مغني المحتاج (٥٣٥/٣)، المغني (٢١/٦)، المبدع في شرح المقنع (١٨٥/٥)، كشاف القناع (٢٥٢/٤).

(٣) المغني (٢١/٦).

(٤) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي، فقيه شافعي، انتهت إليه رئاسة المذهب، وبنيت له النظامية ودرّس بها إلى حين وفاته، من تصانيفه: (المذهب)، و(النكت)، و(التبصرة)، ولد عام: ٣٩٣هـ، وتوفي عام: ٤٦٧هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٨٨/٣)، شذرات الذهب (٣٤٩/٣).

(٥) المذهب (٣٢٤/٢).

كل ما فيه مصلحة تعليم القرآن الكريم، وإن توقف التعليم في مركز معين صُرف الوقف لمركز آخر؛ لأن في ذلك تحقيق لمقصود الواقف، ونفع الموقوف عليهم.



المطلب الثالث:

بناء مركز تعليم القرآن الكريم فوق المسجد:

مركز تعليم القرآن الكريم ليس من مصالح المسجد كالمنازة ونحوها، وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بناء ما لا يتعلق بمصلحة المسجد فوجه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز البناء فوق المسجد مطلقاً، وهو رواية عند الحنفية^(١)، وإليه ذهب الحنابلة^(٢).

القول الثاني: لا يجوز البناء فوق المسجد مطلقاً، وهو رواية عند الحنفية^(٣)، ورواية عند الحنابلة^(٤).

القول الثالث: التفصيل: يجوز البناء فوق المسجد قبل أخذه حكم المسجدية^(٥)، ويحرم بعده، وإليه ذهب الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)،

(١) ينظر: تبين الحقائق (٢٧٢/٤)، رد المحتار (٣٥٧/٤).

(٢) ينظر: المغني (٩/٦)، الفروع (٤٠٤/٧)، كشاف القناع (٣٧٤/٢).

(٣) ينظر: تبين الحقائق (٢٧٢/٤)، رد المحتار (٣٥٧/٤).

(٤) ينظر: المغني (٩/٦)، الفروع (٤٠٤/٧)، كشاف القناع (٣٧٤/٢).

(٥) ويأخذ المسجد حكم المسجدية عند من فرق: بتخليته للناس والصلاة فيه. ينظر: تبين الحقائق (٢٧٢/٤)، مواهب الجليل (٥٤٢/٧).

(٦) ينظر: تبين الحقائق (٢٧٢/٤)، رد المحتار (٣٥٧/٤).

(٧) مع الكراهة في حال كان البناء قبل أخذه حكم المسجدية. ينظر: التاج والإكليل (٦١٧/٧)، شرح مختصر خليل للخرشي (٧٢/٧).

والشافعية^(١).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز البناء فوق المسجد مطلقاً بالمعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن ما بني فوق المسجد يصح بيعه فصح وقفه فجاز البناء؛ كالدار جميعاً^(٢).

نوقش: بأن ما فوق المسجد له حكم المسجد لا يجوز تملكه^(٣).

يمكن أن يجاب على هذه المناقشة: بأنه لا يلزم من البناء فوق المسجد التملك.

(٢) لأنه تصرف يزيل الملك إلى من يثبت له حق الاستقرار والتصرف، فجاز كالبيع^(٤).

نوقش بمثل ما نوقش به الدليل السابق.

أجيب بمثل ما أجيب على مناقشة الدليل السابق.

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز البناء فوق المسجد مطلقاً بالمعقول:

(١) ينظر: تحفة المحتاج (٤٦٤/٣)، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (٣٥٩/٢).

(٢) ينظر: المغني (٩/٦).

(٣) ينظر: رد المحتار (٣٥٧/٤).

(٤) ينظر: المغني (٩/٦).

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن المسجد وما فوقه وقف لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا كراؤه ولا تملكه؛ لأنه ملك لله تعالى^(١).

يمكن أن يناقش: بأنه لا يلزم من البناء فوق المسجد البيع أو الشراء أو الكراء أو التملك.

(٢) لأنه يفعل فوق المسجد ما ينافي حرمة المسجد كالجماع ونحوه، وسطح المسجد له حكم المسجد، ومثل هذه الأفعال لا تجوز في المسجد فلم تجز فوقه^(٢).

يمكن أن يناقش: بأن المحرم هو فعل هذه الأفعال فوق المسجد، ولا يلزم من البناء فوقه فعلها.

(٣) أن عمر بن عبدالعزيز كان يبيت على ظهر المسجد فلا تقربه فيه امرأة^(٣)، والبناء فوق المسجد يعرضه لأن يقرب الرجل فيه امرأته.

يمكن أن يناقش بمثل مناقشة الدليل السابق.

★ أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بالتفصيل: فيجوز البناء فوق المسجد قبل أخذه حكم المسجدية ويحرم بعده بما يلي:

استدلوا على جواز البناء فوق المسجد قبل اكتمال مسجديته بأن المسجد قبل اكتمال مسجديته وتخليته للناس لم يأخذ حكم المسجد فجاز البناء فوقه.

واستدلوا على حرمة البناء فوق المسجد بعد اكتمال مسجديته بالأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني^(٤).

(١) ينظر: رد المحتار (٣٥٧/٤).

(٢) ينظر: التاج والإكليل (٦١٧/٧).

(٣) ينظر: المغني (٩/٦).

(٤) ينظر: رد المحتار (٣٥٧/٤)، شرح مختصر خليل للخرشي (٧٢/٧)، تحفة المحتاج (٤٦٤/٣).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز البناء فوق المسجد مطلقاً؛ وبالتالي يجوز بناء مركز تعليم القرآن الكريم فوق المسجد، لا سيما أن مراكز تعليم القرآن الكريم غالباً ما تكون وقفاً لله تعالى ولا يملكها شخص معين، فانتفى محذور بيعه وشرائه وكرائه، كما أنه يستبعد أن يقع فيه ما ينافي حرمة المسجد، لا سيما أن مقاصد الشريعة ومصلحة الناس داعية لبناء مركز تعليم القرآن الكريم فوق المسجد لا سيما في البلدان التي يصعب فيها بناء مركز لتعليم القرآن مستقل لشح الموارد أو الأراضي المخصصة لذلك.



المطلب الرابع:

زكاة ممتلكات مركز تعليم القرآن الكريم^(١)

لا تخلو ممتلكات مراكز تعليم القرآن الكريم من أن تكون ملكاً للمركز أو موقوفة عليه، فإن كانت ملكاً له غير موقوفة عليه فالذي يظهر - والله أعلم - وجوب الزكاة فيها؛ بناءً على اتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على وجوب الزكاة في المال المملوك إذا توفرت شروط وجوب الزكاة^(٢)، أما إن كانت ممتلكات مركز تعليم القرآن الكريم موقوفة عليه فلا تخلو من حالين:

(١) كأن يمتلك مركز تعليم القرآن الكريم عقاراً بهبة أو شراء يكون ريعه لمصلحة المركز، ونحو ذلك.

(٢) ينظر: المبسوط (١٤٩/٢)، بدائع الصنائع (٢/٢)، الكافي في فقه أهل المدينة (٢٨٤/١)، بداية المجتهد (٥/٢)، الحاوي الكبير (٧١/٣)، المجموع (٣٢٤/٥)، المغني (٤٢٧/٢)، الفروع (٤٣٧/٣).

الحال الأولي: أن تكون هذه الممتلكات أعيان، كالنقود وسائمة بهيمة الأنعام.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في وجوب الزكاة في الأعيان الموقوفة، ويرجع سبب الخلاف في المسألة إلى اختلافهم في ملكية الأعيان الموقوفة، فمن قال إنها ملك لله تعالى لم يوجب فيها الزكاة، ومن قال إنها ملك للواقف أوجب عليه زكاتها، ومن قال بأن الموقوف على معين ملك له أوجب عليه الزكاة.

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم زكاة الأعيان الموقوفة، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا زكاة في الأعيان الموقوفة مطلقاً، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والشافعية^(٢).

القول الثاني: وجوب الزكاة على الواقف في الأعيان الموقوفة مطلقاً، وإليه ذهب المالكية^(٣).

القول الثالث: عدم وجوب الزكاة في الأعيان الموقوفة على غير معين كالفقراء، ووجوب الزكاة على الموقوف عليه في الأعيان الموقوفة على معين كزيد، وإليه ذهب الحنابلة^(٤).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه لا زكاة في الأعيان الموقوفة مطلقاً بالمعقول:

- (١) ينظر: بدائع الصنائع (٩/٢)، تبين الحقائق (٢٥٢/١)، رد المحتار (٢٧٧/٢).
- (٢) ينظر: المهذب (٢٦٣/١)، البيان (١٤٣/٣)، روضة الطالبين (١٧٣/٢).
- (٣) ينظر: المقدمات الممهدة (٣٠٧/١)، مواهب الجليل (٣٣١/٢)، الشرح الكبير للدردير (٤٨٥/١).
- (٤) ينظر: المبدع في شرح المقنع (٢٩٦/٢)، الإنصاف (١٤/٣)، مطالب أولي النهى (١٥/٢).

استدلوا من المعقول بما يلي :

(١) لأنه ليس لها مالك معين ، ولا زكاة في ما لا يملك^(١) .

(٢) ولأن الزكاة تمليك ، والتمليك في غير الملك لا يتصور^(٢) .

★ دليل القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بوجوب الزكاة على الواقف في الأعيان الموقوفة مطلقاً بالمعقول :

بأن الأعيان الموقوفة ملك للواقف ، فوجب عليه زكاتها^(٣) .

نوقش : بعدم التسليم بأن الأعيان الموقوفة ملك للواقف^(٤) .

★ دليل القول الثالث :

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بعدم وجوب الزكاة على الأعيان الموقوفة على غير معين كالفقراء ، ووجوب الزكاة على الموقوف عليه في الأعيان الموقوفة على معين بالمعقول :

بأن الأعيان الموقوف على غير معين لا مالك لها ، فلا تجب فيها الزكاة ، والأعيان الموقوفة على معين هي ملك للموقوف عليه ، فوجبت فيه الزكاة^(٥) .

نوقش : بأن الزكاة إنما تجب في عين المال بصرف النظر عن مالكة ، ولذا وجبت في مال الصبي والمجنون^(٦) .

(١) ينظر : المجموع (٣٤٠/٥) .

(٢) ينظر : بدائع الصنائع (٩/٢) .

(٣) ينظر : بلغة السالك (٦٥٠/١) .

(٤) ينظر : المجموع (٣٤٠/٥) .

(٥) ينظر : الإنصاف (١٤/٣) .

(٦) ينظر : المجموع (٣٤٠/٥) .

◀ الترجيح :

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بأنه لا زكاة في الأعيان الموقوفة مطلقاً؛ لقوة ما استدلوا به، وسلامة أدلتهم من المناقشة، وعليه فلا تجب الزكاة في الأعيان الموقوفة على مراكز تعليم القرآن الكريم.

الحال الثانية: أن تكون هذه الممتلكات هي ريع الموقوف على المركز، كغلة الأرض وثمار الأشجار.

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في زكاة ريع الأوقاف الموقوفة على غير معين، كالموقوف على الفقراء والمساجد والمدارس، على قولين:

القول الأول: لا تجب فيه الزكاة، وإليه ذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

القول الثاني: تجب فيه الزكاة، وإليه ذهب الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤).

* أدلة القولين:

★ دليل القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بأنه لا تجب فيه الزكاة بالمعقول:

بأن دفع الزكاة عن مجهول لا يصح؛ حيث إن الوقف على جهة لا يتعين لواحد منهم، بدليل أن كل واحد منهم يجوز حرمانه والدفع إلى غيره^(٥).

(١) ينظر: المجموع (٥/٥٩٣)، تحفة المحتاج (٣/٢٤١)، نهاية المحتاج (٣/١٢٧).

(٢) ينظر: الإنصاف (٣/١٥)، كشف القناع (٢/١٧٠)، مطالب أولي النهى (٢/١٦).

(٣) ينظر: المبسوط (٣/٤)، بدائع الصنائع (٢/٥٦)، البحر الرائق (٢/٢٥٥).

(٤) ينظر: المقدمات الممهدة (١/٣٠٦)، الشرح الكبير للدردير (١/٤٨٥)، منح الجليل (٢/٧٦).

(٥) ينظر: فتاوى ابن الصلاح (٢/٥٥٤).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأنه تجب فيه الزكاة بالقرآن الكريم والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بقول الله ﷻ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وجه الاستدلال: أن الآية فيها أمر بالزكاة، وهو عام يشمل المملوك والموقوف^(١).

نوقش: بعدم التسليم بشمول الأمر لزكاة ريع الموقوف على جهة؛ لأنها زكاة عن مجهول فلا تصح^(٢).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن العُشْر يجب في الخارج لا في الأرض، فكان ملك الأرض وعدمه بمنزلة واحدة^(٣).

نوقش: بأن زكاة ريع العين الموقوفة على جهة زكاة عن مجهول، والزكاة عن مجهول لا تصح^(٤).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بعدم وجوب الزكاة في ريع العين الموقوفة على جهة؛ لقوة ما استدلوا به وسلامته من المناقشة.

(١) ينظر: الشرح الكبير للدردير (١/٤٨٥).

(٢) ينظر: نهاية المحتاج (٣/١٢٧).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٢/٥٦).

(٤) ينظر: المجموع (٥/٥٩٣).

المبحث العاشر

أحكام المسابقات القرآنية

المطلب الأول:

تعريف المسابقات القرآنية وبيان أنواعها:

✽ أولاً: تعريف المسابقات القرآنية.

هي: التنافس بين شخصين فأكثر في حفظ القرآن الكريم أو تلاوته أو تفسيره، بعوض أو بدونه.

✽ ثانياً: أنواع المسابقات القرآنية.

تنقسم المسابقات القرآنية في زماننا إلى عدد من الأقسام بحسب اختلاف الاعتبارات، فتنقسم المسابقات القرآنية حسب موضوعها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التنافس في حفظ القرآن الكريم أو بعضه.

القسم الثاني: التنافس في حفظ القرآن الكريم أو بعضه مع تفسير آياته^(١).

- القسم الثالث: التنافس في تلاوة القرآن الكريم وأدائه.
- وتنقسم المسابقات القرآنية باعتبار المشاركين فيها إلى ثلاثة أقسام:
- القسم الأول: مسابقات خاصة بالذكور.
- القسم الثاني: مسابقات خاصة بالإناث.
- القسم الثالث: مسابقات مختلطة بين الذكور والإناث.
- وتنقسم المسابقات القرآنية باعتبار بذل العوض فيها إلى ثلاثة أقسام:
- القسم الأول: أن يشارك جميع المتسابقين ببذل العوض.
- القسم الثاني: أن يشارك بعض المتسابقين ببذل العوض.
- القسم الثالث: أن يبذل العوض غير المتسابقين.



المطلب الثاني:

إقامة المسابقات القرآنية في حفظ أو تلاوة القرآن الكريم:

الفرع الأول: إقامة المسابقات القرآنية المختلطة بين الرجال والنساء:

لا ضرورة في إقامة مسابقات قرآنية مختلطة بين الرجال والنساء، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على تحريم الاختلاط بين الرجال

(١) وقد يشمل التفسير: إعراب آياته، أو بيان المناحي البلاغية في آياته، أو أحكامها الفقهية.

والنساء لغير الضرورة^(١)، ويدل لذلك القرآن الكريم والسنة النبوية:

✽ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

استدلوا من القرآن الكريم بما يلي:

(١) قول الله ﷻ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وجه الاستدلال: حيث أمر ﷻ أمهات المؤمنين وهو خطاب عام للنساء بالقرار في البيوت؛ لما في ذلك من صيانتهم وحفظهن؛ واختلاط المرأة بالرجال في مجالس التعليم ينافي هذا الأمر^(٢).

(٢) قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

وجه الاستدلال: أن الاختلاط بين الرجال والنساء في مجالس التعليم من أعظم مقدمات الزنا، قال ابن القيم رحمه الله: (واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا)^(٣).

✽ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفٍ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا»^(٤).

(١) ينظر: المبسوط (٤١/٢)، رد المحتار (٣٥٥/٦)، المدخل لابن الحاج (٢٧٩/٢)، الفواكه الدواني (٣٢٢/٢)، منح الجليل (٣٠٦/٨)، البيان (١٢٧/٤)، المجموع (١١٨/٨)، نهاية المحتاج (٩/٣)، المغني (٤٠٢/١)، الإقناع للحجاوي (٣٣٠/١)، مطالب أولي النهى (٦٩٧/١).

(٢) ينظر: البيان (١٢٧/٤)، المغني (٤٠٢/١).

(٣) الطرق الحكمية، ص: (٢٣٩).

(٤) سبق تخريجه ص: (٢٦٨).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ جعل خير صفوف الناس آخرها في الصلاة، فمن باب أولى أن يكون الشر أعظم في اختلاط النساء بالرجال، قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (وإنما فضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال؛ لبعدهن من مخالطة الرجال ورؤيتهم وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك، واذم أول صفوفهن لعكس ذلك)^(١).

(٢) عن أم حميد الساعدية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك، فقال: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تُحِبِّينَ الصَّلَاةَ مَعِيَ، وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي حُجْرَتِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي دَارِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِي»^(٢).

وجه الاستدلال: فهذه الصحابية امرأة سالحة، ومع ذلك بَيَّنَ لها ﷺ أن الصلاة في بيتها خير لها، وإذا كان خروج المرأة الصالحة التقية للصلاة مع رسول الله ﷺ في مسجده غير مستحب، فمن باب أولى أن يكون اختلاط المرأة بالرجل في مجالس التعليم أعظم فتنة وضراً من خروجها للصلاة في المسجد، قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه على النهي عن خروج المرأة متطيبة: (ويلحق بالطيب ما في معناه؛ لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة، كحسن الملبس والحلي الذي يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال)^(٣).

(٣) عن حمزة بن أبي أسيد الأنصاري عن أبيه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد فاختلف الرجال مع النساء في

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٥٩/٤).

(٢) سبق تخريجه ص: (٢٦٩).

(٣) فتح الباري (٣٤٩/٢).

الطريق، فقال رسول الله ﷺ للنساء: «اسْتَأْخِرْنَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكُنَّ أَنْ تَحْقُقْنَ
الطَّرِيقَ عَلَيْكُنَّ بِحَاقَاتِ الطَّرِيقِ»، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَلْتَصِقُ بِالْجِدَارِ حَتَّى إِنْ
ثَوَّبَهَا لَيَتَعَلَّقُ بِالْجِدَارِ مِنْ لُصُوقِهَا بِهِ^(١).

وجه الاستدلال: إذا كانت المرأة منهيّة عن المشي في وسط الطريق
فمن باب أولى أن تكون منهيّة عن الاختلاط بالرجال في مجالس التعليم
ونحوه؛ لأن الفتنة بذلك أشد^(٢).

(٤) عن ابن جريج أنه قال: أخبرني عطاء - إذ منع ابن هشام النساء
الطواف مع الرجال - قال: كيف يمنعهن وقد طاف نساء النبي ﷺ مع
الرجال؟ قلت: أبعد الحجاب أو قبل؟ قال: أي لعمري لقد أدركته بعد
الحجاب، قلت: كيف يخالطن الرجال؟ قال: لم يكن يخالطن، كانت
عائشة رضي الله عنها تطوف حَجْرَةَ^(٣) من الرجال لا تخالطهم^{(٤)(٥)}.

الفرع الثاني: إقامة المسابقات القرآنية غير المختلطة بين الرجال والنساء^(٦):

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز المسابقة بغير عوض
في كل ما فيه نفع ومصلحة شرعية وكان مما أباحه الشرع^(٧)، ولا شك

(١) سبق تخريجه ص: (٢٧٠).

(٢) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٧/١٤).

(٣) حجرة: بفتح الحاء وسكون الجيم، أي: ناحية، وهو مأخوذ من قولهم: نزل فلان
حجرة من الناس، أي: معتزلاً. ينظر: لسان العرب، مادة (حجر)، (١٦٨/٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحج، باب: طواف النساء مع الرجال، ص:
(٢٦٢)، [١٦١٨].

(٥) ينظر: الاختلاط بين الرجال والنساء، ص: (٢٣، ١١٦).

(٦) والحديث هنا عن حكم المسابقة بغير عوض، وسيأتي في المطلب التالي حكمها
بالعوض.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع (٤٠٦/٦)، الاختيار لتعليل المختار (١٦٨/٤)، القوانين الفقهية،
ص: (١٠٥)، مواهب الجليل (٣٩٠/٣)، المهذب (٢٧٤/٢)، روضة الطالبين =

أن المسابقات القرآنية تأتي في مقدمتها، قال القرافي^(١) رَحِمَهُ اللهُ: (وتجوز بغير عوض في ذلك مما ينتفع به في نكاية العدو ونفع المسلمين)^(٢)، وقال الزركشي^(٣) رَحِمَهُ اللهُ: (لا نزاع في جواز المسابقة بغير عوض مطلقاً، من غير تقييد بشيء معين، كالمسابقة على الأقدام والسفن والمزاريق، والطيور والفيلة ونحو ذلك، وكذلك المصارعة، ورفع الحجر ليعرف الأشد)^(٤)، وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (ما فيه مصلحة راجحة وهو متضمن لما يحبه الله ورسوله معين عليه ومفضل إليه، فهذا شرعه الله ﷻ لعباده، وشرع لهم الأسباب التي تعين عليه وترشد إليه، وهو كالمسابقة على الخيل والإبل والنضال التي تتضمن الاشتغال بأسباب الجهاد وتعلم الفروسية والاستعداد للقاء أعدائه وإعلاء كلمته ونصر دينه وكتابه ورسوله، فهذه المغالبة تطلب من جهة العمل ومن جهة أكل المال بهذا العمل الذي يحبه الله ﷻ ورسوله ومن الجهتين معاً)^(٥)، وقال أيضاً: (ما ليس فيه مضرة راجحة، ولا هو أيضاً متضمن لمصلحة راجحة يأمر الله ﷻ بها

= (٣٥٠/١٠)، مغني المحتاج (١٦٦/٦)، المغني (٤٦٦/٩)، المحرر في الفقه (٣٥٨/١)، مطالب أولي النهى (٦٩٩/٣).

(١) هو: أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، أبو العباس، شهاب الدين القرافي، فقيه مالكي، مصري المولد والمنشأ والوفاة، انتهت إليه رئاسة الفقه المالكي، من تصانيفه: (الفروق)، و(الذخيرة)، و(شرح تنقيح الفصول)، و(الأحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام)، ولد عام: ٦٢٦هـ، وتوفي عام: ٦٨٤هـ. ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص: (٦٢)، شجرة النور، ص: (١٨٨).

(٢) الذخيرة (٤٦٥/٣).

(٣) هو: محمد بن بهادر بن عبدالله، أبو عبدالله، بدر الدين، الزركشي، فقيه شافعي أصولي، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة، منها: (البحر المحيط)، و(الديباج في توضيح المنهاج)، و(إعلام الساجد بأحكام المساجد)، و(المنثور)، ولد عام: ٧٤٥هـ، وتوفي عام: ٧٩٤هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٣٩٧/٣)، الأعلام للزركلي (٢٨٦/٦).

(٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقى (٥٦/٧).

(٥) الفروسية المحمدية، ص: (١٧١).

ورسوله ﷺ فهذا لا يحرم ولا يؤمر به، كالصراع والعدو والسباحة وشيل الأثقال ونحوها، فهذا القسم رخص فيه الشارع بلا عوض؛ إذ ليس فيه مفسدة راجحة، وللنفوس فيه استراحة وإجمام، وقد يكون مع القصد الحسن عملاً صالحاً كسائر المباحات التي تصير بالنية طاعات، فاقتضت حكمة الشرع الترخيص فيه؛ لما يحصل فيه من إجمام النفس وراحتها، واقتضت تحريم العوض فيه، إذ لو أباحته بعوض لاتخذته النفوس صناعة ومكسباً فالتفت به عن كثير من مصالح دينها ودنياها^(١)، ويستدل لذلك بالسنة النبوية والإجماع:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَضْلٍ»^(٢).

وجه الاستدلال: أنه نفى العوض في المسابقة إلا فيما ذكر، وهذا يدل على جواز المسابقة فيها وفي غيرها بلا عوض، فتبقى المسابقة على الأصل وهو الإباحة، لا سيما إذا كانت لغرض شرعي ومصلحة نافعة للإسلام والمسلمين^(٣).

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر، قالت:

(١) الفروسية المحمدية، ص: (١٧٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الجهاد، باب: السبق والرهان، ص: (٤٨٨)، [٢٨٧٨]، وأبو داود في سننه، كتاب: الجهاد، باب: في السبق، ص: (٤٥٣)، [٢٥٧٤]، والترمذي في سننه، كتاب: الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الرهان والسبق، ص: (٣٩٦)، [١٧٠٠]، والنسائي في سننه، كتاب: الخيل، باب: السبق، ص: (٥٥٨)، [٣٥٨٧]، قال ابن حجر في التلخيص (٣٩٥/٤): (صححه ابن القطان وابن دقيق العيد)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته (١٢٤٧/٢)، [٧٤٩٨].

(٣) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١٧٢).

(فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حملت اللحم سابقته فسبقني، فقال: «هذه بتلك»^(١)).

وجه الاستدلال: الحديث صريح في جواز المسابقة بلا عوض^(٢).

✽ ثانياً: دليلهم من الإجماع:

الإجماع على جواز المسابقة بدون عوض في كل ما فيه منفعة وليس فيه مضرة راجحة^(٣).



المطلب الثالث:

دفع الجوائز للفائزين في المسابقات القرآنية:

الفرع الأول: ألا يشارك المتسابقون بمال:

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بذل العوض في المسابقة على العلوم الشرعية إذا كان من غير المتسابقين على قولين:

القول الأول: يجوز بذل العوض في المسابقة على العلوم الشرعية،

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنه، (٣١٣/٤٣)، [٢٦٢٧٧]، وأبو داود في سننه، كتاب: الجهاد، باب: في السبق، ص: (٤٥٣)، [٢٥٧٨]، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب: عشرة النساء، باب: مسابقة الرجل زوجته، (١٧٨/٨)، [٨٨٩٦]، والحديث صحّ إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٢٩/٧)، [٢٣٢٣].

(٢) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١٧٢).

(٣) ممن حكى الإجماع: ابن قدامة في المغني (٤٦٦/٩)، والنووي في شرحه على صحيح مسلم (١٤/١٣)، وابن حجر في فتح الباري (٧٢/٦).

وإليه ذهب الحنفية^(١).

القول الثاني: لا يجوز بذل العوض إلا في سبق الخيل أو الإبل أو السهام، وإليه ذهب المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (المسألة الحادية عشرة: المسابقة على حفظ القرآن والحديث والفقه وغيره من العلوم النافعة والإصابة في المسائل، هل تجوز بعوض؟ منعه أصحاب مالك وأحمد والشافعي، وجوزه أصحاب أبي حنيفة وشيخنا، وحكاه ابن عبد البر عن الشافعي)^(٥).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز بذل العوض في المسابقة على العلوم الشرعية بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما رُوي أن ناساً من قريش قالوا لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: زعم صاحبك أن الروم ستغلب فارس في بضع سنين، أفلا نراهنك على ذلك؟ قال: بلى، وذلك قبل تحريم الرهان، فارتهن أبو بكر والمشركون وتواضعوا للرهان^(٦).

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٢٠٦/٦)، تبيين الحقائق (٢٢٨/٦)، رد المحتار (٤٠٢/٦).

(٢) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٤٨٩/١)، المقدمات الممهدة (٤٧٤/٣)، الذخيرة (٤٦٤/٣).

(٣) ينظر: الأم (٢٤٢/٤)، الإقناع للماوردي (١٨٦/١)، فتح الوهاب (٣٣٨/٢).

(٤) ينظر: المغني (٤٦٦/٩)، الكافي لابن قدامة (١٨٩/٢)، كشاف القناع (٤٨/٤).

(٥) الفروسية المحمدية، ص: (٣١٨).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة (الروم)، ص: (٧٢٠)، [٣١٩٤]، والحديث حسن إسناده الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٦٦/٧)، [٣٣٥٤].

وجه الاستدلال: أن أبا بكر رضي الله عنه راهنهم على صحة ما أخبرهم به وثبوته، وأخذ الرهن بعد تحريم القمار، ولم يقم دليل شرعي على نسخه، فدل على جواز المسابقة بعوض في غير ما نص عليه الحديث الذي استدل به أصحاب القول الأول^(١).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن المسابقة بعوض على العلوم الشرعية أولى بالجواز من المسابقة على الخف والحافر والنصل؛ لأن قيام الدين وتقويته وإعلاؤه يكون بالحجة والجهاد^(٢).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز بذل العوض إلا في سبق الخيل أو الإبل أو السهام بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بقول النبي ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَصْلٍ»^(٣).

وجه الاستدلال: قوله: «لا سبق إلا» أسلوب حصر يدل على عدم جواز بذل العوض في غير هذه الثلاثة التي حددها النص^(٤).

نوقش: بأن المقصود بالحديث أن أحق ما بذل فيه العوض هذه الثلاثة^(٥).

(١) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (٣١٨).

(٢) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (٣١٨).

(٣) سبق تخريجه ص: (٣٤٨).

(٤) ينظر: المغني (٤٦٦/٩).

(٥) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (٣١٨).

✽ ثانياً: دليلهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بأن هذه الثلاث من آلات الحرب المأمور بتعلمها، وإحكامها، والتفوق فيها، وفي المسابقة بها مع العوض مبالغة في الاجتهاد والإحكام لها، وغير هذه الثلاثة لا يحتاج إليها في الجهاد، كالحاجة إليها، فلم تجز المسابقة عليها بعوض^(١).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز بذل العوض في المسابقة على العلوم الشرعية؛ لقوة ما استدلو به، وفيه جمع بين الأدلة وإعمال لها جميعها، وإعمال جميع الأدلة أولى من إهمال بعضها، وهو اختيار ابن تيمية وابن القيم^(٢) - رحمهما الله -.

﴿ الفرع الثاني: أن يشارك المتسابقون بمال: ﴾

لا تخلو مشاركة المتسابقين بمال من حالين:

الحال الأولي: أن يشارك بعض المتسابقين بمال.

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز بذل العوض إذا شارك بعض المتسابقين فيه لا كلهم على أنه لا يرجع لبأذله وإن سبق^(٣)، قال

(١) ينظر: المغني (٤٦٦/٩).

(٢) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٩/٣١)، الفروسية المحمدية، ص: (٩٧، ٢٠٦، ٣١٨).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٢٠٦/٦)، الاختيار لتعليل المختار (١٦٨/٤)، رد المحتار

(٤٠٣/٦)، الكافي في فقه أهل المدينة (٤٨٩/١)، الشرح الصغير (٣٢٥/٢)، مواهب

الجليل (٣٩٠/٣)، المذهب (٢٧٤/٢)، روضة الطالبين (٣٥٠/١٠)، مغني المحتاج

(١٦٦/٦)، المغني (٤٦٦/٩)، الفروع (١٨٦/٧)، مطالب أولي النهى (٦٩٩/٣).

ابن رشد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (فأما الجائز باتفاق فهو أن يخرج أحد المتسابقين إن كانا اثنين أو أحد المتسابقين إن كانوا جماعة جعلاً لا يرجع إليه بحال، ولا يخرج من سواه شيئاً، فإن سبق مخرج الجعل كان الجعل للسابق، وإن سبق هو صاحبه ولم يكن معه غيره كان الجعل طعمة لمن حضر؛ وإن كانوا جماعة كان الجعل لمن جاء سابقاً بعده منهم. وهذا الوجه في الجواز مثل أن يخرج الإمام الجعل فيجعله لمن سبق من المتسابقين، فهو مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم أجمعين^(١)، ويدل لذلك جميع ما سبق من الأدلة الدالة على جواز بذل العوض في المسابقة، وهذا يتناول حل بذل السبق من كل باذل إلا ما دلّ الدليل على استثنائه، ولم يقم دليل يخرج هذه الحال، فبقيت على أصل الجواز^(٢).

واختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في جواز بذل العوض إذا شارك بعض المتسابقين فيه لا كلهم على أنه يمكن رجوعه لباذله إن سبق، على قولين:

القول الأول: يجوز بذل العوض إن شارك بعض المتسابقين فيه وإن عاد إلى باذله إن سبق، وإليه ذهب الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

القول الثاني: لا يجوز بذل العوض إن شارك بعض المتسابقين فيه على أنه يمكن أن يعود لباذله إن سبق، وإليه ذهب المالكية^(٦).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز بذل العوض إن

(١) البيان والتحصيل (٢٦٥/١٨).

(٢) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه لسليمان أحمد الملح، ص: (٣٤٣).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٢٠٦/٦)، الاختيار لتعليل المختار (١٦٨/٤).

(٤) ينظر: الأم (٢٤٢/٤)، الحاوي الكبير (١٨٠/١٥).

(٥) ينظر: المغني (٤٦٦/٩)، الفروع (١٨٦/٧).

(٦) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٤٨٩/١)، المقدمات الممهدة (٤٧٣/٣).

شارك بعض المتسابقين فيه وإن عاد إلى باذله إن سبق بالمعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن الأدلة العامة السابقة دلّت على جواز بذل العوض في المسابقات المشروعة^(١)، ولا يستثنى من ذلك إلا ما استثناه الدليل، فإن لم يرد ما يدل على الاستثناء يبقى الحكم على أصله وهو الإباحة^(٢).

(٢) أنه من باب التبرعات، والتبرعات يدخلها المسامحة بخلاف المعاوضات^(٣).

(٣) أنه إن جاز بذله من غير المتسابقين فمن باب أولى أن يجوز من بعضهم^(٤).

(٤) لأن أحدهما يختص بالسبق فجاز كما لو أخرجه الإمام^(٥).

(٥) لانتفاء شبهة القمار في هذه الحال^(٦).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز بذل العوض إن شارك بعض المتسابقين فيه على أن يمكن أن يعود لباذله إن سبق بالمعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) لأنه إذا عاد إليه ما بذله كان باذلاً من ماله على عمل نفسه، وهذا غير جائز؛ لأنه لا فائدة فيه^(٧).

(١) يراجع ص: (٣٤٦).

(٢) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٣٤٣).

(٣) ينظر: الشرح الكبير للدردير (٢/٢٠٨).

(٤) ينظر: المسابقات وأحكامها في الشريعة الإسلامية لسعد ناصر الشثري، ص: (٧٥).

(٥) ينظر: المغني (٤/٢٤٢).

(٦) ينظر: المسابقات وأحكامها في الشريعة الإسلامية، ص: (٧٥).

(٧) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٣/٢١٦)، الشرح الكبير للدردير (٢/٢٠٨).

نوقش: بأن البازل إنما علق إخراج ماله على تحقق سبق غيره له، فإن لم يتحقق الشرط بقي المال في ملكه، فليس فيه بذلٌ لمال نفسه على نفسه^(١).

(٢) أن فيه شبه بالقمار؛ لأن البازل دائر بين أن يغنم أو يسلم، ومتى كان كذلك كان مقامراً^(٢).

نوقش: بعدم التسليم بأن هذه الصورة من القمار؛ لأن القمار ليس في كل مخاطرة، بل في المخاطرة التي يكون كل داخل فيها مردداً بين أن يغنم أو يغرم دون غيرها، وليست هذه الحال كذلك^(٣).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بجواز بذل العوض إن شارك بعض المتسابقين فيه وإن عاد إلى باذله إن سبق؛ لقوة ما استدلوا به، وسلامة أدلتهم من المناقشة.

الحال الثانية: أن يشارك جميع المتسابقين بمال.

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في هذه الحال على ثلاثة أقوال:

القول الأول: التفصيل: فيجوز بذل جميع المتسابقين العوض إذا أدخل معهم متسابق آخر لا يؤمن سبقه ولا يبذل شيئاً - يسمى المحلل أو الميسر - ولا يجوز فيما عدا ذلك، وإليه ذهب الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)،

(١) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٣٤١).

(٢) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (٣٣٤).

(٣) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (٣٣٤)، القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٣٤٤).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٢٠٦/٦)، البحر الرائق (٥٥٤/٨)، رد المحتار (٤٠٣/٦).

(٥) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٠/١)، الفواكه الدواني (٣٥٠/٢)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٠/٢).

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

القول الثاني: لا يجوز بذل جميع المتسابقين العوض مطلقاً، وإليه ذهب بعض المالكية^(٣).

القول الثالث: يجوز بذل جميع المتسابقين العوض مطلقاً، وإليه ذهب بعض الحنابلة^(٤).

* أدلة الأقوال:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بالتفصيل: فلا يجوز بذل جميع المتسابقين العوض إلا إذا أُدخل معهم متسابق آخر لا يؤمن سبقه ولا يبذل شيئاً - يسمى المحلل أو الميسر - بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْقَى، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يَسْقَى، فَهُوَ قِمَارٌ»^(٥).

-
- (١) ينظر: الأم (٢٤٢/٤)، روضة الطالبين (٣٥٤/١٠)، مغني المحتاج (١٦٦/٦).
- (٢) ينظر: المغني (٤٦٦/٩)، الإنصاف (٩٣/٦)، شرح منتهى الإرادات (٢٧٧/٢).
- (٣) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٠/١)، الفواكه الدواني (٣٥٠/٢)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٠/٢).
- (٤) ينظر: الفروع (١٨٦/٧)، الإنصاف (٩٣/٦).
- (٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الجهاد، باب: السبق والرهان، ص: (٤٨٨)، [٢٨٧٦]، وأبو داود في سننه، كتاب: الجهاد، باب: في المحلل، ص: (٤٥٣)، [٢٥٧٩]، والحاكم في مستدركه، كتاب: الجهاد، حديث عبدالله بن يزيد الأنصاري، (١٢٥/٢)، [٢٥٣٦]، وقد صححه الحاكم وابن حزم مرفوعاً، وصححه موقوفاً أبو حاتم وأبو داود وابن القيم. ينظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم =

وجه الاستدلال: قال الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ : (فكان المراد في هذا الحديث - والله أعلم - : أن الرجلين يتسابقان بالفرسين ويدخلان بينهما دخيلاً ويجعلان بينهما جعلاً، وذلك الدخيل تسميه العرب محللاً، فيضع الأولان رهنين ولا يضع المحلل شيئاً، ثم يرسلون الأفراس الثلاثة، فإن سبق أحد الأولين أخذ رهن صاحبه، فكان طيباً له مع رهنه، وإن سبق المحلل ولم يسبق واحد من الأولين أخذ الرهنين جميعاً، فكانا له طيبين، وإن سبق هو لم يكن عليه شيء للأولين)^(١).

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: بعدم التسليم بصحة رفعه للنبي ﷺ^(٢).

أجيب: بأن الحديث قد صححه جماعة من العلماء، واستقر عمل جمهور الأمة على العمل بمقتضاه^(٣)، بل إن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ احتج به على إبطال الحيل المناقضة لمقصود الشارع^(٤).

الوجه الثاني: بعدم صحة دلالته على محل النزاع.

أجيب: بعدم التسليم بذلك، بل نص الحديث صريح في الدلالة على أن من أدخل فرساً بين فرسين وقد أمن السبق فهو قمار، ولا يعتبر مقامراً إن لم يأمن، ويؤيد ذلك أن جمهور أهل العلم استدلوا بهذا الحديث على هذه الحال^(٥).

(٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ سابق بين الخيل، وجعل بينهما

= (٢/١٢٥)، [٢٥٣٦]، المحلى (٤/٤٢٦)، التلخيص الحبير (٤/٣٩٨)، الفروسية المحمدية، ص: (٢٢٩).

(١) شرح مشكل الآثار (٥/١٥٥).

(٢) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١١٩).

(٣) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٣٨٨).

(٤) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/٦٣).

(٥) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٣٩٢).

سَبْقًا، وجعل بينهما محللاً، وقال: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نُضْلٍ»^(١).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ جعل المحلل لإخراج المسابقة من صورة القمار، فدل ذلك على جوازه^(٢).

نوقش: بأن هذا الحديث ضعيف فلا يحتج به^(٣).

٣) أن النبي ﷺ قال: «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ، فَفَرَسٌ لِلرَّحْمَنِ، وَفَرَسٌ لِلْإِنْسَانِ، وَفَرَسٌ لِلشَّيْطَانِ، فَأَمَّا فَرَسُ الرَّحْمَنِ: فَالَّذِي يُرْبَطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَعَلْفُهُ وَرَوْثُهُ وَبَوْلُهُ، - وَذَكَرَ مَا شَاءَ اللَّهُ -، وَأَمَّا فَرَسُ الشَّيْطَانِ: فَالَّذِي يُقَامَرُ أَوْ يُرَاهَنُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا فَرَسُ الْإِنْسَانِ: فَالْفَرَسُ يَرْتَبُطُهَا الْإِنْسَانُ يَلْتَمِسُ بَطْنَهَا، فَهِيَ تَسْتُرُ مِنْ فَقْرٍ»^(٤).

✽ ثانياً: دليلهم من الإجماع:

الإجماع على أن بذل العوض من المتسابقين على أن من سبق أخذ عوضه وعوض بقية المتسابقين مع عدم المحلل قمار^(٥).

(١) سبق تخريجه ص: (٣٤٨).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٣٥٤/١٠)، مغني المحتاج (١٦٦/٦).

(٣) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١١٩).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، (٢٩٨/٦)، [٣٧٥٦]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: السبق والرمي، باب: ما جاء في الرهان على الخيل وما يجوز منه وما لا يجوز، (٣٦/١٠)، [١٩٧٧]، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦٠/٥): (رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح).

(٥) حكى الإجماع: القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٤٧/٩)، والقرافي في الذخيرة (٤٦٥/٣)، وابن حجر في فتح الباري (٧٢/٦)، والعيني في عمدة القاري (١٦٠/١٤)، وابن حجر الهيتمي في كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع، ص: (٢٠١).

✽ ثالثاً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن بذل العوض من جميع المتسابقين يعتبر قماراً، وهو محرّم^(١).

نوقش: بأن الموجب للتحريم لا مجرد المخاطرة والقمار، بل لما في ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، ويدل لذلك وجود المخاطر في عدد من المعاملات ولم تحرّم^(٢).

أجيب: بأن أصل هذا الإشكال عدم التمييز بين مخاطر القمار ومخاطر غيره، فليس كل مخاطرة حرام، كما أنه ليس كل مخاطرة حلال، ومن لازم مخاطرة القمار أكل أموال الناس بالباطل^(٣).

(٢) أنه من جنس عقود المعاوضات والدخول فيه على هذا الوجه مخاطرة وغرر متيقن، فصار حراماً^(٤).

(٣) أن المحلل في هذه الحال غير مردد بين الغنم والغرم، بل إنه إما أن يغنم أو يسلم، فخرجت الصورة بذلك عن القمار؛ لأن من شرطه أن يكون فيه مخاطرة، والمحلل غير مخاطر^(٥).

نوقش: بأن المخاطرة موجودة حتى مع دخول المحلل، فكل واحد منهم متردد بين أن يغنم أو يغرم أو يسلم، بل إن المحلل يزيد المخاطرة لا يرفعها، قال ابن تيمية رحمته الله: (فإذا قيل هذا محرم لما فيه من المخاطرة وأكل المال بالباطل كان بالمحلل أشد تحريماً؛ لأنها أشد مخاطرة وأشد أكلاً للمال بالباطل؛ لأنها عند عدمه إما أن يغنم أو يغرم أحدهما، وهنا المخاطرة باقية، كل منهما قد يغنم أو قد يغرم، وانضم إلى

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣٥٤/١٠)، مغني المحتاج (١٦٦/٦).

(٢) ينظر: مختصر فتاوى ابن تيمية المصرية للبعلبي، ص: (٥٢٧).

(٣) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٣٩٢).

(٤) ينظر المرجع السابق، ص: (٣٧٢).

(٥) رد المحتار (٤٠٣/٦).

ذلك مخاطرة ثالثة، وهي: أنه هناك يغرم إذا غلبه صاحبه، وهنا يغرم إذا غلبه المحلل، فكان المحلل زيادة في المخاطرة^(١).

أجيب: بأنه لم يكن مراد العلماء بترديد المقامر بين الغنم والغرم حصر ما يؤول إليه أمره في هذين الأمرين، وإنما باعتبار حاله عند الدخول في المقامرة، والمخاطرة قبل دخول المحلل كانت في عقد من جنس المعاوضات فصارت مؤثرة وموجبة للتحريم، أما بعد دخول المحلل فإن العقد اصطبغ بصبغة أخرى، وانتقل إلى عقود الإرفاق والإحسان، فيغتفر فيه الغرر كما هو مقرر عند الفقهاء^(٢).

★ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم جواز بذل جميع المتسابقين العوض مطلقاً بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: دليلهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بقول النبي ﷺ: «وَأَمَّا فَرَسُ الشَّيْطَانِ: فَالَّذِي يُقَامَرُ أَوْ يَرَاهُنْ عَلَيْهِ»^(٣).

نوقش: بحمل الحديث على عدم دخول المحلل؛ جمعاً بين الأدلة^(٤).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) أن هذا العقد يعتبر قماراً فيحرم^(٥).

(١) مختصر فتاوى ابن تيمية المصرية للبعلي، ص: (٥٢٨).

(٢) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٣٨١).

(٣) سبق تخريجه ص: (٣٥٨).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (٣٥٤/١٠)، المغني (٤٦٦/٩).

(٥) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٠/١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٠/٢).

نوقش: بأن دخول المحلل ينفي القمار في العقد^(١).

(٢) أنه لا أثر للمحلل في إباحة العقد، حيث إن المعنى الذي حرّم من أجله بذل العوض موجود بوجود المحلل وبدونه، وهو إمكان رجوع المال إلى باذله^(٢).

نوقش: بعدم التسليم بأن هذا المعنى الذي من أجله حرم بذل العوض، بل حرّم لما في ذلك من المخاطرة والقمار، والتي تزول بدخول المحلل^(٣).

(٣) أن دخول المحلل كان حيلة لإباحة العقد فيحرم، كنكاح العينة^(٤).

نوقش: بأن المحلل يشترط فيه ألا يؤمن فوزه، وبذلك يزول قصد الحيلة، والمقاصد معمول بها في العقود^(٥).

★ أدلة القول الثالث :

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بجواز بذل جميع المتسابقين العوض مطلقاً بالسنة النبوية والمعقول:

✽ أولاً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) قول النبي ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي حُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَضَلٍ»^(٦).

(١) ينظر: روضة الطالبين (٣٥٤/١٠)، المغني (٤٦٦/٩).

(٢) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٠/١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٠/٢).

(٣) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١٦٦).

(٤) ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (٤٩٠/١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢١٠/٢).

(٥) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١٦٦).

(٦) سبق تخريجه ص: (٣٤٨).

وجه الاستدلال: قال ابن القيم رحمه الله: (فلو كان المحلل شرطاً لكن ذكره من أهم ذكر محال السباق إن كان السباق بدونه محرماً، وهو قمار عن المشترطين، فكيف يطلق رسول الله ﷺ جواز أخذ السبق في هذه الأمور ويكون أغلب صورته مشروطاً بالمحلل، وأكل المال بدونه حرام، ولا يبينه بنص ولا بإيماء ولا تنبيه)^(١).

نوقش: بأنه لا يلزم أن تذكر جميع الأحكام المتعلقة بموضوع واحد في حديث واحد^(٢).

(٢) ما روي أن رسول الله ﷺ كان بالبطحاء فأتى عليه يزيد بن ركانة - أو ركانة بن يزيد - ومعه أعنز له، فقال له: يا محمد هل لك أن تصارعني؟ فقال: «ما تسبقني؟»، قال: شاة من غنمي، فصارعه، فصرعه، فأخذ شاة، قال ركانة: هل لك في العود؟ قال: «ما تسبقني؟» قال: أخرى، ذكر ذلك مراراً، فقال: يا محمد، والله ما وضع أحد جنبي إلى الأرض، وما أنت الذي تصرعني، يعني: فأسلم، ورد عليه رسول الله ﷺ غنمه^(٣).

نوقش: بأن الحديث ضعيف، وعلى فرض صحته فهو منسوخ بأحاديث تحريم الرهان^(٤).

(٣) ما روي أن الخيل أرسلت زمن الحجاج، فقلنا: لو أتينا الرهان، قال: فأتيناه، ثم قلنا: لو ملنا إلى أنس بن مالك فسألناه: هل كنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ، قال: فأتيناه فسألناه، فقال: (نعم، لقد

(١) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١٦٥).

(٢) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٤١٨).

(٣) أخرجه أبو داود في المراسيل، كتاب: في الجهاد، باب: في فضل الجهاد، ص: (٢٣٥)، [٣٠٨]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: السبق والرمي، باب: ما جاء في المصارعة، (٣١/١٠)، [١٩٧٦١]، وقال: (وهو مرسل جيد، وقد روي بإسناد آخر موثقاً إلا أنه ضعيف).

(٤) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٤١٢).

راهن على فرس له، يقال له سبحة فسبق الناس)، فهشّ لذلك، وأعجبه^(١).

وجه الاستدلال: قال ابن القيم رحمه الله: (والمراهنة مفاعلة وهي لا تكون إلا من طرفين، هذا أصلها والغالب عليه)^(٢).

نوقش: بأن لفظ الرهان والمراهنة من الألفاظ المجملة فهما يطلقان على المسابقة مجازاً، وعلى المسابقة مع بذل المال من الطرفين أو أحدهما أو من خارج عنهما، وكتب المعاجم طافحة لما يدل على أن الرهان يطلق على مجرد المسابقة على الخيل وعلى غيرها، وتخصيص اللفظ الشرعي باصطلاح بعض المتأخرين لا يصح^(٣).

٤) قول النبي ﷺ: «لَا جَلَبَ وَلَا جَنَبَ فِي الرَّهَانِ»^(٤).

وجه الاستدلال: الرهان على وزن فعال، وهو يقتضي أن يكون من الجانبين، فأبطل النبي ﷺ في عقد الرهان الجلب والجنب، ولم يبطل اشتراطهما في بذل السبق، مع أن بيان حكمه أهم من بيان الجلب والجنب بكثير^(٥).

نوقش: بمثل ما نوقش الاستدلال بالحديث السابق.

٥) ما روي أن أبا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال: (من يراهنني؟)

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، (٧٥/٢٠)، [١٢٦٢٧]، والدارمي في سننه، كتاب: الجهاد، باب: في رهان الخيل، (١٥٧٦/٣)، [٢٤٧٤]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: السبق والرمي، باب: ما جاء في الرهان على الخيل وما يجوز منه وما لا يجوز، (٣٥/١٠)، [١٩٧٧٤]، والدارقطني في سننه، كتاب: السبق بين الخيل، (٥٤٤/٥)، [٢٨٢٤]، والحديث حسن إسناده الألباني في إرواء الغليل (٣٣٨/٥)، [١٥٠٧].

(٢) الفروسية المحمدية، ص: (٩٤).

(٣) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٤١٦).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، برقم: (٢٥٨١)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته (١٢٤٦/٢)، [٧٤٨٣].

(٥) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١٦٦).

(٦) هو: عامر بن عبدالله بن الجراح القرشي الفهري، أبو عبيدة، مشهور بكنيته، =

فقال شاب: أنا، إن لم تغضب، فسبقه^(١).

وجه الاستدلال بمثل ما ذكر في الاستدلال بالحديث السابق.

نوقش بمثل ما نوقش الاستدلال بالحديث السابق.

٦) ما روي أن ناساً من قريش قالوا لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: زعم صاحبك أن الروم ستغلب فارس في بضع سنين، أفلا نراهنك على ذلك؟ قال: بلى، وذلك قبل تحريم الرهان، فارتهن أبو بكر والمشركون وتواضعوا الرهان^(٢).

وجه الاستدلال: أن هذا إخراج من المتسابقين من غير محلل، فعله الصديق رضي الله عنه وأقره عليه النبي صلى الله عليه وسلم فدل على جوازه^(٣).

= وبالنسبة إلى جده (الجراح)، صحابي جليل، أحد السابقين إلى الإسلام والعشرة المبشرين بالجنة، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وما بعدها، آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن معاذ، وسمّاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أمين هذه الأمة، وقد دعا أبو بكر رضي الله عنه يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقيفة بني ساعدة إلى البيعة لعمر أو لأبي عبيدة، ولآه عمر الشام، وفتح الله عليه اليرموك والجابية، توفي في طاعون عمواس بالشام، له في الصحيحين ١٤ حديثاً، ولد عام: ٤٠ قبل الهجرة، وتوفي عام: ١٨هـ. ينظر: الإصابة (٢/٢٥٢)، تهذيب التهذيب (٧٣/٥).

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: السير، باب: الخروج وكيفية الجهاد، (٨٤/١١)، [٤٧٦٦]، والطبراني في الكبير، مسند العشرة، قتل أبي عبيدة رضي الله عنه أباه يوم بدر، (١٥٥/١)، [٣٦٢]، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب: السبق والرمي، باب: ما جاء في الرهان على الخيل وما يجوز منه وما لا يجوز، (٣٦/١٠)، [١٩٧٧٦]، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب: السير، باب: السباق والرهان، (٥٢٧/٦)، [٣٣٥٤٧]، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/٢١٣): (رجاله رجال الصحيح).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة الروم، ص: (٧٢١)، [٣١٩٤]، والحديث حسن إسناده الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٦٥/٧)، [٣٣٥٤].

(٣) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (٢٠٧).

نوقش: بوقوع الخلاف في أن هذا كان قبل تحريم الرهان أو بعده، وعامة الروايات تدل على أن تحريم الرهان ناسخ لهذا الحديث^(١).

✽ ثانياً: أدلتهم من المعقول:

استدلوا من المعقول بما يلي:

(١) عموم الأدلة الدالة على جواز بذل العوض في السبق من غير تفصيل من أن تكون من جميع المتسابقين أو بعضهم، ومن غير اشتراط لوجود المحلل، فدل على جواز ذلك، حيث إن الأصل في المعاملات الإباحة^(٢).

نوقش: بعد التسليم بأنه لم ترد الأدلة الدالة على دخول هذه الصورة في القمار، بل ورد ما يدل على ذلك كما سيأتي في أدلة القول الثالث^(٣).

(٢) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (ما علمت بين الصحابة خلافاً في عدم اشتراط المحلل)^(٤).

نوقش: بأن عدم النقل ليس دليل على عدم الاشتراط، وقد ورد ما يدل على شتراط المحلل^(٥).

(٣) لو كان إخراج العوض من المتراهنين حراماً وهو قمار لما حلّ بالمحلل، فإن هذا المحلل لا يُحلّ السبق الذي حرمه الله ورسوله، ولا تزول المفسدة التي في إخراجها بدخوله^(٦).

(١) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٤٠٩).

(٢) ينظر: الفروع (١٨٦/٧)، الإنصاف (٩٣/٦).

(٣) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٤٠٣).

(٤) الفروسية المحمدية، ص: (١٦٦).

(٥) ينظر: القمار حقيقته وأحكامه، ص: (٤٠٣).

(٦) ينظر: الفروسية المحمدية، ص: (١٦٦).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول الذي يقول أصحابه بالتفصيل: فلا يجوز بذل جميع المتسابقين العوض إلا إذا أُدخل معهم متسابق آخر لا يُؤمّن سبقه ولا يبذل شيئاً - يسمى المحلل أو الميسر -؛ لقوة ما استدلوا به، كما أن في قولهم جمعاً بين الأدلة، وإعمال جميع الأدلة أولى من إهمال بعضها.



الفصل الخامس
أحكام تعليم القرآن الكريم
عن بعد وأحكام المصاحف الإلكترونية

* وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعليم القرآن الكريم عن بعد.
المبحث الثاني: أحكام المصاحف الإلكترونية.

المبحث الأول

تعليم القرآن الكريم عن بعد

المطلب الأول:

تعريف التعليم عن بعد:

هو: التعليم باستخدام آلات الاتصال الحديثة بالصوت أو الصوت والصورة معاً، بدون اجتماع في مجلس واحد^(١).

فكل تعليم للقرآن الكريم بدون اجتماع المعلم والمتعلم في مجلس واحد يعدّ تعليمًا عن بعد، سواء بقراءة المتعلم على المعلم قراءة صوتية فقط، أو يجمع إلى ذلك نقلاً لصورته باستخدام وسائل الاتصال الحديثة من أجهزة الحاسب الآلي، والهواتف، والبرامج الإلكترونية.



(١) ينظر: الأحكام الفقهية المتعلقة بالمقارن الإلكترونية لمحمد يحيى غيلان، ص: (٨).

المطلب الثاني:

تعليم تلاوة القرآن الكريم أو تجويده
أو متابعة حفظه عن بعد

من المتقرر أن الوسائل تأخذ أحكام المقاصد، وربما كانت الوسيلة أفضل من مقصودها، كوسيلة تحصيل المعارف، والإعانة على المباح أفضل من المباح؛ لأن الإعانة عليه موجبة لثواب الآخرة^(١).

ولا شك أن تعلم تلاوة القرآن الكريم وحفظه من أعظم المقاصد الشرعية المطلوبة والمرغب فيها، لقول النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٢)، قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ: (ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره، جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدي، ولهذا كان أفضل)^(٣).

ولمنزلة القرآن الكريم العظيمة في حياة المسلمين اتخذوا وسائل كثيرة لتعليم القرآن الكريم، فمن طريقة التعليم في الكتاتيب والمساجد إلى طريقة التعليم في المدارس والمراكز النظامية، ثم كانت التقنيات الحديثة التي كان أولها الطباعة وصولاً إلى تعلم وتعليم القرآن الكريم عن بعد باستخدام الوسائل الحديثة، التي يتحقق فيها أخذ القرآن الكريم كما نقل إلينا مشافهة من لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا.

وتعلم وتعليم تلاوة القرآن الكريم وتجويده ومتابعة حفظه عن بعد صحيح؛ لما يلي:

(١) أن في تعلم وتعليم القرآن الكريم عن بعد تحقيق لوعده الله ﷻ

(١) ينظر: الفوائد في اختصار المقاصد، ص: (٤٣).

(٢) سبق تخريجه ص: (٣٦).

(٣) فتح الباري: (٧٦/٩).

في قوله ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وتعلم وتعليم القرآن الكريم عن بعد من أسباب حفظ القرآن الكريم واستمرار تعليمه وتعلمه.

(٢) أن تعلم وتعليم تلاوة القرآن الكريم وحفظه ومعرفة أحكامه من أعظم ما يطلبه الإنسان؛ لقول النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(١)، ويدخل تعلم وتعليم القرآن الكريم عن بعد في عموم هذه الخيرية.

(٣) أن تعلم القرآن الكريم عن بعد أولى من عدم التعلم وأولى من قراءة القرآن الكريم بدون تعلم، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (فأما تلقين القرآن فمن فم الملقن أحسن؛ لأن الكتابة لا تدل على الأداء، كما أن المشاهد من كثير ممن يحفظ من الكتابة فقط يكثر تصحيفه وغلطه، وإذا أدى الحال إلى هذا منع منه إذا وجد شيخاً يوقفه على ألفاظ القرآن، فأما عند العجز عما يلحق فلا يكلف الله رَجُلًا نفساً إلا وسعها، فيجوز عند الضرورة ما لا يجوز عند الرفاهية، فإذا قرأ في المصحف والحالة هذه فلا حرج عليه، ولو فرض أنه قد يحرف بعض)^(٢).

(٤) أن في تعليم القرآن الكريم عن بعد تسهيل لمن يشق عليهم من النساء أو الضعفاء أو كبار السن حضور مجالس التعليم^(٣).



المطلب الثالث:

تعليم الرجل المرأة القرآن الكريم أو العكس عن بعد:

سبق في المبحث الخامس من الفصل الأول من هذه الدراسة دراسة

(١) سبق تخريجه ص: (٣٦).

(٢) فضائل القرآن لابن كثير، ص: (٢١١).

(٣) ينظر: الأحكام الفقهية المتعلقة بالمقارن الإلكترونية، ص: (٣٦٩).

مسألة حكم تعليم الرجل المرأة أو العكس القرآن الكريم مشافهةً على تفصيل في ذلك وذكرٍ لأقوال الفقهاء^(١).

أما تعليم القرآن الكريم عن بعد فلا يخلو من حالين:

الحال الأولي: أن يكون التعليم بواسطة الصوت فقط.

والذي يظهر - والله أعلم - جواز مثل هذا التعليم، ويدل لذلك أن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين أخذوا العلم عن نساءٍ أجنبيات عنهم كعائشة رضي الله عنها وغيرها من وراء حجاب^{(٢)(٣)}.

ويشترط في هذا التعليم أمن الفتنة؛ لأن العلة من منع الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية عنه هي حصول الفتنة، فمتى وجدت الفتنة مُنع السبيل المؤدي إليها؛ لأن الحكم يدور مع علتهم وجوداً وعدماً^(٤).

الحال الثانية: أن يكون التعليم بواسطة الصوت والصورة.

وفي هذه الحال يجري الخلاف السابق في حكم نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية عنه أو نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي عنها، وقد تقدم بيانه في المبحث الخامس من الفصل الأول من هذه الدراسة مع بيان أحواله والحكم في كل حال^(٥).



(١) يراجع ص: (٦٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، سورة الأحقاف، ص: (٨٥٤)، [٤٨٢٧].

(٣) ينظر: إقراء القرآن الكريم لمحمد فوزان العمر، ص: (٥٢).

(٤) ينظر المرجع السابق، ص: (٥٢).

(٥) يراجع ص: (٧١).

المطلب الرابع:

إعطاء الإجازات القرآنية عن بعد

يتناول علماء الحديث في معرض حديثهم عن الإجازات الحديثية مسألتين يمكن من خلالهما معرفة حكم إعطاء الإجازات القرآنية عن بعد، حيث إن كلتا الإجازتين القرآنية والحديثية شهادة - أو إخبار - من الشيخ المجيز بالسند إلى النبي ﷺ بأن المُجاز قد سمع أو قرأ المُجاز فيه.

○ المسألة الأولى: سماع المُجاز من الشيخ المجيز من وراء حجاب.
وقد اختلف علماء الحديث في حكم هذا السماع وصحته على قولين:

القول الأول: صحة هذا السماع بشرط أن يعرف المُجاز صوت الشيخ المجيز إن حَدَّث بلفظه، وإليه ذهب الجمهور^(١).

القول الثاني: عدم صحة هذا السماع، وهو قول شعبة رحمته الله^(٢)^(٣).

* أدلة القولين:

★ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بصحة هذا السماع بشرط أن يعرف المُجاز صوت الشيخ المجيز إن حَدَّث بلفظه بالسنة النبوية:

(١) ينظر: تدريب الراوي (٤٤٦/١).

(٢) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام الأزدي العتكي، عالم أهل البصرة وشيخها، حافظ مفسر محدث، سمع من أربعمئة شيخ من التابعين، قال عنه الحاكم: (شعبة إمام الأئمة بالبصرة في معرفة الحديث)، ولد عام: ٨٢هـ، وتوفي عام: ١٦٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٢٥٥/٩)، سير أعلام النبلاء (٢٠٢/٧).

(٣) ينظر: تدريب الراوي (٤٤٦/١).

استدلوا من السنة النبوية بما يلي:

(١) أن النبي ﷺ أمر بالاعتماد على سماع صوت ابن أم مكتوم ﷺ في الأذان^(١)، مع غيبة شخصه عمن يسمعه^(٢).

(٢) سماع السلف من عائشة^(٣) وغيرها وهنَّ يحدثن من وراء حجاب، ويروون عنهنَّ الأحاديث وهم لم يروهنَّ من غير نكير^(٤).

★ دليل القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بعدم صحة هذا السماع بقول شعبة رحمه الله: (إذا حدثك المحدث فلم تر وجهه فلا ترو عنه، فلعله شيطان قد تصور في صورته يقول: حدثنا وأخبرنا)^(٥).

◀ الترجيح:

الذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول القائل أصحابه بصحة هذا السماع بشرط أن يعرف المُجاز صوت الشيخ المجيز إن حدث بلفظه؛ لقوة ما استدلو به، على أن بعض الوسائل الحديثة المستخدمة في التعليم عن بعد يمكن فيها رؤية المتعلم للمعلم والعكس فيتحقق شرط شعبة رحمه الله فيها.

○ المسألة الثانية: الكتابة بالإجازة.

ذكر علماء الحديث أن المجيز لو كتب بالإجازة لشخص آخر ولو

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: الأذان بعد الفجر، ص: (١٠٢)، [٦٠٢]، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصيام، ص: (٤٤٥)، [٢٥٣٦].

(٢) ينظر: تدريب الراوي (٤٤٦/١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، سورة الأحقاف، ص: (٨٥٤)، [٤٨٢٧].

(٤) ينظر: تدريب الراوي (٤٤٧/١).

(٥) تدريب الراوي (٤٤٦/١).

كان غائباً عنه أنها صحيحة، بل هي من أقوى أنواع الإجازة، قال النووي رحمته الله: (وهذا في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة)^(١)، والمناولة المقرونة بالإجازة أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق، ونقل عياض رحمته الله الاتفاق على صحتها حيث قال: (وقد استمر عمل السلف ممن بعدهم من المشايخ بالحديث بقولهم كتب إليّ فلان قال: أخبرنا فلان، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا التحديث وعدّوه في المسند بغير خلاف يعرف في ذلك، وهو موجود في الأسانيد كثير)^(٢).

وبما أنه لا فرق بين الإجازة القرآنية والإجازة الحديثية، وحيث أجاز الجمهور صحة الإجازة من وراء حجاب، وصحة الإجازة بالكتابة للغائب، فالذي يظهر - والله أعلم - جواز بذل الإجازة القرآنية عن بعد بشرط أن يعرف كل من المجيز والمُجاز بعضهما معرفةً تنتفي بها الجهالة.



(١) تدريب الراوي (٤٨١/١).

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: (٨٦).

المبحث الثاني

أحكام المصاحف الإلكترونية

المطلب الأول:

تعريف المصحف الإلكتروني

إن كلمة إلكتروني نسبة إلى (الإلكترون)، وقد استحدثت هذه الكلمة عام ١٨٩٤م، و(الإلكترون) عبارة عن جُزْيءٍ عنصري من مكونات الذرة، يحمل شحنة عنصرية سالبة، وهو يمثل أحد الجسيمات تحت النووية، وعندما تتحرك الإلكترونات بعيداً عن النواة في شكل شبكي فإن هذا يعرف بالكهرباء أو التيار الكهربائي.

وبعد تطور استعمال الكهرباء في الصناعة العالمية، احتل الإلكترون مكانة مرموقة فيها، وصارت الأجهزة التي تستخدم الإلكترونات لتشغيلها توصف بها، فصار يقال: جهاز إلكتروني، وبريد إلكتروني، وكتاب إلكتروني ونحو ذلك^(١).

ومنه استحدث مصطلح المصحف الإلكتروني الدال على المصحف

(١) ينظر: أسس الإلكترونيات لمحمد فاروق أحمد ومحمد خضر كاتب، ص: (٣٣).

الذي استبدلت فيه الأوراق والحبر بشرائح وشاشات إلكترونية، ويظهر من خلالها النص القرآني وفق برامج خاصة أُعِدَّت لهذا الغرض^(١).

وبعد هذا التوضيح يمكن تعريف المصحف الإلكتروني بأنه: عبارة عن برنامج إلكتروني يعمل وفق مجموعة الوحدات الوظيفية، العاملة فيما بينها بأسلوب متناسق ومنظم، ويستعمل في معالجة الكلمات القرآنية وحروفها، وإظهارها مكتوبة عند طلبها، مرتبة الآيات والصور وفق ما جاءت عليه في المصحف العثماني^(٢).



المطلب الثاني:

مس المصحف الإلكتروني^(٣) من غير طهارة:

تقدم بحث حكم مسّ المحدث أو الجنب أو الحائض أو النفساء أو المستحاضة القرآن الكريم في المبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة^(٤)، فهل تأخذ المصاحف الإلكترونية حكم المصاحف الورقية أو تختلف عنها؟

ولمعرفة ذلك ينبغي أولاً معرفة حقيقة المصاحف الإلكترونية، ويتضح ذلك بالآتي:

(١) ينظر: المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة لرابح أحمد دفرور، ص: (١٢).

(٢) ينظر المرجع السابق، ص: (١٣).

(٣) يشمل المصحف الإلكتروني في الأجهزة التي تحتوي آيات القرآن الكريم وغيره كأجهزة الجوال، أو الأجهزة الخاصة بالقرآن الكريم.

(٤) يراجع ص: (١٣٩).

أولاً: تُعد حروف المصحف الإلكتروني عبارة عن ذبذبات إلكترونية، وليست حروفاً مكتوبة كالمصحف الورقي^(١).

ثانياً: أن الآيات القرآنية في المصحف الإلكتروني لا تكون ظاهرة إلا بعد استخراجها من الجهاز، وإلا فلا تعتبر موجودة.

ثالثاً: أن مسّ المصحف الإلكتروني لا يكون مسّاً لذات الآيات، وإنما هو مسّ لشاشة الجهاز التي تظهر من خلالها الآيات^(٢).

وبهذا يتضح - والله أعلم - أن مسّ الشاشة التي يظهر من خلالها المصحف الإلكتروني ليس مسّاً حقيقياً للقرآن الكريم، فيجوز للمحدث والجنب والحائض والنفساء والمستحاضة مسّها سواء كانت الآيات ظاهرة أو مخفية، وهو ما ذهب إليه أكثر العلماء المعاصرين^(٣)، وإن كان الأولى عدم مسّ المصحف الإلكتروني بغير طهارة في حال ظهور الآيات القرآنية عبر شاشة الجهاز تعظيماً وإكراماً للقرآن الكريم.



المطلب الثالث:

الدخول بالمصحف الإلكتروني إلى أماكن النجاسة

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على تحريم تلطيخ المصحف بنجاسة، وتحريم مسّه بموضع نجاسة في البدن، أو وضعه على نجاسة^(٤)، وذلك إكراماً وتعظيماً له من الامتهان، كما قطع بعضهم بحرمة الدخول به إلى الخلاء، قال المرداوي رَحِمَهُ اللهُ: (أما دخول الخلاء بمصحف من غير

(١) ينظر: المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، ص: (١٧).

(٢) ينظر المرجع السابق، ص: (١٧).

(٣) ينظر المرجع السابق، ص: (٢٣).

(٤) ينظر: المجموع (١٧٩/٢).

حاجة فلا شك في تحريمه قطعاً، ولا يتوقف في هذا عاقل^(١)، وقال الأذري^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: (والمتمجه تحريم إدخال المصحف ونحوه الخلاء من غير ضرورة، إجلالاً له وتكريماً)^(٣).

وبعد معرفة حقيقة المصحف الإلكتروني في المطالبين السابقين اتضح أنه لا وجود له حقيقي في الجهاز الإلكتروني، وعليه فالذي يظهر - والله أعلم - أنه لا يأخذ أحكام المصحف الورقي من حيث الدخول به إلى أماكن النجاسة، وعليه فإنه يجوز الدخول بالجهاز الإلكتروني المحتوي على المصحف الإلكتروني إلى مواضع النجاسة، وإن كان الأولى عدم الدخول به إن كانت الآيات ظاهرة على الشاشة تعظيماً وإكراماً للقرآن الكريم^(٤).



(١) الإنصاف (٩٤/١).

(٢) هو: أحمد بن حمدان بن عبدالواحد بن عبدالغني الأذري، فقيه شافعي، تولى القضاء بحلب، من تصانيفه: (التوسط والفتح بين الروضة والشرح)، و(غنية المحتاج في شرح المنهاج)، و(قوت المحتاج)، ولد عام: ٧٠٨هـ، وتوفي عام: ٧٨٣هـ. ينظر: طبقات الشافعية للشهبي (١٤١/٣)، معجم المؤلفين (١٥١/١).

(٣) مغني المحتاج (١٥٥/١).

(٤) ينظر: المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، ص: (٣١).

الخاتمة

* وتشمل على :

النتائج.

التوصيات.

الخاتمة

الحمد لله الذي يَسِّرُ إتمام بحث (الأحكام الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم)، والذي استفدت خلال بحث مسائله الفوائد الكثيرة، سائلاً الله ﷻ أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن أكون هديت فيه وسدّدت.

وفي ختام هذا البحث أشير إلى أهم النتائج، وأبرز التوصيات:

✽ أولاً: النتائج:

(١) القرآن الكريم هو: كلام الله ﷻ المعجز، المنزّل بواسطة جبريل عليه السلام على محمد ﷺ، المنقول بالتواتر، المتعبّد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس.

(٢) إن تعلّم وتعليم القرآن الكريم تلاوةً وتدبراً وفهماً لأحكامه وحكمه من أجلّ العلوم وأشرف القربات، وإذا كان خير الكلام كلام الله ﷻ فكذلك خير الناس بعد النبيين من تعلّم ويعلّم كلام الله، وشرف العلم بشرف المعلوم.

(٣) اعتنى العلماء قديماً وحديثاً ببيان آداب تلاوة القرآن الكريم، وتعلّمه وتعليمه، وصنّفوا في ذلك المؤلفات، وساقوا النصوص والنقولات.

(٤) يشترط في معلم القرآن الكريم أن يكون مسلماً، عاقلاً، عدلاً، ضابطاً متقناً.

(٥) يختلف حكم قبول معلم القرآن الكريم الهدية بناءً على الاختلاف في أحوال الإهداء:

الحال الأولى: أن يكون معلم القرآن الكريم معيناً من قبل الإمام أو نائبه.

وفي هذه الحال اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز قبول العامل الهدية إذا لم تكن من ذي رحمه المحرم، أو لم تجر العادة بإهدائه له قبل توليه العمل، واختلفوا في حكم قبول العامل الهدية ممن جرت عاداته الإهداء له قبل توليه العمل وكانت الهدية بقدر ما كان يهديه سابقاً، واختلفوا أيضاً في حكم قبول العامل الهدية من رحمه المحرم إذا لم يكن من عاداته الإهداء له قبل توليه العمل، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز قبول العامل الهدية في المسألتين.

الحال الثانية: أن يكون معلم القرآن الكريم متبرعاً بالتعليم.

وفي هذه الحال لا يعتبر معلم القرآن الكريم ضمن العمال الذي عينهم الإمام أو نائبه، فلا تشمله أحاديث النهي عن أخذ العمال الهدية، فيدخل في عموم المسلمين، وقد انعقد الإجماع من السلف والخلف على مشروعية الهدية وقبولها من حيث العموم.

(٦) إذا كانت الهدية من شخص له علاقة بالمتعلم ولا تربطه علاقة بالمعلم غير ما يكون من أجل تعليم المتعلم فتأخذ في أحكام قبولها وردّها حكم الهدية من المتعلم.

(٧) إذا كانت الهدية من شخص ليس له علاقة بالمتعلم، أو كانت له علاقة بالمتعلم إلا أنه تربطه بالمعلم علاقة أخرى سابقة أو لاحقة فيجوز في هذه الحال قبول الهدية منه من حيث العموم.

(٨) انشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم خلال الفترة التي تم الاتفاق على تعليم القرآن الكريم فيها بما يُخل بالتعليم خيانةً للأمانة وتقصير في التعليم، وعدم وفاء بما اشترط لفظاً أو عرفاً من إعطاء المتعلم

حقه من التعليم، وقد أجمع العلماء على حرمة خيانة الأمانة، ووجوب الوفاء بالشرط.

(٩) إن احتاج معلم القرآن الكريم لإنابة غيره فإنه يشترط في ذلك أن تكون المدة قصيرة وأن ينيب من تحصل به كفايته، وفيما عدا ذلك لا ينيب إلا بإذن المتعلم أو وليه، أو بإذن إدارة مركز تعليم القرآن الكريم كما هو الحاصل اليوم في التنظيم الإداري للمراكز.

(١٠) يجوز للمعلم أن يستعين بالمتعلم في تعليم القرآن الكريم إذا حصل بذلك نفعٌ للمتعلم، ولم تخلّ بتعليمه.

(١١) الإجازة القرآنية: هي شهادة الشيخ المجاز تفيد إجازةً بالسند المتصل إلى النبي ﷺ لمن قرأ عليه القرآن الكريم كاملاً أو بعضه، بأن القارئ متقنٌ للقراءة ومؤهلٌ لإقراء غيره.

(١٢) يشترط في المجيز للقرآن الكريم أن يكون مسلماً، عاقلاً، عدلاً، ذاكرًا، ضابطاً لكيفية تلاوته حال تلقيه من شيخه، وأن يكون عارفاً بعلم الوقف والابتداء في قراءة القرآن الكريم.

(١٣) يشترط في من يجاز بالقرآن الكريم أن يكون عاقلاً، ضابطاً لما يتلقاه من شيخه، وأن يكون قرأ على المجيز جميع ما أجاز به.

(١٤) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية عنه، وعليه يحرم تعليم القرآن الكريم إذا صاحبه خلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية عنه.

(١٥) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في دخول خلوة الرجل بامرأتين أجنبيتين عنه فأكثر، وخلوة المرأة برجلين أجنبيين عنها فأكثر في حكم الخلوة المحرمة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - دخولهما في الخلوة المحرمة شرعاً.

(١٦) يجوز تعليم الذكر الأنثى القرآن الكريم أو العكس بدون نظر أحدهما إلى الآخر إذا أمنت الفتنة.

(١٧) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم نظر الرجل الكبير في السن الذي فئت شهوته إلى وجه المرأة التي لا تحل له لغير حاجة إذا أمنت الفتنة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جوازه، وعليه يجوز نظره إليها من أجل تعليم القرآن الكريم إذا أمنت الفتنة.

(١٨) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم نظر الرجل إلى وجه المرأة العجوز التي لا يُفتن بمثلها لغير حاجة إذا أمنت الفتنة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جوازه، وعليه يجوز نظره إليها من أجل تعليم القرآن الكريم إذا أمنت الفتنة.

(١٩) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة نظر الرجل إلى وجه المرأة الصغيرة التي لا تحل له إذا كان بقصد الشهوة، أو خيف الفتنة، وعليه فإنه يحرم تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

(٢٠) واختلفوا في حكم نظر الرجل قصداً إلى وجه المرأة الصغيرة التي لا تحل له لغير حاجة وبغير شهوة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو عدم جوازه، وعليه فإنه يحرم تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

(٢١) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز نظر المرأة إلى الرجل الذي لا يحل لها إذا كان بشهوة أو خيف الفتنة، وعليه فإنه يحرم تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

(٢٢) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم نظر المرأة إلى الرجل الذي لا يحل لها لغير حاجة إذا كان بغير شهوة وأُمنت الفتنة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جوازه، وعليه يجوز تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

(٢٣) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة النظر إلى وجه الذكر غير البالغ والأنثى غير البالغة إذا كان بشهوة، وعليه يحرم تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

(٢٤) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز النظر بغير شهوة إلى وجه الذكر غير البالغ والأنثى غير البالغة إذا لم يبلغا حداً به يُشتهون، وعليه يجوز تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

(٢٥) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز النظر إلى الأنثى غير البالغة حتى تبلغ سنّاً معيّنة، واختلفوا في تحديد هذه السنّ، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - تحديد السنّ بأن تصل الأنثى غير البالغة إلى الحدّ الذي به تُشتهي وتصلح للنكاح، وعليه يجوز تعليم القرآن الكريم بنظرٍ إليها قبل هذا السنّ، وبدون نظرٍ إليها بعد هذا السنّ إذا أُمّنت الفتنة.

(٢٦) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم الخلوة بالأمرد، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - جوازها إذا أُمّنت الفتنة، وعليه يجوز تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

(٢٧) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن النظر إلى الأمرد إذا كان بشهوة حرّم، وعليه يحرم تعليم القرآن الكريم في هذه الحال.

(٢٨) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز النظر إلى الأمرد إذا كان بغير شهوة وأُمّنت الفتنة، وعليه يجوز تعليم القرآن الكريم في هذه الحال، ومن باب أولى إذا كان بغير نظرٍ وأُمّنت الفتنة.

(٢٩) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على وجوب قراءة القرآن الكريم في الصلاة على اختلاف بينهم فيما يُقرأ، كما أنهم قد اتفقوا على بطلان الصلاة ببعض الأخطاء في قراءة القرآن الكريم لمن كان قادراً على التعلم ولم يتعلم، على تفصيل لكل مذهب في نوع الأخطاء المبطلة للصلاة، فدلّ ذلك على أنهم يرون وجوب تعلم تلاوة القرآن الكريم تلاوة صحيحة.

(٣٠) تنقسم أحكام التجويد من حيث اللحن فيها إلى لحنٍ محيل لمعاني القرآن الكريم ولحنٍ غير محيل للمعاني، فأما أحكام التجويد التي يكون الإخلال بشيء منها محيلاً للمعنى فلا يجوز قراءة القرآن الكريم بها،

وعليه يجب تعلم تلاوة القرآن الكريم بالقدر الذي يسلم المسلم منها، وأما أحكام تجويد القرآن الكريم التي يكون الإخلال بشيء منها مخلًا في التلاوة بما لا يحيل معاني القرآن الكريم، فلا يخلو الحكم فيها من حالين:

الحال الأولي: حكم تعلمها على المسلمين من حيث العموم.

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن تعلم العلوم الشرعية من فروض الكفاية، وعلم تجويد القرآن الكريم من جملة العلوم الشرعية.

الحال الثانية: حكم تعلم أحكام التجويد أو تلاوة القرآن الكريم بها على أفراد المكلفين.

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على صحة صلاة اللاحن في قراءته لحنًا غير محيل لمعاني القرآن الكريم كما سبق بيانه، ولم يلزموا اللاحن بما لا يحيل المعنى تعلم قراءة القرآن الكريم على وجه لا يحصل به هذا اللحن بعكس ما ألزموا من يحيل المعاني بلحنه، فدل ذلك على أنهم لا يرون وجوب تعلم أحكام التجويد أو تلاوة القرآن الكريم على أفراد المكلفين بما لا يحيل المعنى.

(٣١) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن تعلم العلوم الشرعية من فروض الكفاية، وعلم قراءات القرآن الكريم من جملة العلوم الشرعية.

(٣٢) أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بقراءة القرآن الكريم من غير تكلف أو تمرين أو تعليم.

(٣٣) بناءً على اتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة المعازف والمزامير ونحوها؛ يترتب عليه أنهم يرون حرمة تعلم الألحان ويدخل فيها المقامات الصوتية الحديثة إذا كان تعلمها عن طريق المعازف والمزامير ونحوها.

(٣٤) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة قراءة القرآن

الكريم بالألحان - ويدخل فيها المقامات الصوتية الحديثة - إذا أفضى ذلك إلى تمديد وتمطيط بما يخرج الكلمات القرآنية عن وضعها.

(٣٥) اختلف الفقهاء - رحمهم الله وتعالى - في حكم قراءة القرآن الكريم بالألحان - ويدخل فيها المقامات الصوتية الحديثة - إذا لم تفض القراءة بها إلى تمديد وتمطيط للحروف بما يخرج الكلمات القرآنية عن وضعها، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز ذلك.

(٣٦) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز مخالفة الرسم العثماني في كتابة القرآن الكريم، وبالتالي لا يجوز طباعة المصاحف بغير الرسم العثماني لغرض التعليم أو لغير ذلك.

(٣٧) يجوز كتابة بعض الآيات مؤقتاً - كالكتابة على السبورة - بغير الرسم العثماني بغرض تعليم القرآن الكريم.

(٣٨) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم تعليم غير المسلم القرآن الكريم، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز تعليمه القرآن الكريم إن رُجي إسلامه وإلا فلا.

(٣٩) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن حفظ القرآن الكريم فرض كفاية على الأمة ومستحب لأفراد المسلمين.

(٤٠) ترك حفظ القرآن الكريم بحجة خوف نسيانه من تلبس الشيطان على ابن آدم وصرف له عن الأجر العظيم.

(٤١) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على استحباب الدعاء بعد ختم القرآن الكريم.

(٤٢) لم ينص الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حكم رفع اليدين حين الدعاء بعد ختم حفظ القرآن خاصة، ولكن يدخل الدعاء في هذا الموضع ضمن الأدعية العامة، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على استحباب رفع اليدين حال الدعاء من حيث العموم.

(٤٣) لم ينص الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حكم المباركة

والتهنئة لحافظ القرآن الكريم بمناسبة ختمه حفظ القرآن الكريم، ولكنهم اتفقوا - رحمهم الله تعالى - على جواز إقامة الوليمة بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم، ومن المعلوم أنه يحصل في هذه الوليمة تهنئة ومباركة للحافظ وأهله كما يحصل في غيرها من الولائم مثل العقيقة وغيرها، ثم إن المباركة والتهنئة من أمور العادات وليست من أمور العبادات، ومن المقرر في الشريعة الإسلامية أن الأصل في العادات هو الإباحة، كما دلت على ذلك النصوص القرآنية والنبوية.

(٤٤) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز إقامة الوليمة ودعوة الناس إليها بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم كاملاً.

(٤٥) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز قراءة المحدث حدثاً أصغر القرآن الكريم من غير مسّ للمصحف.

(٤٦) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مس المحدث حدثاً أصغر المصحف من غير طهارة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو اشتراط الطهارة من الحدث الأصغر لمس المصحف.

(٤٧) اختلف الفقهاء القائلون باشتراط الطهارة من الحدث الأصغر لمس المصحف في حكم مسه من وراء حائل، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز مسه من غير طهارة بحائل منفصل ولا يجوز بحائل متصل.

(٤٨) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز قراءة الجنب آية فأكثر من القرآن الكريم بقصد التلاوة.

(٤٩) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز قراءة اليسير من القرآن بغير قصد التلاوة، كقول: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، أو قول: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣] عند ركوب الدابة.

(٥٠) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم قراءة الجنب ما

دون الآية بقصد تلاوة القرآن الكريم، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو عدم جواز ذلك.

(٥١) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مس الجنب المصحف، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو عدم جواز ذلك.

(٥٢) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم قراءة الحائض القرآن الكريم من غير مس للمصحف، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز قراءتها.

(٥٣) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مس الحائض المصحف، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - جواز مسها المصحف بحائل منفصل، وعدم جواز مسها المصحف بدون حائل أو حائل متصل.

(٥٤) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز قراءة المستحاضة غير المتحيّرة القرآن الكريم.

(٥٥) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم قراءة المستحاضة المتحيّرة القرآن الكريم، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز قراءتها.

(٥٦) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز مس المستحاضة غير المتحيّرة المصحف.

(٥٧) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مس المستحاضة المتحيّرة المصحف، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز مسها.

(٥٨) لم ينص الفقهاء على حكم الطهارة لسماع القرآن الكريم، إلا أنهم قد نصّوا على حكم قراءة المحدث حديثاً أصغر القرآن الكريم واتفقوا على جواز قراءته القرآن الكريم فسماعه من باب أولى، واتفقوا على جواز سماع الكافر القرآن الكريم، فالمسلم المحدث من باب أولى.

(٥٩) ذكر العلماء جملة من الآداب التي يستحب لمعلم ومتعلم القرآن الكريم التحلي بها وفعلها في مجلس التعليم، من أهمها: استقبال القبلة،

والتجمل والتطهر والتطيب، وأن يجلس بسكينة ووقار، وأن يتجنب ما يُكره من الجلسات كالإلقاء، ولا يتكلم، ولا يلتفت، ولا يبصق، ولا يتنحج، وأن يقبل على القرآن الكريم ولا ينشغل بغيره، أن يجلس المتعلم حيث ينتهي به المجلس، ولا يتخطى الرقاب، ولا يزاحم، وأن يفسح لمن يأتي بعده.

(٦٠) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم سجود التلاوة على القارئ، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو استحبابه.

(٦١) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم سجود التلاوة على المستمع، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو استحبابه.

(٦٢) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم تكرار السجود بتكرار قراءة آية السجدة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو استحبابه.

(٦٣) أجمع المسلمون - رحمهم الله تعالى - على وجوب احترام المصحف وتعظيمه وتكريمه؛ لأن بين دفتيه كلام رب العالمين، وعليه فلا تجوز الكتابة فيه من غير حاجة؛ لأن ذلك ينافي تعظيمه وتكريمه.

(٦٤) قد يحتاج معلم أو متعلم القرآن الكريم للكتابة في المصحف، ككتابة الاسم دلالة على صاحب المصحف، أو كتابة بعض التعليقات التجويدية، أو الأخطاء المتكررة، أو مواضع التشابه في القرآن الكريم ونحو ذلك، وقد اختلف العلماء في حكم مثل هذه الكتابة في المصحف، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جوازها.

(٦٥) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم اشتراط أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز اشتراطها عند الحاجة.

(٦٦) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم من غير اشتراط.

(٦٧) جرت العادة أن تفتتح الاحتفالات والمؤتمرات والمناسبات

بتلاوة القرآن الكريم، ولم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم أخذ الأجرة مقابل هذه التلاوة، والذي يظهر - والله أعلم - أنها تأخذ نفس حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم، فلا يجوز اشتراط أخذ الأجرة عليها إلا عند الحاجة، وجواز أخذها بدون اشتراط.

(٦٨) لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم أخذ الأجرة على العمل الإداري في مراكز تعليم القرآن الكريم، والذي يظهر - والله أعلم - جواز أخذ الأجرة مقابل ذلك سواءً اشترط العامل ذلك أو لم يشترطه.

(٦٩) لم ينص الفقهاء على حكم تحديد معلم القرآن الكريم أوقاتاً معينة لتعليم القرآن الكريم، ولكن لا شك أن تحديداتها من الأمور المندوب إليها؛ لما يترتب على ذلك من المصالح، فيندب للمعلم أو للمركز تحديد أيام وأوقات معلومة لتعليم القرآن الكريم تحقق المصلحة المنشودة.

(٧٠) يذكر بعض الفقهاء أوقاتاً يكره فيها لمعلم القرآن الكريم التعليم؛ لئلا تسأم أنفس المتعلمين من حضور مجلس التعليم وتنشغل عنه، كيوم الجمعة، وأيام الأعياد، ويوم ختم حفظ القرآن الكريم ونحو ذلك، فعلى المعلم ومركز تعليم القرآن الكريم أن يراعي مثل هذه الأوقات وغيرها من المناسبات التي يشاق الصبيان فيها إلى أن يكونوا مع أهلهم أو أصدقائهم.

(٧١) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم اللعب في المسجد، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - كراهته.

(٧٢) لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم اللعب في حلق تعليم القرآن الكريم إذا كانت خارج المسجد، والذي يظهر - والله أعلم - جواز ذلك.

(٧٣) جرت عادة مراكز تعليم القرآن الكريم إعطاء جوائز للمتعلمين تشجّعهم على الاستمرار في تعلم القرآن الكريم، وتُحفّز همتهم، والذي يظهر - والله أعلم - أن هذه الجوائز تأخذ حكم الهبة من المركز إلى

المتعلم، فيجري عليها من الأحكام ما يجري على الهبة من مسائل وأحكام.

(٧٤) بذل الهدية لمتعلمي القرآن الكريم باب من أبواب الخير؛ لما فيها من تشجيع المتعلمين وتحفيزهم على تعلم القرآن الكريم.

(٧٥) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم رجوع الواهب إذا كان غير الأب أو الأم عن هبته، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - حرمة رجوع الواهب عن هبته بعد القبض وإن لم يثب عليها، وعليه فلا يجوز لمركز تعليم القرآن الكريم الرجوع عن هبته للمتعلم أو أخذها منها بعد قبضه لها.

(٧٦) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز دخول المحدث حدثاً أصغر المسجد والمكث فيه.

(٧٧) اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم مكث الجنب في المسجد، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - جواز مكثه في المسجد إذا توضأ.

(٧٨) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز دخول الحائض والنفساء المسجد والمكث فيه، وعليه فلا يجوز للحائض دخول المسجد لتعليم القرآن الكريم أو تعلّمه أو للعمل الإداري فيه.

(٧٩) يختلف حكم دخول غير المسلم مركز تعليم القرآن الكريم باختلاف الأحوال:

الحال الأولى: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل مسجد في الحرم المكي سواء كان المسجد الحرام أو غيره: وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم دخوله، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو عدم جواز دخوله.

الحال الثانية: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل مسجد خارج الحرم المكي: وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في

حكم دخوله، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز دخوله بشرط إذن المسلم.

الحال الثالثة: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خارج المسجد ولكنه داخل حدود الحرم المكي: وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم دخوله، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو عدم جواز دخوله.

الحال الرابعة: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خارج المسجد وخارج حدود الحرم المكي: والذي يظهر - والله أعلم - جواز دخول غير المسلم مركز تعليم القرآن الكريم في هذه الحال بشرط إذن المسلم.

(٨٠) إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم لا تخلو من أحوال:

الحال الأولى: أن تؤدي إدارة المرأة للمركز إلى الاختلاط غير الشرعي بالرجال أو الخلوة بهم، كأن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خاص بالرجال أو يشترك فيه الرجال والنساء، ففي هذه الحال لا يجوز للمرأة أن تتولّى إدارته؛ لاتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على حرمة الاختلاط بين الرجال والنساء لغير الضرورة.

الحال الثانية: ألا تؤدي إدارتها للمركز إلى الاختلاط غير الشرعي بالرجال أو الخلوة بهم، وفي هذه الحال لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم عمل المرأة بالمفهوم المعاصر، ولذلك اختلف المعاصرون في حكم عمل المرأة في غير الولايات الكبرى كالإمامة أو الصغرى كالقضاء، إذا كان مما يتناسب مع طبيعة المرأة وجبّلتها كإدارتها لمركز تعليم القرآن الكريم، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز خروج المرأة للعمل لضرورة خاصة أو عامة، مع الالتزام بالأحكام الشرعية من عدم التبرج أو الاختلاط بالرجال أو الخلوة بهم، وألا يترتب على خروجها محذور شرعي، وأن يكون ذلك بإذن وليّها.

(٨١) وردت عدة تعريفات للاختلاط بين الرجال والنساء كلها متقاربة

وتؤدي نفس المعنى، ويجمعها التعريف التالي: (اجتماع الرجال والنساء في مكان واحد يمكنهم من التواصل إما بالكلام أو الإشارة)، وهذا تعريف للاختلاط بين الرجال والنساء عموماً، ومحل البحث هنا هو في اختلاط الرجال والنساء في مكان واحد بحيث يمكنهم التواصل بشكل مستمر، كالاتحاد في فصول وقاعات التعليم، ومكاتب العمل ونحو ذلك، الذي يورث مع الزمن نوعاً من زوال الكلفة والحياء.

(٨٢) لا يجوز الاختلاط بين المعلمين أو العاملين أو المتعلمين البالغين في مراكز تعليم القرآن الكريم لعدم الضرورة في ذلك، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على تحريم الاختلاط بين الرجال والنساء لغير الضرورة.

(٨٣) لم أجد من نصّ من الفقهاء على حكم الاختلاط بين الذكور والإناث إذا كانوا دون سنّ البلوغ، والذي يظهر - والله أعلم - أنهم يرون جواز ذلك؛ لعدم تنصيصهم على حكم اختلاط الصغار مع تنصيصهم على حكم اختلاط الكبار، ومع ذلك فإن الأفضل هو فصل الذكور عن الإناث ما تيسر ذلك.

(٨٤) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز صرف الزكاة إلا للأصناف الثمانية المذكورة في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، إلا أنهم اختلفوا في المقصود بصنف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - عموم هذا المصنف لجميع وجوه البر والطاعة، فيشمل مراكز تعليم القرآن الكريم.

(٨٥) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على مشروعية الهبة في أبواب الخير، والأصل في قبول التبرع والهبة الاستحباب، إلا أن يطرأ عليه ما يجعله محرماً، كأن يكون الموهوب محرماً، أو قصد به أمراً محرماً كرشوة أو إعانة على ظلم ونحو ذلك، ومركز تعليم القرآن الكريم

من أبواب الخير التي يستحب التبرع والهبة لها، ويستحب لهم قبول التبرع والهبة من حيث الأصل.

(٨٦) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز قبول المسلم هدايا الكفار، فيبنى عليه جواز قبول تبرع وهبة الكافر لمركز تعليم القرآن الكريم.

(٨٧) زكاة المال المبذولة لمركز تعليم القرآن الكريم تصرف في منفعه، وكل ما من شأنه أن يحقق الغاية والأهداف المرجوة من تعليم القرآن الكريم، وإعلاء كلمة الدين.

(٨٨) مصارف المال المتبرع به لمركز تعليم القرآن الكريم لا تخلو من حالين:

الحال الأولي: أن يشترط المتبرع صرف التبرع في شيء معين، كإقامة مسابقة قرآنية، أو بناء صفوف إضافية ونحو ذلك، ففي هذه الحال يجب التزام شروط المتبرع ما لم تكن مخالفة للشرع أو منافية للمقصود من مراكز تعليم القرآن الكريم، وعدم صرفه في غير ما شرط إلا بإذنه.

الحال الثانية: ألا يشترط المتبرع صرفه في شيء معين، فحكم مصارفه حينئذ حكم مصارف زكاة المال المبذولة للمركز.

(٨٩) رسوم الالتحاق التي يدفعها المتعلم لمركز تعليم القرآن الكريم، تأخذ حكم الأجرة، فيجري عليها ما يجري على الأجرة من الشروط والأحكام.

(٩٠) لا تخلو الأجرة لمركز تعليم القرآن الكريم من حالين:

الحال الأولي: أن تكون الأجرة مقابل تعليم القرآن الكريم فقط: وفي هذه الحال يجري الخلاف في حكم أخذ معلم القرآن الكريم الأجرة على تعليم القرآن الكريم.

الحال الثانية: أن تكون الأجرة مقابل تعليم القرآن الكريم وغير التعليم، كتشغيل المركز وتهيئة المكان للدارسين وإقامة الأنشطة والبرامج

ونحو ذلك، وفي هذه الحال يجوز دفع الأجرة وقبولها بناءً على أن الأجرة من العقود الجائزة من حيث العموم.

(٩١) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن المال المستفاد من محرّم إذا عُلِمَ صاحبه فإنه يجب أن يرد إليه، أما إذا لم يُعْلَمَ صاحبه فإنه يتصدق به في مصالح المسلمين، كبناء الجسور والمدارس والمساجد، ومراكز تعليم القرآن الكريم من أهم مصالح المسلمين.

(٩٢) الوقف هو تحييس الأصل وتسييل الثمرة.

(٩٣) بيع مركز تعليم القرآن الكريم لا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون في مبنى غير موقوف على تعليم القرآن الكريم: وفي هذه الحال يجوز بيعه والتصرف فيه؛ لأنه مملوك لصاحبه، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز تصرف المالك في ملكه بما شاء إذا كان جائز التصرف.

الحال الثانية: أن يكون في مبنى موقوف على تعليم القرآن الكريم: وفي هذه الحال لا يخلو من أربعة أحوال:

الحال الأولى: أن تتعطل منافعه، فيباع ليستبدل بغيره: وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بيع العين الموقوفة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز ذلك مطلقاً.

الحال الثانية: ألا تتعطل منافع الوقف، ولكن يباع ليستبدل بأفضل منه: وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بيع العين الموقوفة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز ذلك.

الحال الثالثة: أن يبيع الواقف ما أوقفه بنية الرجوع عن الوقف سواء تعطلت منافعه أو لم تتعطل: اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن الوقف يكون لازماً ولا يجوز الرجوع فيه ولا بيعه والتصرف فيه في الأحوال الآتية: إذا كان الوقف مسجداً، أو حكم الحاكم بلزومه، أو كان الوقف معلقاً بالموت فيلزم بعد الموت في الثلث وما زاد يتوقف على

إجازة الورثة، أو كان الوقف خلال الحياة وبعد الموت فيكون لازماً بعد الموت، واختلفوا فيما عدا ذلك في حكم رجوع الواقف عن وقفه، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو عدم جواز ذلك.

الحال الرابعة: ألا تتعطل منافع الوقف، ويبيع أو يستبدل من غير واقفه لغير مصلحة: وفي هذه الحال اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على عدم جواز بيع الوقف.

(٩٤) تأجير مركز تعليم القرآن الكريم لا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون في مبنى غير موقوف على تعليم القرآن الكريم: وفي هذه الحال يجوز تأجيرها؛ للإجماع على جواز تصرف الإنسان في ملكه بما شاء.

الحال الثانية: أن يكون في مبنى موقوف على تعليم القرآن الكريم: وفي هذه الحال اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز تأجير العين الموقوفة أو جزء منها لمصلحة تعود على الموقوف من أجله وإلا فلا.

(٩٥) تعلّم وتعليم القرآن الكريم من أنواع القرب والبرّ التي يثاب عليها المسلم، وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن الوقف على أنواع القرب من العبادات المستحبة التي يثاب عليها الواقف.

(٩٦) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على وجوب اتباع شرط الواقف ما لم يكن منافياً للوقف أو مخالفاً للشرع، فإذا اشترط الواقف على مركز تعليم القرآن الكريم شروطاً معينة، كشرطه صرف ريع الوقف لعمارة المركز، أو إقامة الأنشطة والبرامج للمتعلمين، أو شراء الأجهزة والآلات ونحو ذلك وجب اتباع شرطه.

(٩٧) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن الواقف على جهة إذا لم يشترط صرفه في مصارف معينة، فإنه يصرف لما فيه مصلحة الموقوف من أجله.

(٩٨) يختلف مصرف الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم إذا توقف التعليم فيه بناءً على اختلاف الأحوال في ذلك:

الحال الأولى: أن يكون الوقف على تعليم القرآن الكريم عموماً من غير تخصيص لمركز معين، وتوقف التعليم في المركز الذي كان يصرف ريع الوقف له: الوقف على تعليم القرآن الكريم دون تحديد لمركز معين وقفٌ صحيح باتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى -، يصرف إلى كل ما فيه مصلحة تعليم القرآن الكريم، وإن توقف التعليم في مركز معين صرف الوقف لمركز آخر؛ لأن في ذلك تحقيق لمقصود الواقف، ونفع الموقوف عليهم.

الحال الثانية: أن يكون الوقف على مركز معين من مراكز تعليم القرآن الكريم، وتوقف التعليم فيه: الوقف على مركز معين لتعليم القرآن الكريم بنية الوقف على ذات المركز لا على تعليم القرآن الكريم وقفٌ على جهة معلومة الابتداء ويحتمل انقطاعها، وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم الوقف على جهة معلومة الابتداء ويحتمل انقطاعها، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - صحة هذا الوقف.

وقد اختلف القائلون بصحة الوقف في هذه الحال في مصرف الوقف بعد انقطاع الجهة الموقوف عليه، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - أن الوقف يرجع إلى الواقف فإن شاء صرفه في وقف آخر أو تملكه؛ حيث إن وقفه على جهة يُعلم بغلبة الظن انقطاعها يُرجح أنه جعل هذا الوقف مؤقتاً، وعليه لو وقف على مركز معين من مراكز تعليم القرآن الكريم، وقصد بالوقف أن يكون خاصاً بهذا المركز دون الوقف على تعليم القرآن الكريم عموماً، ثم انقطع التعليم فيه، فالذي يظهر أن الوقف يرجع إلى الواقف إن كان حياً أو ورثته إن كان ميتاً، فإن شأؤوا أوقفوه على مركز آخر أو على تعليم القرآن الكريم عموماً، وإلا رجع لملكهم.

(٩٩) مركز تعليم القرآن الكريم ليس من مصالح المسجد كالمنازة ونحوها، وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بناء ما لا

يتعلق بمصلحة المسجد، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو جواز البناء فوق المسجد مطلقاً، لا سيما في البلدان التي يصعب فيها بناء مركز لتعليم القرآن مستقل لشحّ الموارد أو الأراضي المخصصة لذلك.

(١٠٠) زكاة ممتلكات مركز تعليم القرآن الكريم لا تخلو من حالين:

الحال الأولى: أن تكون الممتلكات مملوكة للمركز بشراء أو هدية وليست وقفاً عليه: ففي هذه الحال تجب الزكاة فيها؛ بناءً على اتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على وجوب الزكاة في المال المملوك إذا توفرت شروط وجوب الزكاة.

الحال الثانية: أن تكون الممتلكات موقوفة عليه: ففي هذه الحال لا تخلو الزكاة من نوعين:

النوع الأول: أن تكون هذه الممتلكات أعيان، كالنقود وسائمة بهيمة الأنعام: وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم زكاة الأعيان الموقوفة، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو عدم وجوب الزكاة فيها مطلقاً.

النوع الثاني: أن تكون هذه الممتلكات هي ريع الموقوف على المركز، كغلة الأرض وثمار الأشجار: وفي هذه الحال اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم زكاة ريع الأوقاف الموقوفة على غير معين، كالموقوف على الفقراء والمساجد والمدارس، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو عدم وجوب الزكاة فيها.

(١٠١) **المسابقات القرآنية:** هي تنافس بين شخصين فأكثر في حفظ القرآن الكريم أو تلاوته أو تفسيره، بعوض أو بدونه.

(١٠٢) **تنقسم المسابقات القرآنية في زماننا إلى عدد من الأقسام بحسب اختلاف الاعتبارات:**

فتنقسم المسابقات القرآنية باعتبار موضوعها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التنافس في حفظ القرآن الكريم أو بعضه.

القسم الثاني: التنافس في حفظ القرآن الكريم أو بعضه مع تفسير آياته.

القسم الثالث: التنافس في تلاوة القرآن الكريم وأدائه.

وتنقسم المسابقات القرآنية باعتبار المشاركين فيها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مسابقات خاصة بالذكور.

القسم الثاني: مسابقات خاصة بالإناث.

القسم الثالث: مسابقات مختلطة بين الذكور والإناث.

وتنقسم المسابقات القرآنية باعتبار بذل العوض فيها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يشارك جميع المتسابقين ببذل العوض.

القسم الثاني: أن يشارك بعض المتسابقين ببذل العوض.

القسم الثالث: أن يبذل العوض غير المتسابقين.

١٠٣) لا يجوز إقامة مسابقات قرآنية مختلطة بين الرجال والنساء؛ لاتفاق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على تحريم الاختلاط بين الرجال والنساء لغير الضرورة.

١٠٤) اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز المسابقة بغير عوض في كل ما فيه نفع ومصلحة شرعية وكان مما أباحه الشرع، ولا شك أن المسابقات القرآنية تأتي في مقدمتها.

١٠٥) دفع الجوائز إلى المتسابقين في المسابقات القرآنية لا يخلو من أحوال:

الحال الأولى: ألا يشارك المتسابقون بمال: وفي هذه الحال يختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بذل العوض في المسابقة على العلوم الشرعية إذا كان من غير المتسابقين، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو الجواز.

الحال الثانية: أن يشارك بعض المتسابقين بمال أنه لا يرجع لباذله وإن سبق: وقد اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على جواز بذل العوض في هذه الحال.

الحال الثالثة: أن يشارك بعض المتسابقين بمال على أن يمكن أن يرجع لباذله إذا سبق: وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بذل العوض ورجوع للبازل في هذه الحال، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو الجواز.

الحال الرابعة: أن يشارك جميع المتسابقين بمال: وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بذل العوض في هذه الحال، والذي ظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول بالتفصيل: جواز بذل جميع المتسابقين العوض إذا أُدخل معهم متسابق آخر لا يؤمن سبقه ولا يبذل شيئاً - يسمى المحلل أو الميسر - ولا يجوز فيما عدا ذلك.

(١٠٦) التعليم عن بعد: هو التعليم باستخدام آلات الاتصال الحديثة بالصوت أو الصوت والصورة معاً، بدون اجتماع في مجلس واحد.

(١٠٧) تعليم القرآن الكريم عن بعد تعليمٌ صحيح، بل إن الحاجة داعيةٌ إليه في زماننا تيسيراً على العاجز عن الحضور إلى حلق تعليم القرآن الكريم، أو من لا يجد في بلده من يعلمه.

(١٠٨) يجوز تعليم الرجل المرأة أو العكس القرآن الكريم عن بعد إذا كان بالصوت فقط في حال أمنت الفتنة.

(١٠٩) إذا كان تعليم الرجل المرأة أو العكس القرآن الكريم عن بعد بواسطة الصوت والصورة فيأخذ ذات الأحكام التي سبق بيانها في التعليم بينهما في مجلس واحد.

(١١٠) أجاز الجمهور صحة الإجازة من وراء حجاب، وصحة الإجازة بالكتابة للغائب، فالذي ظهر رجحانه - والله أعلم - جواز بذل الإجازة القرآنية عن بعد بشرط أن يعرف كل من المجيز والمُجاز بعضهما معرفةً تتنفي بها الجهالة.

(١١١) المصحف الإلكتروني: هو عبارة عن برنامج إلكتروني يعمل وفق مجموعة الوحدات الوظيفية، العاملة فيما بينها بأسلوب متناسق ومنظم، ويستعمل في معالجة الكلمات القرآنية وحروفها، وإظهارها مكتوبة عند طلبها، مرتبة الآيات والسور وفق ما جاءت عليه في المصحف العثماني.

(١١٢) تُعد حروف المصحف الإلكتروني عبارة عن ذبذبات إلكترونية، وليست حروفاً مكتوبة كالمصحف الورقي، كما أن الآيات القرآنية في المصحف الإلكتروني لا تكون ظاهرة إلا بعد استخراجها من الجهاز، وإلا فلا تعتبر موجودة، ومسّ المصحف الإلكتروني لا يكون مسّاً لذات الآيات، وإنما هو مسّ لشاشة الجهاز التي تظهر من خلالها الآيات، وبهذا يتضح - والله أعلم - أن مسّ الشاشة التي يظهر من خلالها المصحف الإلكتروني ليس مسّاً حقيقياً للقرآن الكريم، فيجوز للمحدث والجنب والحائض والنفساء والمستحاضة مسّها سواء كانت الآيات ظاهرة أو مخفية، وهو ما ذهب إليه أكثر العلماء المعاصرين، وإن كان الأولى عدم مسّ المصحف الإلكتروني بغير طهارة في حال ظهور الآيات القرآنية عبر شاشة الجهاز تعظيماً وإكراماً للقرآن الكريم.

(١١٣) بعد معرفة حقيقة المصحف الإلكتروني يتضح أنه لا وجود له حقيقي في الجهاز الإلكتروني، وبالتالي لا يأخذ أحكام المصحف الورقي، فالذي يظهر - والله أعلم - جواز الدخول بالجهاز المخزن فيه المصحف الإلكتروني إلى مواضع النجاسة، وإن كان الأولى عدم الدخول به إن كانت الآيات ظاهرة على الشاشة تعظيماً وإكراماً للقرآن الكريم.

✽ ثانياً: التوصيات:

من خلال دراسة مسائل البحث، والنظر في أقوال الفقهاء وواقع مراكز تعليم القرآن الكريم، يمكنني أن ألخص أبرز التوصيات في النقاط الآتية:

(١) أهمية معرفة العاملين والمعلمين في مراكز تعليم القرآن الكريم بالأحكام الفقهية المتعلقة بهذه المراكز.

(٢) ضرورة إقامة المؤتمرات والندوات المتعلقة بالأحكام الفقهية المتعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم، لا سيما مع كثرتها وانتشارها الواسع في جميع البلدان الإسلامية، ونشر بحوثها وقراراتها.

(٣) أهمية دراسة ما يستجد من أحكام متعلقة بمراكز تعليم القرآن الكريم لا سيما تلك المراكز الموجودة في البلدان غير الإسلامية، أو البلدان المعروفة بشح الموارد المالية والبشرية.

(٤) أن تتحمل الجهات المسؤولة عن مراكز تعليم القرآن الكريم توعية العاملين والمعلمين في تلك المراكز بالأحكام المتعلقة بتعليم القرآن الكريم.



الفهارس

* وتشمل على:

- (١) فهرس الآيات القرآنية.
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية.
- (٣) فهرس الآثار.
- (٤) فهرس الأعلام.
- (٥) فهرس المصادر.
- (٦) فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	٧	١٠٥
سورة البقرة		
﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآبَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَأَنقُوزِ ﴿٤١﴾﴾	٤١	١٩٨
﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	١٥٦	٣٩٠ ، ١٥٣
﴿وَلِإِن أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضَعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾	٢٣٣	٢٥٩
﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٢٨٠	٣٢٨
سورة آل عمران		
﴿قُلْ يَتَّاهِلَ الْكَذِبُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾	٦٤	١٢٧
﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ وَمَا يُنفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْهُتُ بِهِ عَلَيْهِ ﴿٦٦﴾﴾	٩٢	٣٢٨ ، ٣٢١

سورة النساء

٢٨٧ ، ٢٢٤	٤	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾
٢٦٣	٣٤	﴿الرِّجَالُ قَوَمَاتٌ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾
٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٠	٤٣	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾
٢٢٧	٨٦	﴿وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِنَجِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾

سورة المائدة

١٤٥	٦	﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾
٢٥٣	٥١	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

سورة الأنعام

٣٤١	١٤١	﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾
-----	-----	-------------------------------------

سورة الأنفال

٥٦	٢٧	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخَوْنُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخَوْنُوا أَمَنَاتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
----	----	--

سورة التوبة

١٧٠ ، ١٢٦	٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾
-----------	---	---

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَمِهِمْ هَكَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾

٢٨ ٢٤٣، ٢٤٨،

٢٥٠، ٢٥٢، ٢٧٨،

٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٢

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيَّهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٦﴾﴾

٦٠ ٣٩٦

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾

١٠٣ ٢٧٦

١٠٩٢٢، ١١٠، ١٢٩

﴿...لِيَسْفَرُوا﴾

سورة هود

٢٩ ١٩٧

﴿وَيَقُولُوا لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَا لَإِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾
﴿يَقُولُوا لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٥١﴾﴾

٥١ ١٩٧

سورة الحجر

٩ ٣٧١

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾

سورة الإسراء

١ ٢٤٤

﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ الْإِسْنَاءِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾
﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾

٩ ٩

٣٢ ٢٦٨، ٣٤٤

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾

سورة مريم

﴿وَحَنَانًا مِّنَ لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾ (١٣) ٢٧٥ ١٣

سورة الحج

﴿هَدَمْتُ صَوْمَهُ وَيَبِيعُ وَصَلَوْتُ﴾ ٢٣٤ ٤٠

سورة المؤمنون

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (٨) ٥٦ ٨

سورة النور

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٢٧٥ ٢١

﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٣٠) ٨٢ ، ٧٤ ٣٠

﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ ٩١ ، ٧٢ ٣١

﴿فِي بُيُوتٍ إِذْنُ اللَّهِ أَن تَرْفَعَ فِيهَا أَصْوَاهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (٣١) ٢١٨ ، ٢١٦ ٣٦

﴿وَالْفَوَاحِشُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٦٠) ٢٥٢ ٢٨

سورة الفرقان

﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ ٢٨٠ ٥٢

سورة الشعراء

١٠٩ ، ١٢٧	﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُ إِيَّاهُ عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٠٩)
١٤٥ ، ١٦٤	
١٨٠ ، ١٩٧	

سورة القصص

٢٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤	﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَنَّكَ اسْتِجْرَاءُ ابْنِ خَيْرٍ مِمَّنْ اسْتَعَجَرَتِ الْقَوَى الْأَمِينُ﴾ (٢٦)
	﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجٍّ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٢٧)
٢٧ ، ٢٩٤	

سورة العنكبوت

٤٩ ، ١٣٠	﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنِي فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَحْجِدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ (٤٩)
----------	---

سورة الأحزاب

٣٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (٣٣)
٢٦٨ ، ٣٤٤	
٥٣ ، ٧٤ ، ٨٢	﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾

سورة فاطر

٢٩ ، ٣٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾ (٢٩)
٣٠ ، ٣٧	﴿لِيُوفِيَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ (٣٠)

سورة فصلت

٣٧	٣٣	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣)
----	----	--

سورة الزخرف

٣٩٠ ، ١٥٣	١٣	﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾
-----------	----	--

سورة النجم

٢٧٦	٣٢	﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾
١٧٦	٦٢	﴿فَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا ﴿٦٢﴾﴾

سورة الواقعة

١٤٢	٧٧	﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (٧٧)
١٤٢	٧٨	﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ (٧٨)
١٤٢ ، ١٤١	٧٩	﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٩)
١٤٢	٨٠	﴿تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٨٠)

سورة الممتحنة

٢٨٨	٨	﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُّوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨)
-----	---	---

سورة الطلاق

٢٩٣ ، ٢٥٩	٦	﴿فَإِنْ أَرْضَعَنْ لَكُمْ فِتْنَتَهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا يَنكِحُكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمُ فَاسْرُضْ لَهُ أُخْرَى﴾
-----------	---	--

سورة المزمل

الآية	رقمها	الصفحة
-------	-------	--------

١٠٦

٤

﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ٤﴾

سورة الانشقاق

١٧٦

٢٠

﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ٢٠﴾

١٧٦

٢١

﴿وَإِذَا فُزِّيَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يُسْجُدُونَ ٢١﴾

سورة العلق

١٧٦

١٩

﴿كَلَّا لَا تُطَعُّهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ١٩﴾



فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٣٢٧	«احبس أصلها وسبّل ثمرتها»
٩٢	«اَحْتَجَبَا مِنْهُ»
	«إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ، اغْتَرَزَ الشَّيْطَانُ بِبِكِي، يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ أُمِرَ
١٧٧	بِالسُّجُودِ، فَسَجَدَ»
٣٢٩، ٣١٨	«إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ»
٣٤٥، ٢٧٠	«اسْتَأْخِرْنَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكُنَّ أَنْ تَحْقُقْنَ الطَّرِيقَ عَلَيَّكُمْ بِحَافَاتِ الطَّرِيقِ»
٢٦٠	«أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا»
٨٣، ٧٦	«اَصْرِفْ بَصْرَكَ»
	«افْرُؤُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَسْتَكْبِرُوا بِهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، وَلَا تَغْلُوا
٢٠٠	فِيهِ»
٢٠٠، ١١١	«افْرُؤُوا فَكُلُّ حَسَنٍ وَسَيِّئٍ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يُقَامُ»
١٢٠	«افْرُؤُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونِ أَهْلِ الْفُسْقِ»
٢٧٤، ٩٤، ٦٧	«أَلَا لَا يَبِيَّتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ نَيْبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مَحَرِّمٍ»
٢٨٢	«أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَحْجَجْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»
٢٠٤	«إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»
١٩٩	«إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ»
٣٦	«إِنْ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»
٢٨٩	«أَنْ أَكِيدَ دَوْمَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ»

- «إِنَّ اللَّهَ ﷻ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّيْنَةِ، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ» ٧٧، ٨٤
- «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ» ١٧١
- «إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّ هُمَا صِفْرًا خَائِبَتَيْنِ» ١٣٤
- «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ» ١٤٤، ٢٣٩
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى سَمَاعِ صَوْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ﷺ فِي الْأَذَانِ» ... ٣٧٤
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْزَلَ وَفَدَ ثَقِيفَ فِي مَسْجِدِهِ وَهُمْ كُفَّارٌ» ٢٤٥
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ بِقَوْلِهِ: «آ آ آ»» ١٢٠
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا» ١٦٩
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ هَدِيَةِ الْمُقَوْسِ مَلِكِ الْقَبْطِ وَهُوَ كَافِرٌ» ٥٢، ٢٢٤، ٢٨٧، ٢٨٩
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ هَدِيَةِ النَّجَاشِيِّ» ٥٢، ٢٢٤، ٢٨٧
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ النُّجُومِ وَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مَعَ أَصْحَابِهِ ﷺ» ١٧٣
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْدُ صَوْتَهُ بِالْقِرَاءَةِ: يَمْدُ «الرَّحْمَنِ» وَيَمْدُ «الرَّحِيمِ»» ١٢٠
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَكَنَ أَبَا عَمِيرٍ مِنَ اللَّعِبِ بِالْعَصْفُورِ بِحَضْرَتِهِ» ٢٢١
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَكَنَ الْجَارِيتَيْنِ مِنَ الْغَنَاءِ بِحَضْرَتِهِ» ٢٢١
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَكَنَ الْمَرْأَةَ أَنْ تَضْرِبَ عَلَى رَأْسِهِ بِالْذِّفِّ» ٢٢١
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ اسْتَأْجَرَا رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا خَرِيْتًا» ٢٩٤
- «أَنَّ أَهْلَ الصِّفَةِ كَانُوا يَبِيتُونَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٢٣٨
- «أَنَّ جَبْرِيلَ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِالْوَحْيِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَقْرَأُ آيَةَ السَّجْدَةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٨٢
- «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصْلِيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدَسِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا»» ٣١٣
- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ بِالْبَطْحَاءِ فَأَتَى عَلَيْهِ يَزِيدُ بْنُ رَكَانَةَ - أَوْ رَكَانَةُ بْنُ يَزِيدَ - وَمَعَهُ أَعْنَزُ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ هَلْ لَكَ أَنْ تَصَارِعَنِي؟ فَقَالَ: «مَا تَسْبِقُنِي»» ٣٦٢
- «أَنَّ عَائِشَةَ ﷺ لَمَّا حَاضَتْ فِي الْحَجِّ، أَجَازَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَفْعَلُهُ الْحَاجُّ إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ» ٢٣٨

- «أن عائشة كانت مع النبي ﷺ في سفر، قالت: فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حملت اللحم سابقته فسبقني» ٣٤٨
- «إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تَطُوقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا» ١٩٨
- «أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان» ٢٤٤
- «إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ» ٤٠
- «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لشيءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ ٢٥٢
- «أن وليدة سوداء كانت لحي من العرب، فأعتقوها، فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأسلمت، فكان لها خباء في المسجد» ٢٣٧
- «أن يهودية أهدت إلى رسول الله ﷺ شاة مسمومة» ٢٨٩
- «انطلق فقد زوجته فاعلمها من القرآن» ٢٠٦
- «أَنْفَقِي عَلَيْهِمْ فَإِنَّ لَكَ فِي ذَلِكَ أَجْرًا مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ» ٢٦٠
- «إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ» ١٦٧ ، ١٦٥ ، ١٦٣
- «إني لا أقبل هدية مشرك» ٢٩٠
- «إني نهيت عن زبد المشركين» ٢٩٠
- «أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء وكساه برداً وكتب إليه ببحرهم - يعني بلدهم» ٢٨٩
- «أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رَجُلَيْهِ، أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ» ٢٩٦
- «إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» ٢٧٣ ، ٩٤ ، ٦٧
- «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِنْ حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِنْ وَعَدَ أَخْلَفَ» ٥٦
- «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُو كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بَطْحَانَ» ٣٧
- «أيها الناس: إنما نمر بالسجدة، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد لا إثم عليه» ١٧٤
- «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا، إِمْرَةً الشُّفَهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشَّرِطِ» ١٢١
- «بَخْ بَخْ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ» ٣٢١
- «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرْقَلٍ عَظِيمِ الرُّومِ» ١٢٦

- «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ» ٢٤٧، ٢٥٠
- «بَلَى، فَجَدِّي نَحْلُكِ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا» ٢٦١
- «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ» ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٣
- «تَصَدَّقْنِ، فَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ حَطَبُ جَهَنَّمَ» ٨٦
- «تَهَادُوا تَحَابُّوا» ٤٥، ٥٢، ٢٢٤، ٢٨٧، ٢٩٠
- «جاء الوليد بن المغيرة إلى النبي ﷺ فقرأ عليه القرآن» ١٧٠
- «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَأَنْفُسِكُمْ، وَأَلْسِنَتِكُمْ» ٢٧٩
- «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ، وَمَجَانِينَكُمْ» ٢١٦، ٢١٩
- «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا» ١١٥
- «الْحَمْدُ لِلَّهِ، كِتَابُ اللَّهِ وَاحِدٌ، وَفِيكُمْ الْأَخْيَارُ» ٢٠١
- «حُذِّهِ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَحُذِّهِ وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ» ٢٠٩
- «خُذْهَا، فَلَعَمْرِي لَمْ أَكَلْ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ، لَقَدْ أَكَلْتُ بِرُقِيَّةٍ حَقٍّ» ٢٠٧
- «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا» ٢٦٨، ٣٤٤
- «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» ٣٦، ٣٧٠، ٣٧١
- «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ، فَفَرَسٌ لِلرَّحْمَنِ، وَفَرَسٌ لِلْإِنْسَانِ، وَفَرَسٌ لِلشَّيْطَانِ، فَأَمَّا فَرَسُ الرَّحْمَنِ» ٣٥٨، ٣٦٠
- «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِهَيْبَتِهِ مَا لَمْ يُتَبَّ مِنْهَا» ٢٢٧
- «الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ» ٢٢٦
- «عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا» ١٣١
- «فإنهم بنو أرفدة» ٢١٧
- «فَقِمَ فَعَلْمُهَا عَشْرِينَ آيَةً وَهِيَ امْرَأَتُكَ» ٢٠٦
- «فَهَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَيْبِكَ وَأُمِّكَ، حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدْيَتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» ٤٧، ٤٩
- «قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ غَدَرَ» ٢٩٤

- «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تُحِبُّ الصَّلَاةَ مَعِيَ، وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ» ٢٦٩، ٣٤٥
- «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النِّجْمَ بِمَكَّةَ، فَسَجَدَ وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ غَيْرُ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى» ١٧٧
- «قَرَأَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (وَالنَّجْمَ) فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا» ١٧٣
- «كَانَ ﷺ يُخْرِجُ مِنَ الْحَلَاءِ يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ وَلَمْ» .. ١٥٢، ١٤٠
- «كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ حَنْعَمَ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا» ٨٥
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْغَى إِلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجَلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ» ٢٣٦
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا» ٤٥
- «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدَنَا مُوَضَّعَ جَبْهَتِهِ» ١٧٦
- «كَلِمَةً حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» ٢٧٩
- «لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ بِفَرْسِنِ شَاةٍ» ٢٢٤، ٢٨٧
- «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَنْيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَاِزٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ٢٨١
- «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ» ١٢٧
- «لَا تَقْرَأِ الْحَائِضُ، وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ» ١٥٢، ١٥٨
- «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ فِي الرَّهَانِ» ٣٦٣
- «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ» ٣٩
- «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي حُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَضَلٍ» ٣٥٧، ٣٤٨، ٣٦١
- «لَا نَفَقَةَ لَكَ، فَانْتَقِلِي فَادْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» ٧٥، ٨٣، ٨٩
- «لَا يَحِلُّ لَوَاهِبٍ أَنْ يَرْجَعَ فِيمَا وَهَبَ إِلَّا الْوَالِدُ مِنْ وَلَدِهِ» ٢٢٦
- «لَا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ، بَعْدَ يَوْمِي هَذَا، عَلَى مُغِيبَةٍ، إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ» .. ٦٨
- «لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيْكَ» ٧٣
- «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» ١٤٦
- «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ» ١٤٧

- «لَتَعْلَمَ يَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، إِنِّي أُرْسِلْتُ بِحَنِيفِيَّةٍ سَمَحَةٍ» ٢١٨ ، ٢٢٠
- «لَكُمْ أَنْ لَا تُحْشَرُوا وَلَا تُعْشَرُوا، وَلَا خَيْرَ فِي دِينٍ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ» ٢٤٩ ، ٢٥١
- «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» ٢٦٣
- «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعُبَيْدِ أَبِي عَامِرٍ» ١٣٤
- «اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَلَا تُعَاقِبْنِي، أَيُّمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» ١٣٤
- «اللهم فقهه في الدين» ٣٤
- «لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِكَ الْبَارِحَةَ يَا أَبَا مُوسَى» ١١٥
- «لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ» ٣٠٦ ، ٣١٢
- «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ» ١١٧
- «مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ» ١١٤ ، ١١٧
- «ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا أمةً إلا بغلته
- البيضاء» ٣٢٩
- «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَاباً مِنَ النَّارِ» ٢١٢
- «مَا يَنْقِمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا، فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» ٣٣٠
- «ماذا معك من القرآن؟» ٢٠٥
- «مِثْلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ» ٣٨
- «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ» ٧٥ ، ٨٣
- «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطاً» ٥٦
- «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ» ٣٥٦
- «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ» ٤٨
- «مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ» ٢٤٥
- «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ نَسِيَ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ أَجْدَمٌ» ١٣١
- «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ ﷻ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ» ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠
- «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» ٩٩ ، ٩٣ ، ٦٦ ، ٢٧٣

- «النبى ﷺ جعل يوماً للنساء يأتيهم فيه ويعظمهم» ٢١٢
- «نهانا رسول الله ﷺ أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُنَا الْقُرْآنَ وَهُوَ جُنْبٌ» ١٥٣
- «هَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنْبٍ فَأَمَّا الْجُنْبُ فَلَا، وَلَا آيَةٌ» ١٥٢
- «وَجْهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ» ٢٥٣، ٢٤١، ٢٣٥
- «وَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» ١٤٥
- «وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ» ٢٠٤
- «يَا أُمَّ مَعْقِلٍ حُجِّي عَلَى بَعِيرِكَ، فَإِنَّ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ» ٢٨٣
- «يا رسول الله إني أهديت نجيباً فأعطيت بها ثلاثمائة دينار، أفأبيعها وأشتري بثمنها بدناً؟ قال: «لا، انحرها إياها» ٣١٤
- «يَا عَائِشَةُ: نَاوِلِينِي الثُّوبَ» ٢٤١، ٢٣٦
- «يَا عَلِيُّ، إِنَّ لَكَ كَنْزاً فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّكَ ذُو قَرْنَيْهَا» ٨٤، ٧
- «يَا عُمَرُ، إِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ صَوَابٌ مَا لَمْ يُجْعَلْ عَذَابٌ مَغْفِرَةٌ أَوْ مَغْفِرَةٌ عَذَاباً» ١١١
- «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ» .. ٢٤١، ٢٣٦، ١٦٩
- «يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا، آيَةٌ مِنْ سُورَةِ كَذَا» ١٣٢
- «يقال لصاحب القرآن: اقرأ، وارتنق، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا»



فهرس الآثار

الآثر	الصفحة
أمرني عمر أن أرفع إليه ما أخذت وما أعطيت في أديم واحد	٢٥٣
أن أبا موسى الأشعري كان يكرر آية السجدة حين كان يعلم الصبيان، وكان	
لا يسجد إلا مرة واحدة	١٨٢
أن ابن عمر كان لا يمس المصحف إلا وهو على طهارة	١٤٦
أن ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> اشترى جارية فلم يظفر بمالكها ليعطيه ثمنها، فطلبه	
كثيراً فلم يظفر به، فتصدق بثمنها، وقال: اللهم عن صاحبها	٢٩٧
أن ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> كان يُقرئ رجلاً، فلما انتهى إلى شاطئ الفرات بال	
وكف	١٤٠
أن الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> كانوا يأخذون العلم عن عائشة من وراء حجاب	٣٧٤
أن أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small> : كان إذا ختم القرآن جمع أهله وولده فدعا لهم ..	١٣٣
أن عمر بن الخطاب انتهى إلى قوم يُقرئ بعضهم بعضاً، فلما رأوا عمر	
سكتوا، فقال: مَا كُنْتُمْ تُرَاجِعُونَ؟	١٠٧
أن عمر وعثمان غيّرا بناء المسجد النبوي، أما عمر <small>رضي الله عنه</small> فبناه بنظير بنائه	
الأول باللبن والجذوع	٣١٢، ٣٠٦
إنما السجدة على من جلس لها	١٧٨
إنما السجدة على من سمعها	١٧٨
أول من شرع التخفيف عن الأولاد في التعليم عمر بن الخطاب فأمر المعلم	
بالجلوس بعد صلاة الصبح إلى الضحى	٢١٣

- ١٤٠ آياً من القرآن قبل أن يمسّ ماءً
- ١٨٥ بدؤوا فنقطوا، ثم خمّسوا، ثم عَشّروا تزوجني الزبير وما له في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء، غير ناضح وغير فرسه
- ٢٦٠ جرّدوا القرآن
- ١٨٦ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ ٨٩، ٢١٦ رَأَيْتُ رَجَالاً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَجْلِسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ
- ٢٣٢ مجنبون، إذا توضّأوا وضوء الصلاة
- زعم صاحبك أن الروم ستغلب فارس في بضع سنين، أفلا نراهنك على ذلك؟ قال: بلى
- ٣٦٤، ٣٥٠ عند كل ختمة دعوة مجابة
- ١٣٣ فَرَأَيْتُهُنَّ يَهُودِينَ بِأَيْدِيهِنَّ يَقْذِفُهُ فِي ثَوْبٍ بِلَالٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ . ٩٠
- قدم عبدالله وقد بنى سعد القصر واتخذ مسجداً في أصحاب التمر فكان يخرج إليه في الصلوات
- ٣١١، ٣٠٥ كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون في المسجد وهم جنب
- ٢٣٩ كان الرجل منهم يَجْنُبُ، ثم يدخل المسجد فيحدث فيه
- ٢٣٢ كيف يمنعهن وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال؟
- ٢٧٠ لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين ...
- ٣٠٨ لو توضأت فسألناك عن أشياء من القرآن؟
- ١٤٦ لولا أنني ذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ أو نحو هذا لرددتها
- ٣١٩ ما أحسنت، ولبئس ما صنعت إن ثياب الكعبة إذا نزع منها لم يضرها أن يلبسها الجنب والحائض
- ٣٠٧ من يراهنني؟ فقال شاب: أنا، إن لم تغضب، فسبقه
- ٣٦٣ نعم، لقد راهن على فرس له، يقال له سبحة فسبق الناس
- ٣٦٢ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أَنْ يُحِلَّ حَلَالُهُ وَيُحَرِّمَ حَرَامَهُ، وَيَقْرَأَهُ كَمَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ
- ١٠٦ يحسنه ما استطاع
- ١١٨

فهرس الأعلام المترجمين

العلم	الصفحة
إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران = النخعي	١٨٨
إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي	٣٣٣
أبي بن كعب بن قيس بن عبيد <small>رضي الله عنه</small>	١٩٩
أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، أبو العباس = القرافي	٣٤٧
أحمد بن حجر الهيثمي = ابن حجر الهيثمي	٣٩
أحمد بن حمدان بن عبدالواحد بن عبدالغني الأذري = الأذري	٣٧٩
أحمد بن سلامة الأزدي، أبو جعفر الطحاوي = الطحاوي	٣٢٢
أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني = ابن تيمية	٣٥
أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل = ابن حجر العسقلاني	٣٧
أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، أبو الحسين	٢٧٦
أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم = ابن الرفعة	٢٨٥
أسماء بنت أبي بكر	٢٦٠
أسماء بنت عميس بن معد بن الحارث	٦٨
إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر الأسدي المعروف بابن علي = ابن علي	٣٢٣
إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، أبو الفداء = ابن كثير	٢٣٣
أم حميد الساعدية	٢٦٩
ثمامة بن آثال بن النعمان بن مسلمة الحنفي	٢٤٧

- ٦٦ جابر بن عبدالله بن عمر بن حرام رضي الله عنه
- ٧٦ جرير بن عبدالله بن جابر بن مالك، أبو عمرو
- ١٨٩ الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم = الحلبي
- ٢٩٠ حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، أبو سليمان = الخطابي
- ٢٦٩ حمزة بن أبي أسيد الأنصاري رضي الله عنه
- ٢٠٦ خارجة بن الصلت
- ٢٠١ راشد بن سعد، الحبراني، ويقال المقرائي
- ٢٦٠ ريطة بنت عبدالله بن معاوية الثقفية
- ٢٦٠ الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد رضي الله عنه
- ٢٣٢ زيد بن أسلم العدوي
- ١٧٣ زيد بن ثابت بن الضحاك
- ١١١ زيد بن سهل بن الأسود بن حزام البخاري الأنصاري رضي الله عنه
- ٢٠٢ سعيد بن مالك بن سنان، أنصاري = أبو سعيد الخدري
- ١٤٦ سلمان ابن الإسلام، وسلمان الخير، أبو عبدالله
- ٢٠١ سهل بن سعد بن مالك بن خالد = سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه
- ٣٧٣ شعبة بن الحجاج بن الورد
- ٣٠٨ شقيق بن سلمة، أبو وائل، الأسدي الكوفي
- ٣٠٧ شيبه بن عثمان الحجبي
- ١٨٨ عامر بن شراحيل الشعبي = الشعبي
- ٣٦٣ عامر بن عبدالله بن الجراح القرشي الفهري = أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه
- ٢٩٠ عامر بن مالك رضي الله عنه
- ١٩٨ عبادة بن الصامت بن قيس رضي الله عنه
- ٧٥ عبد الحميد بن حفص بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي
- ٦٢ عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير = السيوطي
- ١٤٦ عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب بن نفيل
- عبدالرحمن بن سعد بن عبدالرحمن بن عمرو بن المنذر = أبو حميد
- ٤٧ الساعدي رضي الله عنه

- ١٢١ عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أبو الفرج
- ١٦٥ عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة = ابن قدامة
- ١٥٣ عبدالله بن رواحة بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري
- ٣٢٠ عبدالله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه بن زيد
- ٢١٣ عبدالله بن عبدالرحمن النفراوي، القيرواني، أبو محمد = النفراوي
- ٣٢٣ عبدالله بن عون بن أرطبان، أبو عون المزني البصري
- ١١٥ عبدالله بن قيس بن سليم = أبو موسى الأشعري رضي الله عنه
- ١٠٦ عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي
- ٢٧٠ عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريح = ابن جريح
- ٣٢٦ عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع = الأصمعي
- ٤٧ عبدالله بن اللثبية بن ثعلبة الأزدي = ابن اللثبية رضي الله عنه
- ٢٦٠ عبيدالله بن عبدالله بن عتبة
- ١٨٥ عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني الأموي
- ٢٧٠ عطاء بن أسلم أبي رباح
- ٢٣٢ عطاء بن يسار
- ٣٧ عقبة بن عامر بن عيسى الجهني رضي الله عنه
- ٣٠٦ علقمة بن أبي علقمة
- ٧٠ علي بن خلف بن عبدالملك بن بطل، ويعرف باللجام = ابن بطل
- ١٨٥ علي بن سليمان بن أحمد بن محمد، علاء الدين المرداوي
- علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن، المعافري، الفاسي. = أبو الحسن
- ٥٧ القابسي
- ٢٧٢ علي بن محمد بن عبدالملك، أبو الحسن المكناسي، = ابن القطان
- ١٤٥ عمر بن حزم بن زيد بن لوذان بن حارثة بن عدي
- ٣٢٤ عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بن عائذ بن مالك بن خزيمة
- ٧٦ عمرو بن قيس = ابن أم مكتوم رضي الله عنه
- ٢٢٨ عويمر بن مالك بن قيس بن أمية = أبو الدرداء الخزرجي الأنصاري رضي الله عنه
- ٢٩٠ عياض بن حمار

- ٣٨ عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي = القاضي عياض
- ٣٢٢ عيسى بن أبان
- ١٦٣ فاطمة بنت أبي حيش بن المطلب بن أسد
- ٧٥ فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر
- ٢٢٨ فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس بن صهيب
- ٨٥ الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم
- ٣٠٥ القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود
- ١٨٥ قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي
- ٢٦٩ مالك بن ربيعة بن البدن بن عمرو بن عوف بن حارثة
- ١١٣ محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين = ابن عابدين
- ١٣٣ محمد بن أبي بكر بن سعد الزرعي، شمس الدين = ابن القيم
- ١٠٠ محمد بن أحمد الشربيني
- ٣٦ محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح = القرطبي
- محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر، فخر الإسلام الشاشي =
- ٢٧٨ القفال
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبدالله، شمس الدين الذهبي =
- ٥٧ الذهبي
- محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، أبو إبراهيم، الكحلاني =
- ٢١٩ الصنعاني
- ١٨٧ محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد، أبو عبدالله، الثقفي
- ٣٤٧ محمد بن بهادر بن عبدالله، أبو عبدالله، بدر الدين، الزركشي = الزركشي .
- ٢١٧ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر = ابن جرير
- ١٣٢ محمد بن رشد، أبو الوليد
- ٨٥ محمد بن علي بن محمد الشوكاني = الشوكاني
- محمد بن علي بن محمد حامد بن محمد صابر، الفاروقي التهانوي =
- ٢٠٩ التهانوي
- ٧٢ محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، الرازي، فخر الدين = الرازي

- محمد بن محمد بن علي، أبو الخير، العمري الدمشقي ثم الشيرازي = ابن
الجزري ٦٢
- محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب = ابن شهاب ٣١٩
- محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح، أبو عبدالله، شمس الدين المقدسي
الراميني = ابن مفلح ١٥٩
- محمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال، أبو البقاء، الدميري ١٠٠
- محمد عبدالواحد بن عبدالحميد، كمال الدين، الشهير بابن الهمام ٤٦
- محمود بن عبد الله، شهاب الدين، أبو الثناء الحسيني الآلوسي = الآلوسي ٧٢
- مرجانة والدة علقمة، تكنى أم علقمة ٣٠٦
- مصطفى بن سعد بن عبده، الرحيباني ١٣٠
- مطرف بن عبدالله بن الشيخير ٣٦
- ممطور الحبشي ثم الدمشقي، الأسود الأعرج = أبو سلام ١٤٠
- منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي = البهوتي ١٣٠
- ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية رحمها الله ٩١
- نافع المدني، أبو عبد الله، مولى عبدالله بن عمر ١٤٦
- نسبية بنت الحارث ١٦٩
- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار، أبو معاوية السلمي ١٤٠
- هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله، المخزومية = أم سلمة ٧٣
- يحيى بن شرف بن مري بن حسن، النووي = النووي ٣٨
- يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، القاضي = أبو يوسف ٣٢٢
- يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري الحافظ = ابن عبدالبر ١٠٩
- يوسف سنان الدين الخلوتي الأماصي ١١٣



فهرس المصادر

* القرآن الكريم.

- ١ - الإبهاج في شرح المنهاج (والمنهاج هو: منهاج الوصول إلى علم الأصول للقااضي البيضاوي (ت: ٧٨٥هـ)، لتقي الدين أبي الحسن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب (٧٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٢ - الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الثانية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ٣ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للحافظ الإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، بترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٩٨م.
- ٤ - الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم، لعبد العزيز بن محمد الحجيلان، دار ابن الجوزي، لا يوجد تاريخ للطبع.
- ٥ - الأحكام الفقهية المتعلقة بالمقارر الإلكترونية، لمحمد يحيى حسن غيلان، محمّل من شبكة الإنترنت.
- ٦ - أحكام القرآن، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٧ - أحكام القرآن، للقااضي محمد بن عبدالله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد

- عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٨ - أحكام المعاملات الشرعية، لعلّي الخفيف، الناشر: دار الفكر العربي، بدون طبعة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م.
- ٩ - إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، لعلّي بن محمد بن عبدالمملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨ هـ)، تحقيق: إدريس الصمدي، راجعه وضبطه: فاروق حمادة، الناشر: دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- ١٠ - الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت: ٦٣١ هـ)، تحقيق: عبدالرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان. بدون تاريخ للطبع.
- ١١ - الإحكام في أصول الأحكام، لعلّي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ للطبع.
- ١٢ - أحكام قراءة القرآن الكريم، لمحمود خليل الحصري (ت: ١٤٠٠ هـ)، ضبط نصه وعلق عليه: محمد طلحة بلال منيار، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: السادس، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ١٣ - الاختلاط بين الرجال والنساء، مفهومه، وأنواعه، وأقسامه، وأحكامه، وأضراره في ضوء الكتاب والسنة وآثار الصحابة عليهم السلام، للدكتور سعيد بن علي بن وهف القحطاني، تقديم: معالي العلامة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، توزيع: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، بدون تاريخ للطبع.
- ١٤ - الاختيارات العلمية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي (ت: ٨٠٣ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، بدون تاريخ للطبع.
- ١٥ - أخلاق أهل القرآن، لأبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الأجرّي البغدادي (ت: ٣٦٠ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: الشيخ محمد عمرو عبداللطيف بإشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- ١٦ - الآداب الشرعية والمنح المرعية، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، الناشر: عالم الكتب، بدون تاريخ للطبع.
- ١٧ - الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، مستفيداً من تخريجات وتعليقات العلامة الشيخ المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٨ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ١٩ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، إشراف محمد زهير الشاويش الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٢٠ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٢١ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، بدون تاريخ.
- ٢٢ - أسس الإلكترونيات، للدكتور محمد فاروق أحمد، والدكتور محمد خضر كاتب، الناشر: جامعة الملك سعود، بدون معلومات للطبعة.
- ٢٣ - أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ومعه حاشية الرملي الكبير، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٤ - الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- ٢٥ - الأشباه والنظائر، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ٢٦ - الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي أبي محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، تحقيق: الحبيب بن طاهر، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٢٧ - الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالوجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٢٨ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبدالقادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، بدون طبعة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٢٩ - إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، لأبي بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت: ١٣١٠هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٣٠ - إعلاء السنن، لأحمد العثماني التهانوي، تحقيق: محمد تقي العثماني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامي، باكستان، بدون طبعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٣١ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٣٢ - الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم، الطبعة: الخامسة عشر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.
- ٣٣ - الأعمال الكاملة، لعبدالفتاح عبدالغني القاضي، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
- ٣٤ - إقامة الدليل والبرهان على تحريم أخذ الأجرة على تلاوة القرآن، لمحمد عبدالعزيز المانع، المكتب الإسلامي، بدون طبعة، وبدون تاريخ.

- ٣٥ - إقراء القرآن الكريم - منهجه وشروطه وأساليبه وآدابه، لدخيل عبدالله الدخيل، إصدار خاص بمسابقة البحرين الكبرى الثالثة عشرة لحفظ القرآن الكريم وتجويده وتفسيره، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ٣٦ - إقراء القرآن الكريم، شروطه وضوابطه، لمحمد فوزان العمر، الناشر: سلسلة إصدارات كرسي تعليم القرآن الكريم وإقراءه (إقراء) بجامعة الملكة سعود، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- ٣٧ - الإقناع في الفقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: حضر محمد خضر، دار إحسان للنشر والتوزيع، إيران، بدون طبعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٠م.
- ٣٨ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٣٩ - الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (ت: ٩٦٨هـ)، تحقيق: عبداللطيف محمد موسى السبكي، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٤٠ - أقوال الثقات في حكم قراءة القرآن بالمقامات، لأحمد فتحي البكري، محمّل من شبكة الإنترنت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٤١ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث/المكتبة العتيقة - القاهرة/تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م.
- ٤٢ - الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، دار المعروفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٨٣م.
- ٤٣ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ.
- ٤٤ - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد

- حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٤٥ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
- ٤٦ - البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٤٧ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: ٥٩٥هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الرابعة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٤م.
- ٤٨ - البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٤٩ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٥٠ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٥١ - البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٥٢ - بلغة السالك لأقرب المسالك (المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير) (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: ١٢٤١هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ٥٣ - البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ٥٤ - البيان لحكم قراءة القرآن بالألحان، جمع أيمن رشدي سويد، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ٥٥ - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، تحقيق: د. محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٥٦ - تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٥٧ - التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبي عبدالله المواق المالكي (ت: ٨٩٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٥٨ - تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٥٩ - التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، حققه وعلق عليه: أبو عبدالله أحمد بن إبراهيم أبي العينين، الناشر: دار المودة للنشر والتوزيع - مصر، الطبعة: الخامسة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٤م.
- ٦٠ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، لعثمان بن علي بن محجن البارعي فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، والحاشية لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت: ١٠٢١هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٣١٣هـ/١٨٩٥م.
- ٦١ - التبيين في تلاوة الكتاب المبين، لعبد اللطيف فايز دريان، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٦٢ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ٦٣ - تحفة الحبيب على شرح الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب)، لسليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِمِي المصري الشافعي (ت: ١٢٢١هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٦٤ - تحفة الفقهاء، لمحمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (ت: نحو ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٦٥ - تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعة، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.
- ٦٦ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، الطبعة: السادسة ١٤٢٣هـ / ١٩٩٣.
- ٦٧ - التذكار في أفضل الأذكار، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٦٨ - تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٦٩ - تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٧٠ - تفسير الخازن = لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى عام ١٤١٥ هـ/١٩٨٥م.
- ٧١ - تفسير الرازي = مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- ٧٢ - تفسير السمعاني = تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٧٣ - تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبدالسند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ٧٤ - تفسير القشيري = لطائف الإشارات، لعبدالكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، الطبعة: الثالثة، بدون تاريخ.
- ٧٥ - تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ٧٦ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.
- ٧٧ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمرى القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، بدون طبعة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- ٧٨ - تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.
- ٧٩ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- ٨٠ - تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ٨١ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملتن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- ٨٢ - تيسير العليم في أخذ الأجرة على القرآن والتعليم، لعصام مرعي، مكتبة ابن كثير، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- ٨٣ - الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ٨٤ - جامع الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- ٨٥ - جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٨٦ - جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- ٨٧ - الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- ٨٨ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، بدون طبعة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- ٨٩ - جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبدالقادر الأرنؤوط، الناشر: دار العروبة - الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٩٠ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبدالقادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت: ٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٩١ - الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبدالهادي الصالحي، جمال الدين، ابن الميرد الحنبلي (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ٩٢ - حاشية الجمل = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل (ت: ١٢٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٩٣ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٩٤ - حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي - توفي ١٢٣١هـ، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٩٥ - حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفوط) (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٩٦ - حاشيتا قليوبي وعميرة، لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٩٧ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل

- أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ٩٨ - حق المرأة في الولاية العامة في ضوء الشريعة الإسلامية، لجودت عبد طه المظلوم، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، بغزة، كلية الشريعة والقانون، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، محمّل من على شبكة الإنترنت.
- ٩٩ - حكم قراءة الجنب والحائض للقرآن، لسلمان نصر الداية، محمّل من شبكة الإنترنت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٠٠ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت: ١١١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٠١ - الخلوة وأحكامها في الفقه الإسلامي، لعبدالله عبدالمحسن الطريقي، دار النشر: مؤسسة الجريسي للتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٠٢ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٠٣ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق ومراقبة/ محمد عبدالمعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٠٤ - دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٠٥ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٠٦ - الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق الأجزاء ١، ٨، ١٣: محمد حجي، والجزأين ٢، ٦: سعيد أعراب، والأجزاء ٣، ٥، ٧، ٩، ١٢: محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٤م.

- ١٠٧ - الذيل على طبقات الحنابلة، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلاهي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ١٠٨ - رد المختار على الدر المختار لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ١٠٩ - الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين والمتعلمين، لأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القايسي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: أحمد خالد، الناشر: الشركة التونسية للتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- ١١٠ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبدالباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ١١١ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ١١٢ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.
- ١١٣ - الروضة الندية شرح الدرر البهية، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار المعرفة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١١٤ - زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ١١٥ - الزواجر عن اقتراف الكبائر، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- ١١٦ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف)، بدون تاريخ.
- ١١٧ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ١١٨ - سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ١١٩ - سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان الأشعث (ت: ٢٧٥هـ)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ١٢٠ - سنن الدارقطني، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبدالله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
- ١٢١ - سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ١٢٢ - السنن الصغير للبيهقي، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- ١٢٣ - السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ١٢٤ - السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، الطبعة: الأولى سنة ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م.

- ١٢٥ - السبل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، بدون تاريخ.
- ١٢٦ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٢٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحى بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبدالقادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١٢٨ - شرح التلقين، لأبي عبدالله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: سماحة الشيخ محمد المختار السلامي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/٢٠٠٨م.
- ١٢٩ - شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، الناشر: مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٣٠ - شرح الزركشي على مختصر الخرقى، لشمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي المصري الحنبلي (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون طبعة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ١٣١ - شرح السنة، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ١٣٢ - شرح العمدة في الفقه، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. سعود بن صالح العطيشان، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ١٣٣ - الشرح الكبير على متن المقنع، لعبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت: ٦٨٢هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار، بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٣٤ - الشرح الكبير على مختصر خليل، للشيخ أحمد الدردير مع حاشية الدسوقي عليه، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٣٥ - شرح صحيح البخاري لابن بطل، لابن بطل أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- ١٣٦ - شرح طبية النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين التُّوَيُّري (ت: ٨٥٧هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ١٣٧ - شرح مختصر خليل للخرشي، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (ت: ١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٣٨ - شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ١٣٩ - شرح ميارة = الإتيان والإحكام في شرح تحفة الأحكام المعروف بشرح ميارة، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد الفاسي، ميارة (ت: ١٠٧٢هـ)، الناشر: دار المعرفة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٤٠ - شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبدالعلي عبدالحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومبي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومبي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- ١٤١ - صحيح ابن خزيمة، للحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٤٢ - صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (ت: ٢٥٦هـ)، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٤٣ - صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، الناشر: دار السلام للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ١٤٤ - صحيح الجامع الصغير وزياداته، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشفودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٤٥ - صحيح السيرة النبوية، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية - عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، بدون تاريخ.
- ١٤٦ - صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار المعارف، بدون طبعة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٤٧ - صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، الناشر: دار السلام للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ١٤٨ - ضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار المعارف، بدون طبعة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٤٩ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٥٠ - طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبدالفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ١٥١ - طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: الدكتور الحافظ عبدالعليم خان، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٥٢ - الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

١٥٣ - طرح التشريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي)، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٥٤ - الطرق الحكمية، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة دار البيان، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٥٥ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م.

١٥٦ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٥٧ - العناية شرح الهداية، لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرقي (ت: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٥٨ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٥٩ - غاية المريد في علم التجويد، لعطية قابل نصر، القاهرة، الطبعة: السابعة، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٦٠ - غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

١٦١ - غيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاسي المقرئ المالكي (ت: ١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبدالسميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٦٢ - فتاوى ابن الصلاح، لعثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٦٣ - الفتاوى التتارخانية، لعالم بن العلاء الأندريتي الدهوي، الهندي، تحقيق وتخرير المفتي شبير أحمد القاسمي حفظه الله، الجامعة القاسمية - في مراد آباد بالهند، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٦٤ - الفتاوى الحديثية، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٦٥ - الفتاوى الكبرى، لابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

١٦٦ - الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠هـ/١٨٩٢م.

١٦٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وتصحيحه والإشراف على طباعته: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، الناشر: المكتبة السلفية، بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٦٨ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٦٩ - فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥ هـ)]، لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت: ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٧٠ - فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٧١ - فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٧٢ - فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ١٧٣ - الفروسية المحمدية، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، وإشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ١٧٤ - الفروع ومعه تصحيح الفروع، لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبدالله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ١٧٥ - الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- ١٧٦ - الفصول في الأصول، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- ١٧٧ - فضائل القرآن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ١٧٨ - فقه التلاوة، لأحمد بن أحمد الطويل، الناشر: دار كنوز إشبيلية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- ١٧٩ - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غانم (أوغنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (ت: ١١٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٨٠ - الفوائد في اختصار المقاصد، لأبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: إياد خالد الطباع، الناشر: دار الفكر المعاصر، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ١٨١ - القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ١٨٢ - القمار حقيقته وأحكامه، لسليمان بن أحمد الملحم، الناشر: كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ١٨٣ - القوانين الفقهية، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ)، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- ١٨٤ - الكافي في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ١٨٥ - الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ١٨٦ - الكبائر، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الندوة الجديدة - بيروت. بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٨٧ - كتابة القرآن الكريم بغير الرسم العثماني، دراسة تاريخية موضوعية، لمها بنت عبدالله الهدب، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- ١٨٨ - الكسب، لأبي عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، الناشر: عبدالهادي حرصوني - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ١٨٩ - كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٩٠ - كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، تحقيق: عبدالحميد الأزهري، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٩١ - كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد بن عبدالمؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي (ت: ٨٢٩هـ)، تحقيق: علي عبدالحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، الناشر: دار الخير - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٩٢ - كفاية النبيه في شرح التنبيه، لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبي العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ١٩٣ - الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانلي (ت: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ١٩٤ - اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، لجمال الدين أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد فضل عبدالعزيز المراد، الناشر: دار القلم - الدار الشامية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٩٥ - لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، لأبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- ١٩٦ - اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ١٩٧ - المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ١٩٨ - المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٩٩ - المتحف في أحكام المصحف، لصالح بن محمد الرشيد، مؤسسة الريان - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٢٠٠ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبدالرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت: ١٠٧٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٠١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، بدون طبعة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ٢٠٢ - مجموع الفتاوى، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ٢٠٣ - مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ٢٠٤ - المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون معلومات عن الطبعة.
- ٢٠٥ - مجموع فتاوى القرآن الكريم من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر، جمع وتحقيق ودراسة: محمد بن موسى الشريف، الناشر: دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

- ٢٠٦ - مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٢٠٧ - المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد السلام بن عبدالله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين (ت: ٦٥٢هـ)، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- ٢٠٨ - المحرر في علوم القرآن، للدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي - جدة، طبعة خاصة لوزارة الشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ٢٠٩ - المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ..
- ٢١٠ - المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رحمته الله، لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبدالكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٥م.
- ٢١١ - المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)، لمحمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبدالله الكافيجي (ت: ٨٧٩هـ)، تحقيق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٢١٢ - المدخل، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (ت: ٧٣٧هـ)، الناشر: دار التراث، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢١٣ - المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٢١٤ - المسابقات وأحكامها في الشريعة الإسلامية، لسعد ناصر الشثري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- ٢١٥ - مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد)، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، الناشر: دار الجيل، بيروت - دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٢١٦ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت: ٢٥١هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٢١٧ - المستدرك على الصحيحين في الحديث، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون طبعة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- ٢١٨ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ٢١٩ - مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبدالله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ/١٩٨٥م.
- ٢٢٠ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، بدون طبعة وتاريخ.
- ٢٢١ - المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة، لرابح أحمد دفر، بحث منشور في ندوة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة، محمّل من شبكة الإنترنت.
- ٢٢٢ - المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٢٢٣ - المصنف، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- ٢٢٤ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولداً ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ١٢٤٣هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٢٢٥ - المعاملات المالية أصالة ومعاصرة - عقود التبرع، لديان محمد الديان، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- ٢٢٦ - المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٢٢٧ - معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٢٢٨ - المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، مطبعة الأمة، بغداد، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٢٩ - معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٣٠ - معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٢٣١ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٢٣٢ - المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ٢٣٣ - المفاتيح في شرح المصابيح، للحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانِي الكوفي الصَّرِيرُ الشَّيرَازِيُّ الحَنْفِيُّ المشهورُ بالمُظْهَرِي (ت: ٧٢٧هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

- ٢٣٤ - المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبدالله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، الناشر: مركز البحوث الإسلامية ليدز - بريطانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٢٣٥ - المقدمات الممهّدات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٢٣٦ - المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٣٧ - مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحلّ مشكلاتها، لأبي الحسن علي بن سعيد الرجراجي (ت: بعد ٦٣٣هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدميّاطي - أحمد بن عليّ، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٢٣٨ - مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبدالعظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الثالثة، بدون تاريخ.
- ٢٣٩ - المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ، (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - الطبعة: الثانية، بدون تاريخ).
- ٢٤٠ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٢٤١ - منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبدالله المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٢٤٢ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- ٢٤٣ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: المطبعة المصرية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م.
- ٢٤٤ - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٢٤٥ - الموطأ، للإمام مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - مصر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٤٦ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٤٧ - الميسر في علم رسم المصحف، لغانم قدوري الحمد، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- ٢٤٨ - نتائج الأفكار تكملة فتح القدير، لقاضي زادة، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٤٩ - النجم الوهاج في شرح المنهاج، لكمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدِّميري أبو البقاء الشافعي (ت: ٨٠٨هـ)، الناشر: دار المنهاج (جدة)، تحقيق: لجنة علمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٢٥٠ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي، (ت: ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، بدون طبعة وبدون تاريخ..
- ٢٥١ - النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى: ١٣٨٠هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٥٢ - نصاب الاحتساب، لعمر بن محمد بن عوض السنّامي الحنفي (ت: ٧٣٤هـ)، بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ٢٥٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، الناشر: المجلس العلمي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- ٢٥٤ - نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لعبدالرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٢٥٥ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٢٥٦ - نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهرسه: أ. د/ عبدالعظيم محمود الديب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٢٥٧ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- ٢٥٨ - النهر الفائق شرح كنز الدقائق، لسراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت ١٠٠٥هـ)، لأحمد عزو عناية، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٢٥٩ - النّوادر والزيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات، لأبي محمد عبدالله بن (أبي زيد) عبدالرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (ت: ٣٨٦هـ)، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، الدكتور/ محمّد حجي، الأستاذ/ محمد عبدالعزيز الدباغ، وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٢٦٠ - نوازل الزكاة - دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة -، لعبدالله بن منصور الغفيلي، الناشر: دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ٢٦١ - نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- ٢٦٢ - الهبة وأحكامها في الشريعة الإسلامية، لخير عبدالراضي خليل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، محمّل من على شبكة الإنترنت.
- ٢٦٣ - الهداية في شرح بداية المبتدي، لعلي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت: ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٦٤ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٦٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٦٦ - ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، لحافظ محمد أنور، دار بلنسية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

المجلات والدوريات:

مجلة البحوث السلامية، الرياض، العدد: ٣٣، لعام: ١٤٢١هـ.

مواقع الإنترنت:

الموقع الإلكتروني لرابطة العالم الإسلامي : [tp://www.themwl.org/Bodies/Decisions/default.aspx?d=1&did=108&l=AR](http://www.themwl.org/Bodies/Decisions/default.aspx?d=1&did=108&l=AR)
 موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة: <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86>

البرامج الإلكترونية:

١. جامع الفقه الإسلامي ضمن الهدية الرقمية في العلوم الشرعية، إهداء مؤسسة سليمان الراجحي ١٤٢٨هـ.
٢. الموسوعة الشاملة الإصدار الثالث.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	٥
المقدمة	٧
مشكلة البحث	١٠
حدود البحث	١٠
مصطلحات البحث	١٠
الدراسات السابقة	١١
إجراءات البحث	١٧
خطة البحث	٢٠
● التمهيد	٣١
أولاً: التعريف بمصطلحات عنوان البحث	٣٣
أولاً: تعريف (الأحكام)	٣٣
ثانياً: تعريف (الفقهية)	٣٤
ثالثاً: تعريف (القرآن)	٣٤
ثانياً: فضل تعلم القرآن الكريم وتعليمه وحفظه	٣٥
● الفصل الأول: الأحكام الفقهية المتعلقة بمعلم القرآن الكريم	٤١

- ٤٣ المبحث الأول: شروط معلم القرآن الكريم
- ٤٥ المبحث الثاني: قبول معلم القرآن الكريم الهدية
- ٤٦ المطلب الأول: قبول معلم القرآن الكريم الهدية من المتعلم
- ٥٣ المطلب الثاني: قبول معلم القرآن الكريم الهدية من غير المتعلم
- ٥٥ المبحث الثالث: انشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم
- ٥٥ المطلب الأول: انشغال معلم القرآن الكريم عن المتعلم بنوم أو نحوه ..
- ٥٦ أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم
- ٥٦ ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية
- ٥٧ ثالثاً: أدلتهم من المعقول
- ٥٨ المطلب الثاني: إنابة معلم القرآن غيره لبعض مهامه
- ٥٩ المطلب الثالث: استعانة معلم القرآن بالمتعلم
- ٦٠ المبحث الرابع: أحكام الإجازة القرآنية
- ٦٠ المطلب الأول: تعريف الإجازة القرآنية
- ٦٠ المطلب الثاني: شروط المجيز
- ٦٣ المطلب الثالث: شروط المجاز
- ٦٤ المبحث الخامس: تعليم الذكر الأنثى القرآن الكريم أو العكس
- المطلب الأول: تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم
- ٦٤ الفرع الأول: تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم
- من غير خلوة
- ٦٤ المسألة الأولى: تعريف الخلوة لغة واصطلاحاً
- ٧٠ المسألة الثانية: أن يكون أحدهما كبيراً في السن لا يُقتن بمثله
- الفرع الثاني: الخلوة أثناء تعليم الذكر البالغ الأنثى البالغة أو العكس القرآن الكريم
- ٩٣ المطلب الثاني: تعليم الذكر البالغ الأنثى غير البالغة أو تعليم الأنثى البالغة الذكر غير البالغ القرآن الكريم
- ٩٥

- المطلب الثالث: تعليم الذكر البالغ الذكر الأمرد القرآن الكريم ٩٧
- الحال الأولى: الخلوة أثناء تعليم القرآن الكريم ٩٧
- الحال الثانية: أن يكون تعليم القرآن الكريم بلا خلوة ١٠٠
- الفصل الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بمتعلم القرآن الكريم ١٠٣
- المبحث الأول: أحكام تعلم القرآن الكريم ١٠٥
- المطلب الأول: تعلم تلاوة القرآن الكريم تلاوة صحيحة ١٠٥
- المطلب الثاني: تعلم أحكام تجويد القرآن الكريم والقراءة بها ١٠٨
- الحال الأولى: حكم تعلمها على المسلمين من حيث العموم ١٠٨
- الحال الثانية: حكم تعلم أحكام التجويد أو تلاوة القرآن الكريم بها على أفراد المكلفين ١١٠
- المطلب الثالث: تعلم القراءات الواردة في القرآن الكريم ١١٣
- المطلب الرابع: تعلم المقامات الصوتية لتلاوة القرآن الكريم بها ١١٤
- المطلب الخامس: تعلم القرآن الكريم بغير الرسم العثماني ١٢٣
- الحال الأولى: أن تطبع مصاحف بغير الرسم العثماني للقرآن الكريم كاملاً أو أجزاءً منه سواءً أكانت بغرض التعليم أم لم تكن ١٢٣
- الحال الثانية: كتابة بعض الآيات مؤقتاً بغير الرسم العثماني بغرض تعليم القرآن الكريم ١٢٤
- المطلب السادس: تعليم غير المسلم القرآن الكريم ١٢٥
- المبحث الثاني: أحكام حفظ القرآن الكريم ١٢٩
- المطلب الأول: حكم حفظ القرآن الكريم ١٢٩
- المطلب الثاني: ترك المتعلم حفظ القرآن الكريم بحجة الخوف من نسيانه في المستقبل ١٣١
- المطلب الثالث: أحكام ختم حفظ القرآن الكريم ١٣٢
- الفرع الأول: الدعاء عند ختم حفظ القرآن الكريم ١٣٢
- الفرع الثاني: رفع اليدين حال الدعاء عند ختم حفظ القرآن الكريم ١٣٣
- الفرع الثالث: المباركة بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم ١٣٤
- الفرع الرابع: إقامة الوليمة ودعوة الناس إليها بمناسبة ختم حفظ القرآن الكريم ١٣٥

- الفصل الثالث: الأحكام الفقهية المتعلقة بمعلم ومتعلم القرآن الكريم
- معاً ١٣٧
- المبحث الأول: قراءة القرآن الكريم أو الاستماع إليه أو مس المصحف من
- غير طهارة ١٣٩
- المطلب الأول: قراءة المحدث حدثاً أصغر القرآن الكريم أو مسه المصحف . ١٣٩
- الفرع الأول: قراءة المحدث حدثاً أصغر القرآن الكريم ١٣٩
- الفرع الثاني: مس المحدث حدثاً أصغر المصحف ١٤١
- المطلب الثاني: قراءة الجنب القرآن الكريم أو مسه المصحف ١٥١
- الفرع الأول: قراءة الجنب القرآن الكريم ١٥١
- الفرع الثاني: مس الجنب المصحف ١٥٥
- المطلب الثالث: قراءة الحائض القرآن الكريم أو مسها المصحف ١٥٧
- الفرع الأول: قراءة الحائض القرآن الكريم ١٥٧
- الفرع الثاني: مس الحائض المصحف ١٦٠
- المطلب الرابع: قراءة المستحاضة القرآن الكريم أو مسها المصحف ... ١٦٢
- الفرع الأول: قراءة المستحاضة القرآن الكريم ١٦٢
- الحال الأولى: أن تكون المرأة المستحاضة غير متحيّرة ١٦٢
- الحال الثانية: أن تكون المرأة المستحاضة متحيّرة ١٦٤
- الفرع الثاني: مس المستحاضة المصحف ١٦٦
- الحال الأولى: أن تكون المرأة المستحاضة غير متحيّرة ١٦٦
- الحال الثانية: أن تكون المرأة المستحاضة متحيّرة ١٦٧
- المطلب الخامس: الاستماع للقرآن الكريم من غير طهارة ١٦٩
- المبحث الثاني: آداب مجلس تعليم القرآن الكريم ١٧١
- المطلب الأول: الهيئة التي يكون عليها المعلم والمتعلم في مجلس
- تعليم القرآن الكريم ١٧١
- المطلب الثاني: أحكام سجود التلاوة أثناء تعليم القرآن الكريم ١٧٢
- الفرع الأول: سجود القارئ ١٧٢
- الفرع الثاني: سجود المستمع ١٧٩

- الفرع الثالث: تكرار سجود التلاوة بتكرار قراءة آية السجدة ١٨٠
- المطلب الثالث: الكتابة في المصحف ١٨٣
- الفرع الأول: الكتابة في المصحف من غير حاجة ١٨٣
- الفرع الثاني: الكتابة في المصحف لحاجة ١٨٤
- الفصل الرابع: الأحكام المتعلقة بإدارة مركز تعليم القرآن الكريم ١٩٣
- المبحث الأول: أحكام أخذ الأجرة ١٩٥
- المطلب الأول: أخذ معلم القرين الكريم أو المجيز به الأجرة ١٩٥
- الفرع الأول: اشتراط أخذ الأجرة ١٩٥
- الفرع الثاني: أخذ الأجرة من غير اشتراط ٢٠٨
- المطلب الثالث: أخذ الأجرة على قراءة القرآن الكريم في المحافل ٢١٠
- المطلب الرابع: أخذ الأجرة على العمل الإداري في مركز تعليم القرآن الكريم ٢١٠
- المبحث الثاني: أوقات تعليم القرآن الكريم ٢١٢
- المطلب الأول: تحديد أوقات معينة لتعليم القرآن الكريم ٢١٢
- المطلب الثاني: الأوقات التي يكره فيها تعليم القرآن الكريم ٢١٣
- المبحث الثالث: اللعب داخل مركز تعليم القرآن الكريم ٢١٥
- المطلب الأول: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل المسجد ٢١٥
- المطلب الثاني: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خارج المسجد ٢٢١
- المبحث الرابع: إعطاء الجوائز التشجيعية لمتعلم القرآن الكريم ٢٢٣
- المطلب الأول: الترخيص الفقهي للجوائز التشجيعية المقدمة لمتعلم القرآن الكريم ٢٢٣
- المطلب الثاني: إعطاء الجوائز التشجيعية لمتعلم القرآن الكريم ٢٢٣
- المبحث الخامس: أحكام دخول مراكز تعليم القرآن الكريم ٢٣٠
- المطلب الأول: دخول المحدث حدثاً أصغر المسجد لتعليم القرآن الكريم ٢٣٠
- المطلب الثاني: دخول المحدث حدثاً أكبر المسجد لتعليم القرآن الكريم ٢٣١
- أو تعلمه أو للعمل الإداري فيه ٢٣١

- المطلب الثالث: دخول الحائض المسجد لتعليم القرآن الكريم أو تعلّمه
 ٢٤٠ أو للعمل الإداري فيه
- المطلب الرابع: دخول غير المسلم مركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٤٢
 ٢٤٢ الفرع الأول: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل المسجد
 الحال الأولى: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل مسجد في
 الحرم المكي سواء كان المسجد الحرام أو غيره
 ٢٤٣
 الحال الثانية: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم داخل مسجد خارج
 الحرم المكي
 ٢٤٦
 الفرع الثاني: أن يكون مركز تعليم القرآن الكريم خارج المسجد
 ٢٥٤
 الحال الأولى: أن يكون داخل حدود الحرم المكي
 ٢٥٤
 الحال الثانية: أن يكون خارج حدود الحرم المكي
 ٢٥٥
 المبحث السادس: إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٥٦
 المطلب الأول: إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم الرجالي أو
 المختلط بين الرجال والنساء
 ٢٥٦
 الحال الأولى: أن تؤدي إدارتها للمركز إلى الاختلاط غير الشرعي
 بالرجال أو الخلوة المحرمة بهم
 ٢٥٦
 الحال الثانية: ألا تؤدي إدارتها للمركز إلى الاختلاط غير الشرعي
 بالرجال أو الخلوة المحرمة بهم
 ٢٥٧
 المطلب الثاني: إدارة المرأة لمركز تعليم القرآن الكريم النسائي
 ٢٦٤
 المبحث السابع: الاختلاط في مراكز تعليم القرآن الكريم بين الرجال والنساء ..
 ٢٦٦
 المطلب الأول: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحاً
 ٢٦٦
 المطلب الثاني: الاختلاط بين المعلمين أو العاملين رجالاً ونساءً في
 مركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٦٧
 المطلب الثالث: الاختلاط بين المتعلمين نساءً ورجالاً في مركز تعليم
 القرآن الكريم
 ٢٧١
 الفرع الأول: أن يكون المتعلمون دون سن البلوغ
 ٢٧١
 الفرع الثاني: أن يكون المتعلمون بالغين
 ٢٧٢

- المطلب الرابع: الخلوة بين الرجل والمرأة المعلمين أو العاملين في
 ٢٧٣ مركز تعليم القرآن الكريم
- المبحث الثامن: أحكام الموارد المالية لمركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٧٥ المطلب الأول: دفع زكاة المال لمركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٧٥ الفرع الأول: تعريف زكاة المال لغة واصطلاحاً
 ٢٧٥ الفرع الثاني: دفع زكاة المال لمركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٧٨ المطلب الثاني: التبرع لمركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٨٤ الفرع الأول: تعريف التبرع لغة واصطلاحاً
 ٢٨٤ الفرع الثاني: قبول التبرع من المسلم لمركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٨٦ الفرع الثالث: قبول التبرع من غير المسلم لمركز تعليم القرآن الكريم
 ٢٨٨ المطلب الثالث: مصارف زكاة المال والتبرعات المقدمة لمركز تعليم
 القرآن الكريم
 ٢٩٢ المطلب الرابع: دفع متعلم القرآن الكريم الرسوم لالتحاقه بمركز تعليم
 القرآن الكريم
 ٢٩٣ الفرع الأول: التخريج الفقهي لهذه الرسوم
 ٢٩٣ الفرع الثاني: دفع الرسوم
 ٢٩٤ المطلب الخامس: قبول مركز تعليم القرآن الكريم للمال المحرم الذي
 يراد التخلص منه
 ٢٩٥ المبحث التاسع: أحكام التصرف في مركز تعليم القرآن الكريم
 ٣٠٢ المطلب الأول: التصرف في مركز تعليم القرآن الكريم بيع أو إجارة
 ٣٠٢ الفرع الأول: بيع مركز تعليم القرآن الكريم
 ٣٠٢ الحال الأولى: أن تتعطل منافع الوقف، فيباع ليستبدل بغيره
 ٣٠٣ الحال الثانية: ألا تتعطل منافع الوقف، ولكن يباع ليستبدل بأفضل منه
 ٣٠٣ الحال الثالثة: أن يبيع الواقف ما أوقفه بنية الرجوع عن الوقف سواء
 تعطلت منفعه أو لم تتعطل
 ٣٠٣ الحال الرابعة: ألا تتعطل منافع الوقف، ويباع أو يستبدل من غير واقفه
 ٣٠٣ لغير مصلحة

- الفرع الثاني: إجارة مركز تعليم القرآن الكريم ٣٢٤
- المطلب الثاني: الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم ٣٢٥
- الفرع الأول: تعريف الوقف لغة واصطلاحاً ٣٢٥
- الفرع الثاني: الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم ٣٢٨
- الفرع الثالث: مصارف الوقف على مركز تعليم القرآن الكريم ٣٣١
- المسألة الأولى: اشتراط الواقف صرفه في مصارف معينة ٣٣١
- المسألة الثانية: عدم اشتراط الواقف صرفه في مصارف معينة ٣٣٢
- الفرع الرابع: توقف التعليم في المركز الموقوف عليه ٣٣٣
- المطلب الثالث: بناء مركز تعليم القرآن الكريم فوق المسجد ٣٣٤
- المطلب الرابع: زكاة ممتلكات مركز تعليم القرآن الكريم ٣٣٧
- الحال الأولى: أن تكون هذه الممتلكات أعيان، كالنقود وسائمة بهيمة الأنعام ٣٣٨
- الحال الثانية: أن تكون هذه الممتلكات هي ريع الموقوف على المركز، كغلة الأرض وثمار الأشجار ٣٤٠
- المبحث العاشر: أحكام المسابقات القرآنية ٣٤٢
- المطلب الأول: تعريف المسابقات القرآنية وبيان أنواعها ٣٤٢
- أولاً: تعريف المسابقات القرآنية ٣٤٢
- ثانياً: أنواع المسابقات القرآنية ٣٤٢
- المطلب الثاني: إقامة المسابقات القرآنية في حفظ أو تلاوة القرآن الكريم ٣٤٣
- الفرع الأول: إقامة المسابقات القرآنية المختلطة بين الرجال والنساء ... ٣٤٣
- الفرع الثاني: إقامة المسابقات القرآنية غير المختلطة بين الرجال والنساء ٣٤٦
- المطلب الثالث: دفع الجوائز للفائزين في المسابقات القرآنية ٣٤٩
- الفرع الأول: ألا يشارك المتسابقون بمال ٣٤٩
- الفرع الثاني: أن يشارك المتسابقون بمال ٣٥٢
- الحال الأولى: أن يشارك بعض المتسابقين بمال ٣٥٢
- الحال الثانية: أن يشارك جميع المتسابقين بمال ٣٥٥

٣٦٧	● الفصل الخامس: أحكام تعليم القرآن الكريم عن بعد وأحكام المصاحف الإلكترونية
٣٦٩	المبحث الأول: تعليم القرآن الكريم عن بعد
٣٦٩	المطلب الأول: تعريف التعليم عن بعد
٣٧٠	المطلب الثاني: تعليم تلاوة القرآن الكريم أو تجويده أو متابعة حفظه عن بعد
٣٧١	المطلب الثالث: تعليم الرجل المرأة القرآن الكريم أو العكس عن بعد
٣٧٢	الحال الأولى: أن يكون التعليم بواسطة الصوت فقط
٣٧٢	الحال الثانية: أن يكون التعليم بواسطة الصوت والصورة
٣٧٣	المطلب الرابع: إعطاء الإجازات القرآنية عن بعد
٣٧٣	المسألة الأولى: سماع المُجاز من الشيخ المجيز من وراء حجاب
٣٧٤	المسألة الثانية: الكتابة بالإجازة
٣٧٦	المبحث الثاني: أحكام المصاحف الإلكترونية
٣٧٦	المطلب الأول: تعريف المصحف الإلكتروني
٣٧٧	المطلب الثاني: مس المصحف الإلكتروني من غير طهارة
٣٧٨	المطلب الثالث: الدخول بالمصحف الإلكتروني إلى أماكن النجاسة
٣٨١	الخاتمة
٣٨٣	النتائج
٤٠٥	التوصيات
٤٠٧	الفهارس
٤٠٩	فهرس الآيات القرآنية
٤١٦	فهرس الأحاديث النبوية
٤٢٣	فهرس الآثار
٤٢٥	فهرس الأعلام
٤٣٠	فهرس المصادر
٤٦١	فهرس الموضوعات

تم بحمد الله